زولتان باراني
روبرت موزر

هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟

نقله إلى العربية :
جمال عبدالرحيم

Jadawel جداول
علي مولا

هل الديمقراطية
قابلة للتصدير؟

زولتان باراني روبرت موزر

هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟

نقله إلى العربية:
جمال عبدالرحيم

Jadawel جداول

الكتاب: **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟**
تحرير: **زولتان باراني روبرت موزر**
نقله إلى العربية: **جمال عبدالرحيم**

جداول
للنشر والترجمة والتوزيع
الحمرا ـ شارع الكويت ـ بناية البركة ـ الطابق الأول
هاتف: 00961 1 746638 ـ فاكس: 00961 1 746637
ص.ب: 5558 ـ 13 شوران ـ بيروت ـ لبنان
e-mail: d.jadawel@gmail.com
www.jadawel.net

الطبعة الأولى
آب/أغسطس 2012
ISBN 978-614-418-135-5

طبع في لبنان

Hamra Str. - Al-Baraka Bldg.
P.O.Box: 5558-13 Shouran
Beirut - Lebanon
First Published 2012 Beirut

المحتويات

الديمقراطية والعرب.. تقديم عبد الرحمن الراشد 11
هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ 19
المسهمون 21
شكر وامتنان 27
مقدّمة 29
الديمقراطية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة 33
الجدل الجديد 38
مجموعة من وجهات النظر 41
الأولوية الأخلاقية؟ 45
أخلاقيات تصدير الديمقراطية منظور تاريخي ـ فلسفي 47
مصادر الشك التقليدية التي تتعلق بعدالة الديمقراطية 48
«الخطاب العادل» و«قانون الأمم» 54
نوع جديد من الجمهورية الديمقراطية 55
الشكوك المعاصرة والتحدي من اليسار الراديكالي 62
الرد الكانطي الكوسمبوليتاني 65
خاتمة 68
الشروط البنيوية المسبقة 73
إعادة دمج دراسة المجتمع المدني والدولة 75

الحالتان الألمانية والإيطالية 78
الحالة الألمانية 78
الحالة الإيطالية 83
الإسلاموية 87
استنتاجات 95
مواجهة الثقافة 103
تصور الثقافة 104
تقييم النزعة الثقافية تجاه الديمقراطية 107
التسامح 108
روح المساواة 114
التسامح، والمساواة، والميل تجاه الديمقراطية 118
تقييم الميل الثقافي تجاه التعزيز الخارجي للديمقراطية 120
القومية الحادة والقومية اللينة 121
القومية ومعزّزو الديمقراطية 124
تقييم نوعية القومية 126
الثقافة وتعزيز الديمقراطية الخارجي: تقييم شامل وإرشادات 134
تقييم عام 134
إرشادات 136
هل تنجح الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة بشدة؟ 143
مشكلة الهويات المنقسمة، ولكن ذات الأساس الطائفي والثقافي القوي . 144
متى تُفاقِم الانتخابات الديمقراطية النزاعات المجتمعة؟ 150
متى تخفف الانتخابات الديمقراطية من حدة نزاعات الجماعات؟ 157
صنع الديمقراطية: بعض السوابق التاريخية غير المشجعة 162
استراتيجيات سلمية واستراتيجيات غير سلمية لدمج الأقليات 166

كيفية تعزيز ديمقراطية متسامحة 172
الديمقراطية، والمجتمع المدني، ومشكلة التسامح 177
تمهيد 177
تاريخ موجز عن فكرة المجتمع المدني 179
مشكلة الاختلافات والأنظمة الديمقراطية 182
الاختلاف الجوهري والتسامح 189
الخاتمة 198
المؤسسات والعمليات 201
الهندسة الانتخابية في الديمقراطيات الحديثة هل يمكن هندسة نتائج انتخابية مفضلة؟ 203
1. تعريف الهندسة الانتخابية 205
الأنظمة الانتخابية 206
القوانين الانتخابية الثانوية 206
توقيت الانتخابات 207
النفوذ الدولي 207
2. أهداف الهندسة الانتخابية: الحد من المخاطر بينما تتم المحافظة على فوائد الانتخابات التنافسية 208
الانتخابات كآلية للسيطرة الاستبدادية 209
الفائزون غير الديمقراطيين 210
الانتخابات والصراع الإثني 211
الإقصاء: النساء والأقليات الإثنية 212
أنظمة حزبية مختلة أو غير مستقرة 214
3. الهندسة الانتخابية: الحظوظ والقيود 215
الهندسة الانتخابية والفائزون غير المرغوب فيهم 216

مراقبة الانتخابات، والمساعدات الأجنبية، والتلاعب الانتخابي 219
الأنظمة الانتخابية والصراع الإثني 222
الأنظمة الانتخابية والتمثيل الوصفي 223
الأنظمة الانتخابية والنظام الحزبي 229
4. توجيه الأهداف المتنافسة 233
الاستنتاجات 234
هل يهم كيف يتم إنشاء دستور ما؟ 237
لحظات دستورية 237
المُثل والعمليات 238
الديمقراطية 239
الاعتدال 240
الديمومة 241
الفرضيات 242
التحديات الإمبريقية 244
البيانات 246
إجراءات الشمولية 247
الفاعلون المؤسساتيون 247
الاستفتاء 250
قياس الأداء الدستوري 251
الديمقراطية 251
القيود المفروضة على سلطة الحكومة 252
الديمومة 253
الإحصائيات الوصفية 253
الأنماط في البيانات 256

الشكل 7-1 شمولية اللحظات الدستورية والديمقراطية 257
الشكل 7-2: الديمقراطية والاستفتاءات الدستورية 259
الشكل 7-3: الديمقراطية وتأييد الناخبين في الاستفتاءات 262
الشكل 7-4: القيود على السلطة التنفيذية 263
الشكل 7-5: الديمومة الدستورية 264
خاتمة 265
بناء الجيوش الديمقراطية 269
كيف يبدو الجيش الديمقراطي؟ 273
مجندون أم متطوعون؟ 273
التقسيم الإثني الديني 274
الهوية الجندرية والجنسية 275
القوات المسلحة كمختبر اجتماعي 275
الامتيازات العسكرية 276
الإشراف المدني 278
شرح السياسة العسكرية في سياقات متنوعة 280
تشكيل السيطرة المدنية على القوات المسلحة في حقبة ما بعد الإمبراطورية 281
مخططات تصنيفية، ونظريات مستعارة، وبصائر متنوعة 283
مقارنة حالات بناء جيش ديمقراطي 284
أنظمة حكم ما بعد حكم النخبة العسكرية 285
حقبة ما بعد الشيوعية 293
خاتمة 301
الدمقرطة والصراع، والتجارة 305
الدمقرطة والحرب 307
مخاطر الدمقرطة غير المكتملة 310

الدمقرطة والحرب من المنظور التاريخي 313
الدمقرطة والأداء الاقتصادي 316
الدمقرطة والتجارة في منظور تاريخي 319
خاتمة 326
تصدير الديمقراطية هل ينجح ذلك؟ 329
البحث السابق: ماذا تعلمنا؟ 334
المساعدات الديمقراطية الأجنبية الأميركية: كم؟ 343
المساعدات الديمقراطية: ما هو التأثير؟ 346
التقدير 346
النتائج 351
استنتاجات 354
الخاتمة 357
هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ 357
تصدير الديمقراطية 358
الديمقراطية كفكرة 361
آراء شعبية حول الديمقراطية 20
الديمقراطية ـ المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية 364
سبب للحذر 367
المساعدات الديمقراطية 371
من؟ 373
ما الذي يجب فعله؟ 376
ما الذي يجب تفاديه؟ 380
المراجع 389

الديـمقراطية والعرب

بقلم عبدالرحمن الراشد

ليس مستغربًا أن تكون الديمقراطية من أكثر الكلمات تداولًا الآن على كل لسان في منطقة الشرق الأوسط، بشكل لم نعرف له مثيلًا. السبب هو إخفاق معظم النُّظم السياسية التي اتخذت لبوسات مختلفة، يسارية ويمينية وعسكرية ودينية وقومية، بما فيها تلك التي تسمَّت باسم الديمقراطية. أربعة أنظمة عربية كانت تدَّعي لعبة الاختيار الانتخابي انهارت فجأة في المنطقة، في عام واحد، عام 2011.

شعبيًّا، البحث جادّ عن نظام يتحلى بصفتين، المشاركة والمحاسبة، هو ما جعل الديمقراطية جذابة بعد سنوات من الجدل ضدها، من اللامبالاة إلى الرفض أحيانًا، في كثير من المجتمعات الشرق أوسطية التقليدية. الجماعات، بما فيها ذات الفكر الإقصائي، مثل الدينية والقومية أصبحت تتبنى الحل الديمقراطي ربما لأنها آمنت به عن قناعة وتجربة، أو لأنه الممر الوحيد للسلطة بعد أن أخفقت في فرض نفسها بالقوة أو عبر الحراك الشعبي.

وتبدو الديمقراطية كلمة ذهبية ساحرة للكثيرين ربما دون إدراكِ أنها ليست حلًّا سحريًّا لكل المشكلات، بل وصفة معقدة لها متطلبات عديدة، وأحيانًا متناقضة. وقد شاع الكثير من التبسيط عند الحديث عن «الحل الديمقراطي» كعلاجٍ لأمراض الدول الشمولية في المنطقة، الذي قد يؤدي إلى صدمة سياسية وخيبةٍ اجتماعية مدمرة في بدايات اختباره. لهذا فإن فهمها فهمًا عميقًا، ولا يكفي اقتصار ثقافتها على نخبة المجتمع، هو شرط أساسي في التحول والانتقال بسلام. ومن دون ثقافة واعية لمعاني الديمقراطية فإن إخفاقها حتميّ.

ولأن الديمقراطية هي محور نقاش المجالس العربية اليوم كنت ممتنًّا عندما ناولني الأستاذ محمد السيف مسودة هذا الكتاب لأكتب مقدمته، فأنا أشعر أن القارئ العربي يستحق أن يقرأ كثيرًا في هذا الشأن البالغ الحيوية بالنسبة إليه. وأهمية الكتاب أنه يناقش المسألة من جوانب متعددة وبأقلام مختلفة. وفي أحيان يعرض للمشكلات ولا يطرح إجابات كافية لأنها، أي الديمقراطية، بكل بساطة مسألة مختلفٌ على تفاصيلها ولا توجد معايير توحد بينها، وإن كانت تتشابه في كرنفالات الاقتراع.

الديمقراطية تحولت إلى عنوان رئيس للربيع العربي في شوارع العالم العربي، وباتت تهيمن على ساحة الرأي والنقاش العربي، تثير الكثير من الجدل بين النخبة ووسط العامة.

ومع أنها من أكثر المصطلحات استخدامًا إلّا أن الديمقراطية بقيت مفهومًا يتجادل الناس حوله، معانيها ومقاصدها. وقد كتب أحد النشطاء الإسلاميين على حسابه على تويتر قائلًا، «لو عرف جماعتي الإسلاميون معنى الديمقراطية لما تردّدوا في تبنيها. إنها تعني اختيار الشعب للحكم الذي يريده، فهل يُعقل إلّا أن يختاروا حكم الشريعة»! طبعًا تساؤله صحيح، لكن إجابته ليست دقيقة. فهو يعتقد أن اختيار الشعب للإسلاميين للحكم مسألة مضمونة دائمًا، الأمر الذي يفرغها من معناها، في حرية الاختيار.

والليبراليون، الذين هم أكثر حماسةً للنهج الديمقراطي، في حيرة عند معالجة ظواهر الديمقراطيات الإسلامية، ففي كل انتخابات يفوزون بالأغلبية، وباسم الأغلبية يتم قمع الرأي الآخر غير الإسلامي، ويصدر الإسلاميون قرارات برلمانية تهمِّش حقوق الأقليات والنساء ويحجر باسمها على حرية التعبير، فهل ديكتاتورية الأغلبية عمل ديمقراطي؟ هنا يوضح الكتاب أوجُه الشبه بين أفكار بعض الأحزاب الدينية والحركة الفاشية ويحذر منها.

وهذا الكتاب يُقرأ بالفعل من عنوانه. فالديمقراطية المعاصرة منتج غربي، وليس مصادفة أنه رافق التطور الصناعي، استوردناها مع السيارة والمصباح والبنسلين والشامبو والكمبيوتر وألعاب الفيديو، مع ما هو ضروري وما هو

رفاهي. وحول المستورد الديمقراطي انشقَّ المنظرون العرب بين راغبٍ وكارهٍ، بين مدَّعٍ أنه بضاعة عربية إسلامية قديمة، وآخر يعتبره بضاعة مسمومة. وكأي عمل ثقافي فالديمقراطية نتاج تراكمي تُمارَس اليوم لا كما مارسها أهل أثينا، فإذا كانت العجلة قد وجدت في العراق منذ خمسة آلاف سنة فهل هذا يعني أن السيارة اختراع عراقي سومري؟ في الحقيقة: أصل الديمقراطية ليس مهمًّا، على الأقل في نظري، الأهم: هل هي وصفة مناسبة لمنطقة الشرق الأوسط القديم؟ وإذا كانت كذلك لماذا تنجح الآن وكانت قد جُرِّب إدخالها وأخفقت في منطقتنا على مدى سبعين عامًا، حيث جلبها الغرب معه إبان المرحلة الكولونيالية في النصف الأول من القرن الماضي، وزرعها في سوريا ومصر والعراق والسودان، وأخفقت بعد رحيله إخفاقًا ذريعًا وبعد أن دمرت النظم السياسية التقليدية؟.

ليس واجب المفكر هنا التنبؤ بمستقبل الديمقراطية، بل دراستها واستكشاف إشكالاتها ومميزاتها، ولن يستطيع أن يعرف أو يجزم بنجاحها أو إخفاقها لأن هناك الكثير من المعطيات المرتبطة بها. كلنا نعرف أن الديمقراطية إنتاج ثقافي يتطلب حدًّا من الإدراك الثقافي بأهميتها، ولا أعني حدًّا من الثقافة، لأنها موجهة لعامة الناس على اختلاف درجات تعليمهم وجهلهم. ولهذا السبب يشكِّك خصوم استيراد النظام الديمقراطي فيها مشيرين إلى أنه لا يمكن اختزال ثلاثمائة سنة من النمو الحضاري الذي أدى إلى التطور السياسي في الغرب، في بضعة عقود هي التجربة العربية، في منطقة شاسعة لم تعرف بعض نواحيها الكهرباء بعد، ولا تستخدم المراحيض الحديثة. إضافة الى أنهم يقولون إن المجتمع الصناعي الغربي ليس هو المجتمع الزراعي القبلي الديني العربي حتى يُستورد أسلوب إدارته لمجتمعات مختلفة. كما يطرح بعض المشكِّكين في جدواها ومواءمتها الإشكالية الكبرى، وهي تصادمها مع النظام الديني الإسلامي، على اعتبار أنها إنتاج ليبرالي غربي. وفي المقابل طوَّر المثقفون العرب المدافعون عن الديمقراطية حججهم مشيرين إلى أنها تجربة عالمية نجحت حيث وجدت في كلٍّ من القارات الخمس، ونجحت في دول إسلامية كبرى، وبالتالي فإن دعوى تصادمها مع

الإسلام أو قصور العرب الثقافي والمادي لا يبرر احتقارهم واعتبارهم أقل من أن يستحقوا نظامًا متطورًا للحكم. ويعتبرونها نظامًا ضروريًّا للعالم الحديث، ولكل مجتمع أن يلبسها على مقاييسه، مذكرين بأن الغرب لم يصل إلى الصيغة الحالية إلّا من أمد قريب.

فالنظام الديمقراطي الموجود في الغرب الآن صيغة حديثة معدَّلة، لكن الديمقراطية تاريخيًّا قديمة قدم الإنسان الذي نعرفه. ولن نجد لها تعريفًا واحدًا محددًا يتفق عليه الجميع، حيث اختارت المجتمعات صيغًا ديمقراطية مختلفة تقوم بشكل ما على مفهوم المشاركة السياسية. ولم تكن الديمقراطية الغربية طاهرة بلا شرور، فالفاشية وصلت للحكم في ألمانيا وإيطاليا عبر مؤسسات المجتمع المدني في هذين البلدين وحكمت المجتمع عبر صناديق الاقتراع باسم الأغلبية، وكانت أسوأ ما عرفه الغرب في تاريخه المعاصر من ظلم عنصري وقسوة شمولية. لهذا، حديثًا فقط، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حرص المشرِّعون على إعادة تعريف غايات الديمقراطية بوضع كوابح كبيرة لها لمنع تسلط الأغلبية على الأقلية، وتضمين الدساتير قوانين صريحة تحمي الحريات الفكرية أيضًا. وهو الأمر الذي أخفق في توضيحه دعاة الديمقراطية العرب، لهذا نرى تجارب مشوَّهة لها في الدول التي بدأت ممارستها.

وأنا أقرأ هذا الكتاب كنت أسمع صدى ما في شارعنا العربي المشوش بسبب الاشتباك المستمر حول الحكم، آلياته وفلسفاته. وفصول هذا الكتاب تناقش تقريبًا معظم القضايا المطروحة عربيًّا. ما الذي يهم الإنسان العربي؟ الاستقرار والاستمرار، أعني الديمومة لنظام يحقق للجميع الحدَّ الضروري لطموحاته، أو حق الفرد في المشاركة، في القرار. وكلنا نرى أن المجتمع العربي صار معقدًا بما فيه الكفاية ليتطلع إلى نظام يستوعبه بالمشاركة، وبالتالي يتحمل معه المسؤولية. لم يعد سهلًا على أي نظام أن يحكم بسبب تعقيدات المجتمع الحديث، حيث إن الحكومة تتدخل في تفاصيل حياة مواطنها الصغيرة ومسؤولة عن إدارتها بخلاف ما كانت عليه المجتمعات العربية البسيطة في الماضي. وبسبب الصراع على الحكم أصبحت القلاقل سمة

ملازمة لمعظم المجتمعات العربية والإخفاق صار من متلازمات الأنظمة. وفي الأخير يصبح على القادة، لا المواطنين وحسب، البحث في حلول تؤمِّن للناس تطلعاتهم، وتشاركهم في المسؤولية، وتضمن استمرارية نظام الحكم بحيث يقوم على مؤسسات لا أفراد، نظام يستوعب الجميع على اختلاف منابتهم ومذاهبهم. إنها مطالب صعبة، حقًّا.

هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟

تحرير
زولتان باراني وروبرت موزر

هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟

هل بإمكان الدول الديمقراطية ازدراع بذور الديمقراطية في الدول النامية؟ وماذا اعتقد المفكرون السياسيون في عودتهم إلى المدن ـ الدول الإغريقية بقدراتها على تعزيز الديمقراطية؟ وكيف يمكن ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة؟

في هذا الكتاب الذي يصدر في الوقت المناسب، تسعى مجموعة متميزة من علماء السياسة للتوصل إلى أجوبة عن هذه الأسئلة، فضلًا عن أسئلة أخرى تتناول المفهوم المعروف بـ «تعزيز الديمقراطية». ويستكشف المؤلفون، باتباعهم مناقشة مختصرة مستنيرة لما اعتقد المفكرون السياسيون، بدءًا من أفلاطون وحتى مونتسكيو (Montesquieu)، أنها الشروط البنيوية المسبقة (الثقافة، المجتمعات المنقسمة، والمجتمع المدني)، وكذلك مؤسسات بناء الديمقراطية وعملياتها (الدساتير، والانتخابات، وإصلاح القطاع الأمني، والصراعات، والتجارة). وإضافة إلى ذلك، يتشارك المؤلفون في آراء عن السياسات الناجحة. وما هي السياسات التي تحتاج إلى تحسين، وتلك التي يجب التخلي عنها. وبشكل أكثر عمومية، ماذا يمكن للديمقراطيات المتقدمة القيام به لدعم قضية الدمقرطة في عالم معولم. وبعبارات أخرى، يسعى هؤلاء المؤلفون للتوصل إلى أجوبة عن سؤال: «هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟».

زولتان باراني :(Zoltan Barani) بروفسور كرسي فرانك س. إروين الابن لنظام الحكم في جامعة تكساس، وزميل سلام سوزان لويز داير في معهد هوفر في جامعة ستادفورد.

روبرت موزر :(Robert Moser) بروفسور مساعد نظام الحكم في جامعة تكساس.

المسهمون

زولتان باراني: بروفسور كرسي فرانك س. إروين الابن لنظام الحكم في جامعة تكساس، وزميل كامبل الوطني، وزميل سلام سوزان لويز داير في معهد هوفر في جامعة ستادفورد. من أحدث مؤلفاته «انهيار الديمقراطية وتراجع القوة العسكرية الروسية» (Democratic Breakdown and the Decline of the Russian Military) (برينستون، 2007)، و«مستقبل توسع حلف الناتو» (The Future of NATO Expansion) (كامبردج، 2003)، و«غجر شرق أوروبا» (The East European Gypsies) (كامبردج، 2001).

شيري بيرمان: (Sheri Berman) بروفسورة مساعدة للعلوم السياسية في كلية بارنارد في جامعة كولومبيا. من أحدث مؤلفاتها «الأهمية القصوى للسياسة: الديمقراطية الاجتماعية وصنع القرن العشرين الأوروبي» (The Primacy of Politics: Social Democracy and the making of Europe's Twentieth Century) (كامبردج، 2006)، كما كتبت العديد من المقالات حول السياسة الأوروبية، والتنمية السياسية، وتاريخ اليسار.

نانسي بيرميو(Nancy Bermeo): تشغل كرسي نوفيلد في السياسة المقارنة في جامعة أكسفورد، حيث تدير مركز أكسفورد لدراسة عدم المساواة والديمقراطية. تتضمن أحدث كتبها مع أوغو أموريتي (Ugo Amoretti) على «الفدرالية والانشقاقات الإقليمية» (Federalism and Territorial Cleavages) (جون هوبكنز، 2005)، و«أناس عاديون في أزمنة غير عادية: دور المواطنة في انهيار الديمقراطية» (Ordinary People in Extraordinary Times: the Role of the Citizenry in the Breakdown of Democracy) (برينستون، 2003).

جون م. كاري (John M. Carey): بروفسور كرسي جون وينتوورث في العلوم الاجتماعية في كلية دارتماوثز. من أحدث كتبه «التصويت البرلماني والمحاسبة» (Legislative Voting and Accountability) (كامبردج، 2009). يركز بحثه على تصميم الدساتير والأنظمة الانتخابية، وعلى السياسة التشريعية، والشفافية السياسية والمحاسبة. وتتوفر أبحاثه الحالية واقتباسات من أعماله المنشورة على الموقع الإلكتروني. http://www.dartmouth.edu/~jcarey

دانيال تشيروت (Daniel Chirot): بروفسور كرسي جوب وجيرفود تاماكي للدراسات الدولية في جامعة واشنطن في سيتل. وتتضمن كتبه «لماذا لا نقتلهم جميعًا؟ منطق القتل السياسي الجماعي ومنعه» (Why Not Kill Them All? The Logic and Prevention of Mass Political Murder) (برينستون، 2006) الذي ألفه بالاشتراك مع كلارك ماكولي (Clark McCaulry)، و«الطغاة العصريون: قوة الشر وانتشاره في عصرنا» (Modern Tyrants: The Power and Prevalence of Evil in Our Age) (برينستون، 1996). كما نشر عملًا عن التغيير الاجتماعي، والصراع الإثني، وسياسة أوروبا الشرقية وتاريخها.

ستيفن إ. فينكل (Steven E. Finkel): بروفسور كرسي دانيال والاس في العلوم السياسية في جامعة بيتسبورغ. نشر بشكل واسع في مجالات المشاركة السياسية، والمواقف الديمقراطية، والسلوك الانتخابي. وأجرى منذ سنة 1997 العديد من التقييمات لتأثير برامج التربية المدنية للولايات المتحدة ومانحين آخرين في تنمية الديمقراطيات.

م. ستيفن فيش (M. Steven Fish): بروفسور العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا، في بيركرلي. مؤلف كتاب «الديمقراطية انحرفت عن مسارها في روسيا: إخفاق السياسة المفتوحة» (Democracy Derailed in Russia: The Failure of Open Politics) (كامبردج، 2005)، و«الديمقراطية من لاشيء: المعارضة والنظام في الثورة الروسية الجديدة» (Democracy from Scratch: Opposition and Regime in the New Russian Revolution)، (برينستون، 1995)، كما شارك في تأليف كتاب «دليل المجالس التشريعية الوطنية: مسح عالمي» (The Handbook of

(National Legislatures: A Global Survey) (كامبردج، 2009)، «ما بعد الشيوعية ونظرية الديمقراطية» (Postcommunism and the Theory of Democracy) (برينستون، 2001).

إدوارد د. مانسفيلد (Edward D. Mansfield): بروفسور كرسي هوم روزين للعلوم السياسية ومدير مركز كريستوفر هـ. براون للسياسة الدولية في جامعة بنسلفانيا. يركز في أبحاثه على الأمن الدولي والاقتصاد السياسي الدولي. مؤلف كتاب «القوة، والتجارة، والحرب» (Power, Trade and War)، (برينستون، 1994)، كما شارك مع جاك سنايدر (Jack Snyder) في تأليف كتاب «اختيار القتال: لماذا تشن الديمقراطيات الناشئة الحروب» (Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War) (معهد ماستشوتس، 2005).

روبرت موزر: برفيسور مساعد لدراسة نظام الحكم في جامعة تكساس. مؤلف كتاب «النتائج غير المتوقعة: الأنظمة الانتخابية، والأحزاب السياسية، والتمثيل في روسيا» (Unexpected Outcome: Electoral Systems, Political Parties and Representation in Russia) (بيتسبورغ، 2001)، ويعمل حاليًّا بالاشتراك مع إيثان شاينر (Ethan Scheiner) على الانتهاء من كتاب بعنوان «الأنظمة الانتخابية المختلطة في الديمقراطيات الحديثة والراسخة» (Mixed Electoral Systems in New and established Democracies).

توماس ل. بانغل (Thomas L. Pangle): يشغل كرسي جو ر. لونغ في الدراسات الديمقراطية في جامعة تكساس. كما أنه عضو في مجلس أبحاث المنتدى العالمي للدراسات الديمقراطية في منظمة الوقف الوطني للديمقراطية، ومؤلف كتاب «تبجيل الديمقراطية: تحدي العصر المابعد حديث» (The Ennobling of Democracy: The Challenge of Postmodern Age) (جونز هوبكينز، 1993)، كما اشترك مع بيتر أهرينسدورف (Peter Ahrensdorf) بتأليف كتاب «العدالة بين الأمم: حول الأسس الأخلاقية للسلطة والسلام» (Justice Among Nations: On the Moral Basis of Power and Peace).

أنيبال بيريز- لينيان (Anbal Pérez-Lin): بروفسور مساعد للعلوم السياسية وعضو الكلية الأساسية في مركز الدراسات الأميركية اللاتينية في جامعة بيتسبورغ. تركز أبحاثه على الاستقرار السياسي والأداء المؤسساتي في الديمقراطيات الحديثة. مؤلف «المحاكمة الرئاسية وعدم الاستقرار السياسي الحديث في أميركا اللاتينية» (Presidential Impeachment and the New Political Instability in Latin America) (كامبردج، 2007).

مارك ف. بلاتنر (Marc F. Plattner): نائب الرئيس للأبحاث والدراسات في منظمة الوقف الوطني للديمقراطية، ومدير بالشراكة لمنتدى الدراسات الديمقراطية، ومحرر بالشراكة لـ «مجلة الديمقراطية» (Journal of Democracy). كما أنه مؤلف كتاب «الديمقراطية من دون حدود؟» (Democracy Without Borders?) (رومان وليتلفيلد، 2008) وكتاب «دولة روسو الفطرية» (Rousseau's State of Nature)(نورثيرن إليونز، 1979)، كما أنه محرر أو محرر مشارك لأكثر من 20 كتابًا عن القضايا المعاصرة التي تتعلق بالديمقراطية.

آدم ب. سيليغمان (Adam B. Seligman): بروفسور الديانة في جامعة بوسطن، ومساعد أبحاث في معهد الثقافة، والديانة، والشؤون الدولية في الجامعة. كما أنه مؤلف العديد من الكتب، بما في ذلك «فكرة المجتمع المدني» (The Idea of Civil Society) (برينستون، 1995)، و«مشكلة الثقة» (The Problem of Trust) (برينستون، 2000)، و«الرهان الحديث» (Modern Wager) (برينستون، 2003)، كما أنه مؤلف مشارك لكتاب «المراسم وعواقبها: مقالة حول حدود الإخلاص» (Ritual and Its Consequences: An Essay on the Limits of Sincerity) (أكسفورد، 2008).

ميتشيل أ. سليغسون (Mitchel A. Seligson): بروفسور العلوم السياسية في جامعة فاندربيلت وزميل مركز فاندربيلت لدراسات ناشفيل. من أحدث كتبه بمشاركة جون بوث» (John Booth) أحجية الشرعية: الديمقراطية والتأييد في أميركا اللاتينية» (The Legitimacy Puzzle: Democracy and Support in Latin America) (كامبردج، سيصدر قريبًا)، و«التطور

والتخلف: الاقتصاد السياسي لعدم المساواة الدولية» (Development and Underdevelopment:The Political Economy of Global Inequality) (الطبعة الرابعة، لين راينر)، حرره بمشاركة جون باس سميث (John Passé-Smith).

جاك سنايدر: بروفسور كرسي روبرت ورينيه بلفر للعلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية ومعهد سالتزمان لدراسات الحرب والسلام في جامعة كولومبيا. تتضمن كتبه بالمشاركة مع إدوارد مانسفيلد «اختيار القتال: لماذا تشن الديمقراطيات الناشئة الحروب» (Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War) (معهد ماستشوتس، 2005)، و«من التصويت إلى العنف: دمقرطة الصراع القومي» (From Voting to Violence: Democratization of National Conflict) (نورتون، 2000)، و«أساطير الإمبراطورية: السياسة المحلية والطموح الدولي» (Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition) (كورنيل، 1991).

شكر وامتنان

إننا مدينان لمنشآت جامعة تكساس لتمويلها مؤتمر نيسان/ أبريل 2007 الذي جمع المشاركين سوية في أوستن:

* مركز دراسات الشرق الأوسط.

* مركز الدراسات الروسية والشرق أوروبية، والأوراسيوية.

* كلية الفنون الليبرالية.

* مدرسة الخريجين.

* معهد لوزانو لونغ للدراسات الأميركية اللاتينية.

كما أننا ممتنان للمسهمين لأنهم جعلوا من عملنا كمنظّمَين ومحررَين عملًا ممتعًا ومجزيًا. وأخيرًا نتقدم بالشكر إلى ريجينا غودناو (Regina Goodnow)، وسوزان مارتن (Susanne Martin)، وكورت نيقولز (Curt Nichols)، طلاب الدكتوراه الثلاثة المجتهدين في قسم نظام الحكم الذين ساعدوا على إعداد هذه المخطوطة للنشر.

مقدّمة

(مارك ف. بلاتنر)

عادت المسألة التي تحمل عنوان هذا الكتاب إلى صدارة المناقشات العامة، خصوصًا بسبب الصعوبات الكبيرة التي يواجهها بناء الأنظمة الديمقراطية عقب الاحتلالين العسكريين الناجحين لأفغانستان والعراق. ففي تسعينيات القرن العشرين، نشأ توافق واسع دوليًا وأميركيًا لمصلحة الجهود النشطة لمساعدة الدول التي تسعى لإقامة مؤسسات ديمقراطية والحفاظ عليها. غير أن ذلك التوافق بدأ يبلى في الوقت الراهن، ورجع الناس يتساءلون من جديد: هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ وهل يمكن، أم ينبغي على الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الديمقراطية أن تحاول تصديرها؟

تعتمد الكيفية في الإجابة عن هذا السؤال بشكل أساسي على فهم معنى كلمة «تصدير». فمن الواضح أنه لا يمكن تصدير الديمقراطية بالطريقة نفسها التي تُصدَّر بها السلع الغذائية، أو الملابس، أو حتى الآلات. وفي الواقع، لا تحبّذ المنظمات المتخصصة في تشجيع نمو الديمقراطية في الخارج أن تصف نشاطها أنه يهدف إلى «تصدير» الديمقراطية فقط، فحتى الوثيقة الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة التي أعدّتها منظمة الوقف الوطني للديمقراطية، في سنة 2007، تصرّح أنه «لا يمكن تصدير الديمقراطية أو فرضها».

وبرفضها فكرة أنها تشارك في أعمال تصديرية، تعترف المنظمات التي تسعى إلى تعزيز الديمقراطية بأن هناك نواة من حقيقة في القول إنه يمكن للديمقراطية أن تتجذّر إن كانت محلية النشأة. ولذلك فإنّ الديمقراطية، بحكم

طبيعتها، إنّما هي عبارة عن نظام سياسي يقوم على موافقة المحكومين. ولذا، يكون من الواضح أنه إذا لم يوافق الشعب في بلد ما على أن يُحكم ديمقراطيًّا، فلا يمكن أن تنجح أي جهود خارجية لازدراع الديمقراطية. ويمكننا الذهاب أبعد من ذلك بالقول إنه ما لم يكن الشعب في بلد ما على استعداد لتأييد الديمقراطية والدفاع عنها، فلا يمكن على الإطلاق لأي نظام ديمقراطي أن يستمر. وقد شكّلت تجربة إنهاء الاستعمار في القرن العشرين دليلًا حاسمًا على أن إنشاء إطار مؤسساتي ديمقراطي غير كافٍ في حد ذاته لتمكين الديمقراطية من الاستمرار. ويدرك مناصرو تعزيز الديمقراطية ومنتقدوها، على حد سواء، حدودَ ما يمكن أن يحقّقه الدعم الخارجي لها.

يؤكد كثير من النقاد هذه الحدود، ويشددون كذلك على أن «تصدير» الديمقراطية أمرٌ غير حكيم أو مستحيل تمامًا. كما يدعي البعض أن الديمقراطية فكرة أميركية أو أوروبية أو غربية لا تلائم الثقافات والحضارات الأخرى، وبالتالي، فهي دائمًا مفروضة على الشعوب الأخرى بشكل أو بآخر. ويقول آخرون إنه لا يمكن للديمقراطية أن تنشأ إلاّ «عضويًّا"، وأنها تتطلب فترة مخاض طويلة من التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، شبيه بالتغيير الذي أدى إلى ظهور الحكومات الديمقراطية الأولى في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. كما يؤكد البعض الآخر أهمية توفر «الشروط المسبقة» الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية - أي مستوى معين من التنمية الاقتصادية والتعليم، فضلًا عن طبقة وسطى كبيرة، وما شابه ذلك.

هناك شيء من الحقيقة في هذه الأقوال، يتمثل بكل تأكيد بالعلاقة الشاملة ما بين مستويات التنمية الاقتصادية والاستقرار الديمقراطي. غير أن هناك مشكلة كبيرة مع الرأي القائل إنه لا يمكن تصدير الديمقراطية، إذ إنها انتشرت على مدى القرنين الماضيين في جميع أنحاء العالم بوتيرة ملحوظة ومتسارعة. وإضافة إلى ذلك، فقد تجذّرت الديمقراطية بنجاح خلال العقود الأخيرة في بلدان ذات ثقافات ومستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية. وبالتالي، فلم يعد مقنعًا الرأي القائل بأنه لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر إلا بوجود عوامل ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية معينة.

بالطبع، يمكن للمرء القول إن انتشار الديمقراطية الذي لا يمكن إنكاره إلى حوالى نصف دول العالم يعود إلى عوامل داخلية فقط. ومع ذلك، فلا يبدو ذلك قابلًا للتصديق بتاتًا، خاصة أن الديمقراطية انتشرت وفقًا لسلسلة من «الموجات»، وأن البلدان في المنطقة الجغرافية نفسها جرت دمقرطتها في كثير من الأحيان في تتابع سريع. ويصعب جدًّا، في أي حال، رسم خط واضح بين التغيير السياسي «المصدَّر» وذلك الذي نشأ محليًّا، خصوصًا في ضوء الترابط الدولي الكبير في عالم الزمن الحاضر. وحتى في الماضي البعيد، جرى تبني أنواع مختلفة من المبادئ والترتيبات المؤسساتية التي نشأت في البداية في مجتمع ما، ثم جرت ملاءمتها من قبل آخرين. فهكذا «صُدِّرت» ديانات العالم الرئيسية. وإذا ما نظرنا إلى الأنصار المزعومين لـ «صدام حضارات» لصامويل هنتينغتون (Samuel P. Huntington)، لوجدنا أن جميع هذه الحضارات تشكّلت حول تعاليم دينية كانت أصولها موجودة في مكان آخر. وقد انتشر تأثير هذه التعاليم عبر مجموعة متنوعة من الوسائل تراوحت بين الكتاب والسيف. فهل يعني ذلك أنه ينبغي اعتبار الإسلام سلعة تصديرية في إيران أو أندونيسيا؟ أو اعتبار المسيحية كذلك في إيطاليا أو بريطانيا؟

لم تنتشر الديانات وحدها على هذا النحو. ففي القرن الماضي، أثبتت الشيوعية أنها سلعة تصديرية ناجحة جدًّا في جميع أنحاء العالم تقريبًا. فقد انتشرت عبر مجموعة متنوعة من الوسائل، عسكريًّا وفكريًّا، بما في ذلك تقديم المساعدات المباشرة من موسكو إلى الأحزاب الشيوعية في جميع أنحاء العالم. ومنذ زوال الشيوعية وبطلان صدقيتها، أصبحت الديمقراطية النظام السياسي الوحيد الذي يدّعي بصورة معقولة الشرعية العالمية. وكما يقول أمارتيا سين: (Amartya Sean)

> في أي عصر ومناخ اجتماعي، هناك معتقدات جارفة يبدو أنها تحظى بالاحترام كقاعدة عامة ـ تمامًا كالبرمجة «الافتراضية» في جهاز الكمبيوتر؛ فهي تعتبر صحيحة «ما لم» ينتفِ ادعاؤها بطريقة ما. وفي حين لا تمارس الديمقراطية بشكل شامل، كما أنه لا يجري تقبّلها بشكل

> موحد، إلّا أنّه في مناخ عام للرأي العام الدولي، أصبح الحكم الديمقراطي يعتبر أنه الحكم الصحيح عمومًا. والكرة اليوم هي في ملعب أولئك الذين يريدون الحط من قدر الديمقراطية، إذ إن عليهم تقديم تبرير لذلك الرفض.

أما الصيغة الأخرى اللافتة لإغراءات الديمقراطية فتأتي من المفكر السياسي الجورجي غيا نوديا (Ghia Nodia):

> لماذا تحدث التحولات؟ من الأسباب الرئيسية لذلك هو المحاكاة (وهذا ما يتحدّث عنه علماء السياسة عندما يستخدمون مصطلحات مثل «تأثير المظاهرة» و«الانتشار»). فأكبر انتصار للديمقراطية في العالم الحديث هو أنها ـ لسبب أو لآخر ـ أصبحت أمرًا مألوفًا. فأن يعيش الإنسان في ظل الأوتوقراطية، أو أن يكون هو نفسه أوتوقراطيًّا، يبدو أمرًا متخلفًا، وغير متحضّر، وكريهًا ـ بعبارة أخرى ـ إنه أمر «غير لائق». ففي عالم تعتبر فيه الديمقراطية رديفًا للحضارة نفسها أكثر من الحرية، لا يمكن لأحد أن ينتظر حتى يصبح «جاهزًا» للديمقراطية.

وبغض النظر عن جاذبيتها الذاتية، فإن الشرعية العالمية للديمقراطية تجعلها أمرًا يصبو إليه الناس في جميع أنحاء العالم. فكما يريد معظم الناس في معظم الأماكن اليوم تحقيق النمو الاقتصادي والمساواة في المعاملة، فإنهم، تمامًا، يريدون أيضًا أن يتمتعوا بالقدرة على اختيار حكوماتهم، وأن تُحترم حقوقهم. ويقول نوديا: «إن نماذج الديمقراطية... ليست مفروضة من الغرب بقدر ما تسعى إليها النخب المحلية... ولا حاجة إلى أن يشعر الغرب بالذنب إزاء «فرض» نماذجه على «بقية العالم»: إن هذه «البقية» هي التي تدرك محورية المشروع الديمقراطي الغربي الحديث وتريد المشاركة فيه».

ربما ظهرت مجموعة الأهداف المميزة للحداثة ـ أي الحكم الذاتي، والحرية الفردية، والمساواة السياسية، وسيادة القانون، والازدهار الاقتصادي ـ

فضلًا عن المؤسسات التي تخدمها، لأول مرة في بريطانيا وأميركا، غير أنه لا يمكن اعتبارها من التراث الأنجلو - أميركي. ففي وقت مبكر قُدّمت النماذج السياسية البريطانية والأميركية إلى بقية العالم بقوة أكبر، من قبل الفرنسيَّين - مونتسكيو وتوكفيل (Tocqueville). ومن الواضح أن تجذر الديمقراطية الآن في أوروبا برمتها تقريبًا، وفي أغلب نصف الكرة الأرضية الغربي، يعود إلى انتشار هذه النماذج التي عُدّلت بطرائق مختلفة لتتناسب مع الظروف المحلية. ومن هذا المنطلق، يعد «تصدير» الديمقراطية شأنًا قديمًا جدًّا.

الديمقراطية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة

كما يشير توماس بانغل في المقالة التي يفتتح بها هذه المجموعة، فإن دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في الخارج، هو أيضًا قصة قديمة جدًّا في التاريخ الأميركي، تعود جذورها إلى بدايات الجمهورية. وقد كان الدفاع عن الديمقراطية، منذ الحرب العالمية الأولى على الأقل، الهدفَ الواضح للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، واستمر كذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، فضلًا عن حربَي أفغانستان والعراق. وقد جرى تبرير هدف جعلِ العالم أكثر ديمقراطية من منطلق حيثيات أخلاقية، ومن منطلق «الواقعية السياسية». وترى الحجة الأخلاقية أنه ينبغي توسيع آفاق الديمقراطية وحقوق الإنسان، ذلك أنه من حق الناس في كل مكان أن ينعموا بها. كما أننا نخدم مصالحنا الأمنية الخاصة بتشجيعنا انتشار الديمقراطية، وذلك بالإسهام في خلق أنظمة قد تصبح حليفة لنا، بدلًا من أن تكون أنظمة معادية. وقد جاء التعبير الأبرز عن هذه الحالة المزدوجة لتعزيز الديمقراطية في خطاب جورج دبليو بوش في حفل تنصيبه رئيسًا للمرة الثانية، إذ قال:

> تقودنا الأحداث ويدفعنا الحدس السليم إلى استنتاج واحد: إن بقاء الحرية في بلادنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في البلدان الأخرى. وإن أفضل أمل لانتشار السلام في عالمنا، هو انتشار الحرية في جميع أنحاء العالم.

> إن مصالح أميركا الحيوية ومعتقداتنا العميقة هي واحدة الآن. فمنذ تأسيس بلادنا، أعلنّا أن كل رجل وامرأة على وجه الكرة الأرضية له/ لها حقوق وكرامة وقيمة لا تضاهى، لأن جميع البشر يحملون صورة خالق السموات والأرض. كما أننا أعلنّا على مرّ الأجيال أولوية الحكم الذاتي، إذ لا يصلح أن يكون أحد سيدًا، ولا يستحق أحد أن يكون عبدًا.
>
> إن نشر هذه المبادئ المثلى هي التي انبنت عليها أمتنا. وهي إنجاز آبائنا المشرّف. وأما الآن، فهي المطلب الملحّ لأمن أمتنا، ودعوة عصرنا. فلذلك، تتمثل سياسة الولايات المتحدة بالسعي إلى دعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل أمة وثقافة، بهدف نهائي يتمثل بالقضاء على الطغيان في العالم.

من الصعب معارضة القناعة التي تنص على أن انتشار الديمقراطية في بلدان أخرى «في الأمد الطويل» يخدم «مصالح أميركا الحيوية"، فضلًا عن «معتقداتها العميقة». وحتى في الأمد القصير، فإن ضرورات الأمن وتعزيز الديمقراطية في كثير من الأحيان تشير إلى الاتجاه نفسه. كما أنه لا يمكن إنكار أنه في حالات أخرى، تدخل أهداف أمنية مباشرة وعاجلة في صراع حاد مع هدف نشر الديمقراطية في بلد معين. ومن المرجح أن تؤدي حالات كهذه إلى إلحاق الضرر بمعتقداتنا الديمقراطية. (والمثال الكلاسيكي، وإن كان متطرفًا، هو تحالف الديمقراطيات مع روسيا ستالين في الحرب ضد ألمانيا النازية). وقد اضطرت إدارة بوش إلى إعادة اكتشاف هذا الواقع، كما انعكس في سياستها تجاه بعض الدول الرئيسية، مثل مصر، وروسيا، وباكستان، والصين.

طوال حقبة التاريخ الأميركي، جرى السعي لنشر الديمقراطية باستخدام كل الأدوات المتوفرة في ترسانة السياسة الخارجية الأميركية: سواء باستخدام

القوة العسكرية، أو من خلال المساعدات المالية، أو بالعقوبات الاقتصادية، أو بالضغوط الدبلوماسية، أو من خلال الأعمال السرية، أو بالخطابات الرئاسية، أو بالدبلوماسية العامة، وما إلى ذلك... ولكن، منذ ثمانينيات القرن العشرين، أُضيفت أداة جديدة، وهي تقديم الدعم المالي المفتوح وتدريب الجماعات المناصرة للديمقراطية في الخارج. ولهذه المنهجية الجديدة، والتي غالبًا ما يشار إليها بـ «المساعدات الديمقراطية» أو «مساعدات التنمية السياسية»، تاريخ مثير للاهتمام.

تبدأ الحكاية في سبعينيات القرن العشرين مع بروز قضية حقوق الإنسان الدولية. ففي البداية مُنحت هذه الحقوق سمة بارزة في الكونغرس الأميركي، ثم ارتقت لتحتل مكانة مركزية في السياسة الخارجية الأميركية في ظل إدارة جيمي كارتر. وقد خرقت هذه المبادرة، التي استندت إلى القبول الرسمي الدولي لمختلف إعلانات حقوق الإنسان كمبرر لها، ما يعد في أيام السلم العادية أنه «تدخل» في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

في البداية، لم تواكب الجرأةَ الجديدة في تأكيد دعم حقوق الإنسان في الخارج جهودٌ موازية لمصلحة الديمقراطية. ولكن تلك الخطوة اتُخذت في عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان.(Ronald Reagan) فقد أشار ريغان في خطابه التاريخي في حزيران/ يونيو 1982 في البرلمان البريطاني، إلى الجهود التي يقوم بها الحزبان الأساسيان في الولايات المتحدة بشأن «تحديد كيفية إسهام الولايات المتحدة بشكل أفضل في الحملة العالمية من أجل الديمقراطية التي تستجمع قواها الآن». وأدى ذلك الخطاب في أواخر سنة 1983 إلى إنشاء منظمة «الوقف الوطني للديمقراطية» (National Endowment for Democracy)، وهي منظمة غير حكومية، يموّلها الكونغرس، وكانت قد منحت أول هباتها سنة 1984.

في السنوات الأولى لتأسيس منظمة «الوقف الوطني للديمقراطية»، بقيت فكرة المساعدات الديمقراطية موضع جدل كبير. فقد أُنشئت المنظمة بوصفها منظمة غير حكومية بسبب الشعور السائد أن تقديم الدعم للجماعات

المناصرة للديمقراطية في بلدان أخرى سيُعد نوعًا من التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول. واعتُبر كذلك أنه شأن لا يمكن أن تقوم به الحكومة قانونيًّا وعلنًا، بل كان لا بد من أن تقوم به منظمة خاصة بمعزل عن الحكومة. كما يمكن لمنظمة الوقف الوطني أن تحذو حذو أي حزب سياسي ألماني قدّم الدعم لفترة طويلة لنظرائه من الأحزاب الذين يشاركونه المعتقدات ذاتها في الخارج، ومارس دورًا مهمًّا في المساعدة على الانتقال إلى الديمقراطية في كل من إسبانيا والبرتغال. ولكن على الرغم من دعم كبريات قطاعات العمل والأعمال، فضلًا عن الدعم القوي من الحزبين الرئيسين (الديمقراطي والجمهوري) لمنظمة «الوقف الوطني للديمقراطية»، فإنّ التشكيك بها وبنواياها ما زال واسعًا.

استند العداء لتعزيز الديمقراطية في بعض الأحيان إلى المحافظة المالية أو إلى الانعزالية، غير أن المعارضة الأشد إلى حدّ ما، أتت من الأفراد الذين هم أشدّ التزامًا بسياسة حقوق الانسان. فقد يبدو من الصعب في الزمن الحاضر استيعاب هذا الانقسام الحاد بين «مجتمع حقوق الانسان» و«مجتمع الديمقراطية»، خصوصًا مع وجود ترابط وثيق نظريًّا وعمليًّا بين حقوق الإنسان والديمقراطية. ويعود هذا الشرح في جزء منه إلى الحوادث الناتجة عن التنافس الحزبي في الولايات المتحدة، خصوصًا خلافات الحزبين حول أميركا الوسطى، وهو ما عكّر السياسة الأميركية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. كما أن بعضًا من موظفي إدارة ريغان عرَّفوا تعزيز الديمقراطية بالطريقة نفسها التي عُرّفت بها حقوق الإنسان في إدارة كارتر.

على الرغم من ذلك انمحت هذه الانقسامات الحزبية إلى حد كبير مع نهاية الحرب الباردة. فقد جعلت إدارة كلينتون، عند توليها الحكم في سنة 1993، من «توسيع الديمقراطية» إحدى ركائز سياستها الخارجية. واقترحت الإدارة زيادة كبيرة في ميزانية منظمة الوقف الوطني للديمقراطية. وفي خطوة رمزت إلى تجاوز الخلاف بين أنصار حقوق الإنسان وأنصار الديمقراطية أُعيد هيكلة مكتب حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في وزارة الخارجية، وهو المكتب الذي أنشئ في عهد الرئيس كارتر، إلى مكتب للديمقراطية وحقوق

الإنسان والعمل. ومع ذلك لا تزال الخلافات بين جماعة حقوق الانسان وجماعة الديمقراطية بادية للعيان في بعض الأحيان، خصوصًا في المناقشات التي تتناول دور المؤسسات الدولية. ولكن لأغراض عملية، فإن الجماعتين حليفان قويان حاليًا. ولا بد من الذكر هنا أن الصراعات المعاصرة من أجل حقوق الإنسان، سواء في روسيا، أو بورما، أو زيمبابوي، أو الصين، أو أوزبكستان، هي أيضًا صراعات من أجل الديمقراطية.

لقد تأثر الإجماع الجديد لمصلحة الديمقراطية بشكل كبير بسقوط جدار برلين وبزوال الشيوعية. ولم تقضِ هذه الأحداث الجسام على أجواء الحرب الباردة فقط، بل أحدثت بحرًا من التغيير الحقيقي في الطريقة التي كان يُنظر فيها إلى الديمقراطية. كما ارتفعت مكانة الديمقراطية وشرعيتها في جميع أنحاء العالم إلى مستويات غير مسبوقة. وفجأة أصبحت مجموعة واسعة من الأفراد والمؤسسات تؤيد تعزيز الديمقراطية ونشرها. وقد كان هذا التغيير سريعًا بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال، أُصيب موظفو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، والتي كانت تعد نفسها في السابق وكالة غير سياسية ووكالة فنية متخصّصة لتعزيز التقدم الاقتصادي في البلدان الأكثر فقرًا، بالهلع في البداية من فكرة أن يشاركوا في تقديم المساعدات السياسية التي تهدف إلى دعم الديمقراطية. غير أن قادة الوكالة سرعان ما أدركوا أن هذا سيكون مجال تنمية للمساعدات الخارجية الأميركية، وقرّروا أنه من الأفضل أن تبدأ الوكالة في المشاركة.

لم يكن الإجماع الجديد إزاء دعم الديمقراطية ظاهرة أميركية حصرية. فقد سارع الجميع إلى اللحاق بالركب، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، فضلًا عن الحكومات الديمقراطية. وقد باتت الأمانة العامة للأمم المتحدة تضم الآن «شعبة للمساعدات الانتخابية»، مكلَّفة بمساعدة الدول الأعضاء على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما أُسِّس صندوق جديد للديمقراطية تابع للأمم المتحدة لتقديم الهبات إلى المنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل تعزيز الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الدولية والأونيسكو وغيرهما من الوكالات المتخصصة

برامج ترمي إلى دعم الديمقراطية. ولا يعد الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي فقط، من بين المنظمات الإقليمية المشاركة في تعزيز الديمقراطية، بل ينطبق الأمر نفسه على منظمة الدول الأميركية (Organization of American States) والكومنولث. كما دخل في هذا المجال كل من الاتحاد الإفريقي (سابقًا، منظمة الوحدة الإفريقية)، ومنظمة آسيان (ASEAN)، وهما منظمتان تضمان دولًا أعضاء غير ديمقراطيين كانتا تخشيان تقليديًا من أي تدخل في السياسة الداخلية لدول بعضهما بعضًا. وإضافة إلى ذلك، يقوم الاتحاد الأوروبي ووكالات المساعدات الثنائية التابعة للبلدان الرئيسية الأكثر ديمقراطية بتمويل برامج ترمي إلى تعزيز الديمقراطية في البلدان النامية والبلدان الشيوعية سابقًا.

لقد كان المواطنون والمسؤولون الحكوميون في الديمقراطيات الجديدة حريصين، في تسعينيات القرن العشرين، على الحصول على «مساعدات التنمية السياسية». وكانت الجهات الخارجية المانحة على أتمّ استعداد لتوفيرها، خصوصًا في البلدان الشيوعية سابقًا. ولم يتورّع متلقّو المساعدات عن قبول المساعدات الديمقراطية، حتى ولو جاءت مباشرة من الحكومات الغربية. وسرعان ما بدأت المبالغ التي تنفقها الوكالات الحكومية مباشرة، مثل منظمة الوقف الديمقراطي، تقزّم نفقات المنظمات غير الحكومية. وتقدر الآن نفقات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على الديمقراطية ونظام الحكم بأكثر من مليار دولار سنويًا. كما أن تعزيز الديمقراطية لم يصبح مشروعًا كبيرًا جدًّا وحسب، بل أصبح كما يقول مايكل ماك فاول (Michael McFaul)، نوعًا من التقليد الدولي.

الجدل الجديد

على الرغم من ذلك، فقد أصبحت مسألة تعزيز الديمقراطية في الآونة الأخيرة مسألة مثيرة للجدل من جديد مع أن الإنفاق على هذه المسألة لم يتراجع البتة، واستمر الدعم لها في الكونغرس الأميركي قويًا. وهنا أود القول إنّ عودة ظهور الجدل له مصدران اثنان. أولهما ما يسمّى بـ «ردات

الفعل» إزاء المساعدات الديمقراطية. ويتأتى هذا إلى حد كبير من الأنظمة شبه الديمقراطية أو «الاستبدادية التنافسية» التي رأت في المساعدات الديمقراطية، في أعقاب «الثورات الملونة» في جورجيا وأوكرانيا(*)، تهديدًا لسلطاتها. وقبل ذلك، كانت دولٌ مثل فنزويلا تشافيز وروسيا بوتين من بين الدول التي بدأت فرض قيود أشد على المنظمات غير الحكومية المحلية وعلى تلقيها التمويل الأجنبي؛ وتشمل هذه الدول أيضًا مصر حسني مبارك، وزيمبابوي موغابي، وبيلاروسيا لوكاشينكو. وتبرر هذه القيود الجديدة بحماية السيادة الوطنية ومقاومة الهيمنة الغربية. وقد زرعت هذه الأنظمة الشكوك في بعض الأوساط حول جدوى المساعدات الديمقراطية بجعلها أكثر صعوبة، فضلًا عن مضايقة الجهات التي تتلقّاها.

أما السبب الثاني، والأكثر أهمية لتجدّد الجدل فهو أنه يجري ربط تعزيز الديمقراطية بشكل متزايد بالحرب في العراق ذات الشعبية المتدنية جدًّا. فمن ناحية، هذا أمر مضلل، لأن محاولات تعزيز الديمقراطية بالغزو كانت نادرة جدًّا في الماضي، وسوف تبقى كذلك على الأرجح. بمعنى آخر، إن الجهود المبذولة في العراق وأفغانستان هي جزء من فئة أكبر، يطلق عليه غالبًا «بناء الديمقراطية ما بعد انتهاء الصراع»، وهي فئة بدأت تنمو بشكل بارز. فقد شهدت معظم البلدان في هذه الفئة صراعات داخلية حادة، وقد تحمَّل المجتمع الدولي محاولة إعادة الإعمار برعاية الأمم المتحدة، كما جرى في هاييتي، وموزامبيق، وكمبوديا، والبوسنة، وسيراليون، وتيمور الشرقية، وكوسوفو، وليبيريا. وبالإضافة إلى تعرض هذه البلدان لكوارث الحروب الأهلية، فإن كثيرًا منها تعاني من فقر شديد. ولا

(*) الثورة الملوّنة مصطلح يطلق على أعمال الحركات والعصيان المدني وأعمال الشغب أو الحركات المطلبية في بعض الدول، وخاصة المناوئة منها للغرب كالدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا ووسط آسيا. وقداستخدم المشاركون في هذه الثورات المقاومة السلمية والاحتجاجات والمظاهرات مع استخدام وشاح ذي لون محدد أو زهرة كرمز، ومنها «ثورة الورد» في جورجيا، و«الثورة البرتقالية» أو «ثورة البرتقال» في أوكرانيا.

يمكن اعتبار أي منها مرشحًا واعدًا لممارسة الحكم الذاتي الشعبي. ومع ذلك، فإن بناء الديمقراطية جزء لا يتجزأ من الجهود الدولية لإعادة الإعمار في جميع هذه البلدان. لماذا؟

إن جزءًا من السبب هو أن الانتخابات يمكن أن تكون آلية مفيدة لتسوية الصراعات الأهلية التي طال أمدها، غير أن العامل الأهم يكمن في الشرعية التي تتمتّع بها الديمقراطية في المجتمع الدولي. فجميع المنظمات الدولية والقوى العظمى التي أخذت على عاتقها زمام المبادرة في الاستجابة لحالات ما بعد الصراع، ستجد أنه من غير المناسب أن تتهرّب من التزاماتها المعلنة للديمقراطية في مناطق تتمتع بحمايتها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تتعامل، في الزمن الحاضر، مع الدكتاتوريين الودودين، فلا يسع المرء أن يتصور رئيس الولايات المتحدة يبرّر - أو الرأي العام الأميركي يوافق - قرارًا يقضي بتسليم أراضٍ خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة إلى زعيم مستبد غير منتخب. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تستوعب بين الدول الأعضاء فيها أنظمة استبدادية، فإنها تشعر أنها مضطرة أيضًا إلى أن تترك وراءها مؤسسات ديمقراطية عاملة في الأماكن التي تتحمل فيها المسؤولية المباشرة لمرحلة ما بعد الصراع.

إن بناء مؤسسات ديمقراطية في ظل ظروف قاسية كهذه مهمةٌ محفوفة بالتعقيدات، إذ يتطلب استعادة السلام والأمن، وإعادة بناء الدولة، مجموعة كاملة من القدرات والموارد التي تتجاوز طلبات المساعدات الديمقراطية في ظروف أكثر استقرارًا. كما أن الخبرة المكتسبة في تقديم مساعدات التنمية السياسية لبلدان فيها مؤسسات تعمل بشكل صحيح، تكون عادة خبرة ذات صلة محدودة جدًّا في أماكن تحتاج إلى إعادة بناء كل مؤسسة فيها من لا شيء. كما أن سجل المجتمع الدولي في التعامل مع مثل هذه الحالات يترك أمورًا كثيرة يُرغب في إنجازها. وهكذا، نظرًا إلى عدد الدول الهشة في العالم، فإنّه من المحتمل أن يواجه بناة الديمقراطية العديد من الحالات الصعبة المشابهة في المستقبل.

هكذا، وبطريقة ما، تدفع المساعدات الديمقراطية اليوم ثمن نجاحاتها الماضية. وهي ستعمل، بشكل متزايد، في بيئتين مختلفتين فيهما الكثير من التحديات. فالبيئة الأولى هي مجموعة من البلدان يوجد فيها دكتاتوريون مروِّعون، لكنهم دهاة، تعلموا بعض الدروس إزاء الكيفية التي تتمّ بها عملية التحوّل الديمقراطي وكيفية إحباطها. وأما الثانية فهي مجموعة من البلدان التي تتهدّدها الفوضى، ولا يمكن أن ينجح فيها شيء من دون دعم خارجي. وفي كلا البيئتين ستكون الصعوبات كبيرة، ولكن ما دامت الديمقراطية تحتفظ بشرعيتها التي لا تضاهى، وما دامت الولايات المتحدة القوة الرائدة في العالم، فهناك ما يدعو إلى توقع أن تظل المساعدات الديمقراطية السمة البارزة في الساحة الدولية.

مجموعة من وجهات النظر

كما أشارت المناقشات السابقة، فإن مسألة «تصدير» أو تعزيز الديمقراطية معقّدة تثير مجموعة من القضايا الأخلاقية والنظرية والعملية. وستعالج الفصول التالية بعض هذه القضايا المهمة من وجهات نظر مختلفة وبأساليب علمية مختلفة. وتستند بعض فصول هذا الكتاب إلى تحليل كميات كبيرة من البيانات، في حين ستتبع فصول أخرى منهجية نوعية بحتًا. كما ستركز بعض الفصول بشكل أساسي على متطلبات الديمقراطية نفسها، فيما يعالج بعضها الآخر بشكل أكثر مباشرة موضوع تحديات تعزيزها في بلدان أخرى.

لا يحاول هذا الكتاب تغطية جميع القضايا التي تثيرها جهود تعزيز الديمقراطية. ففي الواقع، ونظرًا إلى ضخامة الموضوع وتعقيداته، فإنّ من الصعب تصوّر إمكانية أن يقدم كتاب واحد دراسة شاملة حوله. لذا يرمي هذا الكتاب إلى تحقيق أمرٍ أقل طموحًا، ولكنه ذو قيمة كبيرة ـ وهو إلقاء الضوء على بعض القضايا الرئيسية التي يجب التصدي لها في التفكير إزاء ما إذا كان تعزيز الديمقراطية ناجحًا أو كيف يمكن له أن ينجح.

يعالج الفصل الأول لتوماس ل. بانغل الدروس الأخلاقية لتصدير الديمقراطية بمقارنة وجهات النظر المختلفة المطروحة من قبل مفكرين سياسيين، بدءًا بالمفكرين القدماء، مرورًا بالمفكرين المسيحيين، والتقاليد الفلسفية الحديثة. ولا يهدف هذا الفصل إلى توفير مجموعة من المبادئ التوجيهية الصارمة التي تنظّم التوقيت والوسائل التي يجب اتباعها في تعزيز الديمقراطية، بل يزن الأطر الفلسفية المتنافسة، ويلقي الضوء على الاعتبارات الأخلاقية والمتعقلة التي يمكن استخدامها للإجابة عن هذه الأسئلة.

كما تُخصَّص الفصول الأربعة التالية لدراسة بعض «الشروط الهيكلية المسبقة» للديمقراطية الناجحة وما تعنيه لتعزيز الديمقراطية. ولا ينصبُّ التركيز هنا على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعتبر أحيانًا شروطًا أو متطلبات أساسية لنجاح العملية الديمقراطية. وبدلًا من ذلك، تركّز هذه الفصول على قضايا مثل الثقة، والتسامح، والدين، والتعاون، والثقافة، والإثنية. ويتناول كل من آدم سليغمان في الفصل الخامس، وشيري بيرمان في الفصل الثاني، مفهوم المجتمع المدني الذي أُعيد اكتشافه حديثًا وعلاقته بالديمقراطية من زوايا مختلفة، إذ يتأمل سليغمان في علاقة المجتمع المدني بالتسامح إزاء الاختلاف، بينما تشدّد بيرمان على ضرورة فهم المجتمع المدني في سياق المؤسسات السياسية التي شكّلت تطوره.

أما في الفصل الثالث، فيعالج ستيفن فيش تأثير الثقافة في ميل البلدان المختلفة إلى الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية بنجاح وتلقيها جهودًا خارجية لمساعدتها على القيام بذلك. ويعقب هذا الفصل فصلٌ آخر يسعى فيه دانيال تشيروت إلى تقييم المشكلة التي تواجه الديمقراطية بسبب حدة الخلافات الإثنية والطائفية، وإلى أي مدى يمكن التغلب عليها من خلال تعزيز التسامح واحترام حقوق الفرد.

يتكوّن الجزء الثالث من الكتاب من خمسة فصول مخصّصة لدراسة المؤسسات والعمليات السياسية. ويتناول كل من الفصل السادس لروبرت موزر، والفصل السابع لجون كاري، ميزتين اثنتين من الميزات الأساسية

للنظم السياسية والانتخابية والدساتير. ويتطرّق موزر إلى المدى الذي يمكن فيه استخدام النظم الانتخابية لهندسة النتائج الانتخابية والسياسية في الديمقراطيات الجديدة، في حين يتناول كاري تأثير العمليات التي أُعدت بها الدساتير وتم تبنيها في نجاح الديمقراطية اللاحق واستقرارها. وأما في الفصل الثامن، فيتحدث زولتان باراني عن المؤسسة السياسية التي لا غنى عنها لتوفير البيئة الآمنة التي تتطلبها الديمقراطيات الحديثة، والتي غالبًا ما يهملها طلاب الديمقراطية ودعاتها - القوات المسلحة. ويخصّص كل من إدوارد د. مانسفيلد وجاك سنايدر الفصل التاسع لاختبار ادعاءين اثنين من الادعاءات الأساسية في مصلحة الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية - وهي إمكانية عيش الديمقراطيات في سلام مع بعضها بعضًا، وأنها أكثر قدرة على تشجيع الازدهار الاقتصادي وحرية التجارة.

أما في الفصل العاشر، فينتقل ميتشيل سيليغسون، وستيفن فينكل، وأنيبال بيريز-لينيان من التركيز حول كيفية تعزيز الديمقراطية إلى قضية ما إذا كان تعزيز الديمقراطية ينجح في حقيقة الأمر. وفي إطار استعراض نتائج دراسة واسعة قاموا بها حول برامج الديمقراطية وأنظمة الحكم الخاصة بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية، خلصوا إلى أن الواقع يدلّ إلى أن لهذين البرنامجين إنجازات كبيرة.

وفي هذا الصدد، يتميّز الفصل الخاص بهؤلاء المؤلفين عن الفصول التي سبقته. وبشكل عام، يسود التشكيك في لهجة معظم صفحات هذا الكتاب، على الرغم من أن أيّ من المؤلفين ليس معارضًا للديمقراطية. فجميعهم يريدون أن يروا الديمقراطية مزدهرة ومتواصلة في الانتشار. ولا يتردّد أي منهم في إعطاء التوصيات والنصائح عن سبل تحسين عمل معززي الديمقراطية. ومع ذلك يبدو أن لدى معظمهم شكوكًا كبيرة في قدرة الديمقراطية على تحقيق أهدافها. ومن وجهة نظري الخاصة، فإن بعضهم (مع العديد من المعلقين على هذا الموضوع) يبدأون بفكرة مبالغ فيها عمّا يمكن أن تأمل الديمقراطية في تحقيقه، ومن ثم يتوصّلون إلى استنتاج أنه لا يمكنها تلبية هذا المعيار.

ولكن على العكس من ذلك، يخلص الفصل الذي كتبه كل من سيليغسون، وفينكل، وبيريز-لينيان إلى أن برامج الديمقراطية وبرامج أنظمة الحكم التابعة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية كان لها أثر إيجابي كبير في التقدم العام للديمقراطية في البلدان التي تطبق فيها هذه البرامج. كما أن سجل النجاحات الذي أشار إليه تحليلهم للبيانات أشد متانة من سجل معظم البرامج الحكومية، وأود أن أقول: إنّه أعظم مما قد يتوقّعه معظم المشاركين في مشروع تعزيز الديمقراطية. ونظرًا إلى كميات الأموال المتزايدة التي تُنفق على المساعدات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، فضلًا عن الاهتمام المتزايد للباحثين في هذا المجال، سيكون هناك بلا شك كثير من المحاولات اللاحقة لقياس فعالية برامج تعزيز الديمقراطية - التي قد تؤيد، أو لا تؤيد، التفاؤل الذي ولّدته دراسة سيليغسون، وفينكل، وبيريز-لينيان. وفي أي حال، من المؤكد أن النقاش سيبقى مستمرًا، ليس حول تقييم أثر برامج المساعدات الديمقراطية فقط، ولكن حول المسائل الأخلاقية والسياسية الأوسع التي تثيرها الجهود المبذولة لنشر الديمقراطية أيضًا. ويهدف هذا الكتاب إلى تزويد القراء بمدخل مفيد في تلك المناقشة.

الأولوية الأخلاقية؟

الفصل الأول

أخلاقيات تصدير الديمقراطية منظور تاريخي - فلسفي

(بقلم توماس بانغل)

إن عصرنا عصر تميل فيه الديمقراطية إلى الانتشار بذاتها بطاقة مدهشة. فالاتحاد الأوروبي الذي توسع ليصبح سبعًا وعشرين دولة، ملتزم الآن بالحفاظ على الديمقراطية بين شعوب الشرق الواسع، وهي شعوب نُظر إليها في حقبة من زماننا بأنها شعوب ميؤوس منها كانت ترزح تحت نعال التوتاليتارية الشيوعية. وكان بعض الأوروبيين البارزين اقترح أنه يجب ألّا تحول الحدود والثقافة الأوروبيَين دون انتشار اتحادهم الديمقراطي. فقد اقترح اللورد رالف داريندورف (Ralf Dahrendorf) في خطاب شهير له في ميونيخ، أن على الاتحاد [الأوروبي] أن يتمتع بطموح لتوسعة نفسه، لا ليشمل تركيا وأوكرانيا فقط، بل حتى سنغافورة ونيوزيلندا ـ بالسير على خطى الإمبراطورية البريطانية، كما علّق أحد المعلقين. وبينما تحدث بيار مانيه (Pierre Manet)، وهو فرنسي بارز صاحب نظرية، بقلق عن تصميم الأوروبيين إنجاز ما سماه «الإمبراطورية الديمقراطية»[1]. وأما الولايات

---

(1) إذا كان التصرّف الأوروبي يتناقض مع النشاط الأميركي في الشرق، فهما ترجمتان لـ «الإمبراطورية الديمقراطية» التي تقترح باقتناع وحتى بغطرسة متساويين» (مانيه، 2006: 15؛ انظر أيضًا 57 ـ 58)

المتحدة فقد أصبحت منشغلة لبعض الوقت بطريقة أقل طموحًا، ولكن بصورة ما أكثر نشاطًا وزخمًا، بسياسة «دمقرطة» حول العالم. غير أنه، كما أصبحنا ندرك جميعًا جيدًا أن الأحداث الأخيرة، وخاصة في العراق، أثارت أو عمّقت الشكوك، وقوّت من شكيمة الانتقادات الموجهة لهذا المشروع الطموح المتنوع. فالتساؤل ينبع من حيثيات أخلاقية، وليس من حيثيات متعقلة فقط، إذ يجري تذكيرنا بشدة بواجبنا وحاجتنا إلى التوصل إلى أجوبة عن بعض الأسئلة الأخلاقية الأساسية. فما هو السر إزاء الصيغة الليبرالية الغربية للديمقراطية الخاصة بنا الذي يمنحنا حقًّا أو واجبًا لمحاولة ازدراعها بديلًا من الأنظمة القائمة ذات السمات المختلفة؟ وكيف يمكن لسياسة كهذه تفادي ما سيكون، في أفضل الأحوال، صيغةً أبوية سلسة للإمبريالية من جانب القوى الديمقراطية العظمى؟ وفي حال جرى ذلك، فمتى سيكون شرعيًّا استخدام القوة المسلحة في السعي لتحقيق هذه السياسة؟

حالما نبدأ بجدية في السعي لإيجاد أجوبة عن هذه الأسئلة الأخلاقية المتقاربة، ندرك أن مبادئنا الديمقراطية الحديثة، خاصة في تعبيراتها الدولية، هي نتيجة تعاقب صراعات تاريخية ملأى بالتوترات على مر القرون. وقد نشأت في كل مرحلة من مراحل هذه العملية مفاهيم حديثة، أو متجددة، للعدالة المحلية والدولية فوق وضد عادات ومُثل سائدة متنافسة ومتناقضة، على الرغم من شمولها بطريقة ما. وإذا ما أصبحنا واعين تمامًا بينما نتأمل في حيثيات تصدير الديمقراطية، فإننا بحاجة إلى استرداد، وحتى إلى إعادة تشريع، المراحل الرئيسية على الأقل لهذا الإرث من النقاش الذي يشكل تفكيرنا الأخلاقي الممتلىء بالتوترات. وفي ما يلي أود أن أسهم في استرداد وإعادة تشريع كهذا.

مصادر الشك التقليدية التي تتعلق بعدالة الديمقراطية

أولًا وقبل كل شيء، يأتي هذا النوع من الاستفسار النسبي بمشكلة أخلاقية أساسية في نزعة الديمقراطية لتصدير نفسها: وهي مشكلة كان من المزمع أن تعالجها جمهوريتنا الليبرالية الحديثة المتميزة أو تخفف منها. وهذه

المشكلة واضحة بشكل تام في المثال التاريخي الكبير القديم لمشكلة تصدير الديمقراطية: وهي مثال أثينا الكلاسيكي. فقد أنشأت أثينا بالقوة في وقت قصير نسبيًا، أو حافظت على، أكثر من مئة ديمقراطية وثورة ديمقراطية في عالم البحر الأبيض المتوسط. غير أن هذا المثال الكلاسيكي لسياسة تصدير الديمقراطية يكشف عن سياسة كانت في الحقيقة إحدى ركائز الاستراتيجية الإمبريالية الشاملة[1].

لم تكن الإمبريالية الأثينية استبدادية ببساطة، سواء في الحقيقة أو في المضمون. فإننا نجد في صفحات تاريخ المؤرخ الإغريقي توسيديديس (Thucydides) أن المتحدثين باسم أثينا كانوا يعبّرون عما يمكن أن يسميه المرء بالدفاع شبه الأخلاقي لحملتهم من أجل الهيمنة التي تحققت جزئيًا بفرض الديمقراطيات المذعنة على العديد من الشعوب التي كانت خاضعة لأثينا. كما يجب تسمية التسويغ الأثيني، في أفضل الأحوال، بـ «شبه» الأخلاقي، لأن الديمقراطيين الأثينيين المتشددين رفضوا بوضوح باعتباره نفاقًا، ما يعتبرونه بازدراء «الخطاب العادل» الذي كانت تؤيده إسبارطة ومستعمراتها، وبخاصة الميلينيون. فوفقًا لهذا «الخطاب العادل»، من واجب المدن - الدول احترام استقلال بعضها بعضًا. ويقال أن هذا الواجب ارتكز على نوعين من الحيثيات (التي تشير توافقية كل منهما القابلة للدحض إلى أحجية مفهومية عميقة). فإما أن يبرّ واجب كهذا، بوصفه طاعة لقانون أسمى غير مكتوب، لكل دولة اهتمامها بمصالحها الخاصة ـ وبذلك تشيع عدالة كل دولة، خصوصًا في لحظات المجازفة النبيلة والتضحية، أو تتحقق لكلّ دولة المصالح الحقيقية ذات المدى البعيد كجزء من المصلحة العامة الحقيقية لجميع الدول المجاورة التي تعيش في ترابط ذي دعم متبادل.

---

(1) انظر زينوفون [كاتبًا ما يسمى تقليديًا بـ «الأوليغاركية القديمة»]، «دستور أثينا»، 14.1، 16.1-18، 11.3؛ كاغان: 1969، 54-56، 72-73، 95، 100-101، 120-126، 347؛ ميغس: 1972، 208-209، 220؛ بليكين: 1994، الفصل 15؛ شولر: 1995، 310-323.

وضد أي أو كلٍّ من هاتين القناعتين يناشد الديمقراطيون الأثينيون ما يعتبرون أن التجربة العالمية تثبته: وهو أن جميع البشر في مجتمعاتهم، يهتمون بالفطرة وبالضرورة، بشكل رئيسي وحصري بمصالحهم الخاصة (ويشمل ذلك الرضا الروحي للحكم). ويتطلب السعي الواضح لكل مجتمع لهذه المصلحة، نظرًا إلى المنافسات المتواصلة لممارسة الحكم، وإلى الصفات المشتركة الضعيفة والخطيرة التي تسم الحياة الدولية، أن يسعى كل منها لتوسعة سلطته السياسية ما أمكن.

ويدخل عنصر شبه أخلاقي ليهذّب (ويعقد بشدة) الرضا الذاتي الأثيني من حيث إن الأثينيين يميّزون إمبراطوريتهم عن الإمبراطوريات الأخرى، ولا يقومون بذلك باعتبار القيم المحددة لنظامهم الديمقراطي.

بداية، يجادل الأثينيون أنه في اكتسابهم الإمبراطورية، أظهرت ديمقراطيتهم، بريادتها، ذكاء وخبرة في السعي لضمان أمنها وحريتها، ما استلزم بطريقة أخرى ضمان أمن وحرية لم يكونا متوفرين لبقية بلاد الإغريق الديمقراطية - خاصة في مواجهة التهديد الفارسي. وبذلك فقد مثّلت الإمبراطورية الديمقراطية الأثينية نوعًا من (الصالح العام).

إضافة إلى ذلك يعلن الأثينيون بفخر أنهم «يستحقون كل الثناء» لأنهم (كما يقولون) «يحكمون الآخرين بعدالة أكثر مما تتطلبه قوتهم». وبعبارة أخرى، ينكر الأثينيون أن مجرد السلطة هو اهتمامهم الوحيد. وبالفعل، فهم يرون أنهم يجازفون إلى حد ما بسلطتهم وأمنهم إكرامًا لرعاياهم. ويحوّل هذا الكرم النبيل اهتمامهم بـ «الشرف» إلى اهتمام بالكرامة والمجد اللذين يتطلبان التضحية حتى بالمكانة المرموقة، على الأقل بين معاصريهم: ويحتجون (بعباراتهم) «لقد لحق بنا العار بشكل غير معقول، بدلًا من الثناء والمديح، وذلك بسبب أخلاقنا»[1].

---

(1) تيوسيديديس «الحرب البيلوبونيسية» 1.76.2-1.77.3. جميع الترجمات من هذا المصدر ومن غير التي ليست بالإنجليزية هي من وضعي أنا.

إضافة إلى ذلك كله، يتبجح بيريكلز (Pericles) في «خطابه الجنائزي» أن الأثينيين أنشأوا ما سماه بـ «نظام سياسي نموذجي» لم يكن ممكنًا من دون موارد وتحديات محفّزة ومسؤوليات تترتب على الإمبراطورية فقط. ويتابع بيريكلز بقوله: «إن نظامنا يسمى «الديمقراطية» لأنه لا يطبق من أجل الأقلة، ولكن من أجل أكبر عدد من الأشخاص». ولكن (يتابع شارحًا) إنه في الوقت نفسه ميروتوكراسيا انتخابية وتنافسية في ما يتعلق بالحكم والشرف». ففيما يجري تكريم الأفضل بانتخابهم لممارسة الحكم، فإن «باقي المواطنين ليسوا قاصرين في إبداء الرأي في الأمور التي تخص السياسة»، كما يقول بيريكلز. وإضافة إلى ذلك يشدد بيريكلز على أن هذه الديمقراطية مثالية، ليس لأنها تُظهر أكثر القيم فعالية لممارسة الحكم، ولكن لأنها تدرك أيضًا كيفية توظيف الترفيه والترف اللذين جعلتهما ممكنين قوتها الإمبراطورية فقط. وفي هذا الصدد يعلن بيريكلز «لقد أثبتنا أننا نحب الجمال من دون إسراف، وأننا نحب الحكمة من دون ليونة.... أقول باختصار إن المدينة ككل توفر الثقافة الإغريقية» (المصدر نفسه 2.37-2.41).

توحي هذه العبارات الأخيرة أن الديمقراطية الأثينية بتفوقها المثالي، كانت في ذروة إمبراطوريتها صالحة لبلاد الإغريق برمتها، بما في ذلك الدول التي كانت خاضعة لها، والتي صدَّرت أثينا الديمقراطية إليها. ويمكن لهذه الدول أن تبدي إعجابها وتتعلم ما الذي يعنيه الازدهار الإنساني، وذلك بمشاهدة الإنجاز الذي تحقق في الديمقراطية الأثينية.

نعم، ولكن ألا يجب أن تعدَّ هذه الديمقراطيات الخاضعة، بالنفس ذاته، أن الأقلة هم الذين يتمتعون بهذا الإنجاز (أي المواطنون الذين يشاركون في الديمقراطية الأثينية)، وأنه يتطلب إخضاع الأغلبية العظمى الذين هم مواطنو ديمقراطيات مصدَّرة أخرى واستغلالهم؟ فمن الواضح أنه لا يفترض بالديمقراطيات المصدَّرة أن تتعلم كيفية نمذجة ذاتها بشكل صحيح مثل الديمقراطية المهيمنة (ما سيجعلها متحديات ثائرة، كما كان حال سيراكوز). وحتى في الحالات المذلة، كان لابد أن تتضمن «الجدارة»، التي يتم بها انتخاب حكام الديمقراطيات الخاضعة، عبودية مخلصة للمصالح الأثينية الحاكمة.

ولكن، أليس بمقدور الديمقراطيات الخاضعة إيجاد مواساة مشرّفة، إن لم يكن رضا، بإسهاماتها الأساسية المعترف بها في تحقيق إنجاز أكثر كمالًا لحكامها الأثينيين المهيمنين؟ لا يوحي بيريكلز بهذا الأمر على الإطلاق، إذ إنه يعلن «أنه في ما يتعلق بما يخص الفضيلة»، فنحن الأثينيون «على عكس العديدين: لأننا نكتسب الأصدقاء، لا لأن ذلك يحصل من تلقاء ذاته، ولكن لأننا نجعله يحصل» (المصدر نفسه 2.40.4).

لا يحاول بيريكلز تبرير الوضع العبودي للديمقراطيات الخاضعة التي أنشأتها أثينا. فهو يشيح ببصره وببصر جمهوره عن رؤية نتيجة ما يسميه «الفضيلة» الأثينية. ولا تتأمل رؤية بيريكلز على الإطلاق كثيرًا في التوتر القائم بين الرفض الصريح الفخور ذاتي الاكتفاء لـ «الخطاب العادل»، وبين الاعتقاد العاطفي أن الكرم النبيل الذي يتضمن المخاطرة، وحتى التضحية بالسلطة والمكانة المرموقة، من جهة أخرى، هو جزء أساسي مما يجعل الديمقراطية الأثينية تستحق شهرة «أبدية»، كما يصر بيريكلز.

تتناقض هذه المشكلة الأخلاقية الكبيرة على مر العصور مع جاذبية الديمقراطية البيريكلية(*). غير أن جاذبيتها استمرت حتى وصلت إلى عصرنا الحالي- بشكل أكثر وضوحًا في التنظير الديمقراطي لهنا آرند (Hannah Arendt) وشيلدون ولين (Sheldon Wolin). فيرى كل من آرند وولين (وآخرون) أن الديمقراطية البيريكلية، على الرغم من، أو لأنها تقر في النهاية، بحسب عبارات بيريكلز التي وردت في خطابه الأخير المتجهم، أن إمبراطوريتها شبيهة بالاستبدادية»، تبجّل مثل هذا التشابه الحتمي إلى أقصى درجة ممكنة[1].

(*) نسبة إلى بيريكلز.

(1) بالنسبة إلى أرند، يمثل بيريكلز ورؤاه الشكل المثالي للحياة السياسية: انظر أرند 1958، خصوصًا القسمين 27 و28. وتنبئ وجهة نظر أرند بتقييم شيلدون وولين عن الإمبريالية الأثينية (1996: 63-90، خصوصًا 77-78؛ انظر أيضًا تعليقات المؤلفين على مكانة وولين، 7-8). ولمثال واضح أيضًا، انظر تعليقات ألفرد زيمرمان (الذي لم يصبح

وعلى الرغم من ذلك: ألا يمكن بصيغة ما تفادي الإمبراطورية الأبوية من أجل قوة ديمقراطية أكبر ـ حتى، أو خاصة، أنها تسعى عمدًا إلى تصدير الديمقراطية؟ هذا هو ما أقرُّ بأنه السؤال الكبير الذي تطرحه أثينا البيريكلية في مناقشتنا هذه. فنحن نرى هذا السؤال يتبدى هنا في أشد صيغه في ما سأطلق عليه «الموجّه الأثيني». وأعتزم أن أصنف بهذا المصطلح ما أميل إلى الاعتقاد بأنه ميل عام للديمقراطيات النشطة: الطموح العاطفي الجماعي لشعب ديمقراطي من أجل تفوق نبيل في العالم، يتحقق عبر مكرمة دولية وحكم وقيادة - أي حكم تنتشر به الديمقراطية وتصبح مثالًا يحتذى به، أو «نموذجًا» كما يقول بيريكلز. ومن دون هذا الطموح النبيل، فإنّ من الممكن أن يميل شعب ديمقراطي ما إلى أن يصبح شعبًا تافهًا أو انفعاليًا أو حتى خاضعًا - كما كان حال معظم شعوب العديد من الديمقراطيات الخاضعة التي أنشأتها أثينا. ولكن من ناحية أخرى، فإن هذا الطموح حالما يبرز بجدية، كما يوضح مثال أثينا، فإنه سيكون بحاجة ماسة إلى بعض القيود - إذا لم تكن من طريق قوة خارجية أو قوة كبرى منافسة، فمن خلال مبدأ أسمى أو طموح داخلي موازن.

بروفسورًا ليبراليًّا مشهورًا للعلاقات الدولية فقط، بل اصبح شخصية بارزة في عصبة الأمم، ولاحقًا في تأسيس الأمم المتحدة) في كتابه الكلاسيكي Greek Commonwealth (1961: 194-195 - يؤيده اقتباس من رسالة خاصة من أرنولد ج. توينبي): «لم يكن بمقدور الأثينيين التراجع بالقدر الذي يشعر به معظم الإنجليز انهم سيغادرون الهند. لقد استيقظت أثينا لتجد نفسها إمبراطورية، وكانت مصممة على ممارسة الدور». و«لا يزال العالم يبارك لها بما فعلته بها». إذ «ربما ذلك ما يجعل نصف القرن القصير أعظم الأوقات وأسعدها في التاريخ المعروف». فالأثينيون «كانوا يعلمون أن عملهم على صواب، وبأنه كان مبني على أسس سليمة، وأن الأجيال القادمة ستفهمها». وكان بإمكان المدافعين عن إمبراطورية ديمقراطية كهذه أن يقولوا بحق: «إنّ مجتمعنا واتصالنا هو أفضل ما يمكن لبشر أن يمنحه. فكون المرء ضمن نفوذنا لا يعني تبعية، ولكن امتيازًا. ولا يمكن لكل ثروات الشرق أن تضاهي الثروات التي نغدقها. لذا فبإمكاننا أن نعمل فرحين، وأن نستخدم الموارد والأموال التي تتدفق إلينا، موقنين، مهما حاولوا، أننا نحن الدائنون».

«الخطاب العادل» و«قانون الأمم»

إن «الخطاب العادل» هو المبدأ الأسمى الذي يمكن أن يكبح طموح الشعوب في التفوق على الشعوب الأخرى. وهذا الخطاب، الذي وضعه الملينيون، هو حجر أساس يتمثل بالإيمان بوجود تدبير سماوي يدبر الشؤون الدولية في نهاية المطاف. ويوضح مثال تيوسيديديس أن هذا الإيمان ليس مجردًا من دليل إمبريقي قوي. فقد ثبت بلا شك أن الإسبارطيين كانوا منافقين، وأن الملينيين سحقهم الأثينيون الاستكباريون، غير أننا نجد في سطور دراما تيوسيديديس أن النصر الأثيني الصغير (ضد الملينيين) تبعه انزلاق أثينا الفوري إلى الكارثة العقلية، وهي الكارثة التي تنذر بتحقق نبوءة الكاهن دلفيك (Delphic) بحصول نصر حتمي للإسبارطيين المعاقَبين سماويًّا، والذين يشدد تيوسيديديس على أنهم لم يعانوا من الطاعون (وهي نبوءة لكاهن آخر) الذي عانت منه أثينا بصورة دورية خلال حربها الطويلة. وبذلك يشير تيوسيديديس إلى الدليل على السؤال الأساسي بشأن وجود، أو عدم وجود، لاهوت إلاهي.

يمكن القول إن التفكير بذلك السؤال يحاكي الفكر السياسي الكلاسيكي. غير أن هذا السؤال الأساسي يلقى في الثيولوجيا السياسية المسيحية ما بعد الكلاسيكية، جوابًا دغمائيًّا توكيديًّا يوفر الأساس للمذهب المسيحي المتميز لقانون الأمم (ius gentium). وقد بقي هذا المذهب غير المكتوب المعترف به دوليًّا، والذي يوفر المعايير الأساسية للسلوك الدولي، حجر أساسٍ للفكر القانوني الدولي برمته في الغرب إلى عصرنا الراهن. وكان أهم استخدام للمذهب المسيحي هذا في ما يتعلق بتصدير الديمقراطية، هو استخدام إدموند بورك (Edmund Burke)، في نهاية القرن الثامن عشر في دعوته البليغة إلى تسييس الحروب الصليبية الدولية - «الحرب الدينية» كما أطلق عليها ـ من أجل لجم انتشار الجمهوريات الديمقراطية بسبب التأثير المدمر والنشاط الثوري لنظام الثورة الفرنسية[1]. فعلى الرغم من الدفاع عن

(1) «الرسالة الأولى حول سلام مقتل الملك» (1839: 398-403)؛ «رؤوس أقلام حول الوضع الحالي للأوضاع في تشرين الثاني/ نوفمبر 1972» (المصدر نفسه 65-66)؛

النظام، حتى من خلال الاحتلال، باعتباره ملجأً شرعيًّا أخيرًا من قبل أصحاب نظريات الحرب العادلة التقليديين بدءًا بفيتوريا (Vitoria) إلى بورك، إلا أن أصحاب النظريات هؤلاء لم يكونوا حريصين على الدفاع عن التغيير الذي يؤدي إلى الديمقراطية، أو إلى انتشارها. ويبقى السؤال لماذا لم يرحب القانون المسيحي لتقاليد الأمم بانتشار الديمقراطية؟ لقد كان السبب الأكثر خطورة لذلك، هو السجل التاريخي المقلق للديمقراطية، أو الخوف مما أطلقت عليه «الموجّه الأثيني» - الذي لم يبرز ذاته في أثينا البيريكلية وحسب، ولكن في جمهورية روما بعد نشوء المحاكم الشعبية (في النظام الذي دعا إليه مكيافيللي كطموح للمستقبل)، ومن ثم في الثورة الفرنسية. وقد حجبت هذه الأمثلة الأكثر بروزًا وتأثيرًا تاريخ الجمهوريات الأكثر اعتدالًا. ولم يرحب المذهب المسيحي بالديمقراطية وبانتشارها إلا مع بدايات القرن التاسع عشر، وعقب حصول ثورة في المبادىء الديمقراطية الأساسية وفي ممارستها فقط.

نوع جديد من الجمهورية الديمقراطية

لقد بشّر «التأسيس الأميركي» بحدوث التحول الثوري للمبادىء والممارسة الديمقراطية في المسرح الدولي. فكما شرح جيمس ماديسون (James Madison) وألكسندر هاميلتون (Alexander Hamilton) باستفاضة في كتاب «الأوراق الفدرالية» (Federalist Papers) أن الهدف الذي يشكل الأساس للدستور الأميركي هو إنشاء نوع جديد من الجمهورية الديمقراطية تختلف جذريًا عن النوع الكلاسيكي البيريكلي. وكانت تكمن جذور هذا

«تعليقات حول سياسة الحلفاء بخصوص فرنسا» (المصدر نفسه: 102-103، 114-118)؛ رسالة إلى وزير الخارجية اللورد غرينفايل، 18 آب/ أغسطس 1792 (1958-1978: 176-177). انظر النقاش المفيد لاقتباسات بورك وتعليقاته على مقالة فاتيل «قانون الأمم») (Law of Nations)استنسخت في 1839: 132-141) في اللغة الويلزية، 1995: 84-85، 127-128، 131-133، 137).

الابتكار الجمهوري في التجديد الكبير للملكية الذي أدى بدوره إلى تحليل الدستور البريطاني، والاحتفاء به، باعتباره براديغم للحرية الإنسانية من قبل كل من لوك (Locke) ومونتسكيو.

لم تعد الحياة السياسية، في النظرية الجمهورية الجديدة، تُفهم بمصطلحات كلاسيكية باعتبارها تعبيرًا عن «الميل الفطري» للبشر لإيجاد الرضا من خلال المشاركة في الحكم - توجهها قيم مدنية منظّمة مغروسة في المجتمع. ولكنها تعد، عوضًا عن ذلك، أن المجتمع المدني يُفهم بأنه عبارة عن مجموعة من التدابير التعاقدية المصطنعة، وليس أكثر، يسعى من خلالها الأفراد المستقلون للتغلب على حالتهم الفطرية الفوضوية ذات المنافسة المتبادلة المدمرة. ولا تعني «الليبرالية» في هذا المنظور الجديد بشكل أساسي المشاركة في الحكم، ولكن الأمان من تدخل الآخرين. وتعني الليبرالية بالأساس الضمانة التي تتيح لكل فرد أن يسعى من أجل مصالحه الخاصة ـ أولًا وقبل كل شيء، مراكمة الملكية الخاصة أو تحسين وضعه الاقتصادي.

ترتكز التجربة الديمقراطية الجديدة على التخلي عن ما يسميه ماديسون «الديمقراطية النقية التي أعني بها مجتمع مكوَّن من أعداد صغيرة من المواطنين الذين يجتمعون ويديرون الحكومة شخصيًّا» (كما يشرح ماديسون في الفدرالي العاشر «Tenth Federalist»). إن ما جرى استبداله هو ما يطلق عليه ماديسون المجتمع «الموسّع» و«المتنوع» الذي يحاكيه العديد من «الأحزاب» المتنافسة، بوجود «حكومة يتم فيها حدوث برنامج التمثيل». وكما يشرح ماديسون في «الفدرالي الثالث والستين»- فإن التمييز الحقيقي «بين» الجمهوريات الكلاسيكية «والحكومات الأميركية الحديثة يكمن في الإقصاء الكلي للشعب بصفته الجماعية من أي قدرة على المشاركة» من المشاركة المباشرة في الحكم. فالانتخابات تحافظ على سيطرة المواطنة المناصرة اليقظة، ولكن مشاركة الشعب في الحكم (بحسب تعبير ماديسون) «ترشّحت» من خلال أقلية صغيرة جدًّا من الممثلين المختارين (هاميلتون، جاي، ماديسون، 2011: 42 - 49، 329).

إن تعقيدات السياسة الخارجية لهذا النوع الجديد من الجمهورية «الليبرالية» (كما سمّاها جون آدامز (John Adams) بالغة الأهمية. فمن المتوقع أن يبتعد الشعب، المنهمك والمنقسم بسبب الاكتساب التنافسي للرفاهية والسلطة الاقتصادية الخاصة، عن الطموح السياسي الجماعي المكلف والمحفوف بالمخاطر الذي يعبر عن ذاته في مشاريع أجنبية مجيدة أو إمبريالية. بعبارات أخرى لا بد من التحكم بـ «الموجّه الأثيني»، ولكن ليس من خلال مبدأ أسمى، بل بطموح منافس أقل، أي بطموح اقتصادي مخصخص. فمن المتوقع أن يعزز انشغال المواطنة بالتجارة مشروعًا أجنبيًا ديناميًّا يكون أقل من حالة الحرب، وأقل إمبريالية كذلك. ولن ينتج من هذا أولويات لاعتماد تجاري سلمي متبادل بسبب التجارة والتمويل الدوليين وحسب. فكما أكد مونتسكيو، فكلما كان التأثير المزمع تحوّلًا روحانيًا نحو إنسانية علمانية، فإنها تخفف من حدة الأخلاقيات الدينية الأقدم وتفسدها بالنفس ذاته. وقد شرح مونتسكيو في المقطع الرئيسي ذي الصلة في كتابه «روح القوانين» (L'espirit des Lois) (2.20).

> «تعالج التجارة الضغائن المدمِّرة. وإنه قانون عام أنه حيثما وُجدت أخلاق ضعيفة، وُجدت تجارة، وحيثما وُجدت تجارة، وُجدت أخلاق ضعيفة... ويمكن القول إن قوانين التجارة تشحذ الأخلاق، وتدمّرها للسبب ذاته فالتجارة تفسد الأخلاق النقية: ولذلك تذمر منها أفلاطون، فالتجارة تصقل الأخلاق البربرية وتوهنها، كما نرى ذلك في كل يوم».

ولكن مونتسكيو يكتب في ما بعد (25.12):

> يعتبر الإحسان وسلع الحياة وأمل الثروة من الأساليب المؤكدة لمهاجمة الدين، وليس بما يذكر المرء به، ولكن بما يجعل المرء ينساه، وليس بما يجعل الناس يستاءون منه، ولكن بما يجعلهم أقل حماسة له، عندما تصمت

العواطف الأخرى التي تؤثر في أرواحنا وتلك التي يوحي بها الدين».

لقد جعلت الحروب الدينية المروِّعة، التي هزّت أوروبا في فترة ما بعد الإصلاح مؤسسي الجمهورية الحديثة، يحذرون من أي سياسة أو تنظير سياسي يتطلع إلى توجيه وحي عقلاني فوقي. ونتيجة ذلك حُجبت التعاليم المسيحية التقليدية بشأن «قانون الأمم»، والتي كانت تسعى إلى إنشاء مجتمع دولي سياسي من الأمم. فقد اعتبر أن المذهب المسيحي يُدخل إلى الشؤون الدولية معايير وادعاءات تنازعية تتظاهر بالتقوى السامية شرعنت، وبذلك أشاعت، التدخل المتبادل الذي أدى في نهاية المطاف إلى حروب انتقامية شرسة. ويتناقض هذا كله مع التسامح المتبادل والإقرار الصريح للمصالح الاقتصادية الوطنية التنافسية التي تعد الآن أنها الأساس المتين للسلام الذي تحقق بالحفاظ على توازن يتسم باحترام القوى بين الأمم.

على الرغم من ذلك فمن المثير للسخرية هو أن الجمهورية الليبرالية التجارية اصطبغت منذ البداية بروحها الصليبية، وأحيانًا بروحها الإمبريالية ذات الطابع الحسن. وقد أومض من الفكرة الجمهورية - الليبرالية البراغماتية الجديدة وعد أو أمل بحدوث «حركة تنويرية» أكثر شمولية، تؤدي إلى توسعة المجال العالمي للسلام والازدهار الليبرالي. وقد أملت مصالح الأمن القومي الجماعية للقوى الليبرالية الكبرى جهودًا جدية لتعزيز هذه التوسعة. ولكن كان هناك أمر أكثر نبلًا من الأمن القومي الجماعي. فمنذ البداية، أُلهمت الجمهورية الليبرالية الجديدة إلى حد ما أيضًا بالإنسانية العالمية الأخلاقية.

غير أن جون لوك نحّاها في الرسالة التي طرح فيها المبادئ الحديثة في صيغتها الكلاسيكية، داعيًا إلى نشوب الثورات والحروب الداخلية للتحرر الوطني - في الإمبراطورية التركية على وجه التحديد (الرسالة الثانية حول نظام الحكم، «Second Treatise of Government»، المقاطع 176، 192 - 196، 221 - 232). وقد ذهب بعض المؤسسين الأميركيين أبعد من ذلك. فقد أصر بنيامين فرانكلين (Benjamin Franklin)، الدبلوماسي الأميركي

الكبير الأول، باقتراحه شروط المصالحة على البريطانيين عشية الثورة الأميركية، (وذلك لدهشة وليام بيت (William Pitt) على أن تتضمن الشروط تغيير النظام في كندا الفرنسية، بأن تُستبدل بالقوانين الفرنسية التقليدية القوانين والمؤسسات البريطانية الليبرالية. وشرح سبب اقتراحه بالعبارات التالية: «بما أننا نحب الليبرالية، فإننا نرغب أن تشمل الإنسانية كلها، وحتى لا يتم وضع أساس للعبودية في المستقبل في أميركا»(1). وفي خطوة بارزة أكثر من ذلك، هاجم توماس بين (Thomas Paine)، «أيديولوجي» الثورة الأميركية الأبرز، تضييقات إدموند بورك ضد الثورة الفرنسية وتصديرها للديمقراطية، كما تبين من سوء فهم بورك للدلالات الأخلاقية العالمية للثورة الأميركية. فكما يكتب بيت، فإن الثورة الأميركية تعني عالميًا:

> «نظام حكم تأسس على النظرية الأخلاقية، وعلى نظام سلام عالمي، وعلى حقوق الإنسان المتوارثة غير القابلة للإلغاء، يتحول الآن من الغرب إلى الشرق بنبض أقوى من حكومة السيف التي تحولت من الشرق إلى الغرب. إنه لا يثير اهتمام أفراد على وجه التحديد، ولكن أممًا في تقدمها، ويعد بحقبة جديدة للجنس البشري»(2).

لقد كانت الأحجية التي برزت كالتالي: كيف يمكن للقوى الجمهورية الليبرالية الكبرى - في القرن التاسع عشر، يعني بالتحديد بريطانيا والولايات المتحدة - أن تصدِّر بفعالية أو تنشر أنظمتها في الخارج من أجل نشر حكم

(1) فرانكلين، 1959-: 560.21؛ انظر أيضًا 499.21 ("كندا: لا يمكننا تحمل الاستبدادية ضد أي من رعايانا. يجب أن نكون جميعًا أحرارًا أو لا نكون».)؛ و367.21، 382، 522، وكذلك رسالة جيمس بودوين إلى فرانكلين في 6 أيلول/ سبتمبر 1774 (المصدر نفسه: 283.21)

(2) «حقوق الإنسان» (The rights of Man)، الجزء الثاني، المقدمة. انظر أيضًا تعليقات فرانكلين في رسالته إلى لجنة المراسلات السرية، 12 آذار/ مارس 1777 (1959-: 473.23)، وإلى صامويل كوبر في 1 أيار/ مايو 1777 (المصدر نفسه: 24: 6-7).

ذاتي مستقل سلمي، من دون أن تصبح إمبريالية بصورة أبوية، وبذلك تهزم القصد، وربما تفسد ذاتها في أثناء القيام بذلك؟

إن أكثر رد جدي بريطاني يعبر عنه جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) في مقالته «كلمات قليلة حول عدم التدخل» (Few words on Non-Intervention) 1965 ـ 1981 [الطبعة الأصلية 1859]: 21. 111 - 124، خصوصًا 118 - 124). فمن ناحية يدافع ميل بشدة عن حق، وفي الحقيقة واجب، القوى الليبرالية الكبرى احتلال بلاد ما يسميه بالشعوب «البربرية». وبحسب عباراته، فمن المتوقع من إمبراطورية كهذه أن «تحطم أرواحهم حتى يغوصوا تدريجيًا في حالة من التبعية» ـ وبذلك يسلكون ممرًّا، بحسب ميل، يبدأ بدرجة «منخفضة جدًا» وينتهي بـ «درجة عالية من التحسن الاجتماعي». ومن الأمثلة التي يشيد بها ميل هي الهند البريطانية والجزائر الفرنسية(*).

ولكن من ناحية أخرى، يعتبر ميل أنه متى ما وصل شعب محتلٌّ إلى مستوى الأهلية السياسية الليبرالية يقوم بإشعال ثورة ديمقراطية جدّية ضد حكامه، فحينها، يكتب ميل «لن يكون من الصواب كقاعدة عامة مساعدته، إلا بالدعم المعنوي وبالرأي». ويقدم ميل سببين لسياسة عدم التدخل هذه.

أولًا، يقول ميل «إذا لم يكن لدى الشعب ما يكفي من التوق إلى الحرية لدرجة يكون معها قادرًا على انتزاعها من قامعيه المحليين، فإن الحرية التي تمنحها أيادي آخرين ليست أياديهم، لن تكون حرية حقيقية أو دائمة». إذ إن «الاختبار الوحيد لكون الشعب أصبح مؤهلًا للمؤسسات الشعبية» هو أنه «يرغب في مواجهة الصعاب والأخطار من أجل نيل حريته». ثانيًا، يكتب ميل، «عندما يكون شعب ما سيء الحظ إلى درجة ينوء معها تحت حكم حكومة لا يمكن معها للمشاعر والقيم الضرورية للحفاظ على الحرية أن تتطور من تلقاء ذاتها، تكون الفرصة الأمثل لتتطور هذه المشاعر والقيم في أثناء الكفاح الشاق لنيل حريته بجهوده الخاصة».

(*) كان كلا البلدين لا يزالان محتلين عندما كتب ميل رسالته.

ويسارع ميل ليضيف أنه حيثما تجد قوة ليبرالية كبرى نفسها أنها تخوض حربًا دفاعًا عن النفس ضد أنظمة غير ليبرالية، فحينها تتمتع بالحق والواجب لتتحالف مع الثوريين الليبراليين في هذه الأنظمة، كما أنها تتمتع بكل حق لتشترط حدوث تغيير في النظام أو قيام ثورة ناجحة كشرط لسلام المنتصر. وإضافة إلى ذلك يقول ميل: إنّه، في حالة شعب ما يكافح ضد نير أجنبي، يكون تدخل القوى الليبرالية لمساعدة قتال الدخيل الأجنبي غير الليبرالي، بحسب عبارات ميل، «محقًّا دومًا، وأخلاقيًّا دومًا، وحكيمًا دومًا». ويختتم ميل مقالته بدعوة عاطفية موجهة إلى بريطانيا، أو قوة ليبرالية كبرى أخرى، لتزعم ما يسميه ائتلافًا مسلحًا «بطوليًّا»، على استعداد لمحاربة أي تدخل أجنبي في أي ثورة ديمقراطية، وذلك من أجل ضمان ما يطلق عليه ميل «الانعتاق الفوري لكل الشعوب التي ترغب في الحرية بما فيه الكفاية لتكون قادرة على الحفاظ عليها».

وأما الرد الأميركي الأكثر تعقلًا واعتدالًا للأحجية فقد أورده ألكسندر هاميلتون عندما نشر «الأوراق الهادئة» (Pacificus Papers)، مجادلًا ضد ما اعتبره تأييد توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) غير الحكيم للثورة الفرنسية وتصديرها المتعاظم للديمقراطية. وقد طرح هاميلتون ما اعتبر أنه الموقف الأميركي السليم كما يلي (1961 - 1987: 60.15):

> عندما تعتزم أمة ما أن تتخلص من النير الذي تئن تحته وأن تؤكد حرياتها - فحينها يكون مبررًا وجديرًا بأمة أخرى أن تقدم المساعدة إلى الأمة المقهورة التي هي في طور تحرير نفسها، ولكن لا يسوّغ لأي أمة أن تقدم دعوة مسبّقة إلى التمرد والثورة».

وكان رد أبراهام لينكولن (Abraham Lincoln)، بالروح ذاتها، على وصول لايوس كوسوث (Lajos Kossuh)، إلى أميركا طالبًا المساعدة الأميركية ضد التدخل الروسي دعمًا لقمع النمسا للثورة الهنغارية في سنة 1848. فقد كتب لينكولن (1953 - 1955: 2. 115 - 116)، ورعى

مجموعة من القرارات التي أعلنت، على الرغم من التعبير عن الإعجاب المعنوي الكبير لكوسوث وقضيته، أنه وفقًا لما أطلق عليه لينكولن «مبادئنا الأميركية العزيزة لعدم التدخل، فإن من واجب حكومتنا أن لا تحرّض على قيام ثورات كهذه أو مساعدتها» ـ على الرغم من (أضاف لينكولن) «وجوب تقديم تعاطف هذا البلد لكل شعب يكافح ليصبح حرًّا».

الشكوك المعاصرة والتحدي من اليسار الراديكالي

تُعتم الصورة برمتها وتتعقد بالشكوك الكبيرة التي أثيرت منذ البداية حول الفرضية الرئيسية للعالمية الليبرالية - الفرضية التي تؤكد النزعة السلمية للجمهورية التجارية. ومع ذلك رفض ألكسندر هاميلتون الذي لا يُنافس في جدارته العملية الذكية التي روّج بها للتجارة والتمويل المعاصرَين، بشدة هذه الفرضية لأن، كما قال في كتابه «الفدرالي»، «الصفة المميزة للجمهوريات سلمية»، ولأن «روح التجارة تتميز بنزعة توهن أخلاق الرجال». ويرد هاميلتون (2001: 23):

> «أليس حب الثروة عاطفة مستبدة وجريئة مثل عاطفة السلطة أو المجد؟ ألم تندلع حروب عديدة بسبب دوافع تجارية، فقد أصبح ذلك هو النظام السائد بين الأمم، كما اندلعت من قبل بسبب الطمع بالأراضي أو توسعة السلطان؟ ألم تقدم روح التجارة، في العديد من الأمثلة حوافز جديدة لشهية الأولى والثانية؟».

لقد قدم روسو (Rousseau) تحفظات أشد وأكثر على هذا النسق في السابق. فقد أعاد روسو استدعاء الديمقراطية الكلاسيكية التشاركية النقية كمعيار للحكم على الجمهوريات الليبرالية الناشئة والتنديد بها. وقد أدان روسو القسوة والاغتراب الذاتي الشديدين اللذين كان على يقين أنهما من النتائج الاجتماعية والسيكولوجية الحتمية للفردانية التجارية ـ الليبرالية الحديثة. فقد زعم روسو أن هذا التشويه الروحي الذي يعمل بشكل ترادفي

مع النظرية المعيارية الحديثة الخاصة بالسيادة الوطنية الأعلى، سيؤدي إلى جعل الأخلاق الدولية أكثر لاإنسانية من دون رحمة. كما تنبأ أن هذه اللاإنسانية التجارية الدولية ستتسلح بأسلحة أكثر ترويعًا - تمولها ثروة مكتسبة تجاريًا، وستكون ممكنة بسبب إطلاق الفلسفة الجديدة للتكنولوجيا العلمية. وذهب روسو أبعد من ذلك بالادعاء بأن الدول التجارية الحديثة لم تكن أقل ميلًا، بل كانت أكثر ميلًا، لشن حرب شاملة مدمرة من الجمهوريات التشاركية القديمة[1].

لقد ألهم فكر روسو المتحوّل الراديكاليين من بين الثوار الفرنسيين الذين أعلنوا بقيادة روبسبيير (Robespierre) 1967 :10. 26 - 237، 350 - 367) عن ولادة ديمقراطية بديلة غير ليبرالية: ديمقراطية «الأخوة» التي تفعمها «الفضيلة» بالحيوية، وتطبق من خلال سياسة «إرهاب» متعمدة. ومقارنة بالنوع الليبرالي الأقل أخلاقية السابق، فقد كانت هذه الصيغة الجديدة أكثر عدوانية تجهد إلى تحويل العالم وفقًا لتصورها الخاص. وهنا أُطلق العنان لصيغة أخلاقية لـ «الموجّه الأثيني». فإلى أي مدى يمثل هذا الطموح الديمقراطي اليعقوبي روحًا ما زالت شبيهة بالروح الأميركية ـ البدائية بلا شك، ولكن ربما بدرجة أكثر «تقدمية» أيضًا؟ وإلى أي مدى ما زال

(1) «العقد الاجتماعي» (Social Contract) 1.4؛ «خطاب حول أصول اللامساواة» في 1959-1995: 3.178-3.179؛ «مشروع دستور لكورسيكا»، في المصدر نفسه: 3.903؛ «إميل»: في المصدر نفسه: 4.848؛ «اعتبارات حول الحكومة البولندية»، في المصدر نفسه: 3.1013- 3.1014؛ «مقتطفات من مشروع السلام الدائم للآب القديس بيار»، في المصدر نفسه: 3.564، 568-574، 584، 587-588؛ «رأي حول السلام الدائم» في المصدر نفسه: 3.593-3.595؛ انظر أيضًا «حالة الحرب تولد من الحالة الاجتماعية» (شذرة غير منشورة، تعرف عادة بـ «حالة الحرب»)، في المصدر نفسه: 3.601-3.612؛ «شذرات حول الحرب» (غير منشور)، الرقم 3، في المصدر نفسه: 3.614؛ «الحرب وحالة الحرب» (شذرة غير منشورة، في المصدر نفسه: 3.1899-3.1904. يمكننا الإشارة كذلك إلى أن مونتسكيو عبّر عن مخاوف كبيرة إزاء الميل إلى سباق التسلح الناشئ بين الأمم الأوروبية التجارية الأوروبية: «روح القوانين»، 17.13.

الارهاب والتصدير العدواني للديمقراطية[1]، والإمبريالية النابليونية الاستفتائية الحتمية، والانحرافات المؤسفة عن أصل الثورة وخيانتها، يتحلّون بالمبادئ الديمقراطية الليبرالية؟ وإلى أي مدى كان كل من روبسبيير ونابليون - في أفضل الأحوال (مثل فكر هيغل، وماركس، ونيتشه)، أو في أسوأ الأحوال (مثل فكر هاميلتون وتوكفيل) - يدللان على أي شيء ليبرالي انتقالي تتضمنه بقوة الحركة الديمقراطية المعاصرة؟ كانت جميع هذه الأسئلة تكمن في قلب النقاش الذي دار في أميركا في تسعينيات القرن الثامن عشر بين أنصار جيفرسون والمنددين الفدراليين بالثورة وتصديرها للديمقراطية[2]. ويمكن للمرء أن يشكك في ما إذا كانت هذه الأسئلة قابلة لأجوبة محددة لا لبس فيها، وذلك بصورة جزئية بسبب التعقيدات الملأى بالتوتر لقيام الثورة الفرنسية ومبادئها أو معناها الأخلاقي، كما تتصورها مجموعة متنوعة من المحرضين لها وأصدقائهم من ناحية، ومن أعدائها من ناحية أخرى. فبدءًا

(1) انظر قرارات المؤتمر الفرنسي المنعقد في 15 و19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1792، والتي أعلنت المساعدة العسكرية لكل شعب يرغب في نيل حريته، والتي أعلنت كذلك أن الأمة الفرنسية ستعامل كـ «عدو» أي أشخاص يرفضون أو يتخلون عن الحرية أو المساواة رغبة في المحافظة على ألقابهم الأميرية وامتيازاتهم - أو حتى أولئك الذين يتحالفون معهم»، كما ورد ونوقش في الأوراق «الهادئة» الثانية لهاميلتون (1961-1987: 59.15-61.15).

(2) من أجل عرض مؤثر لهذه القضايا، انظر بحثي هاميلتون «الأميركيتان» (1794)، خصوصًا بداية البحث الأول، والمقالتين الأوليين من مقالاته («Camillus» تموز/ يوليو 1795)، فضلًا عن بحثه («Pacificus» الأوراق الهادئة) الثاني (تموز/ يوليو 1793) - 1961-1987: 55.15-61.15، 669-678؛ 12.16-19.16؛ 479.18-489.18، 493-501. قارن برسالة جيفرسون إلى وليام شورت المؤرخة 3 كانون الثاني/ يناير (1984: 1003-1006)، حيث يقول في المراحل لحكم اليعقوبيين: «في الصراع الذي كان ضروريًا، هوى العديد من المذنبين من دون أي شكل من أشكال المحاكمة، وسقط معهم بعض الأبرياء. وأنا أندد بذلك أشد التنديد كما يمكن أن يفعله أي شخص آخر... لقد تأثرت مشاعر الود لدي بسقوط بعض الشهداء لهذه القضية، ولكنني لا أمانع لو فني نصف الأرض على أن لا أراها تخفق. فلو بقي في كل بلد آدم وحواء، وكانا حرين، لكان العالم أفضل مما هو عليه اليوم».

من حقبة الثورة الفرنسية، ومرورًا بالعالمية الاشتراكية والحقبة الماركسية، يصبح المعنى الجوهري لـ «الديمقراطية الحديثة» ـ وبحكم الضرورة «تصديرها» ـ قابلًا للتنازع بشدة بين صيغها الليبرالية، و«الأخوية»، و«الكمونية»، ولا ينتهي هذا بكل تأكيد مع الثورة الفرنسية.

الرد الكانطي الكوسمبوليتاني

نجد في فكر إيمانويل كانط (Immanuel Kant) المحاولة الأكثر تأثيرًا لحل هذا النزاع، وذلك بصوغ توليفة مبدئية. فقد كان كانط ملتزمًا بالجمهورية الديمقراطية أو الدستورية. ولكن كانط الذي كان مناصرًا قويًّا للثورة الفرنسية، كان في الوقت ذاته متأثرًا تمامًا بانتقاد روسو لليبرالية السابقة. ولذلك انطلق كانط لإعادة اكتشاف الجمهورية الديمقراطية وعالميتها.

لقد منح كانط إعادة تفسير أخلاقي رائع للأفكار الليبرالية الخاصة بالمساواة والحرية الفردية المباحة، وحتى اللاأخلاقية، ولكن الشرعية. فالحرية الفردية والمساواة تجدان معناهما الحقيقي وتبريرهما كشرط مسبق للكرامة الإنسانية التي تتكون كليًّا في التشريع الذاتي العقلاني الأخلاقي.

وحتى يكون هذا التشريع الذاتي مستقلًّا بشكل حقيقي، فلا بد أن يكون متحررًا من الإكراه الخارجي. وللمفارقة، فإن الدولة الليبرالية تتوافق بحق مع الأخلاقية، لأنها تتجنب ما أمكن جميع التشريعات الأخلاقية. وللمفارقة أيضًا، أنّ على الدولة الليبرالية، من منطلق احترامها الشديد للأخلاقية، كالتشريع الذاتي، أن تحدَّ بدقة شديدة من سياساتها الإكراهية القانونية لما هو ضروري لتعزيز الحرية الخارجية المباحة، فضلًا عن أمن المواطنين وازدهارهم. ولا بد أن يحدث لبّ التقدم الأخلاقي الحقيقي في عالمَي الثقافة والمجتمع العفويَين، والذي تولده وتحميه الدولة الليبرالية التي تنظمه في الحد الأدنى الممكن.

غير أن هذا التقدم الأخلاقي يتطلب أن يتحلى سكان الجمهوريات الليبرالية بشعور كوسمبوليتاني بالمسؤولية، فحتى يكون التشريع الذاتي أخلاقيًّا بحق، لا بد له أن يتصور نفسه من منطلقات شمولية. ولا بد أن تحترم حِكم

المرء الخاصة الكرامة المتساوية لجميع البشر الآخرين - الذين يُعتبَرون مشرعين بالمشاركة، ويؤلفون البشرية جمعاء، وهو ما يُطلق عليه كانط «مملكة الغايات». ولكن هذا يعني وجوب أن يتضمن الهدف الكوسمبوليتاني أعدادًا أكبر من البشرية في التحرر الأخلاقي العملي والسياسي الذي يتأتى بواسطة الأنظمة والقوانين الجمهورية الليبرالية فقط.

وبذلك تتخذ السياسة الخارجية التي ترمي في نهاية المطاف إلى إشاعة الجمهورية الليبرالية، في جميع أنحاء العالم، أهمية أخلاقية غير مسبوقة. وهنا يجد «الموجّه الأثيني» أفضل تعبيراته الأخلاقية. ومع ذلك، فإن تأييد كانط لهذا الانتشار للجمهورية الليبرالية معقد.

يصر كانط على أنه من أجل استيعاب صحيح للسمة الأخلاقية للعلاقات الدولية، لا بد أن نبدأ بإدراك كلي غير واهم لما شخّصه روسو بشكل صحيح. فكما أرشد روسو، فإن دولة حرب أسوأ من الدولة الهوبزية(*) تسود بشكل طبيعي بين الأمم. فالأمم، في استقلالها السيادي ذي التهديد المتبادل، مجبرة على العيش في صيغة أسوأ من الظروف التي كان الناس مجبرين على العيش فيها فطريًّا قبل إجبارهم على التعاقد لإنشاء دولة قانونية تنظم علاقاتهم الخارجية. ولكن، كما يبدو، يحلّل كانط بتفصيل بشع الفوضى الوحشية لـ «دولة الفطرة» هذه بين الأمم، حتى يضع الأساس لتجاوزها الدياليكتيكي. إذ إنه حالما يجري استيعاب السمة البشعة لـ «دولة الفطرة» الدولية بشكل واضح جدًّا، فإن الاهتمام المتعقل المطلق للأمن القومي الذي يعزز الاهتمام الأخلاقي لأي رجل دولة بالأخوة البشرية، يملي في الظروف المعاصرة للقوة العسكرية المروّعة، الضرورة المطلقة للبدء في تجاوز الظروف الفطرية. كما أن المنطق البراغماتي والأخلاقي يملي الانتقال باتجاه نوع ما من العقد الاجتماعي بين الدول المستقلة يرمي إلى خلق قوة دولية موحدة تمتلك قانونًا دوليًّا تتمسك به.

(*) نسبة إلى هوبز (Hobbes)، وهو فيلسوف إنجليزي أيد الحكم الملكي المطلق.

والآن فحالما تتوصل الأمم المتعقلة وقادتها إلى هذا الاستنتاج المعياري، يتغيَّر الوضع الدولي برمته أخلاقيًا. ولكن في حالة الفطرة في الفضاء الدولي ككل، لا تتمتع أي جهة بالحكم على غيرها، ولا يوجد حينها حرب غير عادلة (أو في المقابل، فإن كل حرب هي حرب عادلة). ولكن الحال لا يعود كذلك حين تنطلق الدول الأكثر تعقلًا لإنشاء، ما يسميه كانط، «عصبة الأمم». ويقول كانط (1902: 349. 6) إنه حالما يتم الشروع بهذا الحراك التقدمي، فإن «إرادة أي أمة معبّر عنها علنًا (سواء بالقول أو الفعل)»، وتعتبر أنها «تعرب عن حقيقة مقرّرة» ـ «كانتهاك معاهدات عامة» ـ تقف في طريق هذا الحراك، فإنها تكون «عدوًّا غير عادل» للمجتمع الدولي. ومن ثم فإن الدول التقدمية تتمتع بحق وواجب التوحد ضد عدو كهذا، وإذا اقتضى الأمر أن تغير نظامها بالقوة إلى نظام أكثر ليبرالية. إذ إن نظامًا ليبراليًا جمهوريًا هو الذي سيقرُّ على الأرجح بجميع الحقائق ويعمل بمقتضاها. وأما الحكومة التمثيلية المسؤولة أمام الشعب، والتي تتلخص اهتماماتها بالحرية الشخصية والأمن والازدهار المادي، فهي حكومة غير قادرة على جر ذلك الشعب إلى حرب خطرة مكلفة. وبذلك يتابع كانط، مثل أسلافه الليبراليين السابقين، بالاعتماد بشدة على التأثيرات المهدئة للجمهورية التجارية. ولكن، على العكس من أسلافه، يقوم كانط بذلك، لا لأنه يثق ببساطة بالتجارية بحد ذاتها، ولكن لأنه يثق بالتجارية الموجودة في الجمهورية، والتي توضع على مسار يتجه نحو قيام منظمة قانونية دولية من خلال الأخلاق وقيادة براغماتية كذلك.

هكذا يعتبر كانط أن على «عصبة الأمم» المتصورة أن تتضمن أولى «موادها التعريفية» التالي: «أن يكون الدستور المدني لكل دولة جمهوريًّا» ـ ما يعني، كما يشرح كانط، حكومة تمثيلية شعبية تخضع لقانون دستوري ثابت مع فصل للسلطات. وبذلك فإن «عصبة الأمم» التي يتصورها كانط أقرب إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الحالية منها إلى الأمم المتحدة في الوقت الحالي. ومع ذلك، يصر كانط كذلك على أن وجوب أن تستثني العصبة، أو «مواد مقدمتها الخاصة بالسلم الدائم»، «التدخل بالقوة في دستور

أو نظام حكم دولة أخرى» - ما لم تصبح تلك الدولة «عدوًّا غير عادل» للمجتمع الدولي. والسبب الأساسي الذي يعطيه كانط لذلك، هو أن التدخل المسلح يعرض لخطر العودة، من خلال حرب أهلية، إلى حالة الفطرة الفوضوية بلاإنسانيتها المروِّعة[1].

ويقدم كانط الأساس النظري الأكثر قوة للجهود الهادفة إلى قيام منظمة دولية ليبرالية تطبق القانون الدولي، ترشدها في ذلك المعايير الجمهورية الليبرالية وتهدف إلى إشاعتها. ولكن السؤال الكبير هو إن كانت الآمال التي أوحاها كانط - لنوع ما من حكومة عالمية جمهورية ليبرالية حقيقية - لا تلهي بشكل غير حكيم رؤية رجل الدولة عن الأمور الأكثر واقعية، وذلك بسبب المشاريع الأكثر تواضعًا لأسلاف كانط الليبراليين الأقل أخلاقية، وأقل أملًا بمسعاهم لتحقيق توازن أكثر تسامحًا للقوى المستقلة. ولكن من ناحية أخرى، فإن السؤال الكبير لذلك التفكير الليبرالي السابق الأقل أملًا وأقل أخلاقية، هو إن كان بإمكانه إفساح المجال لما سماه رجل الدولة الأميركي هنري كلاي (Henry Clay)، الذي كان يتحدث عن مسؤولية أميركا في تشجيع الجمهورية الليبرالية في أميركا اللاتينية، بـ «نخوة شعب عظيم كريم» (1961: 524 .2).

خاتمة

لقد عرضت الآن الأبعاد الرئيسية ذات الصلة لأكثر المراحل أهمية في أصل تفكيرنا الأخلاقي حول تصدير الديمقراطية. وبتوضيح هذه الحيثية الأخلاقية المعقدة المتجذرون نحن فيها تاريخيًا، فإنه يمكننا استيعاب الاعتبارات المتعددة التي تتضمن إطلاقنا لآرائنا إزاء الأنواع المتفرقة للسياسة

(1) «السلام الدائم» في 1902: 8.343 -347. 8، 349-351، 376n، وفضلًا عن ذلك كله 368، 381، 386؛ «المبادئ الميتافيزيقية للحق» (Metaphysical Principles of Right) في المصدر نفسه: 6.344، 350-351، 354-355؛ «التاريخ العالمي بالقصد الكوسموبوليتاني» الفرضية السابعة والثامنة؛ «النظرية والعمل» في المصدر نفسه: 8.310-8.313؛ «القضية القديمة تتجدد» في المصدر نفسه: 7.85 -7.86، 91-92.

الخارجية الليبرالية التي تحاول تصدير الديمقراطية. ويمكننا في الوقت نفسه كذلك بدقة أكبر ووعي كبير استيعاب السبب في بقاء آرائنا منقمسة بالجدل المبدئي - وبقائنا مربكين كذلك بالألغاز العملية.

دعوني أنهي الحديث باقتراح بعض الاستنتاجات التي تبدو لي أنها تنشأ من محاولتي إحياء التقليد الأخلاقي الممتلىء بالتوترات الذي يوحدنا ويقولبنا.

لقد تمت محاكاة الروح الجمهورية الليبرالية منذ نشأتها، بدرجات متفاوتة، بالإخلاص لتحرر البشرية جمعاء عبر إشاعة أو تصدير الجمهورية الليبرالية. وكلي شك في إن كان بمقدور الجمهورية الليبرالية التخلي عن هذه المهمة من دون خسارة روحها. ولكن بإدراكنا لهذا الأمر بالضبط، فإننا ندرك المخاطر التي تكمن هنا. فالسياسة الديمقراطية الليبرالية التي تسعى لإشاعة الديمقراطية يمكن أن تصبح ببساطة جدًّا غير متماسكة عمليًّا: إذ يمكن أن تتصادم بسرعة مع الاحترام الليبرالي لتقرير المصير الخاص بالأمم الأخرى - ومع التسامح الليبرالي لتنوع الثقافات المدنية.

إن السعي لتصدير الديمقراطية بالقوة العسكرية يعرّض هذه الأخلاقية لدرجة عالية جدًا من الخطر. فتقاليدنا توحي أنه ندر، إن حصل بالأساس، حدوث حالة يمكن فيها تبرير الحرب لمجرد إشاعة الجمهورية الليبرالية. ومن ناحية أخرى، يبدو أن فرضًا بالقوة كهذا مبرر، كما حصل في اليابان في الحرب العالمية الثانية، أو في تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في كوسوفو، باعتباره ملجأً أخيرًا للتعامل مع تهديد خطير محدد، أو جريمة فظيعة - في حالة تم تشخيص أن التخلص من تهديد محدد أو جريمة فظيعة يتطلب تغيير النظام غير الليبرالي المحدد الذي هو سبب ذلك.

وهنا، أقول، يكمن أساس الجدال الأخلاقي الذي يؤيد أحقية الغزو الذي رمى جزئيًّا إلى الإتيان بصيغة ما من الجمهورية الليبرالية في أفغانستان والعراق: إذ يمكن تبرير جهود تغيير النظام بأنه إتمام ضروري للقتال المطلوب لإزالة نظامين غير ليبراليين محددين أثبتا أنهما عدوان خطيران جدًا للسلام لا يمكن التساهل معهما، وعدوّان للكرامة الإنسانية الأساسية كذلك في منطقتهما من العالم.

ولكن ينشأ هنا كذلك من تقليدنا جدال مضاد قوي يرتكز على تقييم مختلف للدليل. فالجدال المضاد يدّعي أولًا أن الخطر لم يبلغ درجة لا يمكن التساهل معه، وثانيًا، أن المعاناة الإنسانية المتوقعة التي سيتسبب بها المجهود العسكري فاقت، كتكلفة، الفوائد الإنسانية المحتملة. وبذلك توفر تقاليدنا حيثية لحدوث نزاع حقيقي: بعبارات أخرى: هذه حالة كان فيها الوضع الأخلاقي للمجهود قابلًا للنقاش بحق من قبل أشخاص ذوي نوايا حسنة من كلا الجانبين. ولا يقتصر النقاش حول سمة المبادئ الأخلاقية التي يمكن تطبيقها، ولكن حول تفسير الدليل الذي يتم التطبيق عليه ـ وأكثره غير واضح.

يأخذ النقاش حول العراق بُعدًا آخر عندما يتساءل المرء ـ وربما تشجعه تأملات يورغن هابرماس (Jurgan Habermas) في كتابه «الغرب المنقسم» (Divided West) (2006) ـ إن لم يكن الانقسام الذي حدث ضمن الناتو ثمنًا باهظًا جدًّا لحرب العراق: الذي يعتبر من منطلقات تاريخية عالمية من دون شك هزيمة للمشروع الكانطي لتوسع دائم لعصبة الأمم الجمهورية الليبرالية. وأود القول إن هناك حيثيات أخلاقية مشتركة أكثر مما أكده أصحاب نظريات مثل هابرماس - وبذلك هناك أساس وأمل لرأب ذلك الصدع هما أكبر مما يبدو عليه الأمر من الوهلة الأولى. وبكل تأكيد يشترك ذوو التأثير من جانبي النقاش حول الحرب في العراق، بشدة في الوعي والرثاء للخطر الذي يشكله الصدع الذي حصل في حلف شمال الأطلسي (الناتو) على المدى البعيد.

غير أن الجانبين يختلفان بشدة، بكل تأكيد حول الدوافع التي يجب أن تُلام لحصول ذلك الانقسام المؤسف جدًّا. فمن ناحية، تميل الأصوات المؤثرة بين الأميركيين والبريطانيين الذين تقدموا كثنائي في الحرب معتبرين أنفسهم أنهم يدافعون عن القانون الدولي ويطبقون إرادة الأمم المتحدة، إلى وضع اللوم على أوروبا القارية، وخاصة فرنسا - لإخفاقها في السمو إلى العزم الأخلاقي ورفقة السلاح الذي يجب أن يجسده حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومن ناحية أخرى، يندد الأوروبيون القاريون الذين تخلفوا، معتبرين أنفسهم أنهم يمثلون الاعتدال الحق والحذر، والسلم من دون جبن،

بالأميركيين، خاصة لأخلاقياتهم الأحادية المتعالية التي تؤدي إلى الغطرسة. وهنا أقول إن على الجانبين إدراك الحقيقة الجزئية في وجهتي النظر المتعارضتين، وإدراك احتمال الخطأ إلى درجة ما في وجهتي النظر الساخطتين.

ولكن بالنظر إلى أبعد من الحالة العراقية المؤلمة والمحيرة، فإن عاداتنا تقترح المقترح العام أنه، في حالة غياب تهديد أو جريمة فظيعة محددين لا يمكن التساهل معهما، لا بد لمشروع تشجيع إشاعة الديمقراطية الليبرالية أن يقتصر على تكتيكات أقل عدوانية وغير قتالية بشكل كبير - وأنه لا بد من اعتبار هذه التكتيكات ضمن مجال قوة، أو تدخل مثير للمشكلات بصورة متزايدة.

إن أقل التكتيكات عدوانية، وبذلك أقلها إثارة للمشكلات، هي ما يمكن أن نطلق عليه التكتيكات «الأيديولوجية» - بما في ذلك الحوار عبر الحكومي، والحث، والدعاية، والتبادل الثقافي، والجهود التربوية من جميع الأصناف، الموجهة إلى الرعايا والحكام على حد سواء في الأنظمة غير الليبرالية. هذا هو النوع من التكتيكات التي يوظفها الغرب مع الصين. وستبدو جهود كهذه من قبل الحكومات الجمهورية الليبرالية شرعية دومًا، وواجبة بالفعل - كتعبير عن الأهداف المحددة الأسمى للجمهورية الليبرالية وتعبيرها وتوكيدها الذاتيين.

إن ما يتطلب حذرًا أخلاقيًّا أكبر، نظرًا إلى المخاطر وعدم الاستقرار، واحترامًا مستحقًّا للأنظمة غير الليبرالية وغير القمعية وغيرالمحاربة نسبيًّا، هي محاولات ممارسة الضغط بفرض عقوبات، مكلفة، من كل الأنواع - ترمي إلى تغيير تدريجي وسلمي لسلوك، وحتى سمة أنظمة غير ليبرالية محددة. وتعد جنوب إفريقيا بكل تأكيد أكثر الحالات الحديثة نجاحًا.

كما تتطلب السياسات التدخلية حيطة أخلاقية أكبر، مثل الدعم المادي والتوعوي لمنظمات ديمقراطية غير حكومية وشبه حكومية وحراكات محلية في بلدان غير ليبرالية. فقد جرى توظيف هذه التكتيكات التدخلية ببعض

النجاح في أماكن مثل أوكرانيا، وأجزاء أخرى من الاتحاد السوفياتي السابق، بما في ذلك روسيا نفسها. وقد أدت رقة هذا التدخل إلى إنشاء جيل جديد من المنظمات غير الحكومية التي تستغل سمة المبادرة المستقلة للمجتمع المدني الليبرالي، وتجمع المجموعات المدنية الخاصة في ائتلافات ومنظمات، تضغط من أجل الإصلاح من دون إدخال اليد القوية المهددة للحكومات الليبرالية.

أخيرًا، ستبدو الحكومات الليبرالية، في حالات نادرة، أنها تتمتع بحق وواجب توفير حتى مساعدة مسلحة لثوار منخرطين في حرب أهلية من أجل التحرر الوطني - حيث تكمل هذه المساعدة وتعزز المبادرة والقيادة المحلية ، وليس أن تستأصلها أو تهيمن عليها، من دون احتمال تكلفة عالية في المعاناة البشرية.

أختتم هذه المقالة بالتشديد مرة أخرى على أن تأملاتي الختامية ترمي إلى أن تقترح، لا أن تجزم. كما أنها ترمي إلى استثارة تأملات ونقاشات إضافية. إن هدفي الجدي هو إحياء وعينا للتقليد الفلسفي الدياليتيكي الذي يمكن أن يوفر الأساس النظري لنقاشنا لكل حالة على حدة حول كيفية مواجهة التحديات المتنوعة في مهنتنا المشتركة التي تسعى بشكل متعقل لإشاعة حريتنا الديمقراطية الليبرالية والدفاع عنها. وأود التشديد في الاختتام على أنه تقليدنا الفلسفي هو الذي يمنحنا أساسنا الأخلاقي المشترك، وأن استعادة هذا الأساس يمكن أن يسهم بشكل كبير في منحنا، على جانبي المحيط الأطلسي، الأساس المشترك الذي يمكننا من خلاله شفاء حاضرنا المحزن والخطير، فضلًا عن انقسامنا الروحي، كما آمل وأعتقد.

الشروط البنيوية المسبقة

الفصل الثاني

إعادة دمج دراسة المجتمع المدني والدولة

(بقلم شيري بيرمان)

يعد المجتمع المدني، في الوقت الحاضر، موضوعًا ساخنًا داخل المؤسسة العلمية وخارجها. ففي العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، ركّز الباحثون في المقام الأول على التنمية الاقتصادية، والترتيبات المؤسسية، ومسارات التغيير التاريخي على المدى الطويل، وذلك في محاولتهم لشرح ما إذا كانت الديمقراطية موجودة أو غير موجودة في بلدان محددة. ولكن، في بداية التسعينيات، أعاد المهتمّون بدراسة الديمقراطية وتعزيزها اكتشاف[1] أهمية المجتمع المدني. وعلى الرغم من أنه يمكن للمرء أن يجد العديد من التعريفات للمجتمع المدني، فهذا المصطلح يعني عمومًا جميع الجمعيات التطوّعية الموجودة ما تحت مستوى الدولة، ولكن ما فوق مستوى العائلة[2].

---

(1) قلت «إعادة اكتشاف» لأنه، كما هو الحال في جميع الميولات في العلوم السياسية، يعود هذا أيضًا إلى كثير من الأفكار والحجج التي استخدمها الجيل السابق. انظر على سبيل المثال كورنهاوسر 1959؛ أرند 1973؛ نيومان 1942؛ مانهايم 1980؛ فروم 1941؛ شيلز 1963؛ والتر 1964.

(2) هذا التعريف هو بالتالي محايد سياسيًا؛ فهو لا يقول شيئًا حول ما إذا كان لهذه الجمعيات

إلا أن «المجتمع المدني هو عالم الحياة التنظيمية المفتوحة والطوعية ذاتية التوليد، ويتمتع جزئيًا على الأقل باكتفاء ذاتي، وباستقلالية عن الدولة، وملزم بالقانون أو بمجموعة من الأصول المشتركة» (دايموند 1999: 221). وبعبارات أخرى، يشمل المجتمع المدني مجموعة واسعة من العلاقات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، والشبكات، والتفاعلات، من أندية البولينغ حتى الجماعات الكنسية، ومن حلقات القراءة حتى المنظمات غير الحكومية (بيرميو 2000؛ إنكارثيون 2003: 24؛ فولي، إدواردز وادياني 2001)[1].

ويعود سبب هذا الاهتمام المتجدد بالمجتمع المدني إلى الاتجاهات العلمية وأحداث العالم الحقيقي. ففي الفئة السابقة، أثار نشر عدد من الأعمال الرائدة حول المجتمع المدني، وخصوصًا كتاب «إنجاح الديمقراطية» (Making Democracy Work) لروبرت بوتنام (Robert Putnam) (1993)، اهتمام مجموعة من العلماء والباحثين الاجتماعيين الذين يسعون باستمرار للاطلاع على المتغيرات والنماذج الجديدة. وفي الوقت نفسه، زاد بروز الحراك المدني ومؤسسات المجتمع المدني في مرحلة نهاية الشيوعية، إضافة إلى الاهتمام المعاصر للفكر الليبرالي الجديد والفكر الجماعوي، من أهمية المجتمع المدني بالنسبة إلى صناع السياسة والناشطين في جميع أنحاء العالم (كاروثرز، 1999؛ أوتووای وكاروثرز، 2000).

أما بالنسبة إلى المروّجين له على وجه الخصوص، فيعد المجتمع المدني مؤشرًا وشرطًا أساسيًا للديمقراطية، ولنظام حكم، ولمجتمع سليمين على حد سواء. «لقد كان يعد المجتمع المدني نقيضًا للاستبداد» (هال

أهداف تستحق الثناء، لا سيما أن من شأن هذا أن يجعل ربطها بالديمقراطية الناجحة حشوًا إلى حد ما. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البعض حاول تضييق هذا التعريف باستبعاد جميع المنظمات والجمعيات التي تتميز بوجهات نظر معادية للديمقراطية والليبرالية. وبالإضافة إلى وضع الحجج حول الآثار الحميدة للمجتمع المدني حشوًا، يضخ هذا التعريف قدرًا كبيرًا من الرأي الذاتي في ما هو ظاهرة تمّ تعريفها بموضوعية.

(1) يختلف تعريفي بعض الشيء عن التعريف الذي استعمله سيليغمان في هذا الكتاب.

1995 : 1)، كما أنه تجسيد «بالنسبة إلى العديدين لمثالية النظام الاجتماعي الأخلاقية» (سيليغمان 1992؛ انظر أيضًا سيليغمان في هذا الكتاب). ويقال إن من شأن نشاط المجتمع المدني أن ينتج «العادات المحبة الضرورية لمؤسسات ديمقراطية مستقرة وفعالة» (بلاه وآخرون 1985؛ بوتنام 1993، 11). ومن المفترض بالمجتمع المدني أن يخفف من حدة المواقف، وأن يعزّز التفاعل الاجتماعي، ويسهّل نشوء الثقة، وأن يزيد من التضامن والحسّ المشترك. كما تعلّم المشاركة في المجتمع المدني المواطنين الالتزامَ والانفتاحَ، وتقوم في الوقت نفسه بتدريب الناشطين والقادة على متطلبات الديمقراطية، فضلًا عن إرساء الأسس لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبحلول نهاية التسعينيات، أنتج العلماء والباحثون أدبيات كثيرة تربط المجتمع المدني بنتائج مختلفة، مثل انهيار الاتحاد السوفياتي، وطبيعة الديمقراطية الأميركية، والصراعات الإثنية (فوكوياما 1995؛ هاريسون وهنتينغتون 2000؛ بوتنام 1993، 1995؛ فارشني 2001، 2003)، كما أن جماعات تعزيز الديمقراطية كانت تضخ الأموال في جميع أنواع برامج المجتمع المدني (هاوثورن 2004؛ هيرن 2000؛ أونواي وكاروثرز 2000؛ البنك الدولي 2000).

على الرغم من أن الأدبيات والبرامج التطبيقية التي تمخضت عن إعادة اكتشاف المجتمع المدني كانت غنية ومفيدة للغاية، كما هو الحال مع جميع الاتجاهات، إلا أن مطالبها وتأثيرها كان مبالغًا فيهما بعض الشيء. وكان أكثر الأمور إشكالية هو الاتجاه نحو التركيز على المجتمع المدني بمعزل عن الدولة والإطار المؤسسي الأوسع الذي يعد جزءًا لا يتجزأ منه. وقد أسهم هذا الاتجاه في منح صورة مفرطة في التفاؤل عن المجتمع المدني، فضلًا عن سوء فهم الدور الذي يمكن أن يمارسه في تعزيز الظروف الاجتماعية والسياسية التقدّمية أو المفيدة. وسوف تُظهر هذه الدراسة كيف أنه، في ظل ظروف معينة، يمكن أن يمارس المجتمع المدني دورًا رئيسيًّا في بروز الحركات السياسية المتطرفة المعادية للديمقراطية، وتسهيل الصراع الاجتماعي، وحتى ممارسة العنف بدلًا من تعزيز الديمقراطية والانسجام

الاجتماعي. وسيناقش هذا البحث على وجه الخصوص أنه في حالات وجود دول ومؤسسات سياسية ضعيفة و/أو تفتقر إلى الشرعية، لا يمكن للمجتمع المدني والمنظمات المدنية أن تعزز الديمقراطية وتحميها، بل كثيرًا ما ينتهي الأمر إلى تفاقم الصراع السياسي والاجتماعي. ولتوضيح هذه الديناميات، سيركز هذا البحث على عدد قليل من الحالات المعبّرة والموثّقة جيدًا: انهيار الديمقراطية في ألمانيا وإيطاليا خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، وظهور الإسلام المتطرف في أنحاء بلدان عربية معاصرة. وستظهر هذه الحالات جميعها أهمية إعادة دمج التحليلات بشأن المجتمع المدني والدولة. ومن خلال ذلك فقط سنكون قادرين على الفهم، وبالتالي على التأثير في مصير الأنظمة السياسية.

الحالتان الألمانية والإيطالية

الحالة الألمانية

الحالة الألمانية مثيرة للاهتمام بالنسبة إلى طلاب الديمقراطية والمجتمع المدني بسبب قوة الأخير والانهيار المذهل للأولى. فبحلول أواخر القرن التاسع عشر، أصبحت الحياة المجتمعية الألمانية نشطة إلى حدّ دفع بالعديد من المراقبين المعاصرين إلى الحديث عن الـ (Vereinsmeierei) تقديس الجمعيات أو الهوس بها) الذي طغى على المجتمع الألماني. وفي الواقع، كان هذا المنحى واضحًا إلى حدّ قول البعض مازحين أنه كلما اجتمع ثلاثة ألمان أو أكثر، فمن المرجح أنهم سيضعون نظامًا داخليًّا ويؤسسون جمعية. ولكن على الرغم من ازدهار المجتمع المدني، فإنّ ألمانيا لم تنتقل إلى النظام الديمقراطي قبل انهيار النظام القديم في نهاية الحرب العالمية الأولى، ودامت محاولتها الأولى في ممارسة الديمقراطية 15 عامًا فقط. وإضافة إلى ذلك، فخلال 15 عامًا من وجودها، كانت صراعات مجتمعية تُحدق بجمهورية فايمار، والتي سرعان ما تصاعدت إلى عنف علني، وإلى وصول حركة توتاليتارية إلى السلطة. فلماذا لم يكن للمجتمع المدني آثاره المفيدة التي يتوقّعها المروّجون له؟ ولماذا لم تقم الحياة المجتمعية الغنية والنشطة

في ألمانيا بتعزيز (أو على الأقل عدم زعزعة استقرار) الديمقراطية والوئام الاجتماعي؟ وتكمن الإجابة عن هذا السؤال في العلاقة التي كانت قائمة ما بين المجتمع المدني، والدولة، والمؤسسات السياسية في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

لقد شهدت ألمانيا، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، طفرة كبيرة في النشاط المجتمعي. فبالإضافة إلى الانفتاح النسبي لنظام الرايخ الجديد، وُوجِه هذا الاتجاه بالسخط وعدم الارتياح الناجمين عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي حدثت في تلك الفترة. فإلى جانب تشكيل دولة موحدة، كانت البلاد تعيش حالًا من التحول الاقتصادي ـ انهارت الشركات القديمة، والسلطات والمجتمعات بسبب انطلاقة مسيرة الرأسمالية بلا هوادة، كما أُجبر الناس على مواجهة عالم كانت تتلاشى فيه العديد من الثوابت والهيكليات القديمة. وشعر العديد من المواطنين الألمان بالقلق والحيرة جراء التغييرات التي كانت تحدث من حولهم، فلجأوا إلى منظمات المجتمع المدني التي تكوّنت حديثًا، والتي أعطتهم إحساسًا جديدًا بالمجتمع والفعالية (بلاكبورن 1984؛ ويهلر 1974؛ وينكلر 1972). وفي الوقت نفسه التي كانت تجري فيه كل هذه التغييرات، ساهم نظام الرايخ السياسي في توسيع هوّة الانقسامات التي كانت موجودة بين المواطنين الألمان، بدلًا من ردمها. وكان المستشار الألماني الأول الذي حكم فترة طويلة من الزمن أوتو فون بيسمارك (Otto von Bismarck) قد وصف جماعات معينة، ولا سيما العمال والكاثوليك، بأنهم «أعداء للرايخ». وعزل بيسمارك من خلال الصراع الثقافي (Kulturkampf) والقوانين المضادة للاشتراكية، الكاثوليك والعمال على التوالي، ما زاد من عدم ثقتهم بالنظام. وإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الرايخ الجديد كان يحظى بموافقة عالمية عليه، فإنه لم يكن نظامًا برلمانيًا، وبالتالي كان الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية محدودًا ومشوهًا إلى حد كبير. ولأن الأطراف لم تكن قادرة، خصوصًا، على تشكيل الحكومات بشكل مباشر، تضاءلت حوافز التعاون الدائم، ومُنِع الحزب الأكثر شعبية وأهمية ـ وهو الحزب الديمقراطي الاجتماعي ـ من تولي السلطة بما يتناسب مع التأييد

الشعبي الذي يحظى به. وكان أن تعرّض الحزب ومؤيدوه لكثير من المضايقات، ما زاد في شكوكهم وريبتهم تجاه غيره من الجماعات السياسية والاجتماعية. وكانت الأحزاب الليبرالية، في ذلك الوقت، مجرد مجموعات غير رسمية غير قادرة على التواصل مع جمهورها من الطبقة المتوسطة الطبيعية، ما دفع كثيرين في هذه المجموعات إلى البحث عن طرائق بديلة للانخراط في حياة بلادهم. فشكّل كثير من هؤلاء الأفراد منظمات مجتمع مدني أكثر ملاءمة وأكثر فعالية في التعبير عن همومهم ومطالبهم (إيلي 1994؛ كوشار 1986). ومن المظاهر المهمة لهذا الاتجاه كان نمو المنظمات القومية، التي تعد بشكل خاص «علامات وعناصر تغيير»، بحسب جيف إيلي (Geof Eley). وكانت هذه المنظمات قد «تأسست كمنظمات متميّزة ضمن فضاء فتحته الصعوبات وتقادم النمط القديم لسياسات الطبقة الحاكمة» (إيلي 1994). ووجهت هذه المنظمات القومية نداءات واسعة النطاق نسبيًّا، وكانت «ديمقراطية» إلى حد ما، شددت على المساواة وعلى المجتمع، وفتحت قنوات جديدة للمشاركة في الحياة العامة.

بذلك، ومع مطلع القرن العشرين، كان من الممكن للمرء أن يرى بالفعل نشوء نمط جديد مقلق في ألمانيا: نمو المجتمع المدني في فترات الضغط، كرد على إخفاق المؤسسات السياسية الرئيسية. وبما أن المؤسسات السياسية الوطنية أظهرت عجزها وعدم قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين، فقد تحوّل عنها الكثيرون باتجاه المجتمع المدني الذي لم يكن يعمل لمصلحة دمج المواطنين في التنظيم السياسي الوطني الأكبر وردم الهوة في ما بينهم، بل إلى تفرقتهم وتعميق الخلافات في ما بينهم.

استمر هذا النمط، وأصبح أكثر وضوحًا بعد الحرب العالمية الأولى. فقد مثّلت الديمقراطية المكتملة في ألمانيا سنة 1918 مرحلة جديدة في حياة البلاد على مستوى الجمعيات؛ وهي مرحلة شهدت نشاطًا محمومًا على جميع الجبهات. فكما كان الحال في مرحلة فيلهيلماين (Welhelmine)، لم يؤدِّ دعم فايمار للجمعيات إلى حدوث أي زيادة في الانصهار الاجتماعي، والتوافق أو الاستقرار، بل على العكس. وكان ما يحدث بين الطبقات المتوسطة مقلقًا

جدًّا. فقد أثبتت الأحزاب الليبرالية في البلاد أنها غير قادرة على التكيف مع هرج ومرج السياسة الديمقراطية، وازداد نتيجة ذلك نفور الطبقات الوسطى من السياسة. وأسهم التضخم الاقتصادي الكبير الذي حصل في بداية عشرينيات القرن العشرين، فضلًا عن المشكلات الاقتصادية الأخرى التي واجهتها حكومة فايمار، في تعزيز هذا التوجه. «ففي نهاية العشرينيات ازداد سوءًا وضع الطبقات المتوسطة المستقلة الاقتصادي، إلى حد لم يعد من الممكن تمييزهذه الطبقة عن طبقة العمال من حيث الدخل» (جونز 1972: 25). وأدى هذا الوضع الاقتصادي القاسي إلى جعل الطبقة الوسطى أكثر تحملًا تجاه الطبقات الأخرى ـ وخاصة العمال ـ إذ شعرت أنها لا تستفيد بشكل متوازٍ من النظام الذي كان له أبطاله في السياسة (الحزب الاشتراكي الديمقراطي والشيوعيون). وقد أدى ذلك إلى شعور الطبقة الوسطى بغبن أكبر مع إخفاق «أحزابها» الليبرالية والمحافظة، والتي خسرت نتيجة ذلك الكثير من التأييد الشعبي الذي كانت تتمتع به، وبذلك نشأت أحزاب منشقة أمكنت من استقطاب مجموعات معينة من المجتمع. وفي سنة 1928، رفضت هذه الأحزاب المنشقة (التي ضمّت على سبيل المثال، المزارعين، والبافاريين، ومجموعات أخرى) الإدلاء بأصواتها لأسلافها من الأحزاب الأكثر رسوخًا في الحياة السياسية.

لم تُدر الطبقة الوسطى الألمانية ظهرها فقط للأحزاب التقليدية والليبرالية والمحافظة نتيجة إحباطها من مسار جمهورية الفايمار، بل كانت تتحوّل تدريجيًّا إلى فلك المجتمع المدني. ففي العشرينيات، انخرطت الطبقة الوسطى الألمانية في نوادٍ رياضية خاصة بها، وفي جماعات محلية وجمعيات وطنية، بحثًا عن مفهوم هدف وفعالية بدا أن الأحزاب السياسية الوطنية والسياسات الوطنية غير قادرة على توفيرهما. وقد أسهم نشاط المجتمع المدني، بدوره، في إقصاء المواطنين عن أقرانهم وعن النشاط السياسي التقليدي، كما أسهم في تفاقم المشكلات التي واجهتها جمهورية الفايمار. وبتحويله كثيرًا من الطاقات والنوايا الطيبة للجمهور الألماني إلى جماعات المجتمع المدني التي أسهمت في اتساع فجوة الانقسامات الاجتماعية والسياسية بدلًا من ردمها، فقد ساعد المجتمع في تقويض عقد فايمار الاجتماعي والسياسي الذي كان هشًّا. ويصف أحد المحلّلين

الوضع بقوله: «ساعدت المنظمات الاجتماعية، وبدافع التوترات السياسية المتزايدة، على زيادة غير مسبوقة في الابتعاد عن السياسة التي أفلتت من سيطرة النخب البرجوازية... وكانت حجة العديد من المنادين بالابتعاد عن سياسة الفايمار أن المنظمات الاجتماعية ستقوم بأكثر من التمهيد للصراع السياسي - إذ ستجمع سوية مجموعات أخلاقية مناهضة للاشتراكية، وتخلق «مجتمعًا شعبيًا» من طبقات وشرائح متباينة... وبذلك لم تشهد مرحلتا منتصف وأواخر العشرينيات... تسارع وتيرة التوترات التي نشأت في الإمبراطورية وحسب، ولكنها شهدت قطيعة لم يسبق لها مثيل ما بين السلطة الاجتماعية والسلطة السياسية للبرجوازية المحلية (كوشار 1986: 166).

في نهاية العشرينيات، ساد فراغ كبير في السياسة الألمانية. وكان أن وجدت ألمانيا نفسها عندما بدأ الكساد الكبير في البلاد، في وضع سياسي غير مستقر. فقد كان مواطنوها، وخصوصًا، الطبقات الوسطى، محبطة وغير راضية. وكانت الأحزاب الليبرالية والمحافظة تعيش مرحلة من التشرذم. وكان مجتمعها المدني متطوّرًا جدًّا، ومجزّأً إلى حد كبير، ينأى بنفسه عن الحياة السياسية. كما بدت هذه المرحلة كأنها صُمّمت خصيصًا لتستغلها حركة سياسية متطرّفة، تتمتع بالذكاء السياسي وبالانضباط.

في الواقع، عمل النازيون، في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات، بجدّ على اختراق الحياة المجتمعية الغنية التي طوّرتها الطبقات المتوسطة في جمهورية فايمار واستغلالها. وقد وفرت الشبكات المكثّفة لمنظمات المجتمع المدني، والتي تطورت على مر السنوات الماضية، للنازيين كوادر من النشطاء كانوا يتمتعون بالمهارات الضرورية لنشر رسالة الحزب ومضاعفة أعداد أعضائه المستقطبين. وبالفعل، شكّل «المنضمون» البرجوازيون والمنظمة التي كانوا ينتمون إليها عنصرًا حاسمًا في نجاح حزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني. ويقول المؤرخ بيتر فريتش (Peter Fritzsche): أكد العمل التمهيدي في السنوات الأخيرة أمام بروز الاشتراكية القومية بوضوح أهمية الصحف المحلية، ووجهاء البلديات، والجمعيات التطوعية، كما أنه يشير إلى قوة التقاليد المدنية وازدهارها. كما أن الأدلة تشير إلى أنه لو كان المجتمع البرجوازي مجزّأً وغير

منظّم، لما تمكّن النازيون من حشد الموارد وضخّها في الشبكات الاجتماعية التي كانت ضرورية لنجاحهم السياسي» (فريتش 1990 : 13).

لقد أدرك النازيون أنه يمكن استخدام مهارات المنضمين وعلاقات جمعيات المجتمع المدني ومواردها لأغراض الشر والخير على حد سواء. وبناء عليه، بذل النازيون جهودًا كبيرة لاستقطاب أشخاص يتمتعون بمجموعة واسعة من العضويات في الجمعيات، كما استخدموا علاقات هؤلاء النشطاء وقدراتهم التنظيمية للرقي بقضية الحزب. وليس من قبيل المبالغة القول إن منظمات المجتمع المدني كانت «طابورًا خامسًا»، سمح للنازيين باختراق قطاعات رئيسية مهمة في الحياة الألمانية قبل أن يتمكنوا من السيطرة على المؤسسات السياسية الرئيسية في البلاد.

باختصار، لم يكن المجتمع المدني في ألمانيا قادرًا على التغلب على الانقسامات الاجتماعية والسياسية والصراعات التي ابتليت بها البلاد منذ نشأتها. وقد أسهم المجتمع المدني في تعزيز هذه الانشقاقات، وفي تعبئة المواطنين ضد بعضهم بعضًا. لقد جذب المجتمع المدني العديد من المواطنين المحبطين ووفّر لهم المهارات والعلاقات اللازمة للانخراط في نشاط مناهض للنظام، وصولًا إلى العنف. وقد أدرك النازيون إمكانات المجتمع المدني، وسعوا بعناية كبيرة لاختراق مؤسساته، واستقطاب هؤلاء الأفراد المحبطين، واستخدامهم لبناء حركة معادية للديمقراطية السياسية. ومن دون وجود مثل هذا المجتمع المدني النشط والمتطور، ما كان للنازيين أن يتمكنوا من استجماع قواهم وإنشاء حركة سياسية، من تدمير الديمقراطية الألمانية ومن الوصول إلى السلطة بسرعة وكفاءة كما فعلوا.

الحالة الإيطالية

تُظهر الحالة الايطالية العديد من أوجه الشبه المقلقة مع الحالة الألمانية. والأهم من ذلك، أنّه من المستحيل في كلا الحالتين استيعاب انهيار الديمقراطية وصعود الحركات التوتاليتارية من دون إيلاء اهتمام كبير للعلاقة ما بين المجتمع المدني، والدولة، والمؤسسات السياسية، ولا سيما أن التوسع

في نشاط المجتمع المدني في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في إيطاليا كما كان الحال في ألمانيا، عكس حالة السخط السياسي وعزّزه، ولم يقم بالكثير لمعالجة الانقسامات الاجتماعية المتزايدة التي كانت تعصف بالبلاد. وقد مارس المجتمع المدني دورًا حاسمًا في تسهيل بروز الفاشية ووصولها إلى الحكم.

على الرغم من امتلاكها أخيرًا لدولة موحدة، إلا أن ايطاليا الجديدة التي خرجت إلى حيز الوجود في ستينيات القرن التاسع عشر لم تكن أمة موحدة. فاختلفت الآراء بشكل كبير حول شرعية هذا النظام الجديد، وتعمّقت الانقسامات الاجتماعية التي عاودت الانعكاس على الحياة السياسية في البلاد. وكان أن هيمنت ثلاث مجموعات رئيسية في إيطاليا الجديدة: الليبراليون، والكاثوليك، والاشتراكيون. وكما كان الحال في ألمانيا وأنحاء أخرى من أوروبا، فقد كان الليبراليون في إيطاليا مجموعة نخبوية إلى حد ما، شككت في بزوغ عهد سياسة شعبية، علمًا أنها نفسها لم تكن قادرة أو راغبة في الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع الإيطالي. ونتيجة ذلك، لم يتطوّر الحزب الليبرالي إلى منظمة حديثة واسعة الانتشار، وبقيت قدرته على حشد أعداد كبيرة من الإيطاليين لمشاريع سياسية أو أهداف كبيرة محدودة. وقد عكست حياة الطبقة المتوسطة المجتمعية في العديد من الطرائق هيكليات الحياة السياسية الليبرالية ومشكلاتها. وكانت المنظمات الليبرالية قد وضعت لذاتها أهدافًا ضيقة. ويبدو أن العديد من أعضاء الطبقات المتوسطة الإيطالية تحولوا إلى المجتمع المدني لإعادة الترتيب الهرمي والفروقات الاجتماعية التي كانت تنهار بسرعة بسبب التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وكانت النتيجة أن حدَّ المجال المجتمعي البرجوازي الذي كان ريفيًّا في غالبيته من إمكانية الانتساب إليه، إذ غالبًا ما كان «يتمحور حول شخصية واحدة أو عائلة بارزة، أو مجموعة من الوجهاء» (بانتي وليتلتون في بيرميو ونورد 2000).

في ذلك الوقت، طوَّر الكاثوليك والاشتراكيون شبكات واسعة في المجتمع المدني كانت أكثر حيوية ونشاطًا من الشبكات التي طوَّرها الليبراليون. غير أنهم ابتعدوا عن الدولة الجديدة على عكس الليبراليين، فأما

دوافع الكاثوليك فتمثلت بكون تشكيل إيطاليا الموحدة سلب البابا كثيرًا من سلطته وسيادته، ما دفعه إلى إصدار أمر يمنع الكاثوليك من المشاركة في الحياة السياسية الوطنية. وأما الاشتراكيون، فتعود دوافعهم إلى معاناتهم، على غرار نظرائهم في ألمانيا وأنحاء أخرى كثيرة من أوروبا، من اضطهاد الدولة والنخب الحاكمة. وقد كان الاشتراكيون حذرين من النظام «الرأسمالي البرجوازي» الحاكم. وهكذا، فعلى الرغم من أن عدد الجمعيات التي أنشأها الكاثوليك والاشتراكيون، أو انضموا إليها، ازداد طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فقد عملت هذه المنظمات في المقام الأول على تعزيز العلاقات داخل المجموعة، بدلًا من ردم الهوة مع المجموعات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فمع توسّع هذه الجمعيات، وتوسيع نطاق خدماتها، تقلّصت علاقتها بالدولة ونسبة اعتمادها عليها. وكما يلاحظ أحد المراقبين، فقد أظهر المجتمع المدني الإيطالي خلال هذه الحقبة «مفارقة مذهلة»، إذ إن المجموعات التي تشكّلت حول خطاب سياسي يرفض شرعية الدولة الليبرالية، كانت هي الأنجح في بناء شبكات مجتمعية وطنية، وهذا إنجاز لم يكن الليبراليون أنفسهم قادرين على تكراره (بانتي 2000: 55).

على الرغم من ذلك، لم تكن التجمعات السياسية فقط هي من وضع الأسس لنشاط المجتمع المدني في إيطاليا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فكما هو الحال في ألمانيا، لم ينبثق نشاط المجتمع المدني من مشاعر تقدمية أو ديمقراطية، بل من مشاعر الاستياء من نظام الحكم القائم، ومن شعور بأن الدولة غير راغبة، أو غير قادرة على حل مشكلات البلاد التي لا تعد ولا تحصى (أبشالوم 1995؛ باتروكو 1973؛ سيتون واتسون 1967). وكان من أهم مظاهر هذا المنحى بروز المنظمات القومية التي زعمت أنها تتحدث باسم جميع الإيطاليين «الحقيقيين» (بدلًا من شريحة واحدة فقط من المجتمع، كما فعلت التجمعات السياسية الكبرى)، ودعت إلى بناء دولة إيطالية جديدة متجددة أكثر حزمًا على المستوى الدولي (كونسولو 1990، دو غراند 1967، ثاير 1964).

استمرت هذه الأنماط، وأصبحت أكثر وضوحًا بعد الحرب العالمية

الأولى، وازدادت معها مشكلات الدولة الإيطالية. فعلى الرغم من أنها كانت في الجانب المنتصر، إلا أن الانقسامات السياسية الحادة الناجمة عن دخول إيطاليا الحرب أسهمت في تسميم الحياة السياسية الإيطالية، وعززت استياء الإيطاليين الذين اعتبروا أن اتفاق ما بعد الحرب سلبهم كثيرًا من حقوقهم، فضلًا عن سخطهم من المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة إعمار البلاد. وأسهمت هذه المشكلات وغيرها في الفوضى التي عمّت البلاد بعد الحرب (بيينو روسو). فقد عصفت بإيطاليا ما بين 1918 و1920، اضطرابات اجتماعية، كما شهدت البلاد إضرابات واسعة النطاق، وازدادت حدة التعبئة السياسية وعدم الرضا. وبدت البلاد في بداية العشرينيات للكثيرين بأنها لا تتمتع بقابلية الحكم. واعتقد كثير من الإيطاليين أن النظام الحاكم غير قادر على حماية مصالحهم. وكما يلاحظ أحد المراقبين فإنّ من «المنصف القول إنه بحلول بداية العشرينيات فقد أغلبية الإيطاليين من جميع الفئات الثقة في النظام الليبرالي» (تانينباوم 1972: 35).

لقد كانت هذه الأوضاع أرضًا خصبة مثالية لحركة ثورية منقذة. ففي 1919، كان الفاشيون مجموعة صغيرة لا يتجاوز عدد أعضائها 870 عضوًا؛ وأما في سنة 1921، فقد أصبحت حركة جماهيرية تضمّ أكثر من 300,000 عضوًا، موزعين في جميع أنحاء البلاد. ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة (بيرمان 2006: الفصل 6)، ولكن يصعب فهم بروز الحركة من دون إيلاء اهتمام كبير لعلاقتها بالمجتمع المدني. فقد لاحظ رايلي (Riley)، وغيره من الباحثين، أن هناك علاقة قوية بين المناطق التي يقول بوتنام أنها تضمّ مؤسسات مجتمع مدني كثيرة وقوة فاشية في إيطاليا ما بين الحربين العالميتين (كوون 2004، رايلي 2005، تارو 1996). وفضلًا عن ذلك، فإن الآليات الكامنة وراء هذه العلاقة مماثلة للآليات التي كانت موجودة في ألمانيا: فقد انضم الفاشيون الإيطاليون إلى منظمات المجتمع المدني واندمجوا فيها، وتبنوا مهاراتها وطوّروا علاقاتهم في مجال الجمعيات لمآربهم الخاصة. وقد استهدف الفاشيون الايطاليون الجمعيات الوطنية والزراعية، بشكل خاص، فحاولوا ضمّها إلى الحركة وجعلها القاعدة الشعبية التي يمكن على أساسها بناء عمل

وطني حقيقي (رايلي 2005: 301). وقد «جرى استعارة الكثير من التقنيات التي مكّنت الفاشية أن تنمو بسرعة من منظمات المجتمع المدني ـ التمويل، والامتداد، وبرامج المساعدة الاجتماعية (رايلي 2005: 301). وباختصار، فقد «وفّر إطار المجتمع المدني القوي نسبيًّا، بعيدًا عن تشكيل حاجز ضد بروز حزب استبدادي، المواد التي مكّنت من إنشاء الحزب الفاشي» (رايلي 2005: 301). وبالإضافة إلى تسهيل بروز الفاشية في إيطاليا، فقد مارس المجتمع المدني الناشط في إيطاليا دورًا حاسمًا في تحديد طريقة حكم الفاشية. وهذا قد يساعد على تفسير سبب توجه الفاشية نحو التوتاليتارية بدلًا من الاستبدادية. وخلافًا لإسبانيا، حيث لم يكن المجتمع المدني متطوّرًا إلى هذا الحد، فقد واجه الفاشيون الإيطاليون حين توليهم السلطة مجتمعًا مدنيًّا واسعًا. فعملوا على استيعاب العديد من هذه المنظمات أو تقييدها، ودفعوا باتجاه تسييس، إن لم يكن منح اتجاه فاشي لقطاعات كبيرة من المجتمع الإيطالي. وكانت النتيجة الحتمية نظامًا أكثر احتواءً وأقرب للقاعدة الشعبية من النظام الذي كان سائدًا في إسبانيا (رايلي 2005).

الإسلاموية

على الرغم من مأسوية كلٍّ منهما، فلم تكن الحالتان الألمانية والإيطالية فريدتين. فإذا ما نظرنا في الواقع إلى إحدى الحركات الأكثر مناهضة للأنظمة المعاصرة ـ الإسلاموية[1] ـ فيمكننا أن نرى ديناميات مماثلة. ولكي نتمكن من فهم أسباب بروز الإسلاموية، يجب فهم أسباب إخفاق العديد من الدول العربية والمنظمات السياسية السائدة، فضلًا عن وعي مدى نجاح الإسلامويين في استخدام المجتمع المدني لتحقيق مآربهم. وكما كانت حالة ألمانيا

(1) من المؤكد أنه لا يمكن مساواة الإسلاموية بالفاشية أو بالاشتراكية الوطنية، لأن هاتين الأخيرتين كانتا مناهضتين للديمقراطية بشكل لا لبس فيه، في حين أن الإسلاموية حركة سياسية مغايرة تمامًا. وفي الواقع، تعالج واحدة من أهم المناقشات الحالية بشأن الإسلاموية درجة التزام المجموعات ضمن هذه الحركة بالديمقراطية. للاطلاع على هذه المناقشة، انظر بيرمان 2008.

وإيطاليا، فقد كان توسّع المجتمع المدني قاعدة انطلق منها الإسلامويون لشن حرب واسعة النطاق على الوضع الراهن.

وكما الحال مع بعض الدول الأوروبية في حقبة ما بين الحربين العالميتين، علينا أن نعود إلى الوراء لفهم الوضع الراهن. وربما من المستحسن أن نبدأ من حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أي من ذروة الدول العروبية والقومية في كثير من أنحاء العالم العربي. فعلى سبيل المثال قام جمال عبد الناصر في مصر في تلك الحقبة بمجموعة واسعة من مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودغدغه حلم المجد الدولي للدولة المصرية. ولكن تبين في أواخر الستينيات، أن كثيرًا من هذه الأحلام كانت في الحقيقة أوهامًا. فعلى المستوى الدولي، أدت خسارة مصر حربها مع إسرائيل إلى كثير من التشكيك في شرعية الدولة وفعاليتها، في حين كان جمهور غفير من المصريين غير راضٍ، إن لم نقل يائسًا، من وضع الاقتصاد المحلي. وبحلول السبعينيات تدهور الوضع الاقتصادي في مصر بشكل كبير، وارتفعت نسبة البطالة والتوظيف المتدني بشكل دراماتيكي. وازداد الوضع سوءًا بازدياد عدد السكان في معظم أنحاء العالم العربي، وفي مصر بشكل خاص. وكان الشرق الأوسط ما بين 1980 و1995، يعيش أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، أي ضعفي شرق آسيا، وحتى أعلى من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولم يكن من المستغرب أن يزيد عدد السكان بشكل كبير فاق نمو الدخل للفرد الواحد والناتج المحلي الإجمالي. وتعد الزيادة الكبيرة في «نسبة الشباب» في المنطقة مقلقة للغاية. ففي مصر والعالم العربي، لا تزيد أعمار حوالى 40 في المئة من السكان عن 15 سنة[1].

لقد جعل النمو السكاني السريع استحالة وفاء الدولة المصرية بالوعود

---

(1) إن معدل النمو في العالم المتطوّر هو 20%، وبالنسبة إلى العالم النامي فهو عمومًا 35%. وتشير التقديرات المتوافق عليها إلى معدل 25% كرقم مستدام على المدى الطويل، ويعتبرأي رقم يتجاوز 35% بأنه «خطر كبير». ومع ذلك، تم إحراز بعض التقدم في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

التي قدمتها إلى المواطنين في مقابل تأييدهم السياسي لها. وقد حاولت الحكومة توفير التعليم، ولاحقًا التوظيف في القطاع العام، ولكن التدهور الاقتصادي جعل هذه التعهدات التي قطعتها الحكومة صعبة التحقيق. وفي الواقع، أصبح المجتمع المصري ينوء في الثمانينيات بأعداد كبيرة من خريجي المدارس الثانوية وخريجي الجامعات الذين لم يتمكنوا من العثور على عمل. وأما الذين حالفهم الحظ وتمكنوا من إيجاد وظيفة، فقد وجدوا أن الأجور الحقيقية انخفضت بمرور الوقت. وكما يشير أحد المعلّقين:

> أثار تراجع النظام عن برنامج التأهيل استياء شديدًا بين المستفيدين المحتملين الذين اعتبروا أنّ تقديمات الدولة حقّ مكتسب لهم. باختصار... عزز النظام عمدًا اعتماد الشباب على الدولة، ولكن - في ظل ظروف ندرة الموارد والتخلف - لم تتمكن الدولة من الوفاء بوعودها. وبذلك أسهم توقف النموذج الذي تقدّمه الدولة في نشوء طبقة من المثقفين المحبطين، والشباب العاطلين عن العمل المتوفرين لاستقطاب مجموعات المعارضة (كيبل 1985: 11، ويكهام 2002 11-12، الفصل 3).

إلى جانب تباطؤ الدولة في توفير الوظائف، بدأ «صمام الأمان الذي كانت توفره الهجرة إلى الدول النفطية الغنية في الخليج بالانغلاق أيضًا. فحتى أوائل الثمانينيات، تواصل تدفّق المصريين إلى بلدان مثل السعودية والكويت ودول الخليج الأخرى، غير أن هبوط أسعار النفط، والاضطرابات السياسية، وحرب الخليج[1] حدّت من هذا الخيار (ويكهام 2002: 42-43). وكانت النتيجة التراكمية لهذه الاتجاهات ارتفاع هائل في معدلات البطالة، خصوصًا بين المتعلمين.

وهكذا، بحلول الربع الأخير من القرن العشرين، مُنيت الدولة المصرية

(1) التي أعقبت غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس سنة 1990.

بهزيمة عسكرية، وبانهيار القومية العربية، فضلًا عن الإخفاق الاقتصادي وزيادة تعداد السكان. ولم تعد الدولة قادرة على توفير فرص العمل والخدمات الاجتماعية، أو بث أي شعور بالأمل، أو إعطاء أي نوع من التوجيه لمواطنيها. وأثبتت الدولة المصرية أنها غير قادرة، أو غير مستعدة، على مواجهة التحديات العديدة التي تواجهها. وظلت الحكومة تقاوم نسبيًا الاتجاهات الليبرالية الدراماتيكية التي حدثت في أنحاء أخرى كثيرة من العالم، بل بدأت في الواقع تميل إلى التقوقع في مواقف استبدادية وقمعية كلما تفاقمت المشكلات[1]. ولم يكن من المستغرب أن يؤدي هذا إلى ازدياد نفور المواطنين منها. وإذا ما ألقينا نظرة عامة على المشهد العام في سنة 1995، نجد أحد المراقبين يقول بحسرة «يقبع في قلب الحياة المصرية شعور رهيب بخيبة الأمل» (عجمي 1995: 79).

أصبحت هذه الحالة في البلاد قابلة لاستغلال حركة سياسية مناهضة للنظام. فانتقلت الجماعات الإسلاموية لملء الفراغات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها الدولة المصرية (بيات 1998، ويكهام 2002، زكي 1995). وأصبحت هذه الجماعات قلب الحياة المجتمعية في أنحاء كثيرة من مصر، ولا سيما في المناطق الأكثر فقرًا، إذ قامت بتوفير الخدمات الاجتماعية التي لم تكن الدولة قادرة على تقديمها، أو التي لم تكن راغبة في تقديمها. وقدم الإسلامويون إلى المواطنين الكثير بدءًا بالرعاية الصحية، ومرورًا بالإسكان والتعليم والمساعدة على إيجاد فرص عمل. وبالإضافة إلى ذلك، عمل الإسلامويون بجد على اختراق منظمات المجتمع المدني التي كانت موجودة في المجتمع المصري. فابتداء من السبعينيات، سيطر الإسلامويون على الاتحادات الطلابية في جامعات كثيرة، فضلا عن العديد من الجمعيات المهنية المهمة في مصر. وفي بداية التسعينيات، تمكن الإخوان

---

(1) كان هناك بعض التحرر الاقتصادي (الانفتاح) وبعض التساهل العرضي في الضوابط السياسية. ولكن، في حين أن الأول لم يقترب يومًا من إيجاد حلّ لمشكلات البلاد، فإن الأخير لم يُسمح له بأن يتطوّر بما فيه الكفاية بحيث يهدّد النظام.

المسلمون ـ وهم أكبر الجماعات الإسلامية في مصر ـ من السيطرة على نقابات الأطباء، والمهندسين، والعلماء، والصيادلة، والمحامين في انتخابات حرة وعادلة. وتمكنوا في هذا المجال أيضًا أن يقدِّموا إلى ناخبيهم مجموعة متنوعة من الخدمات التي كانوا في أمسِّ الحاجة إليها (إبراهيم 1995، 1996، وويكهام 2002). وقد نجح الإسلامويون نجاحًا كبيرًا في إدارة هذه المنظمات والاستفادة منها في تقديم الخدمات وإيصال أصواتهم إلى أعضائها، إلى درجة حدت ببعض علماء السياسة إلى القول بأن «هذه النقابات المهنية ربما أصبحت في ظل نفوذهم أكثر المؤسسات حيوية بين جميع مؤسسات المجتمع المدني المصري» (إسبوزيتو 1999: 100-1؛ ويكهام 2002: 2؛ زبيدة 1992: 8).

لقد مكّن هذا النشاط الواسع والمتنوّع ضمن إطار المجتمع المدني الإسلامويين من التعرّف من كثب إلى احتياجات طيف واسع من المواطنين ومطالبهم وتلبية احتياجاتهم عبر وضع برامج مناسبة. وكما يقول أحد المراقبين، فإن هذه الجماعات الإسلاموية «تسعى إلى كسب دعم المواطن المصري المتوسط واحدًا تلو الآخر، شبرًا تلو الآخر، بتوفير مرافق الرعاية الاجتماعية، والمدارس الإسلامية، والعيادات الإسلامية، والمدارس الفنية، والمعاهد الاقتصادية، والتأمين الاجتماعي، ودفعات شهرية للفقراء... إلخ» (كيفنر، 1986). كما أفادت الحركات الإسلاموية من المشاركة في المجتمع المدني، إذ سمح لها ذلك بتحسين كفاءة عمل مؤسساتها ومرونتها وتطويرها. وقد ساعدت عمليات الانخراط والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني هذه الجماعات على استقطاب القادة وتدريبهم. كما استخدمت موقعها الجديد في المجتمع المدني للإفادة من معرفة «الأعضاء» التنظيمية ومهاراتهم، ومواردهم المالية، فضلًا عن أنها نجحت في استخدام المساجد والصحف ودور النشر، والنقابات المهنية، والأحزاب السياسية، لحشد المعارضة لسياسات الحكومة أو الدولة (السيد 1995: 289 ؛ ديكميجيان 1995: 87-98؛ دينو 1993).

ولكن ربما كانت الطريقة الأكثر أهمية التي ساعد بها المجتمع المدني

الحركة الإسلاموية تلك التي تمثلت بنسج شبكة مكثفة ما بين مؤيديها وفّرت لها وجهة نظر بديلة للكيفية التي بها يمكن، أو ينبغي، للعالم أن يكون منظمًا. وبذلك، أسهم الإسلامويون في بناء الشعور بالانتماء إلى المجتمع وإلى الهوية الجماعية لدى أنصارهم، وتعميق التزامهم بالقضية، واستعدادهم للتضحية من أجلها. وفي بلد مثل مصر، حيث حُظرت المشاركة السياسية ووُضعت العراقيل في وجه الحراك الاجتماعي، فإن العضوية والمشاركة في حياة الجمعيات الإسلاموية قد منحتا العديدين فرصة أولى حقيقية لممارسة دور فاعل في حياة جماعاتهم ومجتمعهم. فعلى سبيل المثال، يرى أحد الباحثين (في تقييم يتناسب بشكل جيد مع حسنات المجتمع المدني في كثير من الأحيان، والتي نجدها في الأدبيات): «تحدّى الإسلامويون الأنماط السائدة للإقصاء والعزوف السياسي بتشجيع نموذج جديد من الالتزام المدني الذي يكفل المشاركة في المجال العام، بغض النظر عن فوائده وتكلفته «(ويكهام 2002: 120؛ دينو 1993: 25؛ إبراهيم 1980: 448).

ويمكن الاطلاع على أنماط مشابهة لذلك في مصر، وفي أنحاء أخرى من العالم الإسلامي. فكما كان حال مصر في نهاية الستينيات، فقد بدأ البناء الاجتماعي الضمني الذي كان مبرمًا بين العديد من الحكومات العربية ومواطنيها بالانهيار (أندرسون 1997؛ ديكميجيان 1995؛ إبراهيم 1993 و1995؛ خشان 1997؛ مادي - فايتسمان 1997؛ نورتون 1993؛ سيفان 1990ب) . وقد أدى التدهور الاقتصادي الذي شهدناه في أغلبية أرجاء المنطقة إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية، كما أدى إلى خلق مجموعة كبيرة من الشباب المحبطين العاطلين عن العمل، وإلى زعزعة الهجرات الحضرية، كما كشف عجز جيوش الأنظمة العربية ضد إسرائيل. وأثبتت هذه الدول أنها غير قادرة، أو غير مستعدة للتعامل مع هذه التحديات، وبذلك، فقدت التأييد الشعبي الذي كانت تحظى به وفقدت شرعيتها. وهكذا دخلت الجماعات الإسلاموية المجال السياسي، وتمكّنت من تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لكثير من المواطنين.

أما في الجزائر، فقد برزت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» إلى مكانة مكّنتها

من الفوز في الانتخابات الوطنية سنة 1992 نتيجة ديناميكية مماثلة للديناميكية التي شهدناها في مصر. ففي منتصف الثمانينيات، كانت الجزائر تعاني من ضائقة اقتصادية حادة ، مع الاشارة إلى أن أكثر من 60% من السكان هم دون الخامسة والعشرين من العمر. وكانت الدولة قد تخلّت عن كثير من مسؤولياتها. ونتيجة ذلك لم يكن معظم الجزائريين يتمتعون بالخدمات الأساسية، كما لم يكن لديهم أي أمل في المستقبل. فقامت الحركة الإسلاموية باختراق هذا الوضع، واستخدمت شبكة واسعة من الجمعيات لتقديم الخدمات الاجتماعية والمجتمعية والترفيهية والدعم الاقتصادي الذي كان الجزائريون في أمس الحاجة إليه (إنتيليس 1996؛ إسبوزيتو 1999: 182؛ كيبل 2002: الفصل 7؛ مادي ـ فايتسمان 1996). وساعدت هذه الأنشطة والبرامج الحركة على استقطاب تأييد واسع النطاق، وأسهمت إلى حد كبير في تقويض شرعية الدولة. وقد ظهر هذا النمط جليًّا حين ضرب البلاد زلزال مدمِّر سنة 1989، فكان الإسلامويون أول من استجاب بفعالية كبرى للكارثة. وكانوا هم من قدّم، عوضًا عن الحكومة، البطانيات والأدوية، في حين عززت الحكومة صورة عدم فعاليتها (إسبوزيتو 1999: 176).

كما قدّمت المنظمات الإسلاموية الجزائرية إلى المواطنين فرصة حقيقية للمشاركة وللنقاش السياسي. وكما يذكر أحد المشاركين في إحدى هذه الجمعيات، أنه يمكن للجزائريين أن يجتمعوا لمناقشة «كل المشكلات التي تواجه الأمة الجزائرية. تحدثنا عن كل شيء... الاقتصاد... جميع جوانب الحياة». (إسبوزيتو 1999 : 174). وليس من المستغرب أن الإسلامويين تمكّنوا من استخدام مثل هذه النجاحات في المجتمع المدني لحشد المؤيدين وبناء ماكينة سياسية قوية». وقال «عندما أصبحت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» كينونة شرعية سنة 1989، أصبحت جمعيات المجتمع المدني التابعة لها شبكة دعم للحزب الجديد». وكانت «الجبهة» قادرة على استقطاب «قاعدة واسعة من الدعم في جميع أنحاء البلاد... (وتقديم) مستوى من التنظيم والالتزام الأيديولوجي، كانت تفتقر إليه قطاعات أخرى من المجتمع، فضلًا عن سجلها الرائع في مجال المسؤولية الاجتماعية والرفاه» في نضالها ضد النظام القائم (اسبوزيتو 1999:

182). ولم يمنع «الجبهة الاسلامية للإنقاذ» من السيطرة الكاملة على البلاد سوى إيقاف عملية التصويت وفرض الأحكام العرفية في البلاد.

ويمثل لبنان مثالًا آخر حول هذا الموضوع. فما كانت الدولة قوية أو مركزية قط في لبنان كما كانت في مصر أو الجزائر، ولكن انهيارها كان أكثر أهمية. فقد قام الإسلامويون، وتحديدًا حزب الله(*)، بتوفير الخدمات الأساسية خلال الحرب الأهلية في السبعينيات إلى مئات الآلاف من اللبنانيين ـ وخاصة الشيعة الذين يشكلون المجموعة الدينية الأكبر والأشد فقرًا في البلاد. ووفرت الجمعيات التابعة لحزب الله للمواطنين الرعاية الطبية، والمستشفيات، والمياه النظيفة للمساكن، والمدارس وغيرها من الخدمات. وبالإضافة إلى تقديم المساعدات المادية التي كان الأهالي بأمس الحاجة إليها، رعى حزب الله أيضًا مجموعة واسعة من الجمعيات المجتمعية والترفيهية التي ساعدت على استقطاب المناصرين، وعلى نشر أيديولوجيته، كما أسهمت في إعادة تشكيل المجتمع تدريجيًا من الداخل. ولدى زيارة إحدى المنشآت التي يرعاها حزب الله، يقول أحد الزوار الأميركيين أنه شاهد «محاربين معوّقين يمضون أيامهم في صناعة السلال، وفي أخذ دروس في تعلُّم استخدام الكومبيوتر، وفي نحت الهدايا التذكارية التي تحمل شعار الجماعة، وهو عبارة عن بندقية كلاشنكوف تقبض عليها يد مرفوعة». وسمحت أنشطة المجتمع المدني للحزب بالتحكّم بالمشاعر السياسية لمتلقي الخدمات وبشعائره الدينية» (ماك فاركوهار 2001؛ تروفيموف 2001). كما ساعدته هذه الأنشطة كذلك على الفوز بـ «قلوب وعقول أنصار جدد»، مع بناء تأييد له «على مستوى القاعدة الشعبية» (إسبوزيتو 1999: 156؛ ماك فاركوهار 2001؛ نورتون؛ تروفيموف 2001). كما لوحظ حدوث ديناميات مماثلة بعد حرب عام 2006 بين لبنان وإسرائيل، عندما سارع حزب الله إلى المساعدة على إعادة إعمار المناطق التي دمّرتها الحرب، وإلى استغلال ضعف الدولة لتعزيز موقعه السياسي.

(*) لم يكن حزب الله قد أنشئ في السبعينيات. فهذه مغالطة من المؤلف.

أما في فلسطين، فقد بيّنت أماني جمال كيف ساعدت عدم فعالية المؤسسات الحاكمة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، على تأسيس مجتمع مدني عمِل بموازاة «الدولة» على حلّ مشاكل النظام الحاكم وعلله - فهي غير ديمقراطية، رأسية الهيكلية، عزّزت النزعات الاستبدادية بدلًا من أن تقوّضها (جمال 2007).

استنتاجات

تكشف لنا دراسة سريعة للحالات الأوروبية بين الحربين العالميتين، وبعض الحالات المعاصرة في الشرق الأوسط، عن وجود أوجه تشابه لافت على الرغم من اختلافها في بعض النواحي الأساسية، وتبيّن لنا كذلك بشكل واضح جدًّا أن المجتمع المدني النشط ليس مؤشرًا، كما أنه ليس بشيرًا لديمقراطية سليمة. ولا يعتبر هذا الاستنتاج مستغربًا اليوم، خاصة أن العديد من الدراسات التي أُجريت حديثًا كشفت عن وجود علاقة أكثر تعقيدًا ما بين المجتمع المدني، والدمقرطة، وتوطيد الديمقراطية، أكثر مما كان يُعتقد في السابق. فعلى سبيل المثال، لم تجد دراسات الموجة الأولى والثانية والثالثة لـ «المدمقرطين» أن توسيع المجال المجتمعي ينبئ بحدوث الدمقرطة، كما أن الدمقرطيات الناجحة لم تتميز جميعها بمجتمعات مدنية قوية وحيوية (بيرميو ونورد 2000؛ إنكارناسيون 2003؛ هوارد 2003). وقد وجد آخرون أن الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية تولِّد أنواعًا مختلفة من المجتمع المدني (جمال 2007). وقد أسهمت هذه المقالة في إعادة تقييم جديدة لدور المجتمع المدني، بالقول إنه في الحالات التي لا تكون فيها الدول والمؤسسات السياسية الوطنية الرئيسية قادرة، أو راغبة في الاستجابة لاحتياجات مواطنيها ومطالبهم، فقد يملأ المجتمع المدني هذا الفراغ. وإضافة إلى ذلك، فقد يكون نشاط المجتمع المدني، الذي يكون في كثير من الأحيان معارضًا للدولة، غير ديمقراطي وغير سلمي. بل قد يخدم الحركات الراديكالية أو غير الديمقراطية التي تستغل الانتقادات المشروعة للنظام القائم في خدمة ما هو أسوأ من ذلك بكثير. وبالإضافة إلى ذلك، تُظهر أوروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين،

والحالات المعاصرة في الشرق الأوسط، أن المجتمع المدني يمكن أن يوفر الكثير من الموارد التي تحتاج إليها الحركات الراديكالية لبناء هيكليات ومنظّمات فعالة ومرنة ومتجاوبة. ففي ألمانيا وإيطاليا في فترة ما بين الحربين العالميتين، وكذلك في بعض أنحاء من الشرق الأوسط المعاصر، استخدمت الحركات المتطرفة وغير الديمقراطية جمعيات المجتمع المدني لتجنيد الناشطين وتدريبهم للقيام بنشاطات مناهضة للنظام، وحتى لاستخدام العنف. وفي أوروبا كذلك في فترة ما بين الحربين العالميتين، وفي أنحاء من الشرق الأوسط المعاصر، استخدمت مثل هذه المجموعات شبكة واسعة من عناصر المجتمع المدني ومؤسساته للتعرف إلى احتياجات طائفة واسعة من المواطنين واهتماماتهم - وأعادت استعمال هذه المعلومات لمعالجة تلك الاحتياجات والاهتمامات بشكل فعال ومرن. وأخيرًا، وربما الأهم من ذلك، تساعد شبكة الجمعيات الكثيفة التي يحيط بها النازيون، والفاشيون، والإسلامويون على إبقاء مؤيديهم منعزلين عمن سواهم من أعضاء المجتمع، ومعبئين وملتزمين بالقضية ـ الوضع الذي يساعد بلا شك في تفسير سبب استعداد أنصار هذه الحركات غالبًا للانخراط في أنشطة غير قانونية، قد تصل إلى حدّ العنف.

تشير الحالات التي نوقشت هنا باختصار، إلى أن المجتمع المدني لا يكون في ظل ظروف معينة، على صلة بالرخاء والسلام والازدهار والديمقراطية (كما يقول مؤيدو المجتمع المدني)، بل يكون على صلة بالصراعات الاجتماعية والنزعات المعادية للديمقراطية، وحتى العنف. ولا يكمن الفرق الأهم بين الأنظمة السياسية الحاكمة المدنية وغير المدنية، في الطبيعة الداخلية لنشاط المجتمع المدني، بل في دراسة المؤسسات السياسية. بعبارات أخرى، إذا كان الاتجاه في إطار العلوم الاجتماعية في ذروة الموجة الثالثة، يشير إلى ضرورة دراسة المجتمع المدني لكي نفهم السبب وراء ازدهار بعض الدول وسلميتها، في حين أن غيرها من الدول يعيش حالًا من العنف والصراع وعدم الاستقرار السياسي، فإن هذا الكاتب يتّفق مع الاتجاه الأكثر حداثة في العلوم السياسية الذي يدعو إلى العودة مرة أخرى في الاتجاه الآخر - إيلاء اهتمام متجدد بالدور الذي تضطلع به الدولة وغيرها من المؤسسات السياسية التقليدية في وضع حد

للعنف وعدم الاستقرار وتعزيز الترابط الاجتماعي والسلوكيات الديمقراطية (فوكوياما 2004؛ جمال 2007).

لا يعني هذا، بطبيعة الحال، أن الدول والمؤسسات السياسية التقليدية لا تروّج للعنف وعدم الاستقرار - الأمر الذي تظهره الحالات الألمانية والإيطالية والمصرية جيدًا (تشيروت، في هذا الكتاب). ولكن صحيح أيضًا أنه من دون وجود دول ومؤسسات سياسية قوية ومتجاوبة، تكون المجتمعات أكثر عرضة للعنف، أو على الأقل للصراعات الاجتماعية. وبالرجوع إلى أفكار ماكس فيبر(*)، فإن الدول تعرّف دائمًا باحتكارها لوسائل العنف، وعندما تبدأ الدول بخسارة هذا الاحتكار، يكون الصراع والعنف هما النتيجة المحتملة.

أما الحالة المعاصرة التي تشكل خير دليل على ذلك فهي الهند التي عاشت ديمقراطية طويلة ومستقرة نسبيًا، فقد أظهر أشوتوش فارشني (Ashutosh Varshney) أن المجتمع المدني مارس في الواقع دورًا مهمًّا في احتواء العنف الإثني. ويقول فارشني إنّه بتسهيل التواصل بين المجموعات، وتحجيم السياسيين، وتوفير منتدى مؤسسي لإدارة التوترات، قد أسهمت ما بين شبكات الجمعيات الإثنية (في مقابل في ما بين) في نزع فتيل العنف الإثني المحتمل. فعلى سبيل المثال، يبدو من الواضح أن وكلاء الولايات ومؤسساتها كانوا يحرّضون على الاضطرابات الإثنية في الهند. وعلى سبيل المثال، ففي أثناء أعمال الشغب سنة 2002 (التي قُتل فيها حوالى 2000 مسلم)، أعاق الساسة المحليون جهود تقديم الجناة للعدالة. فكما أشار مسؤول في الشرطة: «كانت الشرطة في المناطق التي قُتل فيها المسلمون على نطاق واسع، تتعاون مع مثيري الاضطرابات. وأما في الأحياء التي كانت نسبة الوفيات فيها قليلة... فقد قرر أحد كبار مسؤولي الشرطة تطبيق القانون وحماية الأبرياء. فإذا ما أردت أن تفهم حقيقة الاضطرابات في الهند، فهذا كل ما

(*) عالم ألماني في الاقتصاد والسياسة، وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة.

تحتاج إلى معرفته» (نقلًا عن لوس 2007: 255). وما زاد الأمور سوءًا فكان رد الفعل الأولي للحكومة الوطنية، إذ رفض رئيس الوزراء القيام بجولة تفقدية للمناطق التي جرى فيها العنف لمدة شهر من بعد حدوثها، ما أسهم بشكل ضمني في التغاضي عن تصرفات القتلة، وبيّن عجز الحكومة، أو عدم استعدادها لتقديم المساعدة الملائمة لمئات الآلاف من النازحين الذين تشرّدوا بسبب هذه الاضطرابات. وقد أسهم ذلك في تغذية شعور المسلمين المتنامي بالظلم (الذي قد يكون أدى بدوره إلى اللجوء إلى بعض المنظمات الإسلاموية للحصول على الدعم، وربما حتى العنف (جونسون 2007، ولوس 2007: 159-62). باختصار، فحتى في الديمقراطيات «قد ينتج العنف عن الصراع الاجتماعي» عندما تثبت الدول والمؤسسات السياسية الأخرى أنها غير راغبة، أو غير قادرة على فرض «قوانين اللعبة»[1].

كان ذلك الاتجاه السائد في الحالتين الألمانية والإيطالية وبعض حالات الشرق الأوسط المعاصرة، فقد كانت هناك علاقة عكسية بين قوة الدولة وشرعيتها من ناحية، وبين المجتمع المدني من ناحية أخرى. وفي حين أثبتت المؤسسات السياسية في كل بلد عجزها عن مواجهة تظلمات المواطنين ومعالجتها، نما المجتمع المدني ليعوّض عن ذلك، وأصبح بديلًا للسياسة لعديد من المواطنين الساخطين، ما أدى إلى دفعهم إلى الابتعاد أكثر عن الحياة السياسية الرئيسية، وعن إخوانهم المواطنين. وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى نشوء حالة من الصراع والعنف المجتمعي الذي لم يكن من المستغرب حدوثه، حتى وإن لم ينفجر تمامًا. وتظهر دراسة هذه الحالات أيضًا أن منظمات المجتمع المدني غالبًا ما تكون نتاج الانقسامات المجتمعية، والصراعات، وليس الأدوات اللازمة لعلاجها (سيليغمان وتشيروت في هذا

(1) هذا الاستنتاج منسجم مع عمل علماء مثل ديفيد لايتين، وجيمس فيرون، وستاثيس كاليفاس، وماثيو آدامز كوكنر الذين يقولون إنّ الحروب الأهلية الإثنية والعنف السياسي هي نتيجة لنوع معين من (ضعف) الدولة، وليس بسبب الانقسامات العنصرية، الدينية، أو الانقسامات المجتمعية الأخرى (فيرون ولايتين 2003 ؛ كاليفاس وكوكنير 2007).

الكتاب). ففي ألمانيا وإيطاليا في فترة ما بين الحربين العالميتين، وكذلك في أنحاء متفرقة من العالم العربي المعاصر، نرى أن الحياة المجتمعية تنشأ في كثير من الأحيان بفعل التجمعات الاجتماعية والاقتصادية و/أو التجمعات السياسية، وتنمو بسبب الشعور بالظلم والخوف والرغبة في حماية الذات[1]. وفي مثل هذه الحالات، يتطوّر المجتمع المدني بطريقة تعزّز الانقسامات القائمة، وتعبّئ المواطنين ضد بعضهم بعضًا في كثير من الأحيان. ولا تقتصر هذه الدينامية على الحالات التي جرت دراستها هنا، إذ تشير إحدى الدراسات الحديثة حول نمو المجتمع المدني الأوروبي، إلى أن «تجربة القرن التاسع عشر توضح أن الحوافز السلبية كانت أصل نشأة المجتمع المدني الذي يتجذّر في كل مكان... المخاوف والتهديدات... الصراعات والقلاقل والفراغات التي تركتها المؤسسات المنهارة... جميعها حوافز قوية لنشوء منظمات المجتمع المدني» (بيرميو وإيرتمان في بيرميو ونورد: 250).

وإذ تعكس هذه الدراسات ما قام به المجتمع المدني، فقد بدأت العجلة تدور ضمن مجتمع علماء السياسة والباحثين، مع مزيد من التحليلات التي تركز على «الجانب المظلم» للمجتمع المدني. ويخطئ من يركز فقط على الجانب السلبي المحتمل للمجتمع المدني، تمامًا كما يخطئ من يثني على الجوانب الديمقراطية له، وعلى آثاره المفيدة. وعوضًا عن ذلك، إذا أردنا أن نفهم في ظل أي ظروف قد يقوم المجتمع المدني بتعزيز أو إعاقة أعمال العنف، والصراعات الاجتماعية أو الديمقراطية، فإننا بحاجة إلى الابتعاد عن التحليلات التي تقوم بدراسته بمعزل عن أي عنصر آخر، وبعيدًا عن الذين يرونه بديلًا إيجابيًا أو مفيدًا من الدولة والمؤسسات السياسية الحاكمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن أن يحل المجتمع المدني أبدًا محل الدولة والمؤسسات السياسية الحاكمة. وأنه بدون دراسة العلاقة بين

---

(1) وهذا يتفق مع نتائج أعمال بوتنام في الآونة الأخيرة، والذي يخلص إلى أن كلما كان مجتمع ما أكثر تنوعًا، كان المواطنون أقل قابلية للثقة ببعضهم بعضًا وللمشاركة في الأنشطة المدنية معًا.

الاثنين لن نتمكّن أبدًا من بدء فهم إن كانت المجتمعات ستغرق في العنف وعدم الاستقرار، ومتى يمكن أن يحصل ذلك.

لهذه الاستنتاجات انعكاسات مهمة على الطريقة التي نفكر بها في تعزيز الديمقراطية. وكما هو الحال في المجتمع العلمي، فقد شهدت السنوات الأخيرة موجة من الدراسات القيّمة التي تشكّك في قيمة برامج تعزيز المجتمع المدني. فقد وجدت الدراسات أن التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني قد يسهّل معالجة كثير من الآفات ويعزّزها، بما في ذلك الفساد وعدم المساءلة (كاروثرز 1999: الفصل 8؛ غلاسيوس، لويس وسيكينيلغين 2004؛ جمال 2007؛ مندلسون وغلين 2002؛ أوتاواي وكاروثرز 2000). وأكثر من ذلك، فقد بدأت الدراسات التي تُجرى حول برامج تعزيز المجتمع المدني تدرك أن التفكير في المجتمع المدني بمعزل عن تنمية مؤسسات الدولة السياسية، يقلل من فعالية الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية بشكل عام. فعلى سبيل المثال، توصّل طلاب تعزيز الديمقراطية إلى إدراك يقضي أن المجتمعات التي تفوق فيها الهويات الخاصة الهوياتَ الوطنية، وحيث ما تكون الدولة غير قادرة على حماية الأفراد وفرض قوانين اللعبة، فضلًا عن تعزيز مستويات عالية من المشاركة والدعوة، فإنه لن يكون من الممكن إنشاء مجتمع مدني ليبرالي فيها مرتبط بديمقراطية ناجحة؛ بل من المرجح أن تكون نتيجة ذلك أنماطًا مجزَّأة من الحياة المجتمعية (كاروثرز 1999: 223؛ تشيروت في هذا الكتاب؛ وأيضًا سيليغمان 1992: 5، 27، 69). إضافة إلى ذلك، هناك شيء من القلق يتمثل في أن تشجيع نمو منظمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك العاملة في مجال تقديم الخدمات في الدول الضعيفة، قد يؤدي إلى إضعاف هذه الأخيرة بشكل أكبر. وكما أشار أحد الباحثين في حالة بنغلاديش، فقد حلّت العديد من المنظمات غير الحكومية محل الحكومة في «توفير خدمات عديدة في مجالات الصحة والتعليم، والتنمية الريفية. وفي الوقت نفسه، «تجاهلت» الدولة على نحو متزايد مسؤولياتها في ما يخص توفير الخدمات بتنازلها عن مهامها ومسؤولياتها الأساسية للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص التي باتت ترى في المواطنين زبائن لديها» (لويس

في غاسيوس وآخرون 2004: 114؛ ريف 1999). وأخيرًا، وربما الأهم من ذلك، تبيّن الأبحاث أن تعزيز منظمات المجتمع المدني في البلدان التي تكون فيها الدول والمؤسسات السياسية ضعيفة، لن يكون له تأثير كبير في تطوير الديمقراطية، إذ إن هذه المنظمات ليست قادرة وحدها على حل العديد من المشكلات التي تواجهها العديد من الدول التي اكتسبت ديمقراطية حديثة (كاروثرز 1999: 223). وتشير دراسة أخرى إلى أن منظمات المجتمع المدني تنادي بأهداف لا يمكن للدول القائمة تنفيذها، وبالتالي فلن يكون لدعم مثل هذه المنظمات تأثير كبير (مندلسون وغلين 2002: 16-7، وانظر أيضًا جونز ووريانتال 1999: 1268).

في الختام، من الأفضل أن يقوم الباحثون في مجال التنمية السياسية والمحللون في مجال تعزيز الديمقراطية بإعادة التفكير في المجتمع المدني والمؤسسات السياسية (بيرمان 1997، 2004؛ دايموند في دايموند وبلاتنر 1996؛ فولي وإدواردز 1996؛ وينتينغتون 1998). وقد نكون أعدنا اكتشاف شيء يعرفه العديد من الباحثين في المجتمع المدني جيدًا، وهو أن تطور المجتمع المدني وطبيعته لا يمكن أن يُفهما إلا بدراسة متأنية للسياق السياسي الذي يتطور فيه (سيليغمان 1992). إن مثل هذا الاستنتاج يؤدي بالطبع إلى تعقيد الأمور بالنسبة إلى الباحثين لأنه يطالبهم بالانتقال من التركيز على العلاقات الاجتماعية أو الدولة إلى إدراك تفاعلها في ما بينها وترابطها. وبالقيام بذلك فقط سنكون قادرين على استيعاب أفضل للأمور، ويمكننا بالتالي التأنّي في مصير الأنظمة السياسية.

الفصل الثالث

مواجهة الثقافة

(بقلم: م. ستيفن فيش)

عندما نقيّم كيفية تأثير ثقافة بلد ما في إمكانات تعزيز الديمقراطية من قبل فاعلين خارجيين، علينا أن نأخذ مسألتين مهمتين في الحسبان. تتمثل الأولى في مدى إيصالية ثقافة البلد المتلقي للديمقراطية. وهل يوجد في البلد الذي يهدف الفاعلون الخارجيون مساعدته ثقافة تدعم سياسات منفتحة؟ فإذا كان الأمر كذلك، فإن جهود تعزيز الديمقراطية تبدأ بميزة مفيدة. وأما إذا كان الأمر بخلاف ذلك، فمن المرجح أن يصاب المعزّزون المحتملون للديمقراطية بالإحباط، على الرغم من سلامة برامجهم، وكفاء طواقمهم، وجدية جهودهم، وصفاء نواياهم. وأما العوامل الأخرى، بالإضافة إلى الثقافة - على سبيل المثال مستوى التنمية الاقتصادية - فتشكل البيئة التي يعمل فيها معزّزو الديمقراطية. فحتى إذا لم تكن الثقافة في بلد ما تؤيد الدمقرطة بالضرورة، فيمكن لمستوى مادي عالٍ نسبيًّا للمعيشة أن يعزز فرص الديمقراطية. ومع ذلك، يمكن أن يكون تعزيز الديمقراطية استثمارًا أفضل حيث تكون الثقافة المحلية موصلة للسياسات المنفتحة أكثر مما هي عليه دول أخرى قد لا تتمتع بذلك.

غير أن إيصالية الثقافة للديمقراطية ليست المسألة الثقافية الوحيدة ذات

الصلة فقط. ولذلك علينا أن ندرس نزعة ثقافة البلد الذي نحن في صدده تجاه «المدمقرطين الخارجيين المحتملين». وتتمثل القضية الرئيسية هنا في المدى الذي تكون فيه الصيغة المهيمنة للقومية في البلد المتلقي، ودية تجاه التدخلات الخارجية، وبالتحديد تدخلات مقدمي المساعدات.

وعلى ذلك، فإننا حين نواجه الثقافة علينا التعامل مع بُعدين منفصلين: نزعة المجتمع تجاه الديمقراطية ونزعة المجتمع تجاه مقدمي المساعدات الديمقراطية. وقبل النظر في هاتين المسألتين، علينا إجراء مناقشة مختصرة عن الثقافة.

تصور الثقافة

الثقافة مفهوم متنازع عليه. فغالبًا ما نتحدث عن «الثقافة السياسية» في مناقشاتنا عن تأثير الثقافة في السياسة. غير أن هناك كثيرًا من التعريفات المتوفرة، فقد قسّم غابرييل ألموند (Gabriel Almond) وسيدني فيربا (Sydney Verba) (1963)، في دراساتهما الكلاسيكية المؤثرة بعنوان «الثقافة المدنية» (Civic Culture)، الثقافة السياسية إلى ثلاثة مكوّنات: التوجه الإدراكي، أو ما يعرفه الناس عن السياسة، والتوجه العاطفي، أو كيف يشعر الناس حيال السياسة، والتوجه التقييمي، أو كيف يحكم الناس على السياسة. غير أن كتّابًا آخرين لديهم تصور مختلف عن الثقافة السياسية. ومع ذلك، يعد معظمهم، مثل ألموند فيربا، أن الثقافة السياسية مسألة ذات توجهات سيكولوجية، وأنها بالخصوص عبارة عن مواقف الناس إزاء السياسة (على سبيل المثال: إيكشتاين (Eckstein) 1992، بوتمان 1994).

إن مفهومًا كهذا للثقافة السياسية هو مفهوم سليم، إذ وجّهه كثير من الأعمال المشهورة. ومع ذلك، فلا يزال ظل من الغموض يحوم فوق الثقافة السياسية. ويتمثل مصدر هذا الغموض في التالي: هل نعني بالثقافة السياسية على وجه التحديد التوجهات السيكولوجية ـ السياسية، أم أننا نعني أي توجهات سيكولوجية يمكن أن تكون ذات صلة بالسياسة؟ فالأول يقتصر بشكل كبير على العوامل التي درسها كل من ألموند وفيربا، مثل مواقف

الناس إزاء السياسة العامة. وأما المفهوم الثاني فهو مفهوم فضفاض يشير إلى أي توجهات سيكولوجية سياسية ذات صلة. كما يمكن أن لا تتضمن الثقافة فقط كيفية تفكير الناس إزاء السياسة، ولكن أيضًا كيفية تفكيرهم إزاء أصول الوجود، ووضعهم حيال الأشخاص الآخرين، وجماعات الأفراد... إلخ. كما يمكن أن يكون لهذه العوامل دلالات على السياسة، ولكنها ليست بالطبيعة دلالات سياسية بشكل حصري، إذ إن لديها جوانب، وظواهر، وتأثيرات غير سياسية.

عمليًّا، غالبًا ما يصبح التمييز ضبابيًّا لدينا بين الثقافة السياسية (التي تعني السيكولوجية ـ السياسية المشتركة بشكل واسع) والثقافة بشكل عام (التي تعني التوجهات السيكولوجية المشتركة بشكل واسع). فغالبًا ما نشمل كجزء من «الثقافة السياسية» أي جانب من جوانب الثقافة قد يكون ذات صلة بالسياسة. فنحن عادة ما نلتقط جوانب من «الثقافة» بشكل عام، ونعدها عندما نفترض أنه يمكن أن يكون لها تأثير ما على المسألة السياسية التي نتناولها، عناصر من «الثقافة السياسية». وبذلك يعدّ بعض المثقفين المعتقدات الدينية أو علاقات النفوذ ضمن العائلة «جوانب» من الثقافة السياسية، في حين أنها تعني في الحقيقة «محددات» للثقافة السياسية. وبذلك يخلط الكتّاب بين ما يحدد الطريقة التي يفكر بها الناس إزاء السياسة من ناحية، والطريقة التي يفكر الناس بها إزاء السياسة بنقاوة وبساطة من ناحية أخرى. ويبني الكتّاب بهذا الخلط سلسلة عرضية تؤدي من الثقافة بشكل عام إلى الثقافة السياسية بشكل خاص، وذلك عادة من دون إدراك أنهم يبنون جدالات عرضية في تعريفاتهم. ومن الممكن أن تسهم هذه الخطوة في حدوث غموض مفهومي، وتطيل أمد النقاش الممل حول ماهية الثقافة السياسية، إن كانت موجودة حقًّا، وإن كان يمكن تعريفها بوضوح بما فيه الكفاية لاستخدامها في التحليل المقارن.

هنا أتصور الثقافة بمفهوم واسع، ما يعني أني أشمل جوانب الثقافة التي يمكن أن يكون لها مظاهر وتأثيرات خارج الفضاء السياسي وداخله أيضًا. وأود، على وجه الخصوص، أن أحدد تأثير عديد من جوانب الثقافة ذات الصلة

بتعزيز الديمقراطية وأشرحها. إضافة إلى ذلك، فإني أعتبر الثقافة كتوجهات سيكولوجية مشتركة بشكل واسع، وليست ظواهر عملية لهذه التوجهات. علمًا أن بعض علماء السياسة العاملين ضمن التقليد ما بعد البنيوي، أو ما بعد الحداثة، يعرّفون الثقافة من حيث «الممارسات»، بما في ذلك، وخاصة، «أفعال الخطاب» و«الخطابات». غير أنني أعد الممارسات مجرد سلوكيات تعكس التوجهات السيكولوجية. وسواء تُحدّد السلوكياتُ التوجهاتِ السيكولوجية أو تعكسها، فهذه مسألة أخرى. وهنا أسجل فقط اعتقادي أن للتوجهات السيكولوجية حياة خاصة بها، ولا تتحدد تمامًا بالممارسات. وأعتقد إضافة إلى ذلك أن التوجهات السيكولوجية المشتركة بشكل واسع هي توجهات حقيقية قابلة للمراقبة، أي أنها يمكن أن تختلف بشكل ذي معنى من مجتمع إلى آخر، وأنها ليست مجرد نتائج يتخيّلها المراقب.

إضافة إلى ذلك، فإن ما أعده ثقافة يختلف عن المؤسسات. فقد ادعى حديثًا بعض علماء الاجتماع أنه من الأفضل اعتبار أكثر ما يعد ثقافة بصورة نموذجية، مؤسسات ليس أكثر - مؤسسات غير رسمية، وليس مؤسسات رسمية. ويمكن لهؤلاء العلماء ضبط مفهوم «الثقافة» وشحذه - على الرغم من أنهم يجازفون بتوسعة مفهوم «المؤسسة». وحتى بعد تقليص مجال الثقافة فيما يوسّعون نطاق المؤسسات، يوافق هؤلاء العلماء بشكل طبيعي على أن قيم الناس تبقى جوانب من الثقافة، وليس جوانب من المؤسسات. كما يمكن للمرء أن يضيف أن القيم هي نوع من التوجهات السيكولوجية المشتركة بشكل واسع.

إجمالًا، أحتفظ شخصيًا بتعريف الثقافة القديم بأنها توجهات سيكولوجية مشتركة بشكل واسع، وأرفض المفهوم المابعد حداثي للثقافة بأنها خطابات وسلوكيات. كما أحصر فهمي للثقافة حتى بما يعده مؤيدو توسيع مفهوم «المؤسسات» لتتضمن القواعد غير الرسمية، بما يتناسب في مجال الثقافة. ومع ذلك، فإنني بدلًا من التركيز على الثقافة السياسية بحد ذاتها، أتفحّص الثقافة بصورة أوسع، من دون الصفة المعدِّلة. كما أنني مهتم بصورة خاصة بمكوّنات الثقافة التي تشكّل تقبّل المجتمعات للديمقراطية والجهود الخارجية لتعزيز عملية الدمقرطة.

تقييم النزعة الثقافية تجاه الديمقراطية

يمكن أن تؤثر الأوجه المتعددة للثقافة في إمكانات الدمقرطة. ومع ذلك فهناك جانبان أساسيان: التسامح والمساواة. فيشدد معظم أصحاب النظريات المؤسسة للديمقراطية، بما في ذلك مونتسكيو، وماري وولستونكرافت (Mary Wollstonecraft)، وتوماس جيفرسون، وبنيامين كونستان (Benjamin Contant)، وجون ستيوارت ميل، وألكسيس توكفيل، فضلًا عن مفكرين معاصرين من أمثال بنيامين باربر (Benjamin Barber)، وستيفن هولمز (Stephen Holmes)، وسايمور مارتين ليبسيت (Seymour Martin Lipset)، وكارول بيتمان (Carole Pateman)، وجون راولز (John Rawls)، وروبرت بوتمان، وجيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori) وإيان شابيرو (Ian Shapiro)، على التسامح و/أو المساواة في تفسيراتهم، أو افتراضاتهم، للقيم التي تعزز الديمقراطية. ويمثل هؤلاء الكتاب مجالًا واسعًا للفكر، على الرغم من أنهم جميعًا يعدون أيًّا من التسامح أو المساواة، أو كليهما، من القيم الأساسية للحكومة المنفتحة. فلا يمكن من دون التسامح وجود عملية دائمة للمنافسة السلمية التي هي سمة إجرائية أساسية للديمقراطية. ومن دون المساواة لن يكون هناك قانون قرار منسق لحكم الديمقراطيين، لأن شخصًا واحدًا وصوتًا واحدًا يدلل على هرمية تمنح الامتياز لنوع من البشر دون نوع آخر (وبالتالي لمجموعة دون أخرى)، ما يدلل على حكم جزء (مثل الأرستقراطية، والأوليغاركية، وحكم الحزب الواحد)، بدلًا من حكم الكل (مثل الديمقراطية). فالمساواة هي الميزة الجوهرية للديمقراطية.

ولا يوجد ضرورة لأن يكون التسامح والمساواة مطلقين لتوجَد الديمقراطية. فهما ليسا مطلقين من حيث الممارسة، كما أن الديمقراطيات تعمل على أي حال، على الرغم من أنه يمكن للمرء القول إنه لم تكن هناك على الإطلاق ديمقراطية مطلقة (أو كاملة). وإضافة إلى ذلك، يمكن للمرء كذلك المجادلة - وبالفعل فإن الكتّاب يجادلون كثيرًا - حول أي جوانب التسامح أو المساواة هي الأكثر أهمية بالنسبة إلى الديمقراطية. فالمساواة

مفهوم متنازع عليه، فبعض الكتّاب يؤكدون المساواة أمام القانون، بينما يشدد آخرون على المساواة في توزيع الموارد أو القدرات.

ومع ذلك فإن مبدأي التسامح والمساواة محوريان لنظرية الديمقراطية، كما تعد العادات التي تجسد التسامح والمساواة وتعززهما محورية لممارسة الديمقراطية. وبذلك فمن المرجح أن تساعد التوجهات السيكولوجية التي تجلّ التسامح والمساواة على حدوث دمقرطة نشطة أكثر من التوجهات السيكولوجية التي لا تجلّهما. فكلما شاع التزام الناس واشتد تجاه التسامح والمساواة، كانت الثقافة أكثر إيصالية للديمقراطية.

التسامح

لن يعارض الفرد الذي لا يعتقد أن للذين يختلف/تختلف معهم حق في إبداء آرائهم، إقصاء هذه الآراء من الحلبة السياسية، وبالتالي فهو لن يعارض الزعماء الذين يقصونهم. وعلى العكس من ذلك، فإن الفرد الذي يعتبر أن للآراء التي يعارضها حق في أن تُسمع، يميل إلى مقاومة القادة الذي يحاولون إخراس المعارضة. وكلما شاع المفهوم بأن لكل الآراء الحق في أن تُسمع، شاعت روح التسامح. وكلما شاعت روح التسامح، أصبح المجتمع متسامحًا ككل. وكلما كان المجتمع متسامحًا، كان احتمال أن يسعى مواطن ما لإسكات أو إقصاء مواطن آخر أقل، ازداد احتمال أن يلقى الحكام الذين يسعون لإسكات الآراء أو قمع الجماعات، مقاومة شعبية كبيرة.

تدل فكرة التسامح على موضوع ـ أي شيء ما يتسامح المرء حياله. ولذا يصعب التسامح تجاه شيء ما بغيض أكثر مما لو لم يكن كذلك. ولذلك تهدف محاولات قياس التسامح إلى تقييم ما إذا كان الناس يتحملون الأمور المثيرة أو غير التقليدية. فمن السهل تصور وفرة أشكال التسامح التي يمكن أن تكون وثيقة الصلة بالسلوك السياسي، إذ إن قبول المرء لأفراد من جماعات إثنية ودينية تختلف عن جماعته هو يمكن أن يكون ذا صلة، كما يمكن اعتبار قبول المرء لأناس تختلف أنماط حياتهم وآرائهم عن نمط حياته وآرائه كذلك.

في حين أنه جرت دراسة قضايا كهذه في العديد من المجتمعات، فإن المعلومات المستخدمة في تحليل عابر للأوطان ليست كثيرة. وبطريقة مثالية، سيتوفر لدينا الكثير من البيانات العابرة للأوطان حول قضايا مثل ما إذا كان المرء يعتقد أن للأشخاص ذوي الآراء غير التقليدية الحق في التعبير عنها. فقد استخدم بعض الباحثين أسئلة كهذه وأتوا ببيانات مثيرة للاهتمام (على سبيل المثال أوتيمولر ((1998) (Ottemoeller). ولكن للأسف، اقتصرت هذه الدراسات على بلد واحد أو عدد قليل من الدول (ويلدون 2006). ومع ذلك، يغطي مسح القيم العالمي(*) (World Values Survey) قسمًا كبيرًا من العالم، ويتقدم أسئلة يمكن أن تؤدي إلى التسامح. وسأستخدم هنا بيانات من أحدث موجة للمسوحات التي أُجريت خلال 1999 - 2004 (مسح القيم العالمي 2007).

إن البيانات التي وفرها مسح القيم العالمي هي أداة غير حادة، فقد تؤثر تجارب الناس الحديثة في كيفية ردهم على الأسئلة، كما يمكن بالتأكيد أن تتغير المعتقدات الأساسية بمرور الزمن. فالسؤال ليس إن كان «مسح القيم العالمي» مصدرًا مثاليًا للمعلومات حول معتقدات الناس ومواقفهم. إنه ليس كذلك. غير أن السؤال هو إذا ما كان «مسح القيم العالمي» أفضل من لا شيء، أو أفضل من الدليل القصصي وحده. فبالتأكيد هو كذلك.

على الرغم من أن العديد من الأسئلة في «مسح القيم العالمي» تعطي ردودًا واضحة تلقي الضوء على التسامح، إلا أن هناك ثلاثة بنود غنية بالمعلومات على وجه التحديد. فأحدها يقدم إلى المستبينين قائمة بالخصال التي يمكن أن تكون مهمة لغرسها في الأطفال. ومن المثير للاهتمام على وجه الخصوص نسبة المستبينين الذين يذكرون أن «التسامح واحترام الآخرين» هي من الخصال المهمة التي يجب أن تتضمنها تربية الأطفال. وسواء أرأى الناس

(*) هي شبكة عالمية من علماء الاجتماع يدرسون القيم المتغيرة وتأثيرها في الحياة الاجتماعية والسياسية.

التسامح جزءًا مهمًّا في تربية الأطفال، أم لم يروا ذلك، فإن ذلك قد يعكس القيمة التي يوليها الناس للتسامح. وتذكر الردود في المسح إن ذُكر التسامح واحترام الآخرين، أو لم يُذكر، كخصلة مهمة في تربية الطفل. وسأستخدم هنا نسبة المستبينين الذين «ذكروا» هذه الخصلة كمؤشر إلى التسامح.

أما البند الثاني فيسأل المستبينين عن أصناف الناس الذين لا يرغبون في أن يكونوا جيرانًا لهم. وما يثير الاهتمام هي نسبة الذين ذكروا «أشخاصًا من عرق مغاير». ويمكن أن يكون هذا النفور علامة على عدم التسامح. وتذكر الردود إن ذَكر المستبينون أشخاصًا من عرق مغاير كاحتمال عدم الرغبة في جيرة محددة. وأدرس هنا نسبة المتسبينين الذين «لم يذكروا أشخاصًا» من عرق مغاير كجيران غير مرحب بهم كمؤشر إلى عدم التسامح.

أما البند الثالث فيتعلق بإن كانت المثلية الجنسية أمرًا مبررًا. وسُجلت ردود «مسح القيم العالمي» حول هذا البند بصورة مختلفة عن البندين الآخرين اللذين سبق ذكرهما. فقد سئل المستبينون تصنيف السلوك على مقياس من واحد إلى عشرة، باعتبار الرقم واحد أنها «غير مبررة على الإطلاق»، بينما الرقم عشرة بأنها «مبررة دومًا». واختارت أغلبيات كبيرة في كثير من البلدان الرقم «واحد»، ما يعني أنها «غير مبررة على الإطلاق». وبالفعل فإن رد «غير مبررة على الإطلاق» هو الرد الشكلي في العالم ككل. وأتعامل هنا مع نسبة المستبينين الذين لم يقدموا الرد بأنها «غير مبررة على الإطلاق» كمؤشر إلى التسامح.

يُقدم كل بند من البنود الثلاثة زاوية مختلفة إزاء التسامح. فيقدم الأول بسؤال الناس عن التسامح بحد ذاته، دليلًا مباشرًا على القيمة التي يوليها الناس للتسامح. وأما الثاني والثالث فيقدمان مقاربات غير مباشرة أكثر شذوذًا. ويقيم المرء العنصرية والمواقف المعيارية الأخرى تجاه الانحراف بأنها قضايا حساسة ومثيرة للجدل للسلوك الشخصي.

تتراوح النقاط في كل بلد بين لا شيء ومئة عن كل بند. وما سأقوم به هو أنني سآخذ معدل البنود الثلاثة وأنشىء «مؤشرًا للتسامح». وقد قمت بمنح

أهمية متساوية للبنود الثلاثة. ويعتبر هذا المؤشر مؤشرًا بدائيًا. والمقصود منه أن يمنحنا فقط لمحة، من خلال عينين نصف مغمضتين، عن جانب الثقافة الذي لا يمكن قياسه بسهولة.

يمثل الجدول 1-3 البيانات الخام ومؤشر التسامح لكل بلد على حدة. وتكشف الأرقام عن التنوع الكبير العابر للأوطان في كل من بنود المسح الثلاثة، وفي المؤشر كذلك. وقد تم ترتيب البلدان وفقًا لنقاط مؤشر التسامح.

ويحدد معياران إن كان البلد مشمولًا في التحليل. فالمعيار الأول ينص على ضرورة أن يقدم «مسح القيم العالمي» بيانات كل بلد للبنود الثلاثة التي يتكون منها المؤشر. وتقلّص هذه القاعدة الميدان للدول التي أحرزت بالكاد ثلاث نقاط. وأما المعيار الثاني فينص على وجوب أن يكون للبلد في وقت ما من الماضي الحديث نظامٌ سياسيٌ لم يكن منفتحًا بالكامل. وبما أن الموضوع قيد التداول هو تعزيز الديمقراطية، فلا يوجد ضرورة لدراسة الدول التي تأسست فيها الديمقراطية بالكامل (ولذلك لا تحتاج إلى تعزيزها من قبل فاعلين خارجيين). ومن أجل تقييم إن كان بلد ما مؤهلًا كديمقراطية ممأسسة، أقوم بدراسة «تصنيف الحرية» الذي تصدرته دار الحرية(*) (Freedom House) على أساس سنوي لكل بلدان العالم. وهذه المعلومات ليست المصدر الوحيد الذي بحوزتنا عن وضع الأنظمة السياسية، ولكن المصادر الأخرى لا تخلو من الجدل. غير أنها تستخدم بشكل واسع وتعتبر مصادر قيمة، وسأستخدمها هنا. وإضافة إلى تقدم النقاط العددية، تقسم «دار الحرية» البلدان إلى ثلاث فئات: «حرة»، أو «حرة جزئيًا»، أو «غير حرة» ـ لسنة على الأقل من عام 1948. وبعبارات أخرى، فإننا نقتصر على دراسة البلدان التي لم تتمتع بحكومة منفتحة من دون انقطاع لربع قرن مضى. ويتضمن «مسح القيم العالمي» تغطية كاملة لأوروبا الغربية وشمال أميركا،

(*) منظمة غير حكومية تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها. تجري أبحاثًا وتناصر الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان. تأسست سنة 1941.

وبذلك تقلّص الديمقراطيات القديمة الحالات قيد الدراسة إلى النصف. ولذلك فلا يتبقى لدينا سوى عينة لثلاثين بلدًا.

لا يقدم «مسح القيم العالمي» بيانات كاملة للعديد من البلدان الرئيسية. فروسيا، وأوكرانيا، والبرازيل، وكولومبيا، وغانا، والسنغال أمثلة عن البلدان التي تفتقر إلى بيانات. ويعد هذا الإهمال مؤسفًا للغاية، إذ إن هذه البلدان من بين أكثر المرشحين إثارة للاهتمام لتعزيز الديمقراطية. ومع ذلك، تتضمن العينة المتاحة مجموعة كبيرة من البلدان، ولا تبالغ في تمثيل، أو عدم تمثيل، مناطق جغرافية محددة بصورة منهجية. فهي تقدم مادة لإجراء مقارنة أولية شاملة لعدة بلدان.

في أي حال، المقصود باستخدام الحالات هو فقط توضيح الكيفية التي يمكن فيها استخدام البيانات لدراسة الأمور ذات الصلة بالثقافة وتعزيز الديمقراطية.

الجدول 3-1: مؤشرات التسامح

البلد	تقييم التسامح: النسبة المئوية للذين ذكروا التسامح واحترام الآخرين كخصلة مهمة في الأطفال.	القبول العرقي: النسبة المئوية للذين لم يذكروا الأشخاص من أعراق أخرى كجيران غير مرغوب فيهم.	قبول الانحراف الاجتماعي: النسبة المئوية التي لم تعد المثلية الجنسية بأنها غير مبررة على الإطلاق.	مؤشر التسامح
الأرجنتين	70	96	64	77
تشيلي	76	91	65	77
مولدوفا	78	91	44	71

الفلبين	60	79	71	70
سنغافورة	70	95	45	70
المكسيك	71	85	52	69
البيرو	73	89	44	69
جنوب أفريقيا	74	76	54	68
فنزويلا	80	85	39	68
البوسنة	72	87	28	62
مقدونيا	75	81	27	61
الصين	73	85	18	59
كوريا الجنوبية	65	65	47	59
ألبانيا	80	70	23	58
تنزانيا	84	83	7	58
الهند	63	58	50	57
قيرغستان	66	82	20	56
فيتنام	68	68	26	54
زيمبابوي	78	80	5	54
الأردن	67	80	3	50
نيجيريا	59	70	22	50
باكستان	53	94	4	50
أوغندا	57	82	9	49
إيران	59	76	10	48
تركيا	61	68	16	48
الجزائر	54	72	8	45
أندونيسيا	63	65	6	45
السعودية	56	62	17	45
بنغلاديش	71	28	4	34
مصر	65	34	0	33

ولا يرمي التحليل إلى تقديم مقولات جازمة إزاء وضع الدول ذاتها. فالقيام بذلك يتطلب بيانات محكمة وأساليب أكثر إتقانًا مما أستخدمه هنا، فضلًا عن ضرورة القيام بدراسة موسعة لكل حالة على حدة.

روح المساواة

وكما التسامح تمامًا، فإن من الصعب قياس روح المساواة. ولكن على الرغم من ذلك، يقدم «مسح القيم العالمي» بعض البيانات التي تسهل الدراسة.

لتقييم روح المساواة علينا أن نسأل: المساواة بين مَن؟ إن هذا السؤال محدود أكثر مما سألنا عندما كنا نقيم التسامح الذي تمثل بسؤال: التسامح حيال مَن؟ ففيما يوجد العديد من أصناف الناس أو سلوكيات شخصية يمكن، أو لا يمكن، أن يتسامح الناس حيالها، فإن نطاق المجموعات التي يمكن، أو لا يمكن، أن تحبى بالمساواة، محدود أكثر. فقد تقدمت روح المساواة، على الأقل في الزمن الحاضر، ما يكفي إلى درجة لا يضطر معها المسّاحون(*) إلى سؤال إن كان ينبغي اعتبار جميع الناس متساوين أمام القانون، أو إن كان الله يحب جميع الناس بصورة متساوية. ونظرًا إلى أن روح المساواة منتشرة بما فيه الكفاية إلى درجة ينبغي معها أن تقول الأغلبيات العظمى في كل مكان (أو في معظم الأماكن) أنها لا تشعر بدونية (أو فوقية) بالفطرة حيال الأشخاص الآخرين.

وعلى الرغم من ذلك، يبقى في الحقيقة مجال واحد للمساواة وللتفرقة ـ وهو الجنس ـ موضوع دراسة تضمنها «مسح القيم العالمي». ولا يمكننا الاعتماد هنا على الأسئلة المباشرة حول إن كان جنس شخص ما أفضل من جنس شخص آخر. ففي نطاق الجندرية، فضلًا عن نطاقات أخرى، من المرجح أن يقر عدد قليل من الأشخاص باعتقاد الفوقية بالفطرة، كما لا

(*) الذين يجرون المسوحات الاستقصائية.

يطرح المساحون أسئلة حول ما إذا كان المستبينون يعدون مجموعة ما أفضل بالفطرة من مجموعة أخرى. غير أن «مسح القيم العالمي» يسأل إن كان جنس ما يستحق أن يُفضّل في ظل ظروف محددة. وهناك اختلاف كبير في عدة بلدان في الجواب عن هذا السؤال.

إن روح المساواة بين الجنسين أكثر قابلية للتحليل الثقافي في عدة بلدان من روح المساواة، بين المجموعات الأخرى. فمن الصعب، على سبيل المثال، توجيه سؤال إن كانت هذه المجموعة أو الطبقة العرقية أو تلك تستحق معاملة تفضيلية، واستنتاج نتائج تتناسب مع عدة حالات، لأن مكوّنات المجتمعات الطبقية والعرقية بذاتها تختلف بشكل واسع. ولكن هناك ذكور وإناث في كل مكان، وهم يعيشون سوية في كل مكان، ويبدون في النسبة نفسها تقريبًا (وهو تعادل تقريبي). إضافة إلى ذلك، فإن الصنفين من الأشخاص، إذا ما أُخذا معًا، يستنفدان السكان، ويقع كل واحد (أو كل واحدة) تقريبًا في مجموعة ما أو أخرى.

يسأل «مسح القيم العالمي» المستبينين إن كان جنس ما يستحق معاملة تفضيلية في حالات محددة. كما أنه يطرح كذلك سؤالًا حول ما إذا كان جنس ما أكثر كفاءة من الجنس الآخر في بعض مجالات الحياة. ويقدم الجواب لمحة عن جانب من جوانب روح المساواة.

هناك ثلاثة بنود تقدم بيانات مفيدة على وجه التحديد. فالبند الأول يسأل إذا كان، في حالة ندرة فرص العمل، «ينبغي أن يتمتع الرجال بحق الحصول على عمل أكثر من النساء». وقد سئل المستبينون إما أن يوافقوا أو أن لا يوافقوا على هذه المقولة. وأقوم هنا بدراسة المستبينين الذين «لا يوافقون» مع المقولة كقياس لروح المساواة.

أما البند الثاني فيسأل إن «كانت الجامعة مهمة للصبي أكثر من البنت». وبخصوص هذا البند سئل المستبينون إن كانوا «يوافقون بشدة»، أو «يوافقون»، أو «لا يوافقون»، أو «لا يوافقون بشدة» مع هذه المقولة. وأقوم هنا بدراسة نسبة الذين «لا يوافقون» والذين «لا يوافقون بشدة» مع هذه المقولة

كمؤشر إلى روح المساواة. وأما البند الثالث فيسأل إن «كان الرجال يكونون قادة سياسيين أفضل من النساء». وكما حصل مع البند السابق، سئل الأشخاص أن يقدموا جوابًا من أربعة أجوبة. وأدرس من جديد نسبة الذين «لا يوافقون»، إضافة إلى الذين «لا يوافقون بشدة»، لقياس روح المساواة.

ويبين الجدول 3-2 البيانات. وأما عينة البلدان هنا فهي نفسها التي وردت في أثناء تقييم التسامح سابقًا. ويقدم العمود في أقصى اليسار معدل النقاط للبنود الثلاثة، وقد أُطلق عليه هنا «مؤشر المساواة». وكما هو الحال مع مؤشر التسامح، فإن مؤشر المساواة مؤشر تقريبي. وقد رُتّبت الدول بحسب النقاط التي أحرزتها في مؤشر المساواة.

الجدول 3-2: مؤشرات روح المساواة

البلد	التوظيف: النسبة المئوية للذين لا يوافقون مع مقولة أن الرجال ينبغي أن يتمتعوا بحق الحصول على عمل أكثر من النساء.	التعليم: النسبة المئوية للذين لا يوافقون/ لا يوافقون بشدة مع مقولة أن الجامعة مهمة للصبي أكثر من البنت.	القيادة السياسية: النسبة المئوية للذين لا يوافقون/ لا يوافقون بشدة مع مقولة أن الرجال يكونون قادة سياسيين أفضل من النساء.	مؤشر المساواة
البيرو	66	78	73	72
الأرجنتين	60	82	61	72
البوسنة	47	81	66	65
فنزويلا	52	84	58	65
تنزانيا	54	82	55	64

سنغافورة	53	84	48	62
جنوب إفريقيا	55	79	52	62
زيمبابوي	54	81	45	60
تشيلي	51	68	58	59
الصين	40	87	46	58
مقدونيا	34	85	56	58
المكسيك	55	64	55	58
ألبانيا	31	81	45	52
أندونيسيا	39	81	37	52
أوغندا	48	76	31	52
فيتنام	43	72	41	52
قيرغستان	39	72	42	51
كوريا الجنوبية	26	73	47	49
مولدوفا	37	71	36	47
باكستان	18	74	50	47
تركيا	31	70	36	46
الجزائر	20	69	29	39
الهند	28	50	36	38
الفلبين	15	62	37	38
إيران	22	57	30	36
نيجيريا	30	55	20	35
الأردن	12	61	13	29
بنغلاديش	16	37	32	28
مصر	0	69	16	28
السعودية	9	37	24	26

التسامح، والمساواة، والميل تجاه الديمقراطية

لتقييم الميل الثقافي الكلي تجاه الديمقراطية، لا بد من أن ننشىء جدولًا يشتمل على التسامح وعلى روح المساواة. ويلبي الجدول 3-3 هذا الهدف. فالتسامح ممثل في المحور العمودي، بينما تمثل المساواة في المحور الأفقي. وقد استخدمت نقاط مؤشر التسامح، كما هي مبينة في الجدول 3-1، ونقاط مؤشر المساواة كما هي مبينة في الجدول 3-2، لتصنيف البلدان بـ «عالٍ»، و«متوسط»، و«متدنٍ» في كل بُعد. ويوجد في الجدول تسع خلايا. وتحتوي الخلية رقم (1) على البلدان التي أحرزت نقاطًا عالية في كل من التسامح والمساواة. وتتمتع هذه البلدان بأفضل الظروف لحكومة منفتحة. وأما الخلية رقم (2) (تسامح عالٍ/ مساواة متوسطة)، ورقم (4) (تسامح متوسط/ مساواة عالية)، كما تقدم ظروفًا ثقافية مواتية. وأما الخلية رقم (3) (تسامح عالٍ/ مساواة متدنية)، فتقدم ظروفًا ثقافية متناقضة. وأما الخلية رقم (9) (تسامح متدنٍ/ مساواة متدنية) فتمثل الظروف الأقل تشجعيًا للديمقراطية. وأما الخلية رقم (6) (تسامح متوسط/ مساواة متدنية)، والخلية رقم (8) (تسامح متدنٍ/ مساواة متوسطة) فتقدمان عمومًا بيئات ثقافية غير مواتية.

الجدول 3-3 الميل الثقافي تجاه الديمقراطية، جرى التقييم بناء على نقاط التسامح والمساواة

		المساواة		
		عالٍ	متوسط	متدنٍ
التسامح	عالٍ	الأرجنتين، تشيلي، البيرو، المكسيك، جنوب إفريقيا، فنزويلا (1)	المكسيك، مولدوفا (2)	الفلبين (3)

متوسط	البوسنة، تنزانيا، زيمبابوي (4)	ألبانيا، الصين، كوريا الجنوبية، قيرغستان، مقدونيا، باكستان، فيتنام (5)	الهند، الأردن، نيجيريا (6)
متدنٍ	(7)	أندونيسيا، تركيا، أوغندا (8)	الجزائر، بنغلاديش، مصر، إيران، السعودية (9)

تحتوي جميع الخلايا، ما عدا خلية واحدة، على حالة واحدة على الأقل. فالخلية رقم (7) خالية فقط. ويمكن للمرء أن يقول في البداية أن البلدان في الخلية رقم (1)، وبطريقة أكثر غموضًا، في الخلية رقم (2) والخلية رقم (4) تقدم بنيات مواتية للديمقراطية. بينما تتمتع البلدان في الخليتين (6) و(8) بثقافتين من الممكن أن لا تكونا إيصاليتين لحكومة منفتحة. في حين تحتوي الخلية رقم (9) على بلدان يمكن أن تكون، من منطلقات ثقافية، أكثر البلدان مقاومة للديمقراطية.

ينبغي اعتبار تصنيف بلدان محددة بأنه تصنيف أولي وحسب. فالمعلومات المستخدمة لتصنيف البلاد ناقصة جدًا، كما يمكن بكل تأكيد تحدي اختياري للمؤشرات من بين البيانات المتاحة. غير أن ما قمنا به يمكن أن يوضح طريقة إنشاء بعض التوقعات الأساسية إزاء مسؤولية الثقافات تجاه الديمقراطية في سياق مقارن.

تقييم الميل الثقافي تجاه التعزيز الخارجي للديمقراطية

من الممكن أن يكون ميل ثقافة بلد ما تجاه الديمقراطية عاملًا محدّدًا لاحتمال حدوث دمقرطة نشطة، ولكنه ليس الجانب الوحيد للثقافة الذي يجب أن يأخذه معزّزو الديمقراطية المحتملين في الحسبان. إذ من الممكن أن تكون حتى لدى المجتمعات التي تتمتع ثقافاتها بمستوى عالٍ من التسامح و/ أو المساواة، ميزات ثقافية أخرى تجعلها أماكن سيئة لعمل معزّزي الديمقراطية الأجانب. فبالإضافة إلى دراسة إن كانت الثقافة تميل بصورة إيجابية تجاه الديمقراطية بحد ذاتها، فإن على المعزّزين الأجانب دراسة إن كانت ثقافة ما منفتحة لتلقي المساعدات من الخارج. كما أن سمة القومية قضية حاسمة، فمن الضروري النظر إلى أي مدى يمكن أن تتقبل القومية في بلد ما انخراط أطراف أجنبية في العملية. ويجب النظر، بصورة أكثر تحديدًا، إلى مدى تقبل القومية انخراط فاعلين من بلدان تأخذ على عاتقها قضية تعزيز الديمقراطية.

المسألة الأولى تتعلق بصورة عامة أكثر بمدى تعزيز القومية في بلد ما للحرية بمشاركة خارجية في السياسة المحلية. ففي بعض المجتمعات يميل الناس، عمومًا، إلى الارتياب من النفوذ الأجنبي أكثر منهم في مجتمعات أخرى. فسمة القومية، وليس قوتها، هي موضوع البحث هنا.

تتعلق المسألة؛ بصيغتها الأضيق هنا؛ بتوجه القومية إزاء الفاعلين الأجانب المحددين المنخرطين بتعزيز الديمقراطية، إذ إن حصة الأسد من هذه الجهود تنبع وترتبط بحفنة من البلدان الواقعة في شمال أميركا وشمال غرب أوروبا، وهي مجموعة سأشير إليها بصورة جماعية بـ «الشمال الغربي». وبذلك فإن لتوجه القومية للبلد المستهدف تجاه النفوذ الذي ينبعث من الشمال الغربي أهمية خاصة.

وستعالج المناقشة التالية أولًا المسألة العامة لأنواع القومية. ومن ثم ستتناول بصورة خاصة توجه القومية تجاه الأطراف التي توفر المساعدات الديمقراطية.

القومية الحادة والقومية اللينة

من المستحيل قياس نوعية القومية بدقة تامة، غير أن بإمكان منظور مقارن واسع، ممتزج بإرادة لتجميد ارتيابنا العلمي بما يكفي للسماح لإدراك سليم أن يلج إلى تحليلنا، أن يقوم ببعض التعميمات المفيدة.

على الرغم من أن الرأي في هذا الصدد قد يتنوع، إلا أن عديدًا من المراقبين يتفقون على أن القوميين الفرنسيين، أو الصينيين، أو الروس غيورون على استقلالهم الوطني أكثر من القوميين الإيطاليين، أو التايلنديين، أو الأندونيسيين. ولا تتعلق المسألة هنا بقوة القومية. فقد اقتنع هذا المؤلف بعد إقامته في إيطاليا في ثمانينيات القرن العشرين، أنه لا يوجد شعب مفتون ببلده ـ وأقل اهتمامًا بأي بلد آخر ـ أكثر من الشعب الإيطالي. ومع ذلك، فإن القومية الإيطالية المعاصرة لا ترتاب من النفوذ الأجنبي. غير أن القومية الفرنسية تختلف اختلافًا كليًّا. فالقوانين في فرنسا تسعى إلى تطهير اللغة القومية من المفردات الأجنبية، كما أنها تحد من النفوذ الأجنبي على الثقافة الفرنسية. ولكن لا يمكن تصور وجود قوانين كهذه في إيطاليا، على الأقل بالحجم التي هي عليه في فرنسا. وعلى الرغم من أن الإيطاليين يحبون بلدهم بالقدر الذي يحب به الفرنسيون بلدهم، إلا أنه من الصعب تصور حصول إجماع واسع دائم في إيطاليا حول ضرورة وجود رادع نووي وطني مستقل.

إن لسمة القومية دلالات حقيقية للتفاعل الدولي. فعلى سبيل المثال، تشكّل القومية الفرنسية تحدّيًا دائمًا للاتحاد الأوروبي ولمؤسساته. وأما القومية الإيطالية فلا تشكّل تحدّيًا كهذا، فهي تستوعب القومية الأوروبية العابرة للأوطان. ولذلك يمكن القول نسبيًّا إن القومية الفرنسية حادة إزاء التدخل الأجنبي، فيما القومية الإيطالية لينة إزاء الأمر ذاته.

تقدم آسيا مادة لتعميمات خامة مشابهة وملائمة. فكما كتب جورج كينان: (George Kennan) «إن الصينين برأيي هم فرنسيو آسيا. فالشعبان متشابهان في عدد من الجوانب. فكلاهما شعبان فخوران. كما أن لدى

كليهما وعيًا بأنهما صاحبا عادات ثقافية عظيمة. وهما في الحقيقة لا يحبّان الأجانب، أو على الأقل لا يحبذان، على وجه الخصوص، وجود الأجانب في وسطهم. كما أنهما يحبان أن يكونا وحيدين» (أولمان 1999: انظر كذلك غرايس 2003). يوجد لدينا هنا صورة مثالية للقومية الحادة. فمن ناحية، على سبيل المثال، لا تشبه القومية التايلندية على الإطلاق شيئًا مما وصفه كينان. فالتايلنديون يحبون بلدهم بحماسة، غير أن قوميتهم تُبرز ذاتها في احتفالات عيد ميلاد الملك والاعتزاز بإنجازات تايغر وودز[*] (Tiger Woods) الذي تطلق عليه الصحافة التايلندية «لاعب الغولف التايلندي»)، بدلًا من الاحتراس ضد التدخلات الأجنبية ورفضها. وبذلك تنزع القومية الصينية إلى أن تكون حادة، بينما تميل القومية التايلندية إلى أن تكون لينة.

لقد كانت لي متعة القيام بعمل ميداني موسع في أكبر بلدين شاركتا في موجة الدمقرطة التي شملت الربع الأخير من القرن العشرين. ففي روسيا كنت على يقين أن بعض أفراد النخبة الذين أجريت معهم مقابلات كانوا يفترضون أنني عميل لوكالة الاستخبارات المركزية، وحتى إن الأشخاص الذين كنت أحسبهم أصدقاء كانوا يرتابون من زج رأسي في سياسة بلدهم. وكانوا يشكون في أنني مجرد مراقب منتسب إلى جامعة كما كنت أدعي (وكما أنني في الحقيقة). ولكن على العكس من ذلك، ما شعرت في أندونيسيا قط أن أحدًا شكّك في هويتي، أو اهتم إن لم أكن ما ادعيته. ولكن لا بد من القول إن العلم ثنائي الألوان، الأحمر والأبيض، يثير من الولاء والعاطفة بين الأندونيسيين القدر نفسه من هذه المشاعر التي يثيرها العلم ثلاثي الألوان، الأحمر والأبيض والأزرق، بين الروس. وإضافة إلى ذلك، فالقومية في أندونيسيا قوية جدًا بالقدر نفسه الذي هي عليه في روسيا. كما أن ازدراء الحكومة الأميركية أقوى في أندونيسيا منه في روسيا. ويزداد هذا الازدراء بسبب الشعور الديني بأن الولايات المتحدة تشن حملة عالمية ضد الإسلام. غير أن الأندونيسيين لا يميلون عمومًا إلى النظر إلى النفوذ

(*) إلدريك تونت وودز لاعب الغولف الأميركي، وبطل العالم السابق. أمه تايلندية.

الأجنبي بعين الريبة، على عكس الروس. وعلى ذلك فإن القومية الروسية حادة، بينما القومية الأندونيسية لينة.

لا يمكن اعتبار نسيج القومية بالضرورة ثابتًا. فقبل مئة عام كانت القومية الألمانية حادة. غير أن دروس القرن الماضي جعلتها لينة. وفي حين أن القومية الروسية حادة، غير أنها أصبحت أكثر حدة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مما كانت عليه وقت انهيار الاتحاد السوفياتي.

وعلى الرغم من ذلك، فمن الممكن، على الأقل خلال مرحلة تاريخية محددة، القيام بتعميمات مقارنة عابرة للأوطان إزاء سمة القومية. وبما أننا مهتمون بحقبة زمنية محددة، وهي بدايات القرن الحادي عشر، فمن الممكن القيام بمثل هذه التعميمات، على الرغم من أنه ينبغي علينا توخي الحذر في ذلك.

إضافة إلى ذلك، فإن نسيج القومية لا يؤثر بالضرورة في احتمال حدوث الدمقرطة، إذ إن كلا نوعي القومية لا يتعارض مع الحكومة المنفتحة. فالديمقراطية تزدهر بوجود القومية الحادة في فرنسا، وبوجود القومية اللينة في إيطاليا. وبصورة مماثلة، فإن أيًا من القوميتين لا تصون بالضرورة الحكومة المنفتحة. فقد تعثرت الديمقراطية في كل من روسيا ذات القومية الحادة، وتايلند ذات القومية اللينة. وأما في الصين فمن الممكن أن تكون القومية الحادة بمثابة هلاك أو نعمة للدمقرطة. فهي في الحقيقة، قد تذهب في أي من الاتجاهين، أو قد لا يكون لها تأثير على الإطلاق. كما يمكن قول الأمر ذاته بخصوص القومية اللينة في أندونيسيا.

وعلى الرغم من ذلك، فسواء كانت القومية حادة أو لينة، فإن ذلك يؤثر في الفعالية الممكنة لجهود تعزيز الديمقراطية من قبل فاعلين أجانب. فالدول ذات القومية الحادة غالبًا ما تكون رهانًا سيئًا لتعزيز الديمقراطية. وسوف يتمّ النظر إلى معزّزي الديمقراطية بعين الريبة بغضّ النظر عن نواياهم. ومن الممكن أن يقوّض الارتباط بهم القوى التي تسعى الأطراف الخارجية لمساعدتها، إذ ستُعد هذه القوى بأنها صديقة للأطراف المتطفّلة.

ولهذا السبب، يمكن أن يتجنب الفاعلون السياسيون الجديون في البلد المستهدف أي اتصال مع معزّزي الديمقراطية الأجانب.

ولكن يقينًا، سيكون دومًا في البلد المستهدف شخص ما على استعداد لقبول المساعدات الخارجية. فغالبًا ما يشير الأميركيون والأوروبيون الذين يعملون في مجال تعزيز الديمقراطية إلى هذه الحقيقة لتبرير عملياتهم وللقول بأنه ينبغي أن يعملوا في كل بلد ممكن. ويعتقد هؤلاء أنه حتى ما إذا أنكر المتلقون علنًا ارتباطهم بالأجانب، فإنهم في الحقيقة يحتاجون إلى المساعدات، ويقدّرونها، ويستفيدون منها. ولكن أحيانًا، لا يبدو أن معزّزي الديمقراطية يدركون أن القوى الوحيدة التي تتلهف لقبول المساعدة، ومن ثم تتحمل العواقب التي ستنال من سمعتها، يمكن أن تكون قوى سياسية ليست ذات بال، أي مجرد لاعبين صغار متخصّصين بجمع المساعدات الأجنبية. وتكون المجازفة كبيرة خصوصًا في البلدان ذات القوميات الحادة. ولكن حيث ما تكون القومية لينة، فإن تكلفة الارتباط بالأجانب قد لا تكون ذات شأن، ومن الممكن أن يرحب الفاعلون السياسيون بالفعل بالمساعدات الأجنبية ويستفيدون منها.

القومية ومعزّزو الديمقراطية

إن السمة العامة للقومية هي جانب واحد من تقبل ثقافة ما لتعزيز خارجي للديمقراطية. غير أن هناك مسألة مختلفة، ولو أنها ذات صلة، تتمثل في مدى تقبل قومية البلد المستهدف للفاعلين الأجانب الذين يعملون في مجال تعزيز الديمقراطية، إذ إن الأصول القومية لمعزِّز الديمقراطية مهمة للغاية. فإذا كانت المنظمة الأجنبية من بلد ما تنظر إليه القومية المحلية بعين الريبة، فيمكن أن لا تؤتي جهود معزّزي الديمقراطية ثمارها، أو قد تأتي بنتائج عكسية. وأما إذا كانت القومية في البلد المستهدف ودية تجاه البلد الذي يتحدر منه الأجانب، فلن تثير حينها البيئة الثقافية مشكلات في سبيل تعزيز الديمقراطية.

عمليًّا، جميع جهود تعزيز الديمقراطية تنشأ من الشمال الغربي، حيث تعد الولايات المتحدة هي الرائد في هذا المضمار. فالوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي هي جزء من وزارة الخارجية، فضلًا عن المنظمة غير الحكومية، «المعهد الوطني الديمقراطي»، و«المعهد الجمهوري الدولي»، يقودون المنظمات الأميركية من حيث الموارد والتغطية العالمية. كما أن «معهد المجتمع المنفتح» التابع لمؤسسة «سوروس» منكبٌّ بصورة كبيرة على العمل في المناطق الشيوعية سابقًا ـ وقد افتتح في السنوات الأخيرة مكاتب في أماكن أخرى من العالم. وتدعم «مؤسسة آسيا»، التي تتخذ من سان فرنسيسكو مقرًّا لها، عمليات الدمقرطة في شرق، وجنوب شرق، وجنوب آسيا. إضافة إلى ذلك، هناك العشرات من المنظمات الأميركية الأخرى، وبعض المجموعات الكندية، بما فيها «الوكالة الكندية للتنمية الدولية»، تعمل على تعزيز الديمقراطية في الخارج. وبعض هذه المنظمات يعمل في مهام متعددة، من بينها تعزيز الديمقراطية. في حين تركز بعض المنظمات في عملها بشكل حصري على مهمة الدمقرطة.

تتخذ معظم المنظمات الأخرى مقرات لها في شمال غربي أوروبا. وتعد ألمانيا الدولة الرائدة في أوروبا في هذا المضمار. إذ لدى كل حزب من أحزابها الرئيسية فرع دولي يقيم شراكات مع فاعلين في الخارج يتبنون القومية مبادىء الحزب الألماني المعني ذاتها. ومن هذه المنظمات الرئيسية، «مؤسسة فريدريتش إيبيرت» التابعة للحزب الديمقراطي الاجتماعي، والتي تساعد الديمقراطيين الاجتماعيين (أو نظراءهم التقريبيين) في البلدان النامية، وكذلك «مؤسسة كونراد أديناور» التابعة للحزب الديمقراطي المسيحي التي تقوم بالأمر نفسه للديمقراطيين المسيحيين (أو أي منظمات يمين وسط موجودة للعمل معها). وتبرز كذلك المنظمات البريطانية والاسكندنافية بشكل كبير، إذ تشارك وزارة التنمية الدولية البريطانية في برامج تعزيز نظام الحكم والديمقراطية. وتركز «مؤسسة ويستمينستر للديمقراطية» و«جمعية الكومنولث البرلمانية»، خصوصًا، على تعزيز البرلمانات، وكذلك تفعل المنظمة السويدية «سيدا». وأما على المستوى الأوروبي الأوسع، فقد أنشأ الاتحاد الأوروبي

مديرية لتعزيز الديمقراطية، كما أنشأت المفوضية الأوروبية منظمات للدمقرطة ولحقوق الإنسان.

لا تقوم جميع الدول التي تتمتع بالموارد للعمل على تعزيز الديمقراطية بذلك. ففي حين أن العديد من المنظمات الأميركية، والبريطانية، والألمانية، والاسكندنافية تجهد لتعزيز الديمقراطية في الخارج، فإن ديمقراطيات غنية أخرى تفتقر إلى وجود منظمات كهذه تعكف على القيام بعمل خارجي في هذا المضمار. وقد يكون التنوع الثقافي المتعدد ضمن العالم الصناعي المتطور سببًا للاختلافات في سياساتها. ولا يمكن معالجة تلك المسألة هنا، غير أن المثير للاهتمام ملاحظة أن التحول إلى الديمقراطية هو شأن بروتستانتي أوروبي. فعلى الرغم من أن الفرنسيين، والإيطاليين، واليابانيين، والتايوانيين يقدمون مساعدات خارجية كبيرة، إلا أن تعزيز الديمقراطية لا يعد بندًا مهمًّا في أجنداتهم الخارجية. ومع أن الحكومة الفرنسية اقتحمت حديثًا مجال «نظام الحكم»، إلا أن برنامجها الذي تنفذه وزارة الشؤون الخارجية يرمي بوضوح، أولًا وقبل أي شيء، إلى «إعادة شرعنة الدولة» في الدول النامية. فجهودها في مجال نظام حكم أفضل مدمجة كليًّا بمساعداتها التقنية والتنموية. فالحكومة الفرنسية، فضلًا عن المنظمات الفرنسية الأخرى، تنأى بنفسها عن تعزيز الديمقراطية بحد ذاتها (استراتيجية الحكم للتعاون الفرنسي 2007).

وبناءً على أن حجم جهود تعزيز الديمقراطية ينبعث من الشمال الغربي، فإن توجه قومية البلد المتلقي تجاه الشمال الغربي ينطوي على أهمية خاصة. فإذا كانت القومية في البلد المتلقي تميل بصورة جيدة تجاه الشمال الغربي، فسيواجه معزّزو الديمقراطية مقاومة ثقافية أقل مما سيكون عليه الحال في دول ترتاب فيها القومية من نوايا الشمال الغربي.

تقييم نوعية القومية

إن تقييم نوعية القومية أمر صعب للغاية. فالقيام بذلك يتطلب إصدار حكم من قبل المؤلف وموافقة من جانب القارىء. فالفوارق المطلقة التي

ستعرض في الصفحات التالية إنما تمت بروح تجربة فكرية، ومن المزمع أن يجري الأخذ بها كذلك.

يحتوي الجدول 3-4 على معلومات حول توجه القومية في البلدان قيد الدراسة. ويقدم العمود إلى اليمين تخمينًا إزاء إن كان من الأفضل وسم قومية البلد كـ «حادة» (أي مقاومة للنفوذ الأجنبي) أو لينة (أي إنها تتقبل النفوذ الأجنبي). علمًا أن المعلومات المستخدمة هنا هي انطباعات فقط أُخذت من مصادر ثانوية، فضلًا عن تجارب شخصية في الميدان.

الجدول 3-4: توجه القومية

البلد	سمة القومية: التوجه إزاء التأثير الخارجي بصورة عامة (حادة مقابل لينة)	توجه القومية إزاء معززي الديمقراطية بصورة خاصة (مشجع مقابل غير مشجع)
الأرجنتين	حادة	سلبية (-56)
الأردن	حادة	سلبية (-58)
ألبانيا	لينة	إيجابية (غير متوفر)
أندونيسيا	لينة	سلبية (-37)
أوغندا	لينة	إيجابية (+45)
إيران	حادة	سلبية (غير متوفر)
باكستان	حادة	سلبية (-53)
بنغلاديش	لينة	إيجابية (+12)
البوسنة	لينة	إيجابية (غير متوفر)
البيرو	لينة	إيجابية (+30)
تركيا	حادة	سلبية (-74)
تشيلي	حادة	إيجابية (+20)
تنزانيا	حادة	إيجابية (+7)
الجزائر	حادة	سلبية (غير متوفر)
جنوب إفريقيا	لينة	إيجابية (+31)

زيمبابوي	لينة	إيجابية (غير متوفر)
السعودية	حادة	سلبية (غير متوفر)
سنغافورة	حادة	إيجابية (غير متوفر)
الصين	حادة	سلبية (-23)
الفلبين	لينة	إيجابية (غير متوفر)
فنزويلا	لينة	إيجابية (+16)
فيتنام	حادة	سلبية (غير متوفر)
قيرغستان	لينة	إيجابية (غير متوفر)
كوريا الجنوبية	حادة	إيجابية (+20)
مصر	حادة	سلبية (-57)
مقدونيا	حادة	إيجابية (غير متوفر)
المكسيك	حادة	إيجابية (+15)
مولدوفا	لينة	إيجابية (غير متوفر)
نيجيريا	لينة	إيجابية (+43)
الهند	حادة	إيجابية (+31)

ويقدم العمود إلى اليسار رأيًا حول ما إذا كانت قومية بلد ما، بصورة عامة، إيجابية أو سلبية تجاه الشمال الغربي. وأعتمد هنا على عدة مصادر. فأحد هذه المصادر هي بيانات من «مشروع بيو للمواقف العالمية» (مؤسسة بيو 2007). فقد سأل مسح حديث لـ «بيو»، والذي أُجري في 46 بلدًا ومنطقة، الأشخاص عن آرائهم حول العديد من القضايا. ويمثل أحد الأسئلة التي طُرحت حول ما إذا كان لدى المستبينين رؤى إيجابية أو سلبية إزاء الولايات المتحدة. وبما أن الولايات المتحدة هي أكبر مسهم في جهود تعزيز الديمقراطية حول العالم، وبما أنها أكبر بلد في الشمال الغربي، فمن الممكن استخدامها مثالًا تقريبيًا للتوجهات إزاء مقدمي المساعدات الديمقراطية. ومن المهم كذلك ملاحظة أن المواقف المعادية للولايات المتحدة ـ ربما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ـ ليست دلالة على ثقافة معادية للديمقراطية (مون، 2003). (إن عناصر الثقافة المهمة للديمقراطية هي التسامح وروح

المساواة، وقد جرت مناقشتها سابقًا). وقد تنفع المواقف المعادية للولايات المتحدة كمؤشر جيد إلى المقاومة الثقافية لبرامج تعزيز الديمقراطية الخاصة بالأميركيين والغربيين. فلدى مسوحات «بيو» بيانات عن مواقف 18 بلدًا تجاه الولايات المتحدة من أصل 30 بلدًا قيد الدراسة. فالأرقام بين هلالين في العمود إلى اليسار تشير إلى النسبة المئوية للمستبينين الذين عبّروا عن «روح إيجابية» ما عدا النسبة المئوية التي عبّرت عن «رؤية سلبية» تجاه الولايات المتحدة في المسح الذي نُشر سنة 2007. وأعتبر أن البلدان ذات الأرقام الإيجابية (التي تدلل على رؤى إيجابية أكثر من الرؤى السلبية) لديها توجهات إيجابية تجاه معزّزي الديمقراطية الأجانب، وأما الدول ذات الأرقام السلبية (التي تدلل على رؤى سلبية أكثر من الرؤى الإيجابية) فلديها توجه سلبي.

أما بالنسبة إلى البلدان الاثني عشر التي لا يقدم مسح «بيو» بيانات عنها، فقد اعتمدت بخصوصها على مصادر أخرى. وأحد هذه المصادر هو «مسح القيم العالمي» الذي أضاف في موجة من المسوحات الحديثة سؤالًا عمل إذا كان غزو الغرب للثقافة مشكلة «خطيرة»، أم «خطيرة جدًّا»، أم «خطيرة نوعًا ما»، أم «خطيرة بصورة أقل»، أم «غير خطيرة». وتشتمل الدول التي يوجد عنها بيانات في الوقت الحالي على مصر، وإيران، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والعراق، والمغرب فقط. ومن بين الدول الست هذه لا يشمل تحليلنا هنا كلًّا من العراق والمغرب بسبب الافتقار إلى البيانات عنهما في بنود «مسح القيم العالمي» الأخرى التي جرت دراستها في قسم سابق من هذا الفصل. وعلى الرغم من قلة البيانات، إلا أن ما هو متوفر لدينا مفيد جدًّا، إذ يعزّز ما أظهرته مسوح «بيو» بخصوص مصر والأردن، كما يقدم معلومات يفتقر إليها مسح «بيو» بخصوص إيران والسعودية. ففي مصر اعتبر 64 في المئة من المستبينين أن الغزو الثقافي الغربي تهديد «خطير جدًّا»، بينما اعتبره 19 في المئة تهديدًا «خطيرًا». وأما في الأردن، فقد اعتبرت أغلبية ساحقة بلغت 85 في المئة التهديد بأنه «خطير جدًا»، فيما اعتبره سبعة في المئة آخرون أنه «خطير». وتتوافق هذه الأرقام مع المواقف المعادية للولايات المتحدة الساحقة كما وردت في مسح «بيو» في هذين البلدين. وأما في إيران التي يفتقر

مسح «بيو» إلى بيانات عنها، فقد اعتبر 55 في المئة أنّ التهديد «خطير جدًا»، بينما اعتبره 15 في المئة «خطيرًا». وأما في السعودية، فكانت النسبة 67 و15 في المئة على التوالي. وتتيح هذه الاكتشافات الصريحة استنتاج أن القوميتين الإيرانية والسعودية سلبيتان إزاء معزّزي الديمقراطية المحتملين من الزاوية الشمالية الغربية من العالم.

غير أنه لا بد من التعامل بحذر لدى استخدام هذه البيانات التي يقدمها مسح «بيو»، وتلك التي يقدمها «مسح القيم العالمي». فإن ما لدينا هنا هو مجرد لقطات لا تعبّر عن استمرار مواقف المستبينين. ومع ذلك، فهي تقدم لنا بيانات مفيدة للقيام بتقييمات على الرغم من خضوعها لتقلبات الزمن.

أما بخصوص الدول العشر المتبقية، فإنني أعتمد على البيانات الانطباعية والاستدلالات المستمدة من نزعات إقليمية. فيمكن اعتبار ألبانيا إيجابية إزاء جهود تعزيز الديمقراطية الأجنبية. وعلى الرغم من أنها واحدة من البلدان الأخيرة التي زارها الرئيس بوش في أوروبا في أثناء ولايته الثانية، فقد استُقبل استقبالاً حارًا سنة 2007. لقد جعل القصف الأميركي لصربيا في مصلحة الألبان في كوسوفو في أواخر تسعينيات القرن العشرين الرأي العام الألباني، والذي كان مفتونًا بالغرب حتى قبل الهجوم على صربيا، أكثر تقبلًا للمشاركة الغربية من ذي قبل. وأما القومية الجزائرية، في حال كانت متطابقة مع النزعة الشرق أوسطيّة والشمال إفريقية، فإنها سلبية تجاه الغرب. وأما القومية في البوسنة، فهي شأن يصعب وسمه، إذ يوجد في الحقيقة ثلاث قوميات في البلد (المسلمون البوسنيون، والكروات، والصرب). وبما أن البوسنيين المسلمين والكروات يشكلون ثلاثة أرباع عدد السكان، وهم موالون للغرب، فلذا يمكن اعتبار القومية البوسنية إيجابية. وأما مولدوفا فهي عبارة عن مجتمع منقسم، غير أن قوميتها موالية للغرب، وقد أدى الترهيب الروسي إلى توطيد هذه النزعة. وأما قيرغستان فشأن صعب للغاية، إذ إن القومية فيها غامضة ومتقلبة، على الرغم من أنه يمكن اعتبارها موالية للغرب. وتقدم بلدان جنوب شرق آسيا مزيجًا من نزعات القوميات فيها. فالقومية في الفلبين وسنغافورة تميل إلى تقبل النفوذ الغربي، في حين أن القومية في فيتنام معادية له تمامًا.

وفي حال توافقت زيمبابوي مع النزعة الإفريقية الإقليمية، فإن شعبها يرحب بالنفوذ الغربي. وتعتبر الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى من أكثر المناطق الموالية للولايات المتحدة على وجه الكرة الأرضية. فحتى الدول ذوات الأغلبية المسلمة كالسنغال ومالي فإنهما مواليتان للولايات المتحدة بشكل كبير، كما هو الحال مع جارة زيمباوي الكبيرة جنوب إفريقيا.

الجدول 3-5-3: الميل الثقافي تجاه المدمقرطين الأجانب، كما تم تقييمه وفقًا لسمة القومية وتوجه القومية تجاه مقدمي المساعدات الديمقراطية.

سمة القومية

		لينة	حادة
توجه القومية حيال مقدمي المساعدات الديمقراطية	إيجابية	ألبانيا، أوغندا، بنغلاديش، البوسنة، البيرو، جنوب إفريقيا، زيمبابوي، الفلبين، فنزويلا، قيرغستان، مولدوفا، نيجيريا (1)	تنزانيا، سنغافورة، الصين، كوريا الجنوبية، مقدونيا، المكسيك، الهند (2)
سلبية	إندونيسيا	(3)	الأرجنتين، الأردن، إيران، باكستان، تركيا، الجزائر، السعودية، الصين، فيتنام، مصر (4)

يجمع الجدول 3-5 البعدين الرئيسيين للقومية قيد الدراسة. فالبلدان في الخلية رقم (1) تقدم البيئة الأقل إثارة للمشاكل لمعزّزي الديمقراطية. وتحتوي هذه الخلية في الجدول على البلدان ذوات القوميات غير المعادية عمومًا للأجانب، وودية بصورة عامة تجاه الجزء من العالم الذي يقدم المساعدات الديمقراطية. وقد يستفيد الفاعلون المحليون في هذه البلدان من المساعدات الأجنبية. وقد تكون صدقية هؤلاء الفاعلين عرضة للخطر نوعًا ما أمام مواطنيهم، أو قد لا تكون كذلك على الإطلاق. وقد يرحب الديمقراطيون في كل من ألبانيا، والبيرو، وجنوب إفريقيا، وزيمبابوي بالمساعدات (الديمقراطية)، ويوظفونها بطريقة جيدة من دون المساس بالمشاعر الوطنية. ولكن في الطرف الآخر من الطيف تكمن الدول في الخلية رقم (4). فهنا يجد المرء كلًا من القومية الحادة والريبة في البلدان التي يتحدر منها معظم معزّزي الديمقراطية. ففي حين يمكن أن يرحب الديمقراطيون الباكستانيون والصينيون والمصريون بالمساعدات الخارجية، غير أن معظم هؤلاء النشطاء يتجنبونها لأسباب سليمة. فهم يعلمون أن المساعدات ستلحق الضرر بقضيتهم أكثر من إفادتها. وأما الخليتان (2) و(3) فتحتويان على الحالات المتناقضة. ففي الخلية رقم (2) بلدان ذوات قوميات حادة، غير أنها ليست معادية للنفوذ الشمال الغربي، وأما في الخلية رقم (3) فهناك بلد ذو قومية لينة، ولكنه سلبي حيال اختراق الفاعلين من الشمال الغربي. وأما تنزانيا فهي مثال للأول (أي ذات قومية حادة وليست معادية للنفوذ الخارجي)، في حين تمثل أندونيسيا الحالة الوحيدة للثاني.

الجدول 3-6: تقييم عام لفرص نجاح تعزيز الديمقراطية الخارجي

		الميل الثقافي تجاه الديمقراطية	
		أكثر إيجابية	أقل إيجابية
القبول الثقافي لتعزيز الديمقراطية	أكثر قبولًا	ألبانيا، البوسنة، تشيلي، كوريا الجنوبية، قيرغستان، مقدونيا، المكسيك، مولدوفا، البيرو، الفلبين، سنغافورة، جنوب إفريقيا، تنزانيا، فنزويلا، زيمبابوي (1)	بنغلاديش، الهند، إندونيسيا، نيجيريا، أوغندا (2)
	أقل قبولًا	الأرجنتين، الصين، باكستان، فيتنام (3)	الجزائر، مصر، إيران، الأردن، اسعودية، تركيا (4)

أما البلدان في الخلية رقم (1) فإنها ستكون أقل مقاومة لجهود تعزيز الديمقراطية من الخارج. وأما البلدان في الخلية رقم (4) فهي أكثر الدول مقاومة، في حين تعد البلدان في الخليتين (2) و(3) مناطق رمادية.

الثقافة وتعزيز الديمقراطية الخارجي: تقييم شامل وإرشادات

تقييم عام

يمكننا اختصار الاكتشافات التي سبق ذكرها بإيجاز المعلومات المعروضة في الجدولين 3-3 و3-5 في جدول واحد. ويقدم الجدول 3-6 هذا الإيجاز العام. فهنا البلدان الموجودة في الخلايا (1)، و(2)، و(3)، و(4)، و(5)، و(7) في الجدول 3-3 تعد بأن لديها ثقافات إيجابية حيال الديمقراطية بصورة عامة. وبذلك فالدول الموجودة في الخلايا (3)، و(5)، و(7) في الجدول 3-3، والتي يجعلها ترتيبها إزاء التسامح والمساواة متناقضة من حيث نزعتها تجاه الديمقراطية، قد جُمعت مع الدول المدرجة في الخلايا (1)، و(2)، و(4)، والتي تتمتع بتوجهات ثقافية إيجابية صريحة. وتعد هذه الدول جميعًا أنّ لديها توجهات ثقافية ملائمة للديمقراطية، وتظهر في الجدول رقم 3-6 في العامود إلى اليمين (الخليتان 1 و3). وأما الدول المجموعة في الخلايا رقم (6)، و(8)، و(9) في الجدول 3-3 فتعد بأنها دول لديها ميل ثقافي شامل سلبي إزاء الديمقراطية، وتظهر في العامود إلى اليسار في الجدول 3-6 (الخليتان 2 و4)، ويقدم التصنيف المبين في الجدول 3-6، بوضع الحالات المتناقضة مع الحالات الإيجابية، توليفًا متساهلًا ومتفائلًا للدليل إزاء التسامح والمساواة.

وتجمع الصفوف في الجدول 3-6 المعلومات الموجودة في الجدول 3ـ 5. وتقسم الدول إلى دول أكثر إيجابية وأقل إيجابية لتعزيز الديمقراطية من قبل الغرباء. وتظهر الدول في الخلية رقم (1) في الجدول 3-5 في الصف الأعلى في الجدول 3-6 (الخليتان 1 و2). وكذلك تظهر الدول ذات التوجه الثقافي المتناقض تجاه المدمقرطين الأجانب- أي الدول الموجودة في الخليتين 2 و3 في الجدول 3-5 - في الصف الأعلى في الجدول 3-6. وهذا يعني أن الدول التي تتمتع بتوجهات ثقافية إيجابية تجاه المشاركة الأجنبية، والدول ذوات التوجهات المتناقضة تعتبر «أكثر تقبلًا» للمشاركة الخارجية، كما هو موضح في الجدول 3-6. ومجددًا يرقى هذا التقييم إلى إيجاز متفائل للدليل. في حين تعتبر فقط الدول التي تتمتع بقومية حادة

وتوجه سلبي حيال مقدمي المساعدات الديمقراطية - الدول الموجودة في الخلية 4 في الجدول 3-5 - بأنها «أقل تقبلًا» ثقافيًا للمساعدات الديمقراطية، كما هو موضح في الإيجاز الوارد في الجدول 3-6. وتظهر هذه الدول في الصف السفلي فقط (الخليتين 3 و4) في الجدول 3-6.

أما الدول التي تظهر في الخلية رقم (1) في الجدول 3-6، والتي أدرجت كذلك بسبب ميلها الثقافي تجاه «الديمقراطية»، وبسبب ميلها الثقافي تجاه «تعزيز الديمقراطية»، فإنها دول مرشحة جيدة ذوات إمكانات لمعزّزي الديمقراطية الأجانب. وتمثل هذه الدول كل منطقة رئيسية في العالم النامي، ما عدا منطقة الشرق الأوسط. ولا يوجد تركيز واضح للدول من منطلقات دينية. فهناك دولتان ذاتا أغلبية مسلمة (ألبانيا وقيرغستان)، كما يوجد دولتان مقسمتان بالتساوي تقريبًا بين المسلمين والمسيحيين (البوسنة وتنزانيا). وأما الديانات البوذية، والكونفوشية، والمسيحية فهي بارزة في كوريا الجنوبية وسنغافورة. وأما باقي الدول فهي ذوات أغلبية مسلمة، على الرغم من أن بعضها، مثل الفلبين ومقدونيا، لديه أقليات مسلمة كبيرة. وتتراوح هذه الدول جميعها في نطاق واسع من التنمية الاجتماعية الاقتصادية، بدءًا من كوريا الجنوبية وتشيلي الغنيتين، وانتهاء بتنزانيا وزيمبابوي الفقيرتين.

أما الدول الموجودة في الأجزاء الأخرى من الجدول فليست دولًا مرشحة جيدة لمعزّزي الديمقراطية. وهناك خطر أن تهدد جهود الأجانب في الدول الموجودة في الخلية رقم (2). فقد يكون لدى هذه الدول تقبُّلٌ للأجانب، غير أن ظروفها الثقافية يمكن أن تكون غير إيصالية للدمقرطة، ما سيؤدي إلى إخفاق مساعي معزّزي الديمقراطية. وبكل تأكيد، فإن الثقافة هي مجرد عامل محدد واحد من عدة عوامل للدمقرطة. فعلى سبيل المثال يظهر السجل الرائع للهند (منذ الاستقلال) وأندونيسيا (في حقبة ما بعد سوهارتو) أن الأمور التي نوقشت في هذا الفصل إنما هي مجرد جزء واحد ـ وربما ليس الأهم ـ وراء نشوء الحكومة المنفتحة وانهيارها. غير أنه ينبغي على معزّزي الديمقراطية الأجانب، في أي حال، أن يدركوا أنهم قد يواجهون عوائق أمام الدمقرطة، حتى ولو جرى تقبل معزّزي الديمقراطية أنفسهم بصورة جيدة.

وتقدم الدول في الخلية رقم (3) مجازفة مختلفة. فمن الممكن أن تكون ثقافات هذه الدول مبشرة بنجاح الديمقراطية، ولكنها مقاومة للغرباء. ولا يتمثل الخطر هنا بهدر الموارد وحسب، ولكن بإلحاق الضرر بالدمقرطة بربطها بقوى أجنبية.

وتحتوي الخلية رقم (4) على الدول التي يمكن أن تكون مقاومة للديمقراطية بحد ذاتها، ولمعزّزي الديمقراطية الأجانب. وتقدم هذه الدول أقل الحالات الواعدة لجهود تعزيز الديمقراطية الأجنبية.

إرشادات

تتعلق الدلالة الإرشادية الأولى للتحليل السابق بالأماكن التي يمكن تعزيز الديمقراطية فيها، والأماكن التي لا يمكن القيام بذلك. فبعض الدول ينبغي اعتبارها رهانات أفضل من الأخرى، بينما يجب استبعاد دولٍ أخرى تمامًا كدول مرشحة للتدخل الخارجي. وعلى الرغم من احتمال مضي تعزيز الديمقراطية بسلاسة في الدول المدرجة في الخلية رقم (1) في الجدول 3-6، فمن الممكن أن لا يتم ذلك في دول أخرى مدرجة في الجدول. ولكن إذا حاول الأجانب، على الرغم من ذلك، القيام بتعزيز الديمقراطية في أي من هذه الدول، فعليهم أن يبقوا بعيدًا عن الأضواء. فمن المحتمل أن يواجه معزّزو الديمقراطية قومية معادية، خصوصًا في الدول الموضحة في الخليتين (3) و(4). فكلما ابتعدوا عن الأضواء، وكلما كان هدفهم المعلن متواضعًا، كان أفضل.

لا يوجد لمعزّزي الديمقراطية أي عمل على الإطلاق ليقوموا به في الدول المدرجة في الخلية رقم (4). ولكن لا يعني هذا أن قضية الديمقراطية ميؤوس منها في هذه الدول. فعلى سبيل المثال، لا يمكن اعتبار تركيا، كما هو واضح، بلدًا ميؤوسًا منه. ولكن على الأجانب أن يخطوا برفق ـ أو أن لا يخطوا على الإطلاق ـ في أماكن يعد التغير الثقافي، والذي نادرًا ما يحدث بسرعة، شرطًا مسبقًا لتعزيز فعال للديمقراطية من قبل فاعلين أجانب. وقبل حصول تغير كهذا، فإن جهود الأجانب قد لا تكون مجدية على الإطلاق.

جميع الدول قيد الدراسة المدرجة في الخلية رقم (4) موجودة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعتبر روح المساواة في هذه البلدان، على الأقل كما جرى قياسها في هذا الفصل، متدنية نسبيًّا. وما يزيد الأمور سوءًا هو أن الأغلبية في كل من هذه الدول لا تثق بنوايا القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، وذلك بسبب الدعم الأميركي المتواصل غير المشروط لإسرائيل. وقد يعتز الأميركيون بولاء بلادهم القوي لإسرائيل، وقد يكونون على استعداد لتحمل أي عبء، ودفع أي ثمن للحفاظ على ذلك. ولكن عليهم أن يواجهوا بأمانة التأثير المدمر لهذه السياسة على النوايا الأميركية في المنطقة واحتمال الإسهام في دمقرطتها.

أما الدلالة الإرشادية الثانية فتتعلق بحكمة تنويع مصادر المساعدات الديمقراطية. ولا ينبغي أن يكون هدف التنويع مشاطرة الحمل بين معزّزي الديمقراطية، فهذا أمر غير ضروري في الحقيقة، إذ بمقدور الشمال الغربي تحمل جهود كهذه، فهو يرعى حاليًّا ولا يحتاج إلى مساعدات مالية. كما لا ينبغي أن يكون الهدف تعزيز «التنوع» لذاته. ولكن ينبغي أن تكون أهداف التنويع إشراك المانحين الذين لن تستاء منهم القومية المحلية، وأن تتضمن فاعلين يدركون، على وجه الخصوص، قراءة ظروف البلد المستهدف والاستجابة لها بسبب خبراتهم الخاصة. وقد يتخذ التنويع أحد أشكال ثلاثة: 1) تنويع المصدر الوطني للمساعدات؛ 2) تدويل مصدر المساعدات؛ 3) نزع الدولنة عن مصدر المساعدات.

يعني «تنويع المصدر الوطني للمساعدات الديمقراطية» ممارسة دول من خارج الشمال الغربي دورًا أكبر كمقدمين للمساعدات. وقد تعامل هذا الفصل مع المساعدات الديمقراطية باعتبارها مبادرة غربية ونشاطًا مموَّلًا من الغرب، إذ إن معظم هذه المساعدات يأتي من الغرب. غير أنه من الممكن أن تنشأ من أماكن أخرى، وأن تكون فعالة بصورة خاصة، فقد بيَّن فالير بيونس (Valerie Bunce) وشارون وولتشيك (Sharon Wolchik) (2006) كيف أن مساعدات المدمقرطين الأوائل في أوروبا الشرقية (مثل جمهورية التشيك وهنغاريا) إلى المدمقرطين الأقل نجاحًا في المنطقة ذاتها (مثل سلوفاكيا وصربيا) ساعدت

على استمرار «الموجة الثانية» من الدمقرطة داخل أوروبا ما بعد الشيوعية في أواخر تسعينيات القرن العشرين. فقد أفاد الناشطون في الدول الأخيرة من المشورة المقدمة بشأن الاستراتيجية السياسية من قبل نظرائهم من الدول المجاورة التي اصطدمت ـ وفازت ـ بصراع مشابه. وقد سوندت بعض هذه الجهود، على الأقل بصورة غير مباشرة، بالتمويل الغربي. غير أن هذه المساعدات كانت في الحقيقة وللعيان تحمل سمة مساعدات مقدمة من الشرق إلى الشرق، وليس من الغرب إلى الشرق. كما أن حقيقة إعداد المشورة من قبل أوروبيين شرقيين جعلها أكثر فطنة، وأكثر وضوحًا وتقبلًا لمتلقيها مما لو كانت قادمة من المنظمات الغربية.

بالفعل، إن للدول من خارج منطقة الشمال الغربي دورًا كبيرًا لتؤديه. فالمساعدات المقدمة من الجنوب إلى الجنوب يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة. إذ إن لجنوب إفريقيا في حقبة ما بعد التمييز العنصري، بمواردها الكبيرة وتاريخها الحديث للدمقرطة الشعبية الناجحة، مكانة خاصة في أفريقيا. فعلى الأقل امتنعت حكومة هذا البلد في حقبة ما بعد نلسون مانديلا عن دعم الدمقرطة في الخارج. وفي الحقيقة، عمدت حكومة تابو مبيكي (Thabo Mbeki) عمليًّا إلى تقديم المساعدات والمواساة إلى دكتاتورية روبرت موغابي (Robert Mugabe) الفوضوية في زيمبابوي. وقد تعود هذه السياسة إلى القصور الأخلاقي والسيكولوجي للرئيس مبيكي الذي استمر تبجيله الطفولي لموغابي حتى في الوقت الذي ازداد فيه عدد اللاجئين الفارين إلى جنوب إفريقيا من أوتوقراطية موغابي الوحشية. وفيما لو اختار قادة جنوب أفريقيا في حقبة ما بعد مبيكي دعم الدمقرطة في الخارج، فإنهم سيتمتعون بمكانة مميزة، كأفارقة انتصروا في صراع ضد دكتاتورية عنصرية كانت تتمتع، على الأقل ضمنيًّا وبصورة متقطعة، بدعم حكومة الولايات المتحدة.

وسواء اختار قادة ديمقراطيات العالم الثالث الرئيسيون (وسابقًا العالم الثالث) مثل جنوب إفريقيا، والهند، وكوريا الجنوبية، وأندونيسيا، والبرازيل الدفع باتجاه نشوء حكومات منفتحة خارج حدود بلادهم أم لم يختاروا، فهو أمر يبقى في علم الغيب. فقد تكون الديمقراطية يانعة وهشة في هذه الدول

(باستثناء الهند على الأرجح)، ما يجعل النخب فيها تحجم عن تعزيز الديمقراطية في الخارج. وقد يكون مثل هذا الحذر مبررًا. غير أن مشاركة هذه الدول سيساعد على تنويع، وعلى الأرجح إثراء، مناهل المساعدات الديمقراطية. ولا بد، حتى هنا، أن يتنبه المانحون بشأن مدى حدّة القومية وتوجهها، فضلًا عن إمكانات المقاومة الثقافية للتدخل الأجنبي.

أما «تدويل المساعدات» فهو طريقة أخرى لتليين المواجهة مع ثقافات الدول الكبرى. فجميع الجهود التي نوقشت في هذا الفصل ذات سمة «دولية» بطريقة ما. ولكنني أشير هنا بوضوح إلى المنظمات الدولية التي تتكون عضويتها من ممثلين حكوميين من دول متعددة، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأميركية. فهذه المنظمات تتعامل عادة مع القومية المحلية برفق أكثر مما تقوم به المنظمات الأميركية على سبيل المثال. فتقدم توسعة نشاطات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأميركية في مراقبة الانتخابات على مر العقدين الأخيرين مثالًا على التدويل الناجح لمهمة بالغة الأهمية لتعزيز الديمقراطية. ومع ذلك، فمن المهم جدًّا تذكر أن الشعوب في البلدان المستهدفة غالبًا ما تكون فطنة للمصادر الحقيقية للقوة الوطنية التي تشكل أساسًا للمنظمات الدولية. وتعد الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأميركية فعّالتين جزئيًا لأنهما لا تعدان أداتين للحكومة الأميركية. ولكن لا يمكن قول الشيء ذاته، على سبيل المثال، عن البنك الدولي.

أما «نزع الدولنة عن مصادر المساعدة»، فهو السبيل الثالث للتنويع. فكما سبق أن ذكرنا، فبعض منظمات تعزيز الديمقراطية الرائدة عبارة عن كيانات غير حكومية، مثل «المعهد الديمقراطي الوطني» و«مؤسسة أدينهاور». ومع ذلك، تعتمد هاتان المنظمتان بصورة كبيرة على الإسهامات الحكومية، فهما مدعومتان من قبل دافعي الضرائب في كل من الولايات المتحدة وألمانيا على التوالي. ومع أنهما تعملان من دون تدخل من قبل الحكومتين الأميركية والألمانية، لكنهما ليستا مستقلتين تمامًا، إذ إن الفاعلين في الدول المضيفة يربطانهما بدولتي منشأهما. ولذلك نرى أن «معهد المجتمع المنفتح» التابع لمؤسسة «سوروس» مستقل تمامًا عن النفوذ الحكومي، ما يمنحه صدقية تفتقر

إليها المنظمات المموَّلة حكوميًا في بعض الأحيان. وعلى الرغم من ذلك، فما زالت حالة مؤسس المؤسسة، جورج سوروس(George Soros)، بوصفه لوردًا من لوردات الرأسمالية العالمية الذي جنى المليارات كمضارب بالعملة، يؤثر في سمعة «معهد المجتمع المنفتح». ولذلك فإن شعوب البلدان التي سفع سوروس اقتصاداتها، مثل روسيا، وماليزيا، وأندونيسيا، وتايلند، لا يعتبرون سوروس و«معهد المجتمع المنفتح» جهتين من دون مصالح خاصة بهما.

ومع ذلك، فهناك منظمات أخرى متحررة تمامًا من الحكومات ومن جني الأرباح. وقد تتمتع مثل هذه المنظمات بمكانة مرموقة خاصة. فالحراك الذي بدأه الطلاب لتعرية الشركات التي كانت تتاجر مع جنوب إفريقيا في حقبة التمييز العنصري، كانت نموذجًا ناجحًا لتعزيز الديمقراطية (رودمان 1994). ولم يكن الجهد الذي بدأ في الولايات المتحدة، وانتشر إلى أوروبا، مستقلًا عن الحكومات الوطنية وحسب، بل برز كمعارض لها، وخاصة لسياسة «الارتباط البناء» لإدارة ريغان، والتي عادلت عمليًّا قيام علاقات حميمة مع حكومة البيض في جنوب إفريقيا. ومع ذلك لم يكن للحراك وجود على الأرض في جنوب إفريقيا، وكانت نشاطاتها تقتصر على تغيير سلوك الشركات التي كانت استثماراتها تبث الحياة في اقتصاد جنوب إفريقيا. وقد قلّل افتقارها إلى وجود حسي في البلد المستهدف من خطر استياء القومية المحلية. وإضافة إلى ذلك، فلم يتصرف قادة الحراك من تلقاء أنفسهم، فقد تابعوا التقارير الإعلامية التي كانت تتناول نظرة قادة «المؤتمر الوطني الإفريقي»، والذي كان المنظمة الرئيسية المناهضة للتمييز العنصري، لحراك التعرية، وكانوا يأخذون بمشورته كذلك. كما أنهم اتبعوا مثال نلسون مانديلا، قائد «المؤتمر الوطني» الذي كان يؤيد بشدة إجراءات الطلبة الأميركيين والأوروبيين.

لقد كان الجهد المعادي للتمييز العنصري حراكًا اجتماعيًّا، ومن المعلوم أن الحراكات تتلاشى. كما أن الكيانات غير الحكومية التي تتمتع ببنيات تنظيمية دائمة يمكن أن تشارك في تعزيز الديمقراطية. ومثال على ذلك «مركز كارتر»، الذي يتخذ من أطلنطا مقرًّا له، والذي يراقب الانتخابات، ويشارك في نشاطات ذات صلة في الخارج، وخاصة في أميركا اللاتينية

والشرق الأوسط. ومن المعروف أن «مركز كارتر» لا يثير استياء القومية المحلية لاستقلاله التام عن الحكومة الأميركية، ولمعارضته إدارة الرئيس جورج دبليو بوش. كما أن مؤسس المركز، وهو الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر (Jimmy Carter)، معروف في أميركا اللاتينية بوصفه مدافعًا عن حقوق الإنسان، وفي الشرق الأوسط بوصفه منتقدًا لدعم الحكومة الأميركية غير المشروط لإسرائيل. غير أن المركز لا يمتلك برنامجًا عالميًّا كبيرًا لتعزيز الديمقراطية، إذ تقتصر نشاطاته السياسية بصورة كبيرة على مراقبة الانتخابات. ولكن فيما لو حاولت منظمات غير حكومية تطوير قدرة كبيرة لتعزيز الديمقراطية، فمن الممكن أن تملأ فجوات مهمة. ويمكن للمرء أن يتصور، على سبيل المثال، مواجهة منظمة تحظى برعاية «مركز كارتر» في القاهرة، أو عمان، أو بوينس آيريس، بريبة أقل مما تواجهه برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

على الرغم من العوائق التي تواجهها عملية تعزيز الديمقراطية في العديد من الدول، إلا أن من المهم الإقرار بأن تعزيز الديمقراطية أصبح صناعة تنفق مليارات الدولارات، وتوظف آلاف الأشخاص. وحتى لو كشف الله نفسه دليلًا حاسمًا على أن جميع جهود تعزيز الديمقراطية تسببت بالأذى أكثر من المنافع، فإن مسؤولي «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية»، و«معهد المجتمع المنفتح»، و«المعهد الجمهوري الدولي»، و«مؤسسة إيبرت»، سيستمرون بعملهم غدًا - وحتى بعد غد، وفترةً طويلة بعد ذلك على الأرجح. فقد تم تخصيص الأموال، وبناء البيروقراطيات، وتوظيف الأشخاص الأكفاء، فضلًا عن تشكيل جماعة دولية من الخبراء. إن لتجارة تعزيز الديمقراطية حياة خاصة بها، كما أن حجمها وتعقيداتها تنمو سنة بعد سنة. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن يساعد إدراك القيود الثقافية معزّزي الديمقراطية المحتملين على أن لا يلحقوا الضرر، على الأقل، بالقضية التي يأملون بتعزيزها.

الفصل الرابع

هل تنجح الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة بشدة؟(*)

(بقلم: دانيال تشيروت)

يجب أن يجعلنا المصير المحزن للإصلاحات السياسية التي فرضت حديثًا على الشرق الأوسط وبعض الدول الأفريقية مرتابين إزاء قيمة التوصيات العامة لتعزيز الديمقراطية كحل شامل لمشكلات الأنظمة الأوتوقراطية الفاسدة. فكما أظهرت حالتا العراق ولبنان في أوائل الألفية الثالثة، فإن الديمقراطية المستقرة ستكون مستحيلة إذا ما وضعت الفئات الإثنية ـ الدينية، التي تتنافس في ما بينها، قيمها ومصالحها وولاءاتها فوق (قيم ومصالح وولاء) تلك الخاصة بالرفاه الوطني النظري. والأمر كذلك إذا ما اعتبرت منافسة كهذه بمثابة المجموع ـ صفر، أي أنّ أي كسب تحققه فئة ما سينتج عنه بالضرورة خسارة مساوية للفئات الأخرى.

---

(1) أود أن أشكر المؤلفين الآخرين في هذا العمل، وخاصة محرريه لتعليقاتهما الممتازة. كما أني شديد الامتنان لجاسون براونلي (Jason Brownlee) لقراءته المتعمقة للمسودة الأولى وانتقاده البصير وتوصياته، ولماركو بابيك (Marko Papic) لاقتراحاته البيبليوغرافية المفيدة. وأخيرًا أشكر صوفي نامي (Sophie Namy) التي ساعدني بحثها الممتاز وزودني ببصيرة حول تاريخ الهند وسريلانكا بشكل كبير جدًا.

مشكلة الهويات المنقسمة، ولكن ذوات الأساس الطائفي والثقافي القوي

في تعليق رئيس في وقت بدا فيه أن الصراعات الدينية كانت أقل أهمية مما كانت عليه في الماضي، كتب ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، أنه «لا يمكن حل الخلافات الجوهرية في القيم الأساسية من طريق صندوق الاقتراع، ولكن يمكن أن يتم حسمها، وليس حلها، في نهاية المطاف بالصراع. فالحروب الدينية والأهلية على مر التاريخ شهادة دموية تؤيد هذا الرأي». (فريدمان 24: 2002). ويستخلص فريدمان من هذا الأمر أن بسط نطاق العلاقات السوقية إلى أكثر ما يمكن من مجالات الحياة الاجتماعية، بعيدًا عن السياسة هو أفضل طريقة لتفادي مثل هذه الصراعات. ولا يثير هذا الكلام الذي يتأتى من عالم اقتصاد مشهور أي استغراب، فهو يعكس اعتقاد الحركة التنويرية في التجارة باعتبارها أفضل حل قادر على حل الانفعالات التي تؤدي إلى العنف، إذ من المرجح أن تعتمد العلاقات الاقتصادية على المصلحة الذاتية العقلانية. كما يستهل ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) عمله «الانفعالات والمصالح» (1977:V) (The Passions and the Interests) حول هذا الموضوع باقتباس شهير لمونتسكيو «إنه من حسن حظ الناس أنهم في حالة تجعلهم فيها انفعالاتهم يفكرون في الوقت ذاته أفكارًا خسيسة، على الرغم من أن مصلحتهم تقتضي أن لا يكونوا سيئين». ويتابع هيرشمان لتبيان أن العديد من مفكري الحركة التنويرية كانوا يعتقدون أن التجارة، وبشكل أكثر عمومية أن النشاط الاقتصادي كان أكثر عقلانية. وبذلك كان من المرجح أن لا يؤدي إلى سفك الدماء كما يفعل الدين، أو اعتبارات الشرف، أو المكانة الاجتماعية، أو مجرد الشهوة للسلطة.

على الرغم من ذلك، فمن الصعب جدًّا فصل المصالح المادية لمختلف الجماعات عن ولائها لأفرادها وقيمهم الدينية أو الأيديولوجية الأخرى. فهذه الأمور متشابكة عمليًّا إلى درجة أنه من الأفضل ترك فكّ الاعتقادات المحدثة لشرعنة المصالح، من المصالح التي تنشأ من الولاءات أو الاعتقادات العميقة، إلى أصحاب النظريات الذين يعتبرون أنه من المسلمات توفير أحدها

للمتغير المستقل الرئيسي الذي يمكنه شرح السلوك. ولحسن الحظ، فإننا لسنا مضطرين إلى فعل ذلك. فإذا ما كانت المصالح الاقتصادية المتنافسة للجماعات مرتبطة بصورة وثيقة بالهويات الثقافية المختلفة، يصبح من الصعب التوفيق بينها أكثر مما هو الحال مع الاختلافات الاقتصادية الخالصة بين الجماعات، حتى ولو كان الاختلاف المادي في قلب الصراعات العملية. وبعبارة أخرى: إنّ مجرد تشجيع التجارة لا يعتبر كافيًا.

لماذا يقاتل المسلمون الشيعة المسلمين السنة في لبنان والعراق؟ هل السبب هو الاختلافات الدينية العميقة التي تعود إلى الصراع على السلطة الذي وقع في القرن السابع بين مختلف القبائل العربية للسيطرة على إمبراطوريتهم الجديدة؟ أم أن السبب في لبنان، كما يقول فؤاد عجمي بشكل مقنع في كتابه «الإمام الغائب» (1986)، هو في الحقيقة أن الشيعة المسلمين كانوا مهمشين فترةً طويلة، وكانوا طبقة دنيا فقيرة يزدريهم المسيحيون والسنة العرب؟ إن عجمي على حق، بكل تأكيد، في أن الحرمان الاقتصادي، وما رافقه من ازدراء اجتماعي حتمي، شكّل غضب الشيعة اللبنانيين وأدى إلى توليهم السلطة في نهاية المطاف. وعلى الرغم من ذلك فقد تأتت هذه القوة المتزايدة بصورة واضحة من خلال القادة الدينيين، إذ في كل من لبنان والعراق، حيث كان الشيعة مهمشين بصورة مماثلة فترةً طويلة، تشرعن نشاطهم السياسي بمعتقداتهم، وقادته الأئمة، وليس السياسيون العلمانيون. وأما من ناحية أخرى، ففي حالة العراق، فإننا نعلم أن أغلبية شيعة جنوب العراق يتحدرون من العرب الذين كانوا من المسلمين السنة حتى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين (نقاش 2002: 14-48)!! ولكن كيف ولماذا تحول هؤلاء المسلمون السنة إلى المذهب الشيعي فهذه قصة طويلة معقدة لها علاقة بطرق استيطان القبائل البدوية في أماكن كانت فيها النخبة الحضرية شيعية، فضلًا عن الامتيازات التجارية التي حصل عليها التجار الشيعة في مدينتي النجف وكربلاء المقدستين اللتين يحج إليهما الشيعة، إضافة إلى سياسات العثمانيين، وفي وقت لاحق البريطانيين، التي انحرفت عن مسارها، وأمور أخرى كثيرة. ولا يرمي هذا الحديث إلى إنكار أن الخلاف الشيعي - السني يعود إلى

صراعات القرن السابع على السلطة السياسية في الإمبراطورية المسلمة في ذلك الحين، ولكنه يرمي إلى إظهار أن مثل هذه التفسيرات التاريخية المبسطة التي تعتمد على الاختلافات الأيديولوجية والثيولوجية القديمة لا تتمتع بقدر كبير من القوة التفسيرية وحدها.

يوضح ولي نصر أن الصراعات الشيعية ـ السنية تجمع عناصر تاريخية قديمة جدًا مع تفسيرات دينية معاصرة للإسلام، وذكريات عن اختلافات سياسية واقتصادية قديمة جدًّا مع اختلافات مماثلة معاصرة تمامًا، فضلًا عن صراعات مادية وأيديولوجية غير قابلة للانفصال عمليًّا.

هناك عدد قليل من المناطق في العالم حيث ينصهر الصراع الذي يُحفّز دينيًّا وإثنيًّا وقوميًّا واقتصاديًّا بشكل واضح كما هو الحال في الشرق الأوسط. فهل الدروز جماعة إثنية أم جماعة دينية؟ وهل يهتم وليد جنبلاط، زعيمهم الوراثي في لبنان، بشكل أساسي بالدفاع عن حقوق ملكية الدروز ورفاههم الاقتصادي، أم في الحفاظ على معتقدهم الغامض الذي هو فرع من طائفة شيعية تطورت في القرن الحادي عشر في ظل حكم الفاطميين المصريين؟ وهل إنّ ما يجمع الدروز اللبنانيين هي صلات القرابة التي تدوس على جميع الولاءات الأخرى في منطقة تتميز بدولة ضعيفة وتاريخ مضطرب، وحيث تقدم تحالفات العائلات الحماية الأساسية للأرواح والممتلكات؟ إن كل ما سبق عبارة عن تفسيرات مسوّغة، ولكن أيها يأتي في المقدمة فهو على الأرجح أحجية تاريخية غير قابلة للحل[1].

---

(1) القليل من صناع السياسة الأميركيين لديهم إلمام بالتنوع الهائل للبطون، والقبائل، والطوائف، والثيولوجيات، والإثنيات، في الشرق الأوسط. فهناك الدروز، والعلويون، والمندائيون (الصابئة)، والنصيريون، والإسماعيليون، والعديد من الطوائف المسلمة وشبه المسلمة، من دون ذكر التلاقيات ما بين الفرق الشيعية والسنية والصوفية، أو حتى عدد الجماعات المسيحية وشبه المسيحية. انظر حوراني (2002: 172-188) لمقدمة واسعة الاطلاع عن الجماعات الدينية الرئيسية. وبخصوص تاريخ الدروز، انظر فيرو (1992) وسويد (2006).

وبصورة مماثلة، فمن الأفضل ترك اعتبار الشيعة والسنة طائفتين مختلفتين، أو ديانتين مختلفين، أو في أماكن مثل لبنان والعراق، جماعتين اثنتين مختلفتين، إلى أولئك الذين يصرون على تعريفات دقيقة بدلًا من فهم أصيل. إنهما ذلك كله، مدمجتان معًا، يفرقهما الاعتقاد والتاريخ والقرابة والمصالح المتضاربة.

هناك العديد من التعريفات الرائعة التي وضعها أصحاب النظريات السياسية، ولكن يبدو في النهاية أن الإثنية، تمامًا مثل الأمة، عبارة عن شعور ذاتي ينص بطريقة ما، سواء من خلال قرابة مفترضة أو اعتقاد أو قيم مشتركة، على أن لدينا ما يكفي من القواسم المشتركة للاتحاد ضد الجماعات الأخرى (سميت 2001، فينتون 2003). فهل كان الكروات، والصرب، والمسلمون البوسنيون في يوغسلافيا في ثمانينيات القرن العشرين معادين بشكل متزايد لبعضهم بعضًا بسبب اختلافاتهم الإثنية؟ إذا كان الأمر كذلك، فما الذي ميّزهم، ما عدا الديانة، عن بعضهم، وهم الذين كانوا يتحدثون لغة مشتركة، ويتشاطرون دولة واحدة، ولم يكن بينهم أي اختلاف بطريقة فيزيائية واضحة؟ وهل كانت يوغسلافيا لتغرق في حرب أهلية أدت إلى تفككها لو ازدهر اقتصادها في ثمانينيات القرن العشرين؟ على الأرجح لا، كما أظهر كثير من الأعمال (وودوورد 1995). وعلى الرغم من ذلك، فكما أثبت تاكيس باباس (Takis Pappas) (من بين آخرين) بشرح سر بروز سلوبودان ميلوسوفيتش (Slobodan Melosevic) إلى السلطة، فلو لم يكن هناك اعتقادات وميثات إثنية وقومية قديمة نسبيًّا (تعود على الأقل إلى القرن التاسع عشر، وربما قبل ذلك) حول صربيا وكرواتيا شرعنت السلوك الإقصائي الراديكالي لقادتهما، فما كانت الصعوبات الاقتصادية وحدها لتؤدي إلى نشوب حرب أهلية (باناتش 1984، جوداه 2000، باباس 2005).

يمكننا التجول حول العالم، وعبر الزمن، للإتيان بأمثلة لا حصر لها للانقسامات العميقة ضمن الدول، والتي تستند إلى هذا الدمج للمصالح الأيديولوجية، والقيم، والمصالح المادية، تثبت استحالة الوفاق بين الجماعات وحتمية وقوع الصراعات. فالأميركيون على سبيل المثال، يميلون

إلى نسيان أن الخلافات سنة 1860 بين الشمال والجنوب كانت خليطًا من كل ما سبق. وبكل تأكيد، فقد كانت مسألة العبودية هي المسألة الأساس، غير أن البيض الجنوبيين الفقراء (باستثناء مناطق جبل أبالاتشيا) الذين لم يكن لديهم عبيد شاركوا في الحرب بملء إرادتهم للدفاع عن ثقافتهم ضد الغرباء الشماليين. فقد سبر جون ريد (1983) (John Reed) الاختلافات الثقافية بين البيض الجنوبيين وبقية سكان الولايات المتحدة، وهي اختلافات لا تزال قائمة حتى في يومنا هذا، وذهب بعيدًا بادعاء أنهم إثنية مختلفة لها قيمها الدينية والأخلاقية التي تتجاوز المصالح المادية الخالصة. وكما هو معروف، كادت هذه الجماعة الإثنية البيضاء أن تشكل دولتها الخاصة، وبطريقة استرجاعية وقليل من التزوير التاريخي فقط نعتقد، نحن الأميركيين، أن الحرب الأهلية كانت مجرد خطأ كبير قاطعت ما كان، ومن ثم أصبح مجددًا، دولة ذات قيم ومصالح مشتركة. لقد كان الجنوب، وما زال في العديد من النواحي، وحتى القرن العشرين (وربما القرن الحادي والعشرون)، ثقافة مختلفة، جزئيًا لأسباب اقتصادية، ولكن بسبب قيم مناهضة لليبرالية أيضًا تتعلق بالعرق والدين (هارتز 1955، بوتر وفهرينباتشر 1976، ماركس 1998، بلاك وبلاك 2002).

تعيدنا هذه الإحالة إلى الجنوب الأميركي إلى الموضوع الرئيسي الذي نتداوله هنا، وهو الصعوبات التي تواجه حل الانقسامات المجتمعية العميقة عبر الديمقراطية. فعلى الرغم من أن الانتخابات الأميركية سنة 1860 لم تكن ديمقراطية بمعايير اليوم، إذ جرى استثناء النساء وغير البيض، إلا أنها كانت في زمانها ديمقراطية تمامًا، إذ كانت الأغلبية العظمى من الذكور البيض مؤهلين للإدلاء بأصواتهم. ومع ذلك لم تحلَّ الانتخاباتُ التي أدت إلى فوز لينكولن شيئًا، وأدت مباشرة إلى نشوب حرب أهلية دموية. وربما كان من الممكن حصول هذه الحرب على أي حال، حتى من دون إجراء الانتخابات، غير أن الانتخابات لم تؤدِ إلى شيء لتخفيف النزاع حول العبودية وما أصبح ثقافتين واقتصادين مختلفين. وتتناسب انتخابات سنة 1860 تمامًا مع تعليق لعالم السياسة دونالد هورويتز (Donald Horowitz) (1985: 83-89) حول

الانتخابات. فالانتخابات في مجتمعات منقسمة بشدة عبارة عن إحصاء يقيس عدد السكان في كل جانب، لأن الناس يصوّتون عادة لجماعتهم، وقليل جدًّا منهم يرون الانتخابات من منطلق آخر وليس وسيلة لتعزيز مصالح الجماعة الإثنية والدينية والمناطقية، بغض النظر عما تستند إليه هذه المصالح. فغالبًا ما توحد أغنياء وفقراء الدروز، أو الشيعة المسلمون، أو الصرب، أو الجنوبيون البيض في الولايات المتحدة في مواجهة «الغرباء»، أي أولئك الذين ينتمون إلى هويات مختلفة.

في حال كانت الطبقة الاقتصادية مرتبطة بشدة بالهوية الثقافية، يصبح من الصعب جدًّا حل الخلافات بصيغ مساومة ديمقراطية. وهذا ما عناه ميلتون فريدمان بالتعليق المذكور في أول هذا الفصل، إضافة إلى ذلك لا تدوس الطبقة الاقتصادية على أشكال الهوية الثقافية أو الأشكال التي تستند إلى صلة القرابة، ولكن الأمر يجري بصورة معكوسة. فقد تنتج الثقافات جزئيًّا من خلافات اقتصادية قديمة بين الجماعات أو المجتمعات، وقد تأتي في مرحلة ما بشكل خاص (ولنستخدم عبارات ماركس) من «أساليب الإنتاج»، ولكن حالما تصبح الأساس لهويات قوية للجماعة، فإنها تتبع حياة خاصة بها. ولهذا السبب صُدم لينين بخيانة الطبقة العاملة في أوروبا الغربية، وبخاصة في ألمانيا، في بداية الحرب العالمية الأولى، عندما اختارت الأحزاب الاشتراكية بأغلبية ساحقة البقاء وفية لدولها، وليس لطبقتها (لينين 1939: تمهيد من 1917). ولهذا السبب أيضًا تميل المحاولات الماركسية للتعامل مع الاختلافات الإثنية والقومية، إلى التقلّص إلى مجرد توكيدات بسيطة بأن جميع الهويات غير الطبقية القوية هي أمثلة بسيطة للوعي الزائف، أو يمكن القول بأنها تستند في الحقيقة إلى طبقة اقتصادية، أو إلى أي هُراء يمكن أن يقوله محلّلون آخرون (باليبار وووليرشتاين 1991).

> كل هذا أصبح معلومًا تمامًا، فضلًا عن دلالاته لفهم سبب صعوبة خلق ما يطلق عليه فريد زكريا الديمقراطية الليبرالية. ففيما ازداد عدد الدول التي تُجرى فيها انتخابات رسمية لتدعي أنها ديمقراطيات بطريقة ما منذ انهيار الشيوعية

الأوروبية في 1989 - 1991، فكذلك ازداد عدد الديمقراطيات «اللاليبرالية» التي لا تحترم التقاليد الدستورية، والحريات الفردية، أو حق الملكية لمعارضيها، والتي تستخدم الانتخابات لشرعنة الأوتوقراطية (1997). إن العديد من هذه الديمقراطيات هي ديمقراطيات رسمية لا يمكن للانتخابات فيها أن تحل الصراعات المجتمعية، ولكنها تميل إلى مفاقمتها لأنها تنطوي على تهديدات للخاسرين الذين يعلمون أنهم يجازفون بخسارة كل شيء. فكما عبر عن ذلك زكريا في مقاله الشهير الذي يبدو الآن أنه ذو بصيرة بصورة مدهشة:

«حالما تصل مجموعة إثنية إلى السلطة، فإنها تميل إلى إقصاء المجموعات الإثنية الأخرى. ويبدو الوفاق مستحيلًا، إذ يمكن أن يساوم المرء على القضايا المادية مثل المسكن، والمستشفيات، والمنح، ولكن كيف يمكن له أن يقسّم الخلافات حول الدين القومي؟ فسرعان ما تنزلق المنافسة السياسية المنقسمة بشدة إلى ممارسة العنف. وغالبًا ما وُجِّهت حراكات المعارضة، والتمردات المسلحة، والانقلابات العسكرية ضد الأنظمة التي ترتكز على الإثنية، والتي وصل العديد منها إلى السلطة من طريق الانتخابات (1997: 36)»

ولذلك، لنقتبس من نص لينيني مشهور، ولكن بهدف تعزيز ديمقراطية دائمة، مستقرة، ليبرالية، وليس ثورة بلشفية: «ما الذي يجب عمله؟». ولكن قبل الإجابة عن هذا السؤال، من المفيد النظر من كثب إلى بعض الحالات التمثيلية.

متى تُفاقِم الانتخابات الديمقراطية النزاعات المجتمّعيّة

إن ما حصل في ساحل العاج، منذ بدايات تسعينيات القرن العشرين، عبارة تمامًا عن حالات أفريقية تمثيلية. فقد كان هذا البلد باختصار أكثر الأمثلة نجاحًا لتصدير القصدير والتنمية الزراعية في إفريقيا في ستينيات وسبعينيات القرن

العشرين. وكان الكاكاو، وبدرجة أقل، القهوة والمحاصيل الاستوائية الأخرى (بما في ذلك الخشب) توفر للبلد ثروة كانت تجعلها موضع حسد جيرانها. غير أن هذا الأمر أثار حصول هجرة إليها من جيرانها الأقل ازدهارًا، إضافة إلى حدوث هجرة داخلية من قبل سكانها المسلمين وإقليم السافاناه في الشمال إلى الجنوب المسيحي/ الوثني الممتلىء بالغابات، حيث كانت تقام مزارع الكاكاو والقهوة في أراضي الغابات التي أزيلت منها الأشجار، وحيث أصبحت العاصمة أبيدجان كذلك أحد أهم المراكز التجارية في غرب إفريقيا. وما دام أنّ الاقتصاد كان في ازدهار، وكانت البلاد في ظل دكتاتور محب لشعبه إلى حد ما قادر على تقديم المنافع إلى النخب الإقليمية في جميع أرجاء البلاد، فقد كان من الممكن احتواء الشقاق السياسي والمنافسات الإثنية. كما أنه جرى تقبل حقيقة أن الرئيس ومعظم أفراد النخبة السياسية يتحدرون من الأجزاء الجنوبية من البلاد. ولكن لسوء حظّ البلاد العاثر، بدأ الاقتصاد بالركود في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين عندما انهارت أسعار الكاكاو وأخفقت الاستثمارات غير الكافية في تنويع الاقتصاد. وبحلول سنة 1995 بدأ أسلوب الإتجار القديم يواجه ضغوطًا شديدة في الوقت نفسه الذي بدأ فيه مؤيدو ساحل العاج من القوى الكبرى، وخصوصًا فرنسا، يصرون على قيام دمقرطة كسبيل لحل الفساد والهدر المزمنَين اللذين كانت تعاني منهما ساحل العاج. كما أدى انهيار الشيوعية في أوروبا إلى خلق جو دولي مطالب بمزيد من الديمقراطية. وقد حصل هذا كله عندما بدأ احتكار الدكتاتور العجوز والرئيس الأول، هوفيون بوانييه (Houphouet Biogny) للسلطة بالتضعضع، وبدأ السخط الإثني بالازدياد. فقد بدأ القادة السياسيون الجنوبيون يخبرون سكان الجنوب أنهم خُدعوا من قبل الغرباء، وأنهم مهددون الآن من قبل «الأجانب» الذين يمكن أن تخلق قوتهم الانتخابية خطرًا كبيرًا (للجنوبيين). فيما أُخبر سكان الشمال من قبل قادتهم أن قوة الجنوب (لقد كان هوفيوت من إثنية «الأكان» في الجنوب الشرقي) تهدد حقوقهم في الممتّلكات. وكان الجنوبيون أنفسهم منقسمين بين المستحوذين على السلطة من الناطقين بلغة «الأكان»، وبين سكان الجنوب الشرقي الذين كانت أراضيهم عرضة لاستيطان المهاجرين. وقد تمكّن «هوفيوت» من الصمود في السلطة إلى حين موته سنة 1993، غير أن

التوترات بشأن الانتخابات القادمة أدت إلى حصول انشقاق في البلاد. فقد قام السياسيون الجنوبيون، من أجل البقاء في السلطة، بنزع حقوق المواطنة من الشماليين باعتبارهم من المهاجرين. كما أدى ذلك إلى مصادرة تدريجية للأراضي في الجنوب الغربي من البلاد، والتي طوّرها لعقود مهاجرون من أجزاء أخرى من البلاد، ومن دول مجاورة، خاصة من دول تقع إلى الشمال من ساحل العاج. وأدى هذا بصورة حتمية إلى سلسلة من الانتخابات العنيفة وإلى انقلابات عسكرية من قبل ضباط شماليون في القوات المسلحة. وفي سنة 2002 انقسمت البلاد إلى شمال متمرد وجنوب يسيطر عليه سياسي من الأقلية من الجنوب الغربي، هو لوران باغبو (Laurant Gbagbo) الذي بقي في السلطة باستغلاله الكراهيات الإثنية، وباعتماده بشكل متزايد على بطش ميليشياته الإثنية. ويتمثل الحل الذي انبثق سنة 2007، والذي يمكن أن ينجح، بحل وسط بين النخب الإقليمية المتنافسة التي ستزوّر الانتخابات لضمان بقاء باغبو في السلطة، على أن يتشاطروا بعض المنافع مع الشماليين الذين يرغبون في موافقتهم. (كروك 1997، بون 2003: 2006، تشيروت 2006).

لم يؤدِّ إنشاء ديمقراطية رسمية سنة 1995 إلى مشكلات ساحل العاج الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه فاقمها بكل تأكيد. ولم يؤدِّ ذلك أيضًا إلى حلّها بأي شكل من الأشكال. فالجماعات الإثنية لم تكن تثق ببعضها بعضًا، وكانت تعتبر أن انتصارًا محتملًا لأي جماعة إثنية إقليمية سيكون بمثابة كارثة للجماعات الأخرى. وفي ظل هذه الظروف، لا بد أن يكون لإنشاء ديمقراطية حقيقية شفافة نتائج عكسية، بجعل أي تقسيم ضمني للغنائم بين النخب الإقليمية أمرًا مستحيلًا سياسيًّا.

وينطبق هذا الحديث بطريقة أو بأخرى، على كثير من دول القارة الإفريقية. فالديانة والإثنية ليستا ببساطة عرضة للخطر فحسب، ولكن المصالح الاقتصادية التي تصونها عضوية الجماعات أيضًا. فكما أوضح كارلس بويكس (Carles Boix) في عمله، أنه عندما تتحكم جماعة ما بأغلبية الموارد، فلن ترغب هذه الجماعة في أن ترى الانتخابات الديمقراطية تغيّر هذا الوضع، كما سيؤدي سعي الذين لا يمتلكون السلطة لإنفاد حقوق الملكية، إلى العنف

حتمًا. وبذلك يشجع غياب حقوق ملكية مستقرة، إضافة إلى منافسة متنامية على الموارد الشحيحة، على حدوث أي نوع من أنواع الصراع العرقي، كما يجعل من غير الممكن لآليات الديمقراطية الرسمية أن تنجح في تخفيف حدة الصراع (بويكس 2003، 2006).

لقد أشار بويكس في تعليق ختامي لمقال حديث إلى حقيقة مفادها أن فرض الديمقراطية على مجتمع ما من دون دعم مؤسساتي مناسب أمر صعب للغاية، كما أن ذلك يتطلب حدوث احتلال «وحشي» طويل الأمد للبلاد، فضلًا عن تأييد واسع لفترة طويلة بين سكان بلد الاحتلال أنفسهم. فـ «من دون تأييد عام لا بد أن يخفق فرض الديمقراطية ـ كما تبين بإعادة الإعمار الجزئي للجنوب الأميركي بعد الحرب الأهلية والتخلي عنه في ثمانينيات القرن التاسع عشر» (بويكس 2006: 21).

كما تعتبر سريلانكا مثالًا آخر أدت فيها الانتخابات الديمقراطية إلى زيادة حدة التوترات الإثنية، والتي أدت في نهاية المطاف إلى نشوب حرب أهلية. فقد بدت سيلان (كما كانت تسمى في ذلك الوقت) حين استقلالها عن بريطانيا سنة 1948، أنها أكثر الدول المستقلة الحديثة المبشرة بالخير والنجاح. فقد كانت البلاد تتمتع بنسبة تعليم عالية، ونخبة مثقفة جدًّا ومعتدلة. وكانت سيلان قد نالت استقلالها بطرق سلمية من دون خلق كثير من الضغائن، كما أنها كانت تتمتع باقتصاد سليم. ولكن المشكلة كانت تكمن في أن الأغلبية البوذية السنهالية كانت تشعر بأنها مقصاة عن السلطة، ليس لأن الأقلية الإثنية التاميلية كانت تحظى بحصة أكبر في وظائف الخدمة المدنية، ولكن لأن النخبة السنهالية المثقفة الناطقة باللغة الإنجليزية كانت مسيحية بصورة غير متناسبة، وتزدري التقاليد البوذية ـ السنهالية.

أدت تعبئة السكان السنهاليين بقيادة الرهبان البوذيين والسياسيين الذين اغتنموا هذا السخط، إلى المطالبة بنظام حكومة أكثر بوذية، وأقل إنجليزية. وأقصت هذه الأصولية السنهالية - البوذية بصورة طبيعية التاميل الذين اعتُبروا غرباء لا يحق لهم المطالبة بمواطنة سريلانكية كاملة. وعلى الرغم من أن

الإقصاء اللغوي - الريفي أدى إلى حدوث بعض أعمال العنف، بما في ذلك اغتيال الرهبان البوذيين رئيس الوزراء سنة 1959، فقد استمر إجراء الانتخابات، ودفعت الأغلبية البوذية بصورة متزايدة إلى استبعاد التاميل من وظائف الخدمة المدنية، ومن الفرص الجامعية. وبطبيعة الحال استغلت حركة تاميلية انفصالية راديكالية، هي «نمور التاميل»، هذا الوضع باستقطاب شباب التاميل المحبطين. وتمكن «نمور التاميل»، بقمعهم الوحشي لأي معارضة لسياساتهم المتشددة، من إنشاء دولة تاميل تقريبًا في شمال وأجزاء من شرق البلاد. ومع ذلك، فإنه على الرغم من محاولة الحكومات السريلانكية المتعاقبة إيجاد حلول تسووية لهذه المشكلة، إلا أن السنهاليين البوذيين الراديكاليين لم يسمحوا بحصول ذلك. ولذلك، حال ميزان السلطة الذي يتحكم به هؤلاء المتطرفون دون حدوث تسوية حقيقية. ومن ناحية أخرى، عزّزت الحرب الأهلية الطويلة، وعدد القتلى الكبير الذي جاوز 70000 قتيل على مر السنين، من سلطة «نمور التاميل» الذين لن يرضوا بأقل من الانفصال الكامل. ولم تؤدِّ مواصلة إجراء الانتخابات الحرة في أغلبية البلاد التي لا يسيطر عليها «النمور»، إلى حل أي شيء (تامبياه 1992، باثاليوز ودي سيلفا 1998، ولسون 2000، هوروويتز 2001، نامي 2006).

هناك حالات أخرى مشابهة حيث أخفقت الانتخابات الحرة نسبيًّا بشكل متكرر في إنتاج أنظمة مقبولة لجميع الأحزاب الإثنو - دينية، وأدت بدلًا من ذلك إلى نشوء فرص يكافئ بها المنتصرون أنصارهم الإثنيين، ما يؤدي حتمًا إلى ازدياد سخط الآخرين. وقد مرت نيجيريا بهذه الظاهرة منذ استقلالها سنة 1960، ما أسفر منذ سنة 1966 عن سلسلة من الانقلابات العسكرية كانت تتناوب مع فترات من الديمقراطية النسبية. كما أنها أسفرت عن نشوب حرب أهلية دموية في أواخر ستينيات القرن العشرين، وإلى عنف ديني وإثني محلي لا يزال يتسبب بهلاك الآلاف كل سنة (سوينكا 1996، روتبيرغ 2004).

إضافة إلى ذلك لم تلبِّ الانتخابات التي عُقدت في الماضي في الدول اللاتينية، كبوليفيا على سبيل المثال، والتي تشتمل على عدد كبير من السكان

الأصليين، مطالب السكان الأصليين الأكثر فقرًا. كما أن التوترات الإثنية ازدادت حدة بحدوث الدمقرطة المتزايدة، إذ استغل القادة الشعبويون السخط العارم لتعبئة حراكات احتجاجية والتقدم بمطالب ضد النخبة الراسخة. وسواء أسفر هذا عن حدوث صراع إثني وجهوي يتسم بالعنف في بوليفيا، فهو سؤال منفتح على كل الاتجاهات في الوقت الراهن، ولكن مجرد وجود إجراءات ديمقراطية ليس ضمانة لحل النزاعات بصورة سلمية (كرابتري ووايت هيد 2001، إيتون 2007).

على الرغم من أن السخط في شرق باكستان (بنغلاديش حاليًا) ضد هيمنة غرب باكستان سبقت بوقت طويل الحرب الأهلية التي أدت إلى انفصال بنغلاديش سنة 1971، غير أن محاولة إجراء انتخابات حرة هي التي قصمت ظهر البعير. فبسبب وزنهم الديمغرافي، فاز الباكستانيون البنغال في الانتخابات الحرة، وبدلًا من القبول بحكم البنغال لهم، رفض الباكستانيون نتائج الانتخابات. وتمخض عن ذلك محاولة للجيش الباكستاني القيام بقمع شرق باكستان، واندلاع ثورة، ومقتل مئات الآلاف، فضلًا عن الانفصال الحتمي لجزئي باكستان إلى دولتين منفصلتين. ولم تكن الإثنية والديانة هنا هما السبب الوحيد، ولكن التفاعل المعقد بين تطوير هوية بنغالية إسلامية متميزة، إضافة إلى التظلمات اللغوية التي تستند إلى الإثنية في شرق باكستان، فضلًا عن أصناف بنى اجتماعية اقتصادية مختلفة جدًا في شرق وغرب باكستان، كل هذا أحدث توترات سياسية متزايدة. وكان أن أدت محاولة جمع مجتمعَين مسلمَين مختلفَين جدًّا إلى صعوبة إيجاد أي حل ديمقراطي، كما تسببت الأساليب التي استغل بها القادة السياسيون هذه الاختلافات قبل إجراء الانتخابات وبعدها إلى مفاقمة الأمور. وأكرر أن الانتخابات لم تكن سبب النزاعات طويلة الأمد، ولكن الحدث حوّل الوضع السيئ إلى حرب أهلية دموية (سيسون وروز 1990، أودين 2006).

أما في يوغسلافيا، فقد انتُخب كل من سلوبودان ميلوسوفيتش في صربيا وفرانيو تودجمان (Franjo Tudjaman) في كرواتيا في انتخابات حرة، غير أن كليهما عملا بشكل دؤوب على استغلال التوترات الإثنية التي كانت قائمة.

ويعد هذان مثالين لنتائج انتصار الديمقراطية غير الليبرالية. فقد أدى عناد هذين الزعيمين المدعومين برأي عام شعبي إلى سلسلة من الحروب اليوغسلافية الضارية التي أدت إلى مقتل مئات الآلاف في تسعينيات القرن العشرين (هايدن 1992).

وهناك مثال آخر يوضح مدى الكوارث المحتملة التي يمكن أن تنجم عن إجراء انتخابات ديمقراطية. ففي أواخر سنة 1991، أُجريت في الجزائر أول انتخابات حرة منذ استقلال البلاد. وكان السخط كبيرًا بسبب إخفاق دكتاتورية البلاد العسكرية تحقيق نمو اقتصادي كافٍ لتوظيف عدد متزايد من السكان، وذلك لأن اشتراكية هذه الدكتاتورية أصبحت فاسدة وغير كفؤة بشكل كبير، كما بدا أن النخبة المتمسكة بالحكم لا تبالي برفاه عامة السكان. وقد أصبح واضحًا في الدورة الأولى من الانتخابات أن حركة إسلاموية قوية على أهبة تسلم السلطة والتخلص من نخبة علمانية عسكرية، فأُلغيت الانتخابات، ما أدى إلى نشوب حرب أهلية قُتل فيها أكثر من 100,000 شخص. ولم تكن الحالة الجزائرية عبارة عن انتخابات أفرزت نتائج ذات صبغة صراعية، ولكنها كانت عبارة عن انتخابات كشفت عن انعدام شعبية النخبة الحاكمة التي مضت قدمًا بقمع الديمقراطية. وكذلك لم يكن أساس السخط المنظم، في هذه الحالة، إثنيًّا، على الرغم من وجود معارضة كبيرة للنظام بين الجزائريين البربر الذين يشعرون أنهم مهمّشون من قبل الأغلبية العربية، ولكنه أصبح صراعًا دينيًّا. ولا تزال الجزائر مرجلًا لحدوث جولة جديدة من العنف المحتمل (مالي 1996، مارتينز 2000).

لا يعني هذا أن الدكتاتوريات، أو أنواع الانتخابات المزوَّرة التي تُجرى في أكثر دول العالم، هي الحل، فهناك العديد من الحالات التي تكون فيها النخب السياسية من إثنية ما، أو ديانة ما، أو منطقة ما، قد ساقت المنافع بطريقة غير متناسبة باتجاه جماعتها، وجعلت من المستحيل تقريبًا قيام الجماعات الأخرى بإصلاح الوضع من دون اللجوء إلى العنف. فقد كانت هذه هي الحال في رواندا وبوروندي، وفي السودان، وبورما، وغواتيمالا (حيث كان السبب الرئيسي للعنف عبارة عن مسألة طبقية وأيديولوجية، وحيث تكبد

السكان الأصليون عددًا كبيرًا غير متناسب من القتلى في المجازر التي وقعت في سبيعينيات وثمانينيات القرن العشرين)، وفي الكونغو ومناطق أخرى من العالم. وحتى في الجزائر فمن الممكن (غير أنه من غير المرجح جدًا) أنه لو سُمح باستمرار إجراء الانتخابات الحرة لما وقع العنف الذي غرقت فيه البلاد.

يجمع إجراء الانتخابات ومن ثم قمعها بعنف، كما حصل في الجزائر سنة 1992، وفي بنغلادش سنة 1970، ما بين أسوأ النتائج المحتملة. فحين تتم تعبئة العداوات الإثنية والدينية والاقتصادية والمناطقية، ومن ثم تصاب بالإحباط، فستكون النتيجة المحتملة حينها مرارات دائمة ونشوب حروب أهلية. ومن الواضح أن الديمقراطية ليست علاجًا شافيًا لجميع الأمراض، ولكنها قد تزيد بالفعل في بعض الحالات من احتمال نشوب العنف بين الجماعات الإثنية، والدينية، والمناطقية المتنافسة. وعلى الرغم من ذلك، فهناك حالات توضح العكس تمامًا، حيث جعلت المؤسسات الديمقراطية من استيعاب الجماعات الإثنو - دينية والمناطقية المتنافسة أمرًا ممكنًا.

متى تخفف الانتخابات الديمقراطية من حدة نزاعات الجماعات

في سنة 1969، هددت اضطرابات إثنية مميتة في ماليزيا باندلاع حرب أهلية بين الأقلية الصينية الكبيرة جدًّا والمسلمين المالاويين المهيمنين سياسيًّا في البلاد. فقد كان المالاويون المسلمون يتمتعون بأغلبية بسيطة (لقد طردت سنغافورة بأغلبيتها الإثنية الصينية الكبيرة من ماليزيا سنة 1965 لضمان بقاء الأغلبية المالاوية). ويتمتع الصينيون الماليزيون بحصة كبيرة جدًّا من ثروات البلاد. ومع ذلك، وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال ماليزيا نسبيًّا بعد أربعين سنة منذ استقلالها بلدًا ديمقراطيًّا تُجرى فيها انتخابات منتظمة، ولا تزال متنوعة إثنيًّا بشكل سلمي. ولم تقع الحرب الأهلية التي كانت متوقعة، واحتفظ المالاويون بسلطتهم السياسية، ذلك أن الحزب المالاوي المهيمن في البلاد عقد صفقة مع الحزب الصيني المهيمن لتعزيز أغلبيته البرلمانية ضد كل من المسلمين الأكثر تشددًا والمالاويين الساخطين. وبذلك أنشأت النخبة المالاوية سياسة اقتصادية جديدة فضلت المالاويين، ولكنها لم تسعَ إلى مصادرة

ممتلكات الصينيين. وبما أن السياسة الاقتصادية الحكومية هذه كانت ذات توجه سوقي رأسمالي، ولم تكن سياسة مركزية اشتراكية، وبما أنها لم تشجع الاستثمارات الخارجية، فقد ازدهر الاقتصاد، وعاد ذلك بالنفع على كل من الصينيين والمالاويين على حد سواء.

في الحقيقة كانت النخبة الصينية التجارية، حتى في ظل الحكم البريطاني، راغبة في التعاون مع القادة المالاويين، إذ كانوا متحدين معًا في معارضتهم للتمرد الشيوعي الذي كان مكوّنًا حصريًا تقريبًا من الإثنيين الصينيين، والذي وقع في أواخر أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي. وقد مكّن هذا الأمر البريطانيين من الانتصار في حرب العصابات تلك، وتسليم ماليزيا المستقلة إلى الحركة المالاوية المحافظة الرائدة في سنة 1957. وما نشأ بعد ذلك كان عبارة عن تحالف قابل للعمل بين طبقة متوسطة ونخبة تجارية مالاويتين مع نظيرتيهما الصينيتين، ما ضمن استتباب السلام في البلاد. وبذلك هُمّش المسلمون المالاويون الراديكاليون والصينيون الذين ينزعون إلى الراديكالية. وقد خفف النمو الاقتصادي واحترام حقوق الملكية من حدة مخاوف الصينيين، على الرغم من أنهم كانوا أكثر ضعفًا من المالاويين من الناحية السياسية. وقد سُمح للصينيين بإنشاء مدارس خاصة بهم لتعليم أبناء أولئك الذين كانوا يشعرون بأنهم يعانون من التمييز بسبب السياسات الرسمية الموالية للمالاويين، وتواصل ازدهار الصينيين. وكذلك فقد قبلت الأقلية الهندية الأصغر حجمًا بهذه المساومة التي ضمنت بقاءهم وممتلكاتهم مقابل تنازلها عن السلطة السياسية للمالاويين. وعلى الرغم من ذلك لا يمكن اعتبار ماليزيا بلدًا خاليًا من التوترات الإثنية، فالعديد من المالاويين الفقراء شعروا بأنهم أُهملوا وأُقصوا. ولكن المساومة التي توصلت إليها نخب الجماعات الإثنية الرئيسية صمدت وشُرعنت بإجراء انتخابات حرة وبعقد مساومات برلمانية (هوروويتز 1985: 404 - 427، 582، كروتش 1996، جومو 1997، لي 2000).

كان بإمكان سريلانكا سلوك هذا الطريق، ولكنها لم تفعل. ففي سريلانكا أسهمت استراتيجية التنمية المركزية في إبطاء النمو الاقتصادي، وبدلًا من

التوصل إلى مساومة بين المعتدلين من الجانبين التاميلي والسنهالي، تمكن متشددو الطرفين من الاستحواذ على الأمور.

لقد بقيت الهند، وهي على نحو استثنائي عبارة عن مجموعة متنوعة من الثقافات، واللغات، والديانات، والمناطق، في سلام نسبي بسبب ديمقراطيتها بشكل كبير. وقد حدث كثير من العنف في بعض أنحاء البلاد، كان أكثره إثنو - ديني، ولكن على الرغم من ثورة دموية قام بها السيخ، إضافة إلى عنف دموي متواصل بين المسلمين والهندوس في بعض (وليس جميع) أنحاء الهند، ووقوع انتفاضات وصدامات إثنية دموية في شمال شرق البلاد، وحرب أهلية دموية في كشمير، إلا أن البلاد بقيت متحدة ولم تتفكك كما حصل في يوغسلافيا، أو باكستان، أو سريلانكا، أو بلدان أفريقية أخرى مثل السودان وساحل العاج. ولكن كيف تم ذلك على الرغم من وجود فوارق كبيرة في الثروة، والديانات، والإثنيات بين مختلف المناطق؟ للإجابة عن ذلك لا بد أن ندرك أولًا أن البلاد ورثت خدمة مدينة قوية وموحدة من الحكم البريطاني. كما أنه بعد الانفصال الدموي لباكستان والحرب والقتل اللذين وقعا في زمن الاستقلال في عامي 1947 ـ 1948، فقد قاد الهند لفترة طويلة جواهرلال نهرو (Jawaharlal Nehru)، وهو زعيم معتدل أصر على الحفاظ على التقاليد الديمقراطية رغم كل شيء. كما تم إعادة ترسيم الأقاليم حتى تتكمن الأغلبيات الإثنو - دينية في كل منها من الحصول على حكوماتها الخاصة وللتمتع بسلطات كبيرة. وبذلك فقد كان من الممكن، على سبيل المثال، أن يكون للتاميل الجنوبيين مهنهم وحكومتهم من دون أن يتنازلوا أو أن يخضعوا للشماليين الناطقين باللغة الهندية الذين كانوا يهيمنون على السياسة الوطنية. وبما أنه لم يكن لأي إثنية أو ديانة أغلبية واضحة، وبما أنه في ظل المحافظة على الفدرالية الديمقراطية (باستثناء سنوات قليلة من الحكم الاستبدادي لأنديرا غاندي، ابنة نهرو) فقد تغلبت المساومات الديمقراطية على المصالح الخاصة بكل جماعة. وفي هذه الصدد كتب عالم السياسية آشوتوش فارشني (Ashutosh Varshney):

«إن للهند تكوينًا إثنيًّا مشتتًا، وليس تكوينًا مركزيًّا مركّزًا. فمنذ الاستقلال لم يكن لدى أي هوية واحدة أو شق

> واحد - ديني، أو لغوي، أو طبقي - القوة للسيطرة على الهويات الأخرى على المستوى الوطني... فللوصول إلى السلطة في دلهي، لا بد أن يبني السياسيون جسورًا وتحالفات عبر الشقوق. وباختصار، فبسبب تنوعها الثقافي المتعدد، كانت سياسة الهند تتجه نحو المركزية الأيديولوجية» (فارشني 2002: 73 - 74، 85).

ولكن على الرغم من جميع نواقصها، فإن الهند مثال واضح لبلد فقير يعاني من عدد لا يحصى من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والإثنية، والدينية، وهو بلد لا يزال متحدًا بسبب ديمقراطيته. فحتى خلال فترة الركود الاقتصادي الطويلة بعد الاستقلال، تمكن النظام السياسي من البقاء، كما ترسّخ الولاء للدولة الهندية. ولا يخفى أن أي محاولة من قبل أي جماعة لإجبار الآخرين على الخضوع، أو القبول بأن يُقصَوا عن السلطة، كانت ستكون كارثية. وأما المناطق التي نشبت فيها ثورات، فهي على وجه الدقة مناطق شعرت فيها الأقليات أنه من المستحيل أن يكون لها رأي، سواء لأنها أقليات صغيرة جدًا عن أن يتمَّ اعتبارها، كما هو الحال في الشمال الشرقي، أو لأن الحكم المركزي كان مستبدًّا للغاية، كما هو الحال في أجزاء الأغلبية المسلمة في كشمير. ومع ذلك، فقد سمحت الديمقراطية الهندية للطبقات الأدنى بالحصول على مزيد من النفوذ، كما سمحت للقوميين الهنود المتشددين بالتنافس على السلطة سلميًّا، فضلًا عن استيعابها للانفصاليين المحليين في النظام السياسي والسماح لهم بمواصلة السعي لتحقيق مطالبهم من دون اللجوء إلى الانفصالية، أو على الأقل حل نزاعاتهم من دون تفكيك الهند (هوروويتز 1985: 672 - 676، هاريس 2002، ردولف وردولف 2002، نامي 2006).

بالتأكيد هناك العديد من الأمثلة على أنظمة حكم ديمقراطية في الأجزاء الغنية من العالم تمكنت من القضاء على النزاعات الإثنية من خلال التشارك الديمقراطي في السلطة. ولا تبدو هذه الأمثلة دراماتية لأن الازدهار الاقتصادي يجعل من السهل توزيع المنافع. غير أنه يجدر ذكر بعض الحالات

التي تثبت كيف يمكن للديمقراطية أن تخفف من حدة الصراعات الإثنية، وحتى أن تحتويها لتبقى سلمية. فكندا وسويسرا مثالان جيدان، ففي كل منهما أنظمة حكم فدرالية لأقصى درجة تتمتع في ظلهما المناطق بسلطات كبيرة، كما تتمتع باستخدام لغاتها وإنشاء حكوماتها الخاصة. وقد طوّر أريند ليجبهارت (1977) (Arend Lijphart) نظرية كاملة لما أطلق عليه «الديمقراطيات الاتحادية» لتفسير هذه النجاحات. ولكن لسوء الحظ، فقد ثبت أن بعض الحالات التي تناولها، وأبرزها لبنان، كانت مجرد سرابات، ولكن حالات أخرى مثل الهند وسويسرا وكندا نجحت نسبيًّا بشكل جيد، إذ لم تحاول الأغلبية أو الجماعات الإثنو - دينية المهيمنة فيها فرض ذاتها على الأقليات الأخرى، بل أصبحت بمرور الوقت أكثر مرونة إزاءها، وسمحت كذلك بالمشاركة للذين يتمتعون بسلطة أقل. كما عززت التقاليد الديمقراطية مبدأ إجراء المفاوضات بدلًا من اللجوء إلى الاحتجاجات العنيفة، وكذلك أتاحت الفدرالية للأغلبيات المحلية تولي السلطة المناطقية.

يمكن مقارنة هذا مع أيرلندا الشمالية، وهي كذلك منطقة مطوّرة اقتصاديًّا بشكل كبير، حيث أقصى البروتستانت الكاثوليك من السلطة ومن الفرص الاقتصادية لعقود طويلة، حتى أدى العنف الطائفي إلى ممارسة الحكم البريطاني المباشر، وإلى ثلاثة عقود من الصراع الدموي في أواخر القرن العشرين (ماكغري وأوليري 1995، غالاغير 2001).

من المحتمل أن تسلك أندونيسيا في أوائل القرن الحادي والعشرين الدرب الديمقراطي الذي نجح في الهند. فقد كان اندلاع العنف الإثني، والديني، والجهوي الكبير في أنحاء متعددة في البلاد في أواخر التسعينات وأوائل القرن الحادي عشر بشكل كبير، بسبب الطبيعة المتشددة لنظام سوهارتو، وبسبب الفراغ الذي خلّفه حين انهياره. وقد أثار اللايقين الذي أعقب ذلك كفاحات لتعويض تظلمات قديمة، ومنافسة حادة على السلطة بين مختلف الجماعات. ولكن على الرغم من ذلك، تجذّرت الإصلاحات الديمقراطية التي تَعِدُ بأمل من أجل تعزيز ثمارها بصورة أكثر سلمية. ويعزو روبرت هينفر (Robert Hefner) هذا النجاح إلى اعتدال أحزاب الأغلبية

المسلمة الرئيسية التي تعلمت درسًا من القتل المريع الذي جرى لأعدائها في عامي 1965 - 1966، ومن قمع سنوات سوهارتو التي أعقبت ذلك، بأن العنف وعدم التسامح الطائفي ليسا سبيلين فعّالين لاستمرار وحدة البلاد. ولا يبدو من الواضح حاليًا إن كان بمقدور الديمقراطية أن تدوم، أو أن تحافظ على بقاء العديد من الجماعات المتنوعة متحدة في المستقبل. ولكن يمكن لهذا أن يحصل إن استمر المسلمون المعتدلون بتولي السلطة في أكبر دولة مسلمة في العالم. فإلى الآن، قدمت الانتخابات الديمقراطية عاملًا ملطفًا، ولم تكن قط عامل توتير (بيرتراند 2004، هينفر 2000، 2005).

ولكن يعيدنا هذا كله إلى سؤال كيف يمكن تحقيق هذا؟ وما الذي يمكن فعله لجعل مثل هذه النتيجة المشجعة تحدث؟ فكما رأينا، إذا كانت الديمقراطية الرسمية مع الانتخابات تساعد في بعض الأحيان، إلّا أنّها في أحيان أخرى تزيد من سوء الأوضاع، فما هي الطريقة المثلى لتشجيع حدوث نتائج سلمية؟

صنع الديمقراطية: بعض السوابق التاريخية غير المشجعة

من الممكن ترميز كل بلد في العالم، ومنحه قيمة ما وفقًا لدرجة تقسيمه الإثني أو الديني، ومدى ديمقراطية كل منها، ومن ثم قياس نسبة تعلق هذا بالعنف السياسي، بما في ذلك الحروب الأهلية. وسيكون هذا ممارسة مفيدة، ولكنه غير مكتمل لأنه سيفتقد الآليات العرضية التي تؤدي إلى العنف السياسي، وإلى الفوارق المهمة، مع أنها تكون أحيانًا غير ملحوظة، بين أنواع مختلفة من الديمقراطية، وبين عادات تاريخية مختلفة بشكل كبير في العديد من الدول التي حاولت تبني نوعٍ ما من الديمقراطية.

يكون صنع ديمقراطيات ناجحة قابلة للعمل، بشكل جزئي، بحمل الجماعات المتصارعة مع بعضها بعضًا على القبول بمبدأ المساومات، فضلًا عن وجود إطار مؤسساتي مناسب مقبول من جميع الأطراف، أو على الأقل من أغلب الأطراف المتناحرة.

كان من المقترحات لحل الاختلافات الإثنو - دينية في يوغسلافيا في أوائل التسعينيات، فكرة شعبوية تقتضي إنشاء «كانتونات» على غرار النموذج السويسري، ونوع من الكونفدرالية، أو فدرالية فضفاضة جدًّا تتألف من وحدات صغيرة، تكون كل منها متجانسة نسبيًّا. وغني عن القول أنه على الرغم من عدم بعدهما الجغرافي الكبير، فإن سويسرا التي تطور نظامها الكانتوني على مر سبعة قرون قبل أن يتطور إلى الدولة السويسرية المعاصرة، كان لها تاريخ مختلف تمامًا عن تاريخ يوغسلافيا، كما أن نموذجها قد يكون عديم الفائدة تمامًا في مكان آخر (باربر 1973، شتاينبيرغ 1996). وبصورة مماثلة فإن «Pillarization» التي تبناها الهولنديون لتخفيف حدة التوترات الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت، والتي وُسعت في وقت لاحق لتشمل الجماعات الأخرى، لم يكن لديها، في الحقيقة، فرصة للنجاح في لبنان، حيث أنشئت لمنح الجماعات الكبيرة سلطة تناسبية، ولكنها لم تخلق على الإطلاق وحدة وطنية حقيقية، وأدت بالتالي إلى وقوع كوارث عنفية متكررة. (زيخديرفيل 1998، الخازن 2000).

لا تكمن مشكلة القيام بتعميمات إزاء الديمقراطية بسبب وجود فوارق كبيرة بين الحالات الفردية وحسب، ولكن لأن العديدين من الذين يقترحون نشر إصلاحات ديمقراطية حول العالم، وبخاصة الأميركيون، نسوا كيف تطورت الديمقراطية في البلدان الغربية حيث نشأت، وخاصة كيفية تطورها في السياق الأنجلو - أميركي، أو بطريقة مغايرة تمامًا في فرنسا. وقد تكون كل من بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمثلة الرئيسية الكبرى الثلاثة لتطوير الديمقراطية، ولكن نادرًا ما يتأمل أنصار الدمقرطة في القرن الحادي والعشرين في الكيفية التي أصبحت بها هذه الدول ديمقراطية بالفعل.

لم تُشرَّع الديمقراطية الإنجليزية تشريعًا، ولكنها تطورت ببطء من تسوية قروسطية ما بين الأمراء المحليين، والكنيسة، والملكية. وقد جرى التوصل إلى تسويات مماثلة في أرجاء أغلب أوروبا الغربية، ولكن في بريطانيا استمرت معاهدة تقاسم السلطة الغريبة هذه كبقايا قديمة من «الدولة النقابوية» القروسطية (وودوارد 1938، باغيهوت وجون ـ ستيفاس 1966، بلمب

1973، بوغي 1978). وكان ينبغي لهذه المؤسسة التي جرى ترقيعها عبر قرون من الصراعات العنيفة أن يخلّف إنجلترا بنظام برلماني يتمتع بالقدرة على أن يتلاءم مع المطالب المتزايدة للطبقات المتوسطة الجديدة في القرن التاسع عشر، ومن ثم مع مطالب الطبقات العاملة في القرن العشرين، وهو أمر كان سيدهش بكل تأكيد النخب التي صاغت الـ «ماغنا كارتا» في القرن الثالث عشر، فضلًا عن السياسيين الذين حوّلوا بعد أربعة قرون ونصف برلمانات تيودور ستيوارت إلى قوة سياسية تتمتع بالقدرة على الإطاحة بالملكية نفسها.

أما فرنسا فقد كان لها تطوّر مختلف. فمؤسساتها البرلمانية القروسطية دمّرتها ملكية مركزية، ما جعل مسارها نحو الديمقراطية في القرنين التاسع عشر والعشرين أكثر صعوبة. فقد أخفقت مؤسساتها الديمقراطية بشكل متكرر، وكان آخر انقلاباتها العسكرية الناجحة في سنة 1958، ما أدى إلى قيام الجمهورية الخامسة. وقد بعثرت الجمهوريات الأربع السابقة، إمبراطوريتان، ونوعان مختلفان من الملكية، وتجربة فاشية - نقابوية وجيزة (أغولهون 1955، كوب 1998: 24 - 36).

لا تزال الولايات المتحدة في جمهوريتها الأولى (أو الثانية إذا ما أخذنا المواد الكونفدرالية في الاعتبار)، ولكنها مرت بحرب أهلية قذرة قبل أن تترسخ وحدتها. فقد استفادت المستعمرات الأميركية الأساسية التي شكّلت الولايات المتحدة مما كان، في ذلك الحين، تقليدًا بريطانيًّا طويلًا للحكم الذاتي الجهوي والتقليد البرلماني. وحتى مع ذلك، كان لا بد من عقد مساومات متكررة بين المناطق للحفاظ على وحدة النظام. فبدءًا من المساومة الدستورية لسنة 1787، مرورًا بالعديد من المحاولات لحل الخلافات المتزايدة بين الجنوبيين والشماليين، وحتى المساومة الانتخابية لسنة 1877 التي سمحت للجنوبيين بالاحتفاظ بنظام إقصاء عنصري وهيمنة للبيض استمرت 90 سنة أخرى، فإن الديمقراطية الأميركية استمرت بالنمو بقوة من خلال مساومتها على مبادئها الليبرالية فقط، حتى تمكنت أخيرًا من حل هذا الصدام الثقافي الجهوي من دون إثارة اندلاع حرب أهلية جديدة (ماركس 1998).

تؤكد مقارنة أنتوني ماركس (Anthony Marx) للولايات المتحدة وجنوب إفريقيا (مع البرازيل كحالة مختلفة متناقضة) نقطة أن قومية البيض ترسخت بعد الحروب ما بين البيض بإقصاء السود وتعريفهم كـ «آخرين» لم يكونوا جزءًا من الأمة. ووسع ماركس في عمل حديث له (2003) هذه الحجة إلى أصول القومية الإنجليزية والفرنسية التي وحّدت مناطق وجماعات متباينة بتعريف المقصيين بـ «الآخرين» العدو، على أسس دينية. فقد تشكلت الوحدة الإنجليزية على أسس معاداة الكاثوليك في القرنين السادس والسابع عشر، كما تشكلت القومية الفرنسية على أسس معاداة البروتستانتية. وبذلك تدحض الحقائق التاريخية القصة المطمئنة لكيفية تغلب الفرنسيين والإنجليز والأميركان على الانقسامات الطائفية بكونهم «متحضرين»، فالدول الثلاث جميعها خاضت حروبها الداخلية، وقامت باضطهاد جماعات محددة منتقاة. ولسوء الحظ، فهذا أمر مثير للإحباط إذ يوحي بأن إنشاء وحدة من التنوع يتطلب إقصاء البعض وإيجاد عدو تتوحد ضده الأغلبية. عندما يتم ذلك فقط، وحين يكون هناك شعور قوي بالانتماء إلى الأمة، يمكن للديمقراطية أن تنجح، لأن مصالح الجماعات المختلفة تصبح ثانوية بالنسبة إلى القضية القومية الغالبة. وحينها تصبح المساومة بدلًا من الحرب الأهلية أمرًا سهلًا نسبيًا، ويمكن للانتخابات الديمقراطية أن تنتقي الفائزين والخاسرين بشكل سلمي. ولا يشعر الخاسرون، بسبب القيم القومية المشتركة، بأنهم مغبونون. وبالفعل فهناك دليل واضح على أن جميع الدول الأوروبية القوية نشأت من حروب وحدتها ضد الغرباء، وأن الديمقراطية نشأت، حيثما نشأت، من خلال صراعات غالبًا ما كانت عنيفة. وقد كان هذا الأمر موضوع بحث متتابع لشارل تيلي (Charles Tilly) من خلال عمله الأدبي المتميز (تيلي 1975، 2004).

كما قدم ميغويل سينتينو (Miguel Centeno) حجة غير مشجعة هو الآخر عن أميركا اللاتينية. فقد كانت أميركا اللاتينية عمليًا أقل عسكرة وخاضت حروبًا دولية أقل من أوروبا الغربية، ولكن هذا أدى إلى درجة أقل من الاندماج الوطني، خاصة في الدول ذوات الإثنيات الكبيرة أو الدول التي

تتميز بنسبة كبيرة للسكان الأصليين، وتتميز بالتالي بدرجة أكبر من القمع الداخلي. وبذلك نشأت القومية، ولكن لأنه لم يكن من الضروري تعبئة جماهير الفلاحين في البلاد ضد أعداء خارجيين كما حصل في أوروبا الغربية، فلم يكن الاندماج بين النخب الثرية والجماهير تامًّا على الإطلاق. وقد يكون هذا أحد أسباب ضعف الوحدة عبر خطوط طبقية وإثنية في دول أميركا اللاتينية، على خلاف دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ما يجعل الديمقراطية فيها أكثر هشاشة (سينتينو 2002).

إلى أين يصل بنا هذا إلا إلى مطالبة الدول التي تعاني من صراعات إثنية، أو دينية، أو طائفية أن تقرر من تضطهد وتقصي حتى تتوحد، ومن ثم تنهمك في حروب بائسة مع جيرانها لتتمكن من دمج أولئك الذين يشكلون «الأمة». فهل هذا هو السبيل الوحيد لإنشاء وحدة وطنية تجعل من الديمقراطية المستقرة أمرًا ممكنًا؟ وهل تحتاج الهند إلى باكستان على حدودها لتتوحد؟ وهل كان رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير على حق للنيل من سمعة اليهود، والأميركان، والغرب ليوحد جماعاته المتباينة؟

لحسن الحظ يمكن التوصل إلى استنتاجات أكثر تفاؤلًا ما دمنا بقينا واعين بحذر إزاء كيفية إمكان دفع عام لديمقراطية فورية أن يتسبب بإلحاق الضرر أكثر من إتيانه بالخير. فقد يستغرق إنشاء الديمقراطية أكثر من جيل واحد، ولكن يجب أن لا يستغرق الفترة التي استغرقها من الـ «مانغا كارتا» إلى إنشاء حق الاقتراع العام في بريطانيا ـ أي 700 سنة. وقد لا يتطلب الأمر إقصاء مختلف الجماعات الإثنية أو الدينية، أو نشوب حروب أهلية، أو شن حروب ضد الدول المجاورة. ولكن الأمر يتطلب كثيرًا من إجراء الانتخابات، فضلًا عن أخذ العبر من ضغوط الدول المجاورة. وهذه نقطة شرحها توماس بانغل بشكل رائع في فصله ذي التوجه الفلسفي في هذا الكتاب.

استراتيجيات سلمية واستراتيجيات غير سلمية لدمج الأقليات

المشكلة هي أن جميع الدول الحديثة تقريبًا، بما فيها تلك التي تعتبر أنها دول شرعية، تحتوي على جماعات دينية، وإثنية، ومناطقية، وحتى في بعض

الحالات على جماعات اقتصادية، هناك شك دائم في ولاءاتها. وفي العديد من الحالات تدعي هذه الجماعات أنه يجب أن لا تكون جزءًا من الدول التي تقيم فيها، لأن الآخرين الذين لا يخدمون مصالحها هم من يهيمنون على الدولة، أو أنهم يضطهدونها. ولذلك فالدول التي لم تفلح في خلق إجماع وطني إزاء الأطراف التي تمثّلها، تعاني من وضع متقلقل. وحتى الدول الناجحة المدمجة بشكل كبير لم تكن كذلك في الماضي. والحقيقة هي أن الدول القومية مشروع نادرًا ما ينتهي، هذا إن كان سينتهي على الإطلاق، وليس حقيقة أساسية تنتظر الاندفاع إلى الوجود (غيرلي 2002، سميث 1986، فيبر 1976). وحتى إّن بعض الدول القديمة جدًّا، والتي ادعت ذات مرة أنها دول قومية بصلابة، مثل بريطانيا العظمى وإسبانيا، لا تزال عرضة للتفكك إلى دول مختلفة، في حين تواجه الدول الأصغر، والتي كانت تبدو في الماضي أنها كيانات متجانسة، كالدول الاسكندنافية، مشكلة أقلية مهاجرة متنامية. وقد أصبح عدد قليل من الدول الحديثة دولًا متماسكة من دون وقوع حروب أهلية فيها، ومن دون مواجهة صراعات دولية لتقرير حدودها.

تعتبر معاملة الأقليات أو الجماعات الأقل قوة من إحدى أكبر القضايا، وأحيانًا القضية الوحيدة الأكثر أهمية، لدى إنشاء ديمقراطيات مستتبة في العالم المعاصر، حيث يكون دور الدولة أساسيًّا من حيث توفير التعليم، وتأمين حقوق الملكية، وتوفير فرص العمل، فضلًا عن إنقاذ القيم الأساسية. فلم يعد النظام الملكي التقليدي، كالذي مارسه العثمانيون قابلًا للتنفيذ، حين كانت مختلف الجماعات الإثنو-دينية تتبع قوانينها وممارساتها الخاصة، ما دامت لا تتدخل بالحكم العثماني المركزي المسلم. ولكن هذا كله انهار في اقتتال طائفي داخلي فيما حاولت الإمبراطورية العثمانية إنشاء دولة قومية متحدة معاصرة قادرة على تعبئة قواها ضد أعدائها الأوروبيين (باركي وفون هاغن 1997، كيدر 1997، ماردين 1997).

ما هي الاستراتيجيات التي جرى اتباعها للتعامل مع الأقليات، وما هو مدى نجاحها؟ لقد كان هناك ثلاث استراتيجيات عريضة، يمكن تقسيم كل واحدة منها إلى جزءين، وهما منهجية متسامحة نسبيًّا ومنهجية غير متسامحة

نسبيًا. وأنواع الاستراتيجيات الثلاث هي: الدمج، والفصل، والإقصاء. ويبين الجدول 4-1 هذه الاستراتيجيات (أوليري 2001، تشيروت وماككولي 2006: 159).

الجدول 4-1: استراتيجيات للتعامل مع الأقليات في الدول القومية

	دمج	فصل	إقصاء
متسامحة	تدريجي ينم عن استيعاب توافقي تقريبًا	ثقافية متعددة	هجرة أو فصل توافقي
غير متسامحة	استيعاب قسري	فصل	تطهير عرقي أو إبادة جماعية

الأمر الغريب حول هذا المخطط هو أن العديد من الدول القومية استخدمت جميع هذه الاستراتيجيات في وقت ما لتعزيز وحدتها القومية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم يكن استيعاب المهاجرين البيض أمرًا متسامحًا على الدوام بشكل مثالي، ولكنه كان كذلك إجمالًا، ونادرًا ما أصبح غير متسامح بصورة وحشية. ومع ذلك لا يمكن قول الأمر ذاته حول كيفية معاملة الأميركان الأفارقة أو السكان الأصليين. فقد مورس الاستيعاب والفصل القسريين، إضافة إلى التطهير العرقي والإبادة الجماعية في وقت ما ضد غير البيض. فقد قال أبراهام لينكولن ذات مرة إن «الفوارق الحسية بين العرقين الأبيض والأسود .... ستحول دون عيش العرقين سوية على أسس من المساواة الاجتماعية والسياسية». وبذلك، فقد خلص إلى أن هجرة العبيد السود المحررين إلى إفريقيا هي الحل الأمثل (ماركس 1998: 59). وقد كان هذا الشكل من «الإقصاء المتسامح» الفكرة الأساسية وراء إنشاء ليبيريا، على الرغم من أنها أثبتت أنها غير عملية على الإطلاق كحل واقعي. وحديثًا جدًا فقط، جرى في الولايات المتحدة بشكل واسع قبول التعدد الثقافي المتسامح

الذي يعترف بشرعية التحدث بلغات مختلفة وممارسة ثقافات مغايرة. ولكن هذا الأمر لا يزال موضع نزاع. وقد يكون مثيرًا للصدمة رؤية تصنيف التعدد الثقافي والفصل في الخانة نفسها، غير أن كلا الاستراتيجيتين تزعمان أن إنشاء ثقافة واحدة متحدة أمر مستحيل، ولذلك ستبقى الجماعات الإثنية منفصلة في العديد من الطرق. ومع ذلك فإن الصيغة المتسامحة هي الصيغة الألطف، على الرغم من أن بعض الافتراضات التي تقدمها الاستراتيجيتان متشابهة تمامًا.

لقد نوقشت بعض الوسائل التي أصبحت من خلالها الدول أكثر تجانسًا ثقافيًا. فبريطانيا أقصت الكاثوليك من المشاركة السياسية. وعلى الرغم من معالجة هذا الصدع داخل بريطانيا نفسها، إلا أن هذا لم يحصل في أيرلندا (الشمالية) التي تسيطر عليها بريطانيا. وأما فرنسا فقد خضعت لسلسلة طويلة من الاستيعاب القسري والوحشي جدًا. وهذا ما عناه إيرنست رينان (Ernest Renan) بقوله إن على الدول أن تنسى ماضيها بقدر ما تتذكره. فقد كان يفكر بمجازر الإبادة الجماعية التي وحّدت فرنسا بشكل بطيء، وخصوصًا حملة كاثار الصليبية(*) في القرن الثالث عشر، والحروب البروتستانتية ـ الكاثوليكية في القرن السادس عشر، والحرب الأهلية الدموية التي كانت بمثابة الثورة الفرنسية (أندرسون 1991: 199).

لا يوجد مثال أفضل من شعور القومية الذي تشكّل بعد الحرب الأهلية الأميركية، وهو صيغة ميثية للجنوب الرومانسي، جعلت معظم الأميركيين ينسون الطبيعة الحقيقية والوحشية للحرب التي قاتلها الجنوب للإبقاء على العبودية، وليس بسبب طريقة حياة متحضرة أو حقوق «ولايات» دستورية. ويمكن أن نشاهد في الزمن الحاضر عددًا من دول أوروبا الشرقية والوسطى، والتي يدعي بعضها أنها قديمة جدًا، دولًا قومية متينة لأنه تم القضاء على

(*) حملة كاثار الصليبية (1209-1229) هي حملة عسكرية دامت 20 سنة بدأتها الكنيسة الكاثوليكية للقضاء على ما عدته بدعة الكَاثار في إقليم لونغدوك. ويقدر أن ما بين 200،000 إلى مليون شخص قتلوا في هذه الحملة.

الأقليات الكبرى فيها، أو جرى طردها، أو جرى تحجيمها بعد الحرب. فبولندا خير مثال على ذلك، فضلًا عن اليونان ورومانيا (باستثناء الغجر والأقلية الهنغارية)، وهنغاريا، وبالتأكيد دول يوغسلافيا السابقة الحديثة الصغيرة. كما أن تركيا مثال آخر، حيث إنها لا تزال تعاني من مشكلة مع الأقلية الكردية، وحيث أخفق الاستيعاب القسري غير المتسامح الذي تمثل بشكل كبير بارتكاب المجازر ضد الأرمن، وتغيير الحدود القسري، وطرد جميع المسيحيين اليونانيين تقريبًا. وأما الدولتان القوميتان الحديثتان سلوفاكيا وجمهورية التشيك فقد انفصلتا بشكل سلمي، ما قدم مثالًا لطيفًا حديثًا للانفصال المتسامح، على الرغم من أن سلوفاكيا ما زالت تعاني من مشكلة التعامل مع الأقلية الهنغارية، كما يعاني كلا البلدين من مشكلة الأقليات الغجرية التي لم يتم استيعابها. ومع ذلك، فقد كان من الممكن أن لا يتم إنشاء جمهورية التشيك بشكل سلمي بالشكل الذي حصل، لو لم يتم طرد الأقلية الإثنية الألمانية الكبيرة منها بالقوة وبوحشية بعد الحرب العالمية الثانية (نايمارك 2001 ناقش العديد من هذه التطهيرات العرقية).

أما في أميركا اللاتينية فقد كان هناك محاولات لاستيعاب السكان الأصليين قسريًا. وكان بعض هذه المحاولات تدريجيًا أكثر رفقًا، ولكن كان هناك أيضًا العديد من الأمثلة للفصل التام، وحدوث مجازر، وتطهير عرقي وإبادة جماعية. كما أن روسيا في حقبتها كإمبراطورية قبل سنة 1917، وفي حقبة الاتحاد السوفياتي، وحاليًا استخدمت جميع الاستراتيجيات الممكنة بدءًا من التطهير العرقي لشعوب القوقاز المختلفة، مرورًا بالترحيل، والاستيعاب القسري والتوافقي، والتعددية الثقافية، فضلًا عن تمزيق الأقاليم المعادية إثنيًا. (تتناول إحدى حالات نايمارك [2001: 85 - 1071] معاملة الشيشان والإنغوش على يد الاتحاد السوفياتي). ويمكننا أن نجد في جميع أنحاء العالم أمثلة عديدة لجميع الاستراتيجيات الممكنة، منها حالات وحشية غير متسامحة متطرفة، وحالات أخرى لاستراتيجيات متسامحة، فضلًا عن العديد من حالات النجاح والإخفاق مع كل منهجية. المهم هو الإقرار أن تحويل شعوب غير متجانسة إلى أمم عملية طويلة ومعقدة. ويمكن

تحقيقها بصورة سلمية نسبيًا، ولكنها كانت دومًا وفي كل مكان، عرضة لأن تصبح صراعًا عنيفًا.

من أجل إنشاء ديمقراطية ناجحة، لا بد من خلق شعور، كما تقول لياه غرينفلد (Liah Greenfeld)، بأن الأمة ستصبح هوية سياسية مركزية للجميع، أو للجميع تقريبًا، ضمن حدود الدولة. فالتعددية الثقافية السويسرية أو الهندية، وانفصال سلوفاكيا وجمهورية التشيك السلمي، والانفصال بعد حقبة طويلة من القمع، وسفك الدماء، والحرب الأهلية، كما حصل بين جمهورية أيرلندا وبريطانيا العظمى، والاستيعاب المتسامح كما حصل في الولايات المتحدة مع المهاجرين البيض، يمكن أن ينجح جميعه. كما يمكن أن ينجح الاستيعاب القسري، كما حصل مع العديد من الأقليات الدينية والإثنية في فرنسا. ولكن حين تكون العملية غير مكتملة، ينشأ خطر حدوث صراع إثني دائم، كما حصل مع الأكراد في تركيا (ماكدووال 1997: 418- 444). كما ينجح الفصل فقط ما دامت الجماعة المنفصلة مهمشة بالكامل بصورة تصبح معها عاجزة بالكامل، ولكنه يمكن أن ينجح بتوحيد الأغلبية ضد الأقلية المنفصلة كما حصل في الولايات المتحدة لقرن من الزمن بعد الحرب الأهلية. فقد كان لا بد لتحقيق ديمقراطية كاملة في الولايات المتحدة من إنهاء الفصل والتقدم نحو صيغة من الاستيعاب المتسامح. (يسمي عديد من الأميركيين هذا بالتعددية الثقافية، ولكنهم يسيئون تصنيف ما حصل عمليًا). كما يمكن للإبادة الجماعية والتطهير العرقي أن ينجحا. فقد تكون تركيا ديمقراطية غير مثالية، ولكن من الصعب تصور أي نوع من الديمقراطية الدائمة، أو حتى دولة تركية قريبة من حدودها الحالية، لو بقي الأرمن واليونانيون جماعتين ديمغرافيتين كبيرتين في الأناضول واستانبول. إضافة إلى ذلك، فإن التحول الهادىء نسبيًا إلى الديمقراطية في معظم شرق ووسط أوروبا بعد سنة 1989، ما كان ليكون سهلًا لو لم يتم القضاء على الأقليات الكبرى فيها أو طردها في القرن العشرين.

وبما أني لا أهدف إلى تقديم توصية بارتكاب إبادات جماعية جديدة أو القيام بمحاولات وحشية لاستيعاب جماعات عنيدة في الهويات القومية

المهيمنة، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الاستراتيجية المتسامحة الفعالة التي يمكن استخدامها لخلق الانسجام الضروري لنجاح الديمقراطية؟ وبما أن الجواب عن هذا السؤال يحتاج إلى كتاب كامل بذاته، فلا بد من أن يكون الجواب هنا موجزًا.

كيفية تعزيز ديمقراطية متسامحة

لا بد أولًا من أن نتذكر في العديد من الحالات، والتي تتراوح من إنجلترا القروسطية إلى الهند المعاصرة، أنه كان لا بد من طمأنة نخب مختلف الجماعات التي ترتكز على المناطق أو الإثنية، أو الديانة، بأنها لن تخسر ممتلكاتها، وسلطتها المحلية، أو الفرصة من الإفادة بكونها ستصبح جزءًا من الدولة. ولا يزال هذا الأمر مهمًّا حتى في الزمن الحاضر.

يقلّص ممارسة هذا الأمر بالضرورة تقريبًا من إمكانية حصول ديمقراطية تامة. فمن المعروف منذ أمد بعيد أنه لا بد للديمقراطية المتسامحة (أو كما يقول زكريا الليبرالية) أن تحمي الأقليات من الأغلبيات. ومع ذلك، فما هو أكثر أهمية هو حماية قادة الجماعات، أي النخب التي تعتبر أيضًا أنها حماة جماعاتها ضد الجماعات المنافسة الأخرى. وهذه النخب، وخاصة أفرادها الشابة والمثقفة، هي التي ستبدأ، على الأرجح، الثورات ضد الدولة نيابة عن جماعاتها المضطهدة إذا كانت ساخطة. وما لم يوفر لها «أمن الفرصة»، فمن السهل جدًّا لنخب شابة كهذه إقناع العديدين من جماعاتها بمعارضة الدولة. ولا يمكن للانتخابات الديمقراطية حل هذه المسألة. لذا لا بد من إعطاء النخب في جميع الجماعات المشاركة أسبابًا جوهرية للمشاركة في العملية السياسية التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى الديمقراطية، وإن لم يتم ذلك على الفور. حينها فقط يمكن أن تحظى المساومة الديمقراطية بموطىء قدم.

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني، والتي يفاخَر بها بصورة كبيرة باعتبارها أساسًا للديمقراطية منذ زمن توكفيل وحتى الآن، أن تكون عاملًا

مساعدًا فقط في حال قادتها نخب تقبل بالدولة، وترغب في الدمقرطة التدريجية لأنها لا تهدد مصالحها أو حظوظ جماعاتها المستقبلية. وحينها فقط يصبح قادة هذه الجماعات على استعداد للمساومة مع بعضهم بعضًا كممثلين لجماعاتهم. ولا يهم كثيرًا إذا لم يتم اختيار هذه النخب ديمقراطيًّا في البداية. فالعملية الديمقراطية لا بد أن تُوقف لمصلحة أمر ما، كما حصل مع البريطانيين والأميركان في البداية، أي من أجل المساومة بين نخب ممثلي مختلف المصالح المحلية والجماعوية. وحالما تتمرس هذه النخب في كيفية القيام بهذا، يكون لدى المؤسسات الديمقراطية فرصة للتطور.

كما لا بد من احترام حقوق الملكية في كل الأزمنة. ويعتبر هذا الأمر أكثر أهمية من إنشاء الديمقراطية ذاتها، إذ إن الديمقراطيات التي لا تُضمن فيها حقوق مختلف الإثنيات، والديانات، والمناطق، لا تتمتع بأي فرصة للنجاح.

يثير هذا الأمر قضية صعبة. فالتسامح ببساطة ليس عبارة عن مسألة مساومة بين النخب أو احترام حقوق الملكية. فنحن نعلم أن الولايات المتحدة مرت بهذا الأمر قبل أن تصبح متسامحة إزاء غير البيض، كما أننا نعلم أن التحاملات الشديدة يمكن أن تستمر فترةً طويلة بعد زوال تهديد الأقليات للأمة. ونظرًا إلى أن الإقصاء غير المتسامح يمكن أن ينجح، وأن العديد من الديمقراطيات الأوروبية بنت وحدتها القومية باضطهاد الأقليات، وبتدميرها في بعض الحالات، فكيف يمكن تفادي حصول هذا؟ ويكمن الحل الوحيد في تجاوز الجماعة نحو قبول أولوية الحقوق الفردية. فلطالما عومل اليهود، والتوتسي، والصينيون، والأرمن، والكاثوليك، أو أي جماعة أخرى ككيانات تتسم بأصولها، وعاداتها، وحقوق الجماعة الخاصة بها. ولكن بما أن جميع الأفراد في تلك الجماعات يتمتعون بحقوقهم من خلال جماعتهم فقط، فإن التسامح سيبقى سلعة هشة. ويبين آدم سيليغمان في بحثه في هذا الكتاب أن قبول الآخرين المختلفين هو مسألة أكثر من مجرد تسامح، ففردية الحقوق تتضمن خصخصة الفوارق بوسائل من الصعب وجودها في ماضي ما قبل الحركة التنويرية.

لا تزال الهند بمنأى عن تحقيق هذا المستوى من القبول العام للفرد إزاء حقوق الجماعة. كما لم تصل أي من ديمقراطيات أوروبا الغربية إلى هذا المستوى في الحقيقة حتى مرور بعض الوقت من القرن العشرين. ولحين حصول ذلك، فمن الممكن توحيد الأمم من خلال المساومة بين النخب و الجماعات. غير أن حصول التصويت الشعبي يخلق فرصة لقادة الجماعات للفوز بالسلطة من طريق تعزيز البغضاء والتمييز.

ولذلك، ففي الفترة الطويلة التي تظل فيها الديمقراطية ناقصة (كما هو الحال في الهند، على سبيل المثال، حيث تستغل النخب نتائجها لتبقى في السلطة، وحيث تبقى مناشدة الطبقية والعواطف الطائفية خطرًا حاضرًا أبدًا)، فلا بد من الاعتناء بغرس هذه المعتقدات التنويرية بأهمية الحقوق الفردية. وهذا يعني، في نهاية المطاف، قبول فكرة أنه يجب أن لا يوسم أي شخص بشكل أساسي بسبب إثنيته، أو ديانته، أو عضويته المناطقية، أو على الأقل، اعتبار هذه الخصال النسبوية ذات أهمية ثانوية. وهذا الأمر هو عبارة عن مشروع تحوّل متعدد الأجيال. وقد حصل هذا حديثًا في الغرب فقط، ولا يمكن فرضه على المجتمعات غير الأوروبية. ولا بد لهذه الأفكار أن تتطور ضمن كل مجتمع، وأن تأتي من نخبه الفكرية الخاصة. وفي هذه الأثناء من المستحسن إدراك أنه يمكن إحراز تقدم باتجاه الديمقراطية بخلق مجتمعات أكثر استقرارًا، من دون الإصرار بالضرورة على ما يعده الغربيون ديمقراطية رسمية، وباحترام مطلق للاختلافات، والحقوق الفردية الواسعة. فمن الصعب المحافظة على قيم كهذه في ديمقراطيات غربية ليبرالية راسخة، ناهيك بفرضها على الآخرين.

فيما يجري بناء التضامن القومي، وفيما تُدمج النخب في نظام من المساومات للسلطة السياسية آمن وقابل للعمل، وفيما يصبح التسامح واحترام أكبر الحقوق الفردية مقبولَين بشكل واسع، سيصبح النمو الاقتصادي حيويًا بكل تأكيد. وفي حال أحسّت كل جماعة بأن لديها ما تكسبه بالبقاء وفية للأمة بدلًا من مغادرتها، أو بمحاولتها الاستئثار بالسلطة لإقصاء الآخرين، ستكون عملية بناء الديمقراطية الليبرالية الصعبة أكثر سهولة.

إذا كان هذا كله يبدو مهمة صعبة، فهو كذلك. فمن المحتمل أن تُلحق الديمقراطية السابقة لأوانها في المجتمعات المنقسمة ضررًا أكبر من الخير الذي يُرتجى منها. فإقصاء النخب المحلية أو النخب الإثنية أو الدينية كجزء من الدمقرطة، إنما هو مدعاة لحصول كارثة. كما أن إهمال حقيقة عدم التسامح انعدامَ الاحترام العام للحقوق الفردية في معظم المجتمعات يحوّل البحث عن الديمقراطية إلى ممارسة لا طائل منها. كما أن خلق التسامح واحترام الاختلافات من دون تأييد النخب المحلية أمر مستحيل. فلا بد للديمقراطية أن تتطور كمجموعة من التحالفات بين النخب، وبمرور الزمن فقط يمكن غرس قيمها الأساسية.

هكذا جرى الأمر في بعض المجتمعات الغربية، ومن الغباء التظاهر بأنه أمر سهل الحدوث. ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن للمجتمعات غير الغربية إنجاز صيغة ما من الديمقراطية الليبرالية. فقد سلكت بعض هذه المجتمعات في هذا الاتجاه، ولكن بفروقات تزعج، من غير حق، المراقبين الغربيين (بيل 2006). فالانتخابات السريعة، وفرض المؤسسات من قبل الغرباء الذين لا يعرفون الوضع المحلي، والوعظ عن بعد، ليست الطريقة المثلى لتحقيق ذلك.

يمكننا الآن الإجابة عن السؤال الذي طُرح في بداية هذه المقالة. هل يمكن للديمقراطية أن تساعد على حل الانقسامات الحادة للجماعات؟ نعم، ولكن لا بد من القيام بالكثير من أجل إنشاء المؤسسات المناسبة قبل أن تنجح الديمقراطية بشكل تام. ولا بد أن يتناول جزء من هذا العمل، في نهاية المطاف، تغيير بعض القيم والمواقف المحددة بشأن الإثنية والديانة، ولكن هذه خطوة نهائية لا يمكن فرضها ولا تحقيقها قبل إنشاء المؤسسات المناسبة وبدء عملها بصورة حسنة. بعبارات أخرى، يمكن نشر صيغة ما من الديمقراطية الليبرالية. وحالما يتم إنشاؤها، يمكنها العمل على تخفيف حدة الصراعات الإثنية والدينية. ولكن إنشاء ديمقراطيات متسامحة، قانونية، عاملة، يتطلب الصبر، وأجيالًا من العمل الدؤوب، ورغبة في قبول صيغ غير مكتملة ومختلفة لتلك الديمقراطية في فترة استعداد طويلة.

الفصل الخامس

الديمقراطية، والمجتمع المدني، ومشكلة التسامح

(بقلم آدم ب. سيليغمان)

تمهيد

سواء أكانت الديمقراطية «قابلة للتصدير» أم لم تكن، فمن الواضح جدًّا أن المجتمع المدني لبلد ما، أو مجتمع ما، غير قابل للتصدير على الأرجح. هذا هو الحال خصوصًا إذا ما اعتبرنا أن المجتمع المدني يعني أمرًا ما أكثر من الآليات المؤسساتية التي عرّفها روبرت دال (1972) بـ «حكم الكثرة» (Polyarchy). وهذه الترتيبات المؤسساتية هي: (1) مسؤولون منتخبون، (2) انتخابات حرة ونزيهة، (3) حق الانتخاب، (4) حق الترشح للمناصب، (5) حرية التعبير، (6) مصدر بديل للمعلومات، (7) استقلالية المؤسسات. وقد تكون هذه الترتيبات لبنات بناء للديمقراطية قابلة للإنجاز بصورة عامة. ومع ذلك سيبدو مفهوم المجتمع المدني بأنه يدلل على أمر ما مربكًا قليلًا، وأنه خاص ببلد ما، ولذلك فمن الصعب «تصديره» بالأسلوب ذاته. فكيف يكون ذلك؟

تواجه جميع المجتمعات في جميع الأزمنة ثلاثة تحديات أساسية. وتتضمن هذه التحديات ضرورة (أ) تنظيم تقسيمها للعمل، (ب) بسط الثقة إلى ما هو أبعد من وحدة العائلة الأولية (كيفما اعتبرت)، أي تعميم معاني الثقة إلى أبعد من الدوائر الضيقة، (ج) توفير إدراك ما لمعاني الحيوات الشخصية

والمساعي الجماعية (إيسنستاد 1995). كما يمكن فهم جميع المؤسسات الاجتماعية في نهاية المطاف من حيث دلالتها على مجموعة، أو أكثر، من التحديات. فما تضيفه فكرة المجتمع المدني إلى مجموعات مختلفة من الحلول المؤسساتية لهذه التحديات، إنما هو ذو سمة محلية في الغالب. إنه أمر يمكن أن يُعرّف، بحسب عبارات المنظرين الأخلاقيين الاسكتلنديين في القرن الثامن عشر، بـ «زهو واستحسان» ذلك المجتمع على وجه التحديد. أي بالطريقة التي يعالج بها كل مجتمع مجموعة التحديات الثلاث التي ذُكرت توًّا.

بناءً على ذلك يتعلق تنظيم المجتمع المدني بنطاق القيم والمعتقدات. وبذلك فإنه سيحمل دومًا سمات خاصة، ومحلية، ومحددة. كما أن المجتمع المدني سيكون مختلفًا بطريقة ما في كل مكان كما أن محتواه لن يكون معممًا تمامًا، لأنه إذا ما كان لمصطلح «المجتمع المدني» أن يعني أي شيء فلا بد أن يعني أمرًا ما محددًا. وعلى الرغم من إمكانية تطور تقسيم العمل على المستوى العالمي، إلا أنه من الواضح أن تعميم الثقة ومصطلحات المعنى في مختلف المجتمعات أمر مختلف، ومن المرجح أن يبقى كذلك في المستقبل المنظور. وبالفعل، تشدد العديد من الأبحاث في هذا الكتاب بالتحديد على السمة الخاصة والمحلية لهذه التحديات التي تواجه الدمقرطة في أجزاء مختلفة من العالم. فيذهب بحث دانيال تشيروت، على وجه الخصوص، بعيدًا نحو تبيان كيفية تمثيل الجماعات المحددة والمعرّفة إثنيًّا تحدّيًا متواصلًا لتعميم الجوانب الرسمية لصنع القرار الديمقراطي. فالثقافات المحلية لها تأثير، وهي تؤثر في تشكيل النخب حاملة البرامج الأيديولوجية، بما في ذلك برامج الدمقرطة.

لذلك فإني سأقوم في هذا البحث بالتنقيب عما إذا كانت الثقافات المحلية، والتي تقدم الأساس لأفكار تهذيبنا الديمقراطي، عامة حقًّا. وسأجادل بدلًا من مناقشة مفهوم المجتمع المدني، بأنه من المجدي حقًّا فهم المشكلات الأساسية للدمقرطة بكونها مشكلة التعايش مع الاختلاف، أو بطريقة أكثر كلاسيكية، التسامح معه. فالتسامح مع الاختلاف كلاسيكيًّا - الاختلاف الديني، ولكن أيضًا الاختلافات الإثنية والعرقية - هو في الحقيقة الشرط الأول لنشوء أي شكل من أشكال الحياة المدنية. إضافة إلى ذلك فإني

سأدعي أن أفكارنا الأوروبية الغربية الشمال أطلسية عن التسامح إنما ترتكز على أسس خاصة جدًّا لا يشاطرنا إيّاها كثيرون في أنحاء العالم، وأنه من الأفضل لنا أن ندرك تحاملاتنا وافتراضاتنا الخاصة التي نتسبب بها لفكرة المجتمع المدني قبل محاولة تعزيز فضائله في جميع أرجاء العالم. وهذا الأمر مهم بالتحديد، إذ لا تزال فكرة المجتمع المدني في العديد من المنتديات المعاصرة تُقدم باعتبارها علاجًا شافيًا لجميع أمراض المجتمع. وبذلك يمكن أن يكون هناك العديد من الوسائل للتسامح إزاء الاختلاف، ولا يشترط أن تكون جميعها محددة بأفكارنا الخاصة عن المجتمع المدني.

تاريخ موجز عن فكرة المجتمع المدني

بدأت فكرة المجتمع المدني في السنوات التي أعقبت ثورات 1989، تعني العديد من الأمور المختلفة والمتناقضة للعديد من الشعوب. فقد اعتنقها الليبراليون والمحافظون، والنخب الدينية، ومؤيدو النظام العلماني الأقوياء، وأحزاب اليسار، وأحزاب اليمين، ومناوئو العولمة ومؤيدوها، ومناوئو مأسسة الكنيسة... إلخ. وأقترح للبدء ببحثنا الخاص إجراء استعراض تاريخي جزئي موجز جدًّا تقتضيه الضرورة، لاستخدام المصطلح، وبعض المشكلات المتأصلة في ذلك الاستخدام. وسأقوم بعد هذا الاستعراض بإلقاء نظرة على مشكلة واحدة متأصلة لأشكال ديمقراطية لتنظيم الحياة الاجتماعية، وعلى مشكلة أخرى لا يبدو أن فكرة المجتمع المدني تعالجها بشكل مناسب. وسأختم القسم الأخير من بحثي باستكشاف فكرة التسامح التي عفّى عليها الزمن بوصفها مفهومًا بديلًا للمجتمع المدني، وهي فكرة ينبغي أن نعيد أخذها في الحسبان في مناقشاتنا للأنظمة الديمقراطية.

لقد أصبحت فكرة المجتمع المدني شعارًا سياسيًّا شعبيًّا في أواخر ثمانينيات القرن العشرين. ويكمن أصلها المعاصر في الانتقادات التي وُجّهت إلى كل من الدول الاشتراكية والأنظمة الرأسمالية المتقدمة (سيليغمان 1992). وعلى الرغم من شعبية الفكرة في أوروبا الشرقية خلال هذه الفترة بوصفها انتقادًا لاشتراكية الدولة، ولكن استخدام المصطلح خبا بعد الفترة الانتقالية في

أوائل التسعينيات، إذ كان فعالًا كأداة انتقاد وليس كأداة بناء. ولكن بعد انهيار الشيوعية باتت الأولوية لضرورة تطوير لغة للديمقراطية، والأحزاب السياسية، وسيادة القانون، بديلة عن لغة المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه تقريبًا، دخل المصطلح في الخطاب السياسي الغربي الرئيسي، باستخدام كل شخص له كما يروق له. وبالفعل، فإن غموض المصطلح سبب في مواصلة استخدامه وملاءمته الشعبية. فهو يعني العديد من الأمور المختلفة لمختلف الأشخاص، بدءًا من الديمقراطية إلى حقوق الأفراد، مرورًا بالجماعة (ولذلك يستخدمه المحافظون، والتحرريون، ومؤيدو الحقوق الديمقراطية جميعًا). وإضافة إلى ذلك، تعد المنظمات غير الحقوقية نفسها نموذجًا للمجتمع المدني - أي فهم المصطلح أنه يعني ذلك الفضاء الموجود بين العائلة والدولة (التي تتضمن في بعض التعريفات السوق، فيما تستثنيها تعريفات أخرى). وفي الحقيقة كان هذا هو التعريف الحداثوي «الكلاسيكي» للمجتمع المدني، كما استخدمه المفكر الألماني هيغل. ولا بد أن نذكر هنا أن كارل ماركس (Karl Marx) هو الذي أشار إلى أن هذا الوضع البينوي (بين العائلة والدولة) هو الذي يسم بالفعل ما يُصطلح عليه بالمجتمع المدني، وكان الأساس الطبقي هو ما عرّف في الحقيقة ديناميات المجتمع المدني في التحليل النهائي. وعلى الرغم من أن الكثير من غنى الحياة الاجتماعية، قد فُقد على الأرجح في تقليص كهذا للمجتمع المدني إلى مصالح طبقية، فإن كثيرًا من هذا القول يعبر عن الحقيقة، إذ يمكننا مشاهدة ذلك في سياسات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وإضافة إلى ذلك، فالمنظمات غير الحكومية في معظم أنحاء العالم، ليست مستقلة تمامًا عن الدولة. ففي أوروبا الغربية، تحدد المنظمات غير الحكومية الدعم الحكومي لها بنسبة تبلغ أقصاها 30% من ميزانياتها (ويعتبر ذلك نسبة كبيرة). وأما في البلدان غير الأوروبية، فلا يوجد تحديد كهذا. كما أن هذه المنظمات غير منتخبة بكل تأكيد وغير مسؤولة أمام أي هيئة عامة، وتتبع أجندات وطنية ودولية بشكل واضح، وتساوي ميزانياتها، في بعض الأحيان، ميزانيات بعض الدول الصغيرة. وبذلك، فإنه بينما يمكن أن تكون هذه المنظمات شكلًا من أشكال المجتمع المدني، غير أنها من جنس خاص جدًا.

بعد استعراض هذه الخلفية، وخاصة من منطلق اهتمامنا هنا بـ «تصدير الديمقراطية»، ينبغي علينا استذكار حقيقة تاريخية مهمة عن أصول الاستخدام الحديث المبكر لهذا المفهوم. فقد نشأ المجتمع المدني، كمفهوم في الفكر السياسي الحديث، بشكل بارز كبير في اسكتلندا في أوائل وأواسط القرن الثامن عشر، كجزء من البحث عن نموذج جديد للمجتمع في العقود التي أعقبت الاتحاد مع التاج الإنجليزي سنة 1707. فقد أنهى إخفاق الثورات اليعقوبية (ضد الاتحاد مع إنجلترا) وهزيمة الاسكتلنديين في معركة كولودين، جميع محاولات الاسكتلنديين لإعادة إنشاء حكومة ترتكز على وحدات قبلية، أي بدائية. وأصبح من الواضح أن هذا لم يعد نموذجًا قابلًا للتنفيذ في ظل البروز السريع للمجتمع التجاري في القرن الثامن عشر. وأضحت هناك حاجة إلى نموذج لمجتمع لا يكون قبليًا أو خاضعًا لدولة بعيدة (دولة قمعية بالتأكيد، كما كان حال التاج الإنجليزي). فنشأ مفهوم المجتمع المدني كبديل اعتبر أن الأسس المجتمعية تكمن في قدرة مشتركة وتعاطف طبيعي بين الناس للمشاركة في مصلحة عامة. وفي نهاية المطاف، وعلى الرغم من ذلك جرى تحدي مفهوم المجتمع المدني كفكرة متماسكة فلسفيًا وسياسيًا: فلسفيًا من قبل ديفيد هيوم (David Hume)، وسياسيًا من قبل كارل ماركس. ويمكننا أن نضيف أنه جرى تجاوزه أيضًا، سوسيولوجيًا، بطريقة ما، بتطور الصراعات حول المواطنة الكاملة وشمل الطبقات العاملة في المجتمعات القومية في الدول القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر.

ومع ذلك، لا يبدو أن الاهتمام بفكرة المجتمع المدني ـ ولو كشعار فقط ـ قد انقضى. فلا تزال المؤتمرات تعقد في جميع أرجاء العالم حول المجتمع المدني والدين، والمجتمع المدني والدولة، والمجتمع المدني والفقر، والديمقراطية، والثقافة الصينية، وتحرر المرأة... إلخ، وأحد أسباب هذا هو أن الدول القومية، بمفاهيمها الفريدة عن المواطنة التي خطّت، في ما مضى، حدود نطاق العمل السياسي تتغير هي ذاتها. فالسياسات الدولية (في ما يختص بالهجرة، والتجارة العابرة للأوطان، والحراكات الاجتماعية، والاهتمامات الإيكولوجية، والسياسات المناهضة للعولمة، والأحزاب...

إلخ) والأسواق الدولية أعادت صوغ المصطلحات التي تأسست عليها سياسيًّا أفكار المجتمع المدني في القرن الثامن عشر (حق الاقتراع العام والمواطنة الليبرالية ضمن حدود الدولة القومية، وحديثًا جدًّا، الحقوق التي ترتكز على الخطاب السياسي).

إلا أن المجتمع المدني لا يزال يقدم اتجاهًا، وإن لم يكن مفهومًا واضحًا حتى الآن، بالتفكير بالسياسة خارج إطار مؤسسات الدولة القومية. وينبغي علينا التعامل معها في هذا المقام من هذا المنطلق، خاصة إذا ما اعتبرنا أن الكثير من السياسة في كثير من أنحاء العالم، تبدو أنها ترتكز على الإرث القبلي أكثر من ارتكازها على الإرث المدني.

مشكلة الاختلافات والأنظمة الديمقراطية

أقترح أن الاهتمام المتواصل بالمصطلح يعكس مشكلة نشوئه - فقط الآن على المستوى العالمي. وهذه المشكلة في جوهرها هي مشكلة الاختلاف: كيفية تشكيل حكومة بين الغرباء، بين أولئك غير المتحدين بروابط قرابة أو عادات مقدسة مشتركة. وإذا ما عدنا إلى تحليلي الأول للمشكلات الأساسية الذي أعربت فيه أن المشكلة الأساسية لمسعانا الإنساني المشترك تكمن في بناء مجتمع مع أولئك الذين لا يشاطروننا معانينا الخاصة بالمصطلحات، والذين ليسوا جزءًا من جماعة أقاربنا (كيفما اعتبرت). فهم يشاطروننا تقسيم العمل، ولا شيء غير ذلك. وقد كانت هذه، في العديد من النواحي، المشكلة السياسية في العصر الحديث، ولم تفارقنا حتى الآن بطريقة ما. ويمكن تمثيل مشكلة الاختلافات هذه بتغلغل «المسألة اليهودية» في سياسة أوروبا القرن التاسع عشر، والاعتقاد الساذج الذي كان سائدًا بأن المواطنة الرسمية ـ عندما تُمنح ـ ستكون كافية لدمج اليهود في النظام الاجتماعي والسياسي. وقد كانت فظائع القرن الماضي كفيلة لتخلصنا جميعًا من هذا الاعتقاد. ولكن حتى اليوم، يمكننا أن نسأل عمّا إذا لم تكن الديمقراطيات الغربية تكافح، مرة أخرى، بمشكلة الاختلاف هذه، أو «الأُخروية»، في سياق المواطنين والمقيمين المسلمين - بنتائج ما زالت غير واضحة؟ ولذلك

ستبقى مشكلة المجتمع المدني، وتشكيل حيثيات للإدراك العاطفي والأخلاقي (وبالضرورة الثقة) ما بين أفراد لا يتشاطرون روابط مقدسة أو نسبوية، أو روابط بنية مشتركة للمعنى، مشكلة ذات أهمية، سواء في أوروبا الغربية، وإلى حد ما في الولايات المتحدة، وفي سواها من البلدان بكل تأكيد.

في كثير من الطرق، أود الذهاب أبعد من ذلك بالقول أن هذه المشكلة - مشكلة الاختلاف - تكمن في أساس السياسة الديمقراطية التي تستند، مع كل ذلك، إلى سياسة المصالح - أي إلى سياسة سعي أفراد وجماعات مختلفة وراء مصالحها الخاصة (ضمن مجموعة متفق عليها من «قوانين اللعبة"). وفي الحقيقة فإن الديمقراطية تميل إلى تسليط الضوء على الاختلاف، وتشدد على ما يجعلنا مختلفين، على الأقل في ما يتعلق بمصالحنا.

ولا بد للسماح لسعي وراء سياسة كهذه من دون تهديد وجود الدولة ذاته، من التسليم جدلًا بوحدة شاملة أو غاية أخلاقية مشتركة. ولذلك فليس من المستغرب أن تميل الدول الديمقراطية غالبًا إلى أن تكون دولًا ذوات حدود حادة وتعريفات واضحة نسبيًّا للعضوية فيها. ويمكننا مشاهدة الدليل على هذا في بلاد الإغريق القديمة، وفي دول - المدن في النهضة الأوروبية، وفي الدول القومية الأوروبية، وفي الولايات المتحدة المعاصرة. ففي جميع الحالات تقدم الأنظمة الديمقراطية أنفسها إلينا بأنها تتمتع بحدود حادة، بمعنى آخر أنها تتمتع بمفاصل واضحة إزاء من هو في الداخل، ومن هو في الخارج، ومن هو عضو فيها، ومن هو ليس كذلك، فضلًا عن تعريفات واضحة لمصطلحات العضوية. فالحكم القضائي الفرنسي الحديث بشأن حجاب المرأة واضح تمامًا، فهو عبارة عن تفسير معاصر لهذا الموقف. فمن الملاحظ أنه ضمن حدودها فقط، تدعي المجتمعات الديمقراطية مستوى عاليًا من تماهي المواطن مع الدولة المدينية ـ درجة كبيرة من الاستدماج الذي أطلق عليه السوسيولوجي إدوارد شيلس (Edward Shils) (1975:3 ـ 16) ذات مرة بـ «نظام القيمة المركزي» للمجتمع. وقد عُبّر عن هذا غالبًا في ما اصطلح عليه بالصيغ «الجمهورية» للمواطنة ـ دُرست تلك العادة بشكل جيد من قبل مؤرخين مثل كوينتين سكينر (Quinten Skinner) (1990) و جون غريفيل آغارد بوكوك

(John Greville Agard Pocock) (1975)، كما أنه مَدين، بصورة صغيرة، لإرث الدول المدنية الإيطالية.

لا أدري إن كانت هذه السمات للأنظمة الديمقراطية - درجة التماهي الكبيرة مع النظام، إضافة إلى حدود محددة بشكل واضح تتم حراستها بشكل صارم - هي شروط ضرورية للحفاظ على الديمقراطية. من الممكن أن يكون الأمر كذلك. فالقوانين الخارجية والتنسيق الاستبدادي من أعلى، كما هو الحال في الأنظمة الاستبدادية، استُبدل بهما قوانين داخلية وتعاون طوعي من أسفل في الأنظمة الديمقراطية. ولتطبيق هذا لا بد من السيطرة بصرامة على من يسمح له بالعضوية في المجتمع، وربما أكثر أهمية، ضمان درجة عالية من الالتزام للأهداف والأماني الجماعية.

ولذلك توجد الأنظمة الديمقراطية في توتر دائم بين سياسة المصالح ـ دفع مواطنيها إلى التركيز على ما يقسمهم؛ وسياسة الرضا ـ دفع المواطنين لتوكيد ما يوحدهم. وأسارع بالإضافة إلى أن هذا التوتر ليس سمة جميع الأنظمة الاجتماعية والسياسة، على الأقل ليس في المدى ذاته. فالأنظمة التوتاليتارية، والأنظمة الفاشية، والمجتمعات الشيوعية، والثيوقراطيات، وعلى الوجه الآخر من القطعة المعدنية، الإمبراطوريات لا تعاني من التوترات نفسها. فالأولى لا يمكنها تحمل قدر كبير من الاختلاف. وأما الإمبراطوريات فيمكنها القبول بدرجة كبيرة من الاختلاف أكثر من الديمقراطيات. وحتى ضمن الديمقراطيات هناك اختلافات بين ما يعتبر صيغًا ليبرالية وصيغًا جمهورية، حيث تتيح الأولى إدراك مؤسساتي للخلاف أكبر بكثير من الثانية. وغني عن القول إن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة أدركوا هذا التوتر وأعدوا آليات لاستيعابه. فجدار الفصل الشهير بين الدولة والكنيسة في الولايات المتحدة ـ وهي أكثر دولة متدينة ـ ارتكز بدقة على إدراك المؤسسين أنه من الأفضل تقسيم السياسة الشعبية بناءً على المصالح المادية المختلفة (التي ستُستنزف في المجال السياسي للمجلس التشريعي)، وليس بناء على الخلافات الدينية (التي يمكن أن يكون لها تأثير مدمر في الحياة الاجتماعية والسياسية). فإذا كانت الممارسات الحالية في أماكن مثل البلقان، والشرق الأوسط، وفي القارة

الهندية، وأجزاء من الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، بمثابة أي دليل، فإن أشخاصًا مثل جميس ماديسون (James Madison) كانوا على حق بشكل كبير في تقييماتهم.

إن مشكلات التعامل مع الاختلاف بين المواطنين في المجال العام، ليست نادرة بكل تأكيد بالنسبة إلى الولايات المتحدة. كما أن الحل «الليبرالي» وربما الليبرالي ـ الفرداني ليس فريدًا بالنسبة إلى ذلك التشكيل الاجتماعي، ولكنه في الحقيقة يعرّف المجتمعات الحديثة بشكل أو بآخر، بتنوعات مهمة مع ذلك. وجدير بالذكر هنا على سبيل، تذكر رد الحركة التنويرية الكلاسيكي لـ «المسألة اليهودية»، كما قدمه الكونت ستانسلاف دو كليرمونت ـ تونييه (Stanislav de Clermont-Tonnerre) (1789): «يجب أن لا نمنح أي شيء لليهود كأمة، وأن نمنح كل شيء لليهود كأفراد». وربما أصبحت هذه هي المقولة البراديغم للمواقف تجاه الآخر ـ تشكيله أو تشكيلها فقط ككيانات فردية، وليس كأفراد مجموعات جماعية. وتنص المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن (26 آب/أغسطس 1789) للجمعية الوطنية الفرنسية: «جميع البشر ولدوا وسيبقون أحرارًا ومتساوين في الحقوق: **فالفوارق الاجتماعية لا يمكن أن توجد إلا في المنفعة المشتركة**». وهذا إعادة تكوين إجمالي لمعنى الهوية على غرار الدالات المنفعية، وليس ما يمكن أن يسمى تشكل الأنفس.

على الرغم من ذلك، تظل في كل من أوروبا والولايات المتحدة مشكلة أساسية، فالحقوق لا توفر الاعتراف، والاعتراف - كما يذكرنا الفلاسفة السياسيون بدءًا من آدم فيرغسون (Adam Ferguson)، مرورًا بهيغل وفلاسفتنا المعاصرين - هو جوهر السياسة الحديثة (تايلور 1992). فالبنسبة إلى المفكرين مثل آدم فيرغسون وآدم سميث، كان الاعتراف أساس فكرة المجتمع المدني. ومع ذلك، فاليوم تعتبر نماذج هذا الاعتراف جماعية أكثر مما اعتبره متنبئو القرن الثامن عشر الاجتماعيون: مثل إدينبيرغ (Edinburgh) وغلاسغو (Glasgow). وبالفعل تواصل الأشكال الحديثة والقديمة للهوية التي تستند إلى الجماعة في البروز والتقدم بمطالب علنية للاعتراف بها. ويعتبر هذا في

الحقيقة أهمية اجتماعية بالغة لأيام عطلات مثل عطلة كوانزا(*) (Kwanza)، أو إشعال حاخام من بوسطن شمعدان «تشينوكا» في ساحة بوسطن، أو قيام حاخام فرنسي بالفعل ذاته في ساحة تشاميز دو مارس. جميع هذه الأفعال تؤكد الاعتراف، واسترداد المرء هويته، فضلًا عن أنها تطالب بالاعتراف الحكومي بها. وليس من المستغرب أن هذه المطالب تؤطر في إطار ديني في أغلب الأوقات.

إن هذا الأمر حقيقة في أوروبا كما هو في الولايات المتحدة. وما الحكم القضائي الفرنسي المثير للجدل حول حجاب المرأة والنقاشات الدائرة حول مقدمة الدستور الأوروبي إلا حالات قليلة من حالات لا تعد ولا تحصى تشهد لمظاهر السياسة المعاصرة هذه. وعلى سبيل المثال، في مدينة لودي، في شمال إيطاليا، دنّس سكان كاثوليك محليون، في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2000، موقعًا كان يُزمع بناء مسجد عليه بسكب بول خنزير في جميع أنحاء المكان (لاديبليكا 2000). وكانت الفكرة أنه بتدنيس المكان وجعله نجسًا، فإنهم سيحولون دون بناء المسجد. كما أصدر رئيس البلدية في روانتو، بعد شهر من الحادثة، مرسومًا بلديًّا (ألغته محكمة على الفور) يحظر على غير المسيحيين الاقتراب لمسافة 15 مترًا من أي كنيسة، وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن ذكرها (إل غيورنو 2000). وأما في السنة الماضية فقد حظرت الحكومة المحلية في فلاندرز ارتداء غطاء الوجه بالكامل في الأماكن العامة، لاعتبارات أمنية .(www.flandernews.com) كما أن المشاعر المعادية للمسلمين الشديدة التي عُبّر عنها في أماكن عديدة في أوروبا، ليس من قبل النازيين وأنصار لوبان فقط(*) (Le Pen)، ولكن من قبل العديد من الشخصيات المرموقة، إنما هي أمثلة مخيفة لهذه الدينامية. ولا يحتاج المرء إلى النظر إلى كتاب مثل الراحلة الآنسة فالاسي(Fallaci)، إذ إن علماء

(*) هي عطلة غير دينية نشأت في ستينيات القرن الماضي العاصفة في الولايات المتحدة، وتهدف إلى غرس الشعور بالوحدة والاعتزاز العرقي بين الأميركيين السود.

(*) جان ماري لوبان الزعيم اليميني الفرنسي المتطرف.

مرموقين مثل جاك إيلول (Jaques Ellul) اسهموا في حدوث مثل هذه التطورات ـ كما يمكن التحقق من ذلك في عمله الذي نشر بعد موته، والذي يحمل عنوان «الإسلام واليهودية والمسيحية» (Islam et judeo-christianisme). وعلى الرغم من ظهور هذا الكتاب بمقدمة للفيلسوف الفرنسي آلان بيسانكو (Alain Besancon)، فإنه يبدو بطريقة ما قراءة معادية للسامية القروسطية، غير أنه ينال هنا من المسلمين و«إلههم» (أيًا كان يعني ذلك). ويصور المسلمين في هذا الكتاب بأنهم عديمو المحبة، وبذلك فهم خارج حضيرة الإنسانية المشتركة. وبذلك فإن مشكلة الاعتراف (أو انعدامه) ليست مسألة صغيرة تقبع على حافات الحلبة السياسية - ولكنها موجودة في صميم حياتنا الاجتماعية تتقدم بالمطالب التي لا يمكن تلبيتها بخصخصة ما تطالب الاعتراف به.

إن لمشكلة الاعتراف هذه في الحقيقة أبعادًا أوسع تمسّ مجموعة أخرى من المعاني التي تتماهى مع مصطلحات المجتمع المدني. وأشير هنا إلى تماهي المجتمع المدني مع نوع جديد من «الإنسان التراكبي» الذي اصطلحه الراحل إرنست غيلنر (Ernest Gellner) (1994)، وهو أحد أشهر علماء الأنثروبولوجيا في القرن العشرين. فقد كان غيلنر خبيرًا بالإسلام وعالمًا اسهم بشكل فعال في تحول مجتمعات ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية والوسطى إلى الديمقراطية بعد ثورات 1989. فقد حاول في أحد أعماله الأخيرة أن يجادل بأنه كان على المجتمع المدني أن يتماهى مع نوع محدد من بنية الشخصية - بطريقة ليست مغايرة لدراسات الحداثة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وقد حاول غيلنر ربط المجتمع المدني بالأفراد الذين يتمتعون بالقدرة على دخول «جمعيات ومؤسسات فعالة لا تكون شمولية، أو محصورة ذات طقوس، وتكون مستقرة بارتباطها بمجموعة داخلية كاملة من العلاقات... مرتبطة سوية ومعوّقة جدًّا». واعتبر أن هؤلاء الأفراد غير ملتزمين بأي مجموعة من الأصول والعلاقات المحددة، أو أي مجموعة من الممارسات، بينما يشتركون في قناعات لها القدرة على التغيير والدخول في «روابط أو ارتباطات محددة تمامًا، وغير مقدسة، أداتية،

وقابلة للنقض». باختصار، لقد ماهى غيلنر المجتمع المدني بالعملاء الاجتماعيين الليبراليين الحديثين العلمانيين. وبالفعل فإن أمانيه تحمل تشابهًا غريبًا للمادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي سبق ذكره: «نزع جميع الفوارق الاجتماعية غير المنفعية، وغير الوظيفية».

على الرغم من ذلك لا تستدعي مثل هذه المماهاة السؤال عن كيفية تأتّي مثل هؤلاء الأفراد وحسب، فهي تستثني أغلبية البشرية باعتبارها خارج حضيرة المجتمع المدني. ولذلك لا تعدو هذه كونها رؤية خصوصية تتمحور حول الإثنية في مداها، على الرغم من ادعاءاتها الشمولية. وبأخذ تاريخ أوروبا غير البعيد في الحسبان، فإن هذه الرؤية إنما هي عبارة عن رؤية قصيرة النظر، وأعتقد أنها رؤية شكوكية بدرجة كبيرة. إنها تحد، بكل تأكيد، من قدرتنا على التعامل مع الحقائق الحالية المتخمة كما هي بالعودة إلى الخصوصية، وإلى الهويات الجماعية، والالتزامات الدينية. كما أنها تحد من قدرتنا على التعامل مع الوضع في أوروبا اليوم حيث تمثل الأزمات الديمغرافية والهجرة المتزايدة للأفراد الذين لا يتشاطرون مثل هذه الهويات التراكبية، تحديًا لأسس الثقافة الأوروبية ذاتها، فضلًا عن طيفها السياسي والاجتماعي. ومع ذلك، فهي ترغمنا على التحرك إلى أبعد من الخطاب البلاغي للمجتمع المدني إذا أردنا إيجاد لغة مناسبة للتعامل بدقة مع مشكلة الاختلاف تلك، ومع الأخروية التي تكمن - كما أقترح - في صميم ما نفهم أنه مشكلة المجتمع المدني. وللقيام بذلك، أود أن نقوم بمعاودة استخدام مصطلح قديم، مترسخ في الأزمنة ما قبل الحديثة، ولكنه مصطلح أعتقد أنه سيقدم وسائل أكثر مباشرة للتعامل مع الاختلاف. وأعني بهذا على وجه الدقة تلك الأشكال من الاختلافات الجوهرية التي يبدو أن المجتمع المدني لا يتناولها. وأشير هنا إلى مفهوم التسامح. وأشدد على أن العودة إلى هذا المصطلح تفرضه علينا الانحرافات المتنامية للجماعات الفرعية ضمن مجتمعاتنا، والإخفاق في تحقيق تجانس بين السكان وهو ما كان حلم الدول القومية الأوروبية (في الحقيقة الأيديولوجيا وليس الواقع). ويمكن للعودة المتبادلة إلى «الزهو والاستحسان»، والذي قدمه الأخلاقيون الاسكتلنديون في صميم المجتمع المدني، أن تكون فعالة حالة

واحدة، هي إذا ما جرت مشاطرة مجموعة، ما يسميه تشارلز تايلور (1985: 18 - 24) «تقييمات قوية» غالبة ما بين السكان. ومع ذلك، فهذه الثقافة المشتركة هي محور الكثير من التوتر السياسي في عالم اليوم، سواء إزاء الإسلام في أوروبا، أو إزاء استخدام اللغة الإسبانية في الولايات المتحدة - من دون ذكر المناطق التي اتخذت فيها صراعات كهذه شكل العنف السياسي.

في ضوء هذه الحقائق أود إعادة بعث النقاش حول مفهوم التسامح، واستكشاف بعض نقاط قوته وضعفه، ورؤية المدى الذي يمكنه توفير ما يمكن أن يطلق عليه شرط مسبق ضروري لأي فهم حقيقي لمجتمع مدني أو مدنية ديمقراطية.

الاختلاف الجوهري والتسامح

إن التسامح «فضيلة مستحيلة» كما علق برنارد وليامز (Bernard Williams) ذات مرة. إنها مستحيلة لأنها تتضمن قبول المرء برؤى يرفضها وتقيده بها واستيعابها. إنها تدعونا إلى العيش في تنافر إدراكي، كما أنها تقدم تناقضًا لهدف يتم السعي من أجله. إننا مجبرون في الحقيقة على «تحمل: ما لا يمكن تحمله. وبالتأكيد إذا لم نجد هذا أو ذاك الفعل أو القول الآخر مكروهًا فلن يكون هناك ضرورة للتسامح حياله. ولكن مسألة التسامح برمتها تنشأ عندما يُعد فعل ما أو خطاب ما مكروهًا. وبالنظر إليه من منظور واحد، فإن التسامح فضيلة شديدة التطلب لدرجة تكون «مستحيلة» التحقيق، وربما لا يمكن الدفاع عنها على الأرجح، فضلًا عن أنها تغلّفنا في قوانين التناقض.

ومع ذلك، فمن منظور آخر فإن التسامح فضيلة غير كافية. فهي تعتبر مملة للغاية، وركيكة، وغير ملائمة لبناء نظام مدني أو مجتمع مدني يكفل الإدراك والاعتراف المتبادلين. إن التسامح بارتباطاته التاريخية بمعاناة وجود ما هو كريه (في نظر الله والبشرية) هو، بهذه القراءة، أمر واهن جدًّا ليتم تعزيزه. فالتعددية، والاحتفاء بالاختلاف والأخروية، هما المطلوبان، وليست الدعوة التافهة إلى التسامح هي المطلوبة.

إن ما يعقد هذه الصورة أكثر هو إذا ما كنا نعتبر التسامح مستحيلًا أو تافهًا، فيمكن القول في كلا الحالتين إن ذلك لن يأخذنا بعيدًا. إذ إن الأغلبية منا ستوافق على أن هناك أفعالًا (وربما أقوالًا كذلك، على الرغم من مناقشة ذلك كثيرًا في الوقت الراهن) يمكن أن تكون خارج نطاق المحك، وينبغي ألّا يجري التسامح حيالها. فالعديد من فظائع القرن العشرين التي تشمل الإبادة الجماعية، وجرائم أخرى ضد الإنسانية، تصنف تحت هذا العنوان. وعلى ذلك، فإنّ مجموعة محددة من الأفعال إذا ما كانت هي بوضوح خارج نطاق التسامح، فإن ذلك يحتم علينا تعريف حدود ما يمكن، وما لا يمكن، التسامح إزاءه. ولا تبدو المعايير التي ستستخدم في تعريف حدود كهذه واضحة. ولذلك تبدو مهمة كهذه أنها تدفع مشكلة التسامح إلى مستوى تحليلي، ولكنها لا تقوم بحلها.

على الرغم من هذه المشكلات والألغاز اللوجستية التي تقترحها، فإني أقول بالتسامح باعتباره وضعية معتدلة، على الرغم من صعوبة تحقيقه (علمًا أنه ليس مستحيلًا). وبالإضافة إلى ذلك، أشدد على أن ما يعد أحيانًا تسامحًا (ناهيك بفضائل متينة) في المجتمعات الحديثة المعاصرة، هو ليس تسامحًا في الأغلب على الإطلاق، ولكنه نوع من مزيج من اللامبالاة، والسياسة الواقعية، وإنكار الاختلاف (أي إنكار أن هناك حقيقة شيء آخر، وآخر مختلف، وبذلك ربما يكون عرضة للتهديد أن أتعامل معه بطريقة متسامحة).

يتأتى إنكار الاختلاف بعدة أشكال، وغالبًا ما يكون في ما يمكن الاصطلاح عليه بتجميل الاختلاف (الاختلافات هي مسألة أذواق، وليست أخلاقًا، ولا يوجد هناك مساءلة للأذواق، فلا يوجد مدعاة للتسامح مع الاختلاف، وإنما إقرار واعتراف بـ «حق» كل فرد في أن يكون له رأيه الخاص). وغالبًا ما يرافق تجميل الاختلاف تتفيهًا له. وهنا لا تعتبر الاختلافات أو حلبات الاختلاف مهمة بما فيه الكفاية لتستحق تسامحًا مبدئيًّا. فذوق الآخر الرديء بربطات العنق ليس أمرًا ما يتطلب مني موقفًا متسامحًا، حتى ولو أني أجدها مسيئة وذات ذوق رديء. وبما أنها مسألة ذوق (جماليات) على وجه التحديد، وليست ذات أهمية كبيرة (تافهة)، فالتسامح لا يتضمن هذه الصورة عمليًّا.

إن هذه الحركات بجعل الاختلاف مسألة جمالية أو تتفيهها، هي بالتأكيد وسائل لتفادي التعامل مع الاختلاف. فبتتفيه ما هو مختلف، يدعي المرء المشابهة الأساسية، أو تماثل الجوانب غير التافهة للذات والمعنى المشترك. إن ما يجعلنا متشابهين (كيهود، أو أسقفيين، أو أميركان، أو نسويات راديكاليات) هو أكثر حيوية لتعريفنا لذواتنا مما يقسمنا (ذوقك الفظيع في الأشياء المثبتة في حمامك). إن هذا شكل من أشكال إنكار الاختلاف، وليس شكلًا من أشكال التعامل معه. إننا نقوم بذلك طوال الوقت، فهو مادة حياتنا الاجتماعية ذاتها.

إن إنكارًا كهذا (إنزاله منزلة جمالية أو تافهة) هو بطريقة ما شكلٌ من اللامبالاة تجاه ما هو آخر ومختلف. فبتأطيرنا اختلافنا بوضعية أو فعل تغيير من منطلق الأذواق أو التتفيه، فإننا لا نكون مجبرين على التعامل معه، ويمكننا حينها الاحتفاظ بموقف من اللامبالاة. فقد أجد معتقداتك الدينية حمقاء، وشهوتك الجنسية كريهة، غير أن أيًّا من هذين الأمرين ليس شأنًا غير قانوني، ولا يتسبب بإيذاء الآخرين. إنها لا تؤثر فيّ في علاقاتي معك (على سبيل المثال بوصفنا أعضاء في قسم جامعي واحد)، ولذلك فهذا شأن لا أبالي به

فيما ندفع بهذا القول خطوة أبعد، فإننا ندرك بكل تأكيد، أن اللامبالاة، على الأقل في المجتمعات الفردانية الليبرالية، ليست حالة سيكولوجية بكل بساطة، أو شكلًا من أشكال السلوك الاجتماعي. إنها في الحقيقة محجوبة، كجانب أساسي للنظام الاجتماعي، في شكل فصل لمجالينا الخاص والعام المبدئيين والقانونيين. فإن ما يعتبر خاصًا يخرج عن نطاق التدقيق العام، ولا يصبح موضوعًا عرضة للتسامح، أو عدم التسامح، من قبل الآخرين في المجتمع. إن تعريف مجال الخصوصية مساوٍ لتعريف مجال اللامبالاة المبدئية حيث يجب أن لا تثار مسائل التسامح، وحيث لا تعتبر بالفعل أنها ذات صلة. ولذا فليس مستغربًا أن حرية الضمير ـ التي هي في الحقيقة حرية المعتقد ـ تحققت على قدم المساواة مع خصخصتها. كما علينا أيضًا أن نلحظ، وفقًا لخوسيه كازانوفا (Jose Casanova) (1994)، أن خصخصة الدين على قدم سواء مع الحقوق السياسية، وليس سياسة المصلحة العامة، وعلمنة المجال

العام، هي جميعًا بطريقة ما علامات الرؤية الليبرالية للحداثة (على الرغم من أنه أقل في صيغ أكثر جمهورية لمشروع التنويرية). إضافة إلى ذلك، ووفقًا للحكمة الشعبية، فلو أن هؤلاء اليهود، والمسيحيين، والمسلمين، والهندوس، والسيخ، العنيدين الأصوليين، يقبلون بهذه المبادئ المنطقية المتاحة للجميع، لتمكنا من حل مشكلة التسامح، وكلما تم ذلك في أقرب وقت، كان أفضل. فالقبول بهذه المبادئ يعني بالضرورة كذلك قبول رؤية ليبرالية ما بعد بروتستانتية للذات والمجتمع، وهي رؤية لا يجري تشاطرها عبر العالم وعبر الحضارات الإنسانية. وكما يمكن أن يُرى، فقد عدنا إلى فكرة إرنست غيلنر إلى الذوات متعددة المجالات، وإلى الإنسان التراكبي، وفي الحقيقة إلى عدم التسامح مع نماذج تراكبية كهذه، وإلى جميع الذين لم يقولبوا بقالبهم.

إضافة إلى هذه النقطة، فإن هذه المواقف الليبرالية المختلفة، على الرغم من اعتبارها ذات طبيعة متسامحة، إلا أنها في الحقيقة أقل من أن تكون متسامحة، لأنها لا تتعامل مع الاختلاف، ولا تمارس الفضيلة «المستحيلة». ومن المرجح أنها مجرد وسيلة لتجاهل مشكلة التسامح برمتها في المجتمع الحديث بدلًا من تحقيقه. ولن تكون هذه المواقف بالضرورة فعالة في مجتمعات لا تتشاطر الفرضيات الفردانية الليبرالية حول الذات والمجتمع، كما أنها تفتقر في الحقيقة إلى يقين بأنها ستواصل العمل في المجتمعات التي تتشاطر فيها هذه الفرضيات. جدير بالذكر أن ما يفهم في مجتمعات أوروبا الغربية وشمال الأطلسي بأنه تسامح، يرتبط بالتوليفة الليبرالية كما تطورت في هذه المجتمعات (باختلافاتها جميعها) على مر المئتي سنة الماضية.

لقد اعتمد بناء هذه المجتمعات، أولًا وقبل أي شيء، كما سبق وذكرنا، على التمايز الخاص/ العام. فإن لم يكن هذا لامبالاة فإن التمايز الليبرالي بين المجالين العام والخاص هو، من بين أمور أخرى، تمايز في مجالات وأنواع التسامح ـ معتقدات و/أو ممارسات محددة تعتبر خاصة، وهي بذلك خارج نطاق حتى ما يدخل في حساب تفاضل وتكامل (Calculus) التسامح. ولذلك فاللامبالاة ليست مبسّطة (للأمور) هنا، ولكنها لا مبالاة مبدئية. إذ لا يحق لأي شخص التدخل في الأمور الخاصة (للآخرين)، أو حتى أن يحكم عليها.

وفي هذه القراءة تتقلص جميع الرؤى المتنازعة إلى مجال جمالي تقريبًا لمسائل الذوق المختلفة (أو بحسب التصور الشعبي لأنماط الحياة). وكما يتضح مما سبق، فإني أسأل إن كان هذا تسامحًا على الإطلاق. لأنه إذا كانت الليبرالية حيادية تجاه المفاهيم المختلفة لما هو جيد، فهل يمكننا حينها القول بأنها متسامحة حيالها؟ فاللامبالاة المبدئية ليست كالتسامح.

إضافة إلى ذلك، يجادل العديدون بأن التسامح كممارسة تنبع من الاستقلالية كفضيلة أو ما هو جيد، وهذا أمر جيد، باستثناء أنه عند هذه النقطة تصبح اللامبالاة الليبرالية المفترضة تجاه أفكار ما هو جيد ضعيفة لا يمكن الدفاع عنها. فكما قال بيرنارد وليامز (1996: 25): «يمكن فقط لرؤية موضوعية لما هو جيد، كالاستقلالية، أن تنتج الفضيلة التي يُعبَّر عنها بممارسة التسامح». وإضافة إلى ذلك، فإن افتراض ما هو جيد يشغلنا دومًا بالوضع المألوف لـ «صراع ما هو جيد» الذي لا يمكن لليبرالية تفاديه في الحقيقة، على الرغم من أن هذا واحد من مسلماتها المحورية.

على الرغم من أن إنقاذ الفردانية الليبرالية من تناقضاتها المتأصلة هو مهمة بالغة الأهمية، فإني أقترح هنا إعادة صوغ المشكلة، وذلك بالتراجع قليلًا عن قراءتنا الفردانية للتسامح، والنظر إلى المشكلة من خلال عدسات مختلفة بطريقة ما، أي بعدسات المجتمعات الأكثر تقليدية. وقد يكون من المفيد هنا تذكر أنه في قانون الحكمة القروسطي، كان التسامح يمارس تجاه مجموعتين من الأشخاص ـ اليهود والعاهرات ـ وأود التشديد هنا على جانب الجماعة. فكلتاهما كانتا جماعتين يجري التسامح حيالهما بالفعل، وكان يعتبر التسامح أفضل ثاني حل للتعامل معهما. فالحل الأمثل كان يقتضي التخلص منهما، غير أن العواقب كانت ستكون ضارة للمجتمع. فتخليص المجتمع من العاهرات كان يعتبر دعوة إلى ممارسة الزنا، واللواطية، وآثام جسدية أخرى. وبكل تأكيد كان تخليص المجتمع من اليهود، يعني التخلص من جماعة كان يعتبر اعترافها بيسوع المسيح في القدوم الثاني عنصرًا رئيسيًّا في السيناريو الأخروي. ولذلك كان لا بد من التسامح إزاء المجموعتين. ولذلك أيضًا كان لارتباطنا السلبي مع عبارة

التسامح التي يتضمن معناها الثقافي بعض المسلسلات الفظيعة في العلاقة التاريخية بين اليهود والمسيحيين (سيليغمان 2004).

أرغب في التشديد على أن التسامح يتناول الجماعات وهويات الجماعات. فالتسامح، كما يُفهم ويُمارس، كان مسألة مواقف وسلوك تجاه الجماعات المتحدة، وبذلك تجاه الأفراد كأعضاء في هذه الجماعات، وليس تجاه الأفراد في فردانيتهم الفريدة. ولا يعتبر هذا مستغربًا نظرًا إلى شروط العضوية والهوية في المجتمعات المنظمة المتدينة ما قبل الحداثة. فلا بد أن نتذكر أن «الحقوق»، في هذا العالم، لم تكن شيئًا يُمنح للأفراد، ولكن للجماعات المتحدة. وهكذا كانت التصنيفات في القانون والمجتمع القروسطي، ومن المعقول جدًّا أنه هكذا كانت حدود التسامح في هذه المجتمعات. وعلى الرغم من عدم وجود ما يثير الاستغراب هنا، غير أنه لا بد أن يمنحنا برهة للتفكر، فإن ما أريد أن أدعيه هنا هو أن التسامح ـ وعدم التسامح كذلك ـ يتعلق بصورة متأصلة بالجماعات وبالأفراد، باعتبارهم موجودين ضمن هذه الجماعات، وليس بالأفراد باعتبارهم مستقلين، وعملاء أخلاقيين ذوي تنظيم ذاتي، وموهوبين حقوقًا فردية، ويتصرفون كما يقتضي ذلك في المسرح العام. هذه هي المشكلة مع مماهاة إرنست غيلنر للمجتمع المدني مع نوع خاص جدًّا من الشخصية ـ أي الشخصية الكانطية، ذاتية التنظيم، وصاحبة الذات الأخلاقية المستقلة. ولسوء الحظ، فإن معظم البشرية، اليوم كما في الماضي، تؤمن بالتبعية وليس بالاستقلالية، وتعتبر أنّ ذاتها مكوّنة من عضوية جماعات نسبوية، وليس كعملاء أخلاقيين ذاتيي التعريف. ولذلك فالجماعات وهويات الجماعات هي التي يجب إدخالها في تفكيرنا السياسي المعاصر. وإذا كان لا بد لنا من إيجاد طريقة لتعميم الثقة خارج وحدة العائلة الأساسية، فلا بد لها من أخذ هذه الهويات في الحسبان، وأن لا تقصر نفسها على منافعنا الفردية ضمن تقسيم العمل كالذي يبدو أنه يفعله كثير من التنظير المعاصر.

إن ما أرمي إليه هو أن مجتمعات ما قبل الحديثة لم تكن «أكثر» تسامحًا من المجتمعات الحديثة ـ أو «أقل» تسامحًا، بأي اعتبار كمي،

ولكن شكل تنظيمها الاجتماعي كان يجعل مشكلة التسامح برمتها ذات صلة. لقد تجاهلت المجتمعات الحديثة مشكلة التسامح برمتها، ولم تقم بحلها. فحيثما ومتى ما نجح ذلك، فهو حسن. ولكن حيثما يخفق، فلا يمكن للمرء ببساطة أن يضيف «حداثة» إلى الخليط، مثل إضافة الملح إلى حساء الخضار. وإضافة إلى ذلك، فالهويات الحديثة ذاتها تتغير، فضلًا عن تغير نوع الذوات الفردية التي كانت تعتبر لأمد طويل بأنها ملازمة ضرورية للدولة القومية ـ والتي ماهاها غيلنر مع المجتمع المدني ـ، وكذلك فإن الدولة القومية ذاتها تتغير. فالهويات القومية الفرعية، والهويات العابرة للأوطان أصبحت تنمو بسرعة، فيما تتقدم الهويات الدينية، والإثنية، والإثنو-دينية بمطالب جديدة للمعنى الفردي للذات وللمجتمع. وبأخذ هذه التطورات في الحسبان، فإن التحركات الحديثة المثالية، والتي تجنبت مشكلتَي التسامح وعدم التسامح، لم يعد بمقدورها الصمود. ولهذه الأسباب علينا التنقيب عن مصادر ومناظير أخرى. ومع ذلك، فدعونا هنا نعالج بعض الجوانب التحليلية لهذه المسألة التي لم يتم تناولها من قبل.

أولًا، أعتقد أنه من المهم الإشارة إلى أن التسامح فضيلة محددة جدًّا. وهو ليس حلًّا لجميع الشرور والأمراض. كما أنه ليس بلا حدود. وكذلك فإن بعض أنماط السلوك لا تغتفر ـ على الرغم، كما قلنا، أنه من غير الواضح تمامًا كيف يمكن للمرء تعريف ما هو خارج تلك الحظيرة. فبعض التصنيفات الدينية والفلسفية تخطر في البال ـ أفكار القانون الفطري أو في السياق اليهودي حيث تقدم الوصايا النوحية(*) بعض التوجيهات العامة المفيدة (ستون 1991). وعلى الرغم من ذلك، فهناك بكل تأكيد مساحة كبيرة ضمن هذه الحدود للاختلاف، وللتقزز، ولرفض كثير مما يعتبره المرء خطأً، وأمورًا غير رشيدة، وغير أخلاقية، وأمورًا تستحق الشجب، ولذلك تنبع الحاجة إلى التسامح إزاء ما يعتقده المرء خطأً وما يجعله منزعجًا.

بكل تأكيد، لا يُتوقع من المرء أن يتسامح إزاء تهديد محدد بوضوح

(*) نسبة إلى النبي نوح.

لهويته. فحين يكون التهديد موجهًا إلى المرء من الخارج، على سبيل المثال من فوهة بندقية، فلا يمكن أن يكون متسامحًا، ولا تواجهنا هذه الحالة بمشكلة تحليلية جدية. ولكن ماذا لو جاء ما يعتبر «تهديدًا» من اتجاه آخر، أي من الداخل. دعونا نأخذ مثال «المجتمع النقودي لروكسبري الغربية» (West Roxbury Numismatic Society). فبعد الالتقاء لعقود لمناقشة، وتحليل، والاتجار بالعملة المعدنية - فجأة يبدأ بعض أعضائنا بإحضار الطوابع البريدية إلى مكان الاجتماع، ويرفض حتى النظر إلى العملات المعدنية، وتبدأ المناقشات تستهلك مساحة اللقاء ووقته بشجون الطوابع: فهل يجب أن نتسامح حيالهم؟ ألا يمثلون تهديدًا لمن نحن: «المجتمع النقودي لروكسبري الغربية»؟ بالتأكيد ليس علينا القضاء على جامعي الطوابع بيننا، ولكن علينا إخبارهم بأدب جم أن يغادروا وأن ينضموا إلى «مجتمع الطوابع» الذي يجتمع في مكان آخر من الشارع نفسه حيث نحن. يمكننا أن نتسامح إزاء وجودهم في منطقة بوسطن الأكبر، ولكن ليس كجزء من هويتنا نحن.

إن النقطة البسيطة نسبيًا التي أحاول إثباتها بهذا المثال هي أن للجماعات حدودًا. ولا يمكن لها أن توجد من دون حدود. ولا يمكن للمرء أن يقوم بمطالب إزاء أي نوع من الهوية من دون تعريف تلك الهوية - التي تتضمن إحساسًا ما بأنها مقيّدة ومحددة كذلك. فالطلب من جماعة ما أن تتسامح إزاء ما يهدد تلك الهوية، كالطلب من الجماعة أن تفكك ذاتها، أو أن تتوقف عن الوجود، وإن كان هناك نموذج لعدم التسامح، فسيكون هذه الإزالة من الوجود. فالتسامح هو إذًا فضيلة تتعلق تمامًا بالحدود والهوامش. ويجب أن لا تكون ذات صلة بالتهديدات الشاملة لهويتنا ولمن نكون ـ سواء تأتت تلك التهديدات من الخارج أو من الداخل، وسواء كانت حسية أو رمزية بطبيعتها. والتسامح يتعلق كذلك بالسلوك و/ أو المعتقدات التي توجد على «هوامش» هوية الجماعة. ومجددًا يمكننا اعتبار اليهود والعاهرات في قانون الحكمة القروسطي أمثلة جيدة على وجه الدقة لهذا النمط من الهامشية - إضافة إلى المجذومين، وأحيانًا المسلمين، والمتسولين، والغرباء (بيجسيز 1997). فقد وُجد جميع هؤلاء على حدود المجتمع أو هوامشه، وليس خارجه أو داخله تمامًا (نيرينبيرغ 1996).

إذا تتبعنا هذا المنطق إلى خاتمته، فسنصل إلى اكتشاف مثير جدًّا للاهتمام: فكلما كانت الحدود أكثر سماكة، ستوجد أعداد أكبر من الأفراد، والسلوكيات، والمواقف على تلك الحدود. وكلما كانت تلك الحدود أكثر نحافة، كانت تلك الأعداد أقل. ولذلك كلما كانت الحدود أكثر سماكة، ستثار مسائل أكثر من التسامح وعدم التسامح، وستصبح ذات صلة، إذ ستكون الفرص أكبر أن يكون المرء على تماس مع سلوكيات ومعتقدات يجدها كريهة (من دون أن تهدد بالضرورة هويته ـ على الرغم من أنها قد تؤدي إلى حسابات لا نهاية لها لوجود أو عدم وجود تهديد كهذا). وبكل تأكيد يتضح مجددًا سبب أهمية موضوع التسامح في المجتمعات ذات الهويات الجماعية القوية - فهي مجتمعات ذات حدود سميكة جدًّا، وهويات جماعية عريضة، وتعريفات جماعية تتطلب تسامحًا كهذا، على الرغم من أنها غالبًا وتراجيديًّا ما يمكن أن تُعرَّف بغيابها أو بإخفاقها الإمبريقي.

على الرغم من ذلك، تُحلَّل الحدود ضمن المجال العام للمجتمعات الليبرالية الفردانية، في أطراف رفيعة جدًّا، ولا يتفاعل الأشخاص فيها كأعضاء في مجموعات، ولكن كحاملي حقوق (حقوق المواطن، الحقوق الاجتماعية، حقوق الإنسان، وهكذا). فقد استُبدلت الهويات الجماعية، في المجال العام، بهويات فردية، كما استُبدل بمشكلة التسامح إزاء الاختلاف بالاعتراف القانوني واستحقاق الحقوق. وهذا ما أعنيه عندما أقول إنّ الحداثة تحاشت مشكلة التسامح، وتفادت ضرورة أن يكون المرء متسامحًا، بدلًا من جعل الأشخاص متسامحين. لقد استبدلت التسامح بالحقوق. وبقيامها بهذا فقد قوّضت الأسس ذاتها لأي مفهوم للمجتمع المدني، إذا ما كان لذلك المصطلح معنىً خارج الحقوق الرسمية للمواطن. وهذا ما أشرت إليه في موضع سابق عندما قلت إن نقاشات القرن الثامن عشر حول المجتمع المدني جرى تجاوزها في القرن التاسع عشر، ولاحقًا في صراعات القرن العشرين حول حقوق المواطنة. ومع ذلك، فقد كان انتصار الحقوق على حساب ذلك الجانب من المشكلة على وجه التحديد ـ أي اعتراف وإدراك متبادلان ـ التي حاولت فكرة المجتمع المدني تناولها.

من وجهة نقدية، إن لهذا التطور للذات الفردية الليبرالية أكثر من أبعاد سياسية. إنه أيضًا أساس الحياة الاجتماعية والاقتصادية في معظم المجتمعات الليبرالية الغربية، كما أنه جانب مهم جدًّا للعولمة. وهذا هو الفرق بين ما اصطلح عليه إرنست غيلنر (1988: 44) العلاقات «متعددة الانحصار» والعلاقات «فردية الانحصار». ففي الأولى «عندما يشتري رجل شيئًا ما من جاره في القرية في مجتمع قَبَلي، فإنه لا يتعامل فقط مع بائع، ولكن أيضًا مع قريب، أو متآزر، أو حليف، أو منافس، أو مزوِّد محتمل لعروس لابنه، أو مشارك في ذات الطقوس، أو مدافع عن القرية، أو عضو مجلس بلدي». وتختلف هذه الحالة عن العلاقات «فردية الانحصار» التي نخوض فيها عندما نشتري سلعة ما، إذ تتجه حساباتنا كليًّا نحو شراء أفضل سلعة ممكنة بأقل سعر ممكن. وإذا ما تذكرتم، فقد شدّد غيلنر على العلاقات «فردية الانحصار» في رؤيته للإنسان التراكبي الذي كان مستودع فضائل المجتمع المدني. ومع ذلك، فهذه الذات تشترك في رؤية الذاتية التي أقول إنها تخلّف قدرًا كبيرًا من البشرية خارج الحظيرة.

وعلى العكس من ذلك، فإن التسامح يتضمن جميع أنماط العلاقات التي توجد على خطوط الحدود السميكة للهوية ـ الهوية التي يجب أن تكون بالتعريف هوية جماعية متنوعة. ويُذكر أن الكثير من الدفع السياسي والاقتصادي لنظام العالم الحديث يتناول استبدال هويات فرديّة بالهويات الجماعية، واستبدال الحقوق بالتسامح، واستبدال علاقات «فردية الانحصار» بعلاقات «متعدّدة الانحصار» نسبيًّا. وفي هذه العملية ينتقل التسامح من كونه فعلًا يرتكز على الجماعة إلى صفة سيكولوجية أو سمة شخصية تقريبًا (وهذا ما سيؤكد حجة غيلنر).

الخاتمة

بالتأكيد لا يوجد خطأ (عمليًّا أو أخلاقيًّا) بـ «حل» مشكلة عدم التسامح بإزالة الظروف الاجتماعية التي تجعل من التسامح ضرورة. وعلى العكس من ذلك، فحينما يكون ذلك ممكنًا، يبدو أن ذلك يكون ناجحًا. غير أن شعوري

هو أن الظروف التي تحدد «الحداثة العالية» للدولة القومية في أوروبا الغربية وشمال الأطلسي - والتي تتيح هذا الحل على وجه الخصوص، أو بالأحرى تتفادى المشكلة - بدأت تتغير حاليًّا. كما أن العودة إلى هويات ترتكز على الجماعة والالتزامات الدينية في أنحاء عديدة من العالم، فضلًا عن نمو الهويات العابرة للأوطان التي تستند إلى الدين، والإثنية، والأمة التي لا تعتمد على الدولة (Statehood)، تشكك في نمط الهويات الفردية التي تكمن في صميم الفكرة الثورية للمواطنة. وهناك وفرة من الأمثلة، فما على المرء إلا أن ينظر إلى الانقسام المتنامي في جميع أنحاء العالم بين المسلمين السنة والشيعة (وهو تمايز لم يكن ملحوظًا في شبه القارة الهندية قبل جيلين) ليرى عواقبه الوخيمة المحتملة. وبالفعل، ففي بريطانيا اليوم، فإن بعض الشيعة المسلمين على الأقل الذين هم من جذور باكستانية، والذين لا يوجد لهم أي ارتباط معيشي بباكستان، بدأوا يتحولون إلى إيران كصهيون جديد كموقع جغرافي لهوية دينية وسياسية، إذ أصبح الأول يُفهم بشكل متزايد من منطلق الأخير[1].

إن ما نشهده اليوم هو في الحقيقة انسحاب كبير لمختلف الجماعات إلى ذواتها، ورص صفوفها ضد العالم الخارجي، واحتراس في التفاعل مع الآخر أو المختلف. كما أن نمو حقوق الإنسان، كما سماها مايكل إيغناتييف (Michael Ignatieff) (2001) بأنها شكل من «الوثنية»، كـ «ورقة رابحة» في كل حجة موازية، لن تصد بذاتها هذا التطور الذي سيجعل بدوره هذه الحقوق ذاتها لا شيء سوى تشريعات رسمية لقانون وضعي، يفتقر إلى عبق الشرعنة التي جعلت منها منارات للحرية خلال المئتي سنة الماضية.

من الممكن أن يشعل الحفاظ على الأشكال التعددية للمجتمع والتسامح إزاء الاختلاف الجوهري، قدرتنا على إعادة التعامل مع عادات قديمة أخرى، وتحاشي «الورقة الرابحة» للحقوق الفردية. وبلا شك فإن هذه دعوة غريبة وغير

(1) هذا ما حصلت عليه من اتصالات شخصية مع أفراد من الجالية الباكستانية البريطانية. ولا أدري إن أُجري أي بحث في هذا الصدد، على الرغم من اعتقادي بوجود بحث كهذا.

متوقعة يمكن أن يعتبرها البعض دعوة محافظة، إن لم تكن رجعية، في مدلولاتها. وفي الحقيقة، فعلى الرغم من ذلك، فهي دعوة لا للعودة إلى المصادر المسيحية للحقوق، ولكنها دعوة لإعادة الارتباط بجميع العادات المقدسة، بما في ذلك تلك العادات التي تتجاوز ما هو مسيحي ـ بالذهاب إلى ما هو أبعد من المأزق الحالي للتصنيفات السياسية ما بعد المسيحية (أي العلمانية). فقد يوصلنا ارتباط كهذا إلى طرائق جديدة لفهم كيف يمكن لنظام دستوري علماني يدعم السياسة الليبرالية أن يأتي بأخلاقية تبعية، بطريقة غير متجذرة في عمل الاستقلالية الفردية والتنظيم الذاتي الكانطي. وبرأيي فإن هذه هي السبيل الوحيد فقط للبدء بمعالجة المشكلات التي تُماهى بالأساس مع فكرة المجتمع المدني.

المؤسسات والعمليات

الفصل السادس

الهندسة الانتخابية في الديمقراطيات الحديثة هل يمكن هندسة نتائج انتخابية مفضلة؟

(بقلم: روبرت موزر)

الانتخابات التنافسية هي شريان الحياة الديمقراطية. فالمجال الفرعي للدمقرطة يبقى متأثرًا بشدة بالتشكيلات النظرية لروبرت دال وجوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) التي عرّفت الديمقراطية بشكل كبير من منطلق التنافس للحصول على الأصوات لتولي منصب عام (دال 1971، 1989، 1998، شومبيتر 1976). وحتى علماء السياسة الحذرين إزاء «المغالطة الانتخابية» التي تساوي الانتخابات بالديمقراطية (شميتر وكارل 1991، أودونيل 1994، 1998) لا يتصورون حدوث دمقرطة من دون قيام انتخابات تنافسية في وقت من الأوقات. وبالتالي فإن الانتخابات التنافسية أمر محوري في جهود الدمقرطة، ويعتبرها كثيرون بأنها غاية في حد ذاتها ـ كما يظهر من الحملة بقيادة الولايات المتحدة في العراق.

على الرغم من هذا الارتباط الأساسي بين الانتخابات والدمقرطة، فإن الانتخابات تشكّل مخاطر كبيرة أيضًا للفاعلين السياسيين البارزين المحليين والأجانب. فكما يلاحظ كارلس بويكس فالانتخابات تمثّل فرصًا منتظمة للمجتمع لإعادة صوغ قواعد اللعبة، وتهدد بالتالي أولئك الذين يستفيدون من

الوضع الراهن (بويكس 2003). ولا تشكل الانتخابات التنافسية تهديدًا للنخب المتحصنة فحسب، بل يمكن أن تهدد المصالح الغربية وتقوّض الاستقرار السياسي بشكل عام. ولذا تتطلب فكرة الهندسة الانتخابية استخدام قوانين انتخابية لإجراء انتخابات تأتي بفوائد مرتبطة بالديمقراطية، في حين يجري الحد من درجة العواقب السلبية المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن إجرائها (رينولدز 2005). وعلى الرغم من وجود كمٍّ هائل من العمل العلمي حول التأثير الذي لا يحصى للأنظمة الانتخابية، إلا أن العلماء السياسيين كرَّسوا اهتمامًا أقل بكثير للأشكال الأخرى من الهندسة الانتخابية. وأحاول في هذه المقالة القيام بمسح ذي مدى أوسع للقوانين والقرارات الانتخابية الأخرى لتقديم تقييم أكثر شمولًا للمدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الفاعلون المحليون والدوليون الأدوات المؤسساتية للتوصل إلى نتائج محددة.

وسنقوم في هذا الفصل بدراسة الطرق المتنوعة التي يمكن بها استخدام القوانين الانتخابية والقرارات والأعمال الأخرى المتعلقة بالانتخابات لإنجاز هذه المهمة. فإلى أي درجة يأمل هؤلاء المهتمون بإجراء الانتخابات التنافسية بهندسة النتائج المفضلة؟ وما هي الأهداف الأكثر إذعانًا للهندسة، وأيّها هو الأكثر بعدًا عن أفق المهندس الانتخابي؟ وفي الإجابة عن هذه الأسئلة أتقدم بخمس مناقشات، تسلط جميعها الضوء على القدرة العبقرية، ولكن المحدودة، للمهندسين الانتخابيين للتوصل إلى نتائج مفضلة باستخدام القوانين الانتخابية. فأولًا، إن الهندسة الانتخابية ممكنة، وكذلك فإن للقوانين الانتخابية تأثيرًا كبيرًا على النتائج السياسية. وبالفعل، فبينما لا تعتبر القوانين الانتخابية حيادية في تأثيراتها، غير أن بإمكان السياسيين إما تبني قوانين بغية تسهيل الحصول على نتائج محددة، وإما تجاهل الخبرة المتراكمة في ما يتعلق بتأثيرات النظام الانتخابي مع رجاء أن تكون النتائج إيجابية لأي نظام سينشأ عن هذه العملية. ومن الواضح أن المنهجية الأولى هي المفضلة. وثانيًا، إنّ الهندسة الانتخابية ليست علاجًا لجميع المشكلات المرتبطة بإجراء الانتخابات في الأنظمة الاستبدادية سابقًا، على الرغم من الإفادة منها ولا بد من الإقرار أن هناك قيودًا حقيقية على هذا المشروع،

كما أن هناك مشكلات مقاوِمة تمامًا لعلاجها من خلال التلاعب بالقوانين الانتخابية، وتوقيت الانتخابات، أو المراقبة الدولية والمساعدات الأجنبية. ثالثًا، إن القوانين الانتخابية أدوات ضعيفة يفضل استخدامها لتعزيز التأثيرات الشمولية في جميع الأطراف، بدلًا من استخدامها للتأثير في الحظوظ الانتخابية لفاعلين سياسيين محددين. رابعًا، لا تتمتع القوانين الانتخابية غالبًا بالتأثيرات نفسها في الديمقراطيات الحديثة كما هو الحال في الديمقراطيات الراسخة. ولذلك فقد يضللنا المهندسون الانتخابيون، أو قد يبالغون في التنبؤ بقدراتهم على إعداد نتائج محددة باستخدام القوانين الانتخابية، خصوصًا في الانتخابات القليلة الأولى التي تعقد بعد حدوث تحوّل ديمقراطي ما. وأخيرًا، يواجه المهندسون الانتخابيون معضلة احتمال تقويض جهود تحقيق أهداف مهمة باتخاذ خطوات محددة لتحقيق هدف واحد. ولذلك يحتاج هؤلاء المهندسون إلى أن يدرسوا بعناية تعقيدات قراراتهم، وأن يتخذوا منهجية شمولية في صنعتهم.

سيقسم هذا البحث إلى خمسة أقسام. أولًا، أعرّف وأناقش بإيجاز عملية الهندسة الانتخابية والأدوات المختلفة التي يمكن للفاعلين المحليين والدوليين استخدامها للتأثير في نتائج الانتخابات. ثانيًا، أقدم مناقشة معيارية حول الحال الذي يجب أن تكون عليه أهداف الهندسة الانتخابية. ثالثًا، أحلّل الوسائل المتوفرة لدى الفاعلين السياسيين لتحقيق هذه الأهداف، وأقدم بعض الأمثلة التي تلقي الضوء على درجة النجاح الذي يمكن تحقيقه لكل هدف. وأناقش في القسم الرابع مسألة الأهداف المتنافسة وكيفية وجوب إعداد القوانين حتى لا يقوض السعي من أجل تحقيق هدف واحد أهدافًا أخرى بطريقة عرضية. وأختتم البحث ببعض الاستنتاجات وتوصيات سياسة مؤقتة.

1. تعريف الهندسة الانتخابية

تشير الهندسة الانتخابية في هذا البحث إلى استخدام الميزات المختلفة المتعلقة بإجراء الانتخابات واستغلالها للتأثير وإعداد النتائج الانتخابية والسياسية. وعلى الرغم من وجود العديد من القوانين المحددة وقرارات أخرى

تتعلق بإجراء انتخابات فإنّه يمكن التلاعب بها للتوصل إلى نتائج سياسية بديلة، إلا أنني سأركز على أربعة مجالات رئيسية: الأنظمة الانتخابية، والقوانين الانتخابية الثانوية، وتوقيت الانتخابات، والنفوذ الدولي من خلال مراقبة الانتخابات والمساعدات الأجنبية المتعلقة بالانتخابات.

الأنظمة الانتخابية

على الرغم من أن الأنظمة الانتخابية تشير أحيانًا إلى جميع القوانين التي تتعلق بالانتخابات، إلا أنني أعتبر الأنظمة الانتخابية بطريقة ضيقة، أنها القوانين التي تنظّم ترجمة الأصوات إلى مقاعد (برلمانية). ففي كل انتخابات يجب اتخاذ قرارات حول كيفية توزيع المناصب العامة استنادًا إلى الأصوات التي جرى الإدلاء بها. ولهذه القوانين دلالات أساسية لأنها تكافئ أحزابًا محددة أو مرشحين محددين، وتعاقب آخرين بشدة في بعض الأحيان، إلى درجة تقضي على حيواتهم السياسية. فقد تنبه جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori) للقوة المحسوسة لهذه القوانين في التوصل إلى نتائج سياسية وانتخابية محددة عندما قال إن الأنظمة الانتخابية هي «أكثر أداة تلاعبية محددة في السياسة» (سارتوري 1968). وفي حين أن هناك العديد من الطرق المختلفة التي يمكن للمرء فيها ترجمة الأصوات إلى مقاعد، فقد ركّز معظم الدول والعلماء السياسيين على فئتين واسعتين اثنتين: التمثيل النسبي والانتخاب الفردي. ويشير الأول إلى فئة من الأنظمة الانتخابية التي تستخدم لوائح حزبية ومقاطعات متعددة الأعضاء لانتخاب لوائح لمرشحين من الأحزاب المتنافسة، في حين يشير الثاني إلى انتخابات تعتمد على المنافسة بين مرشحين فرادى على مقعد واحد في مقاطعة ما.

القوانين الانتخابية الثانوية

هناك قوانين انتخابية أخرى متعددة لا تتعلق بترجمة الأصوات إلى مقاعد يمكن أيضًا استخدامها للتأثير في النتائج السياسية، وهي ما سأشير إليه بالقوانين الانتخابية الثانوية. وأهم هذه القوانين: (1) قوانين تسجيل الأحزاب التي تنظّم تشكيل الأحزاب السياسية والتسجيل الرسمي لعملائهم الانتخابيين

(2) قوانين الترشح التي تنظّم كيف يصبح الأفراد مرشحين للانتخابات، سواء كأعضاء في أحزاب سياسية، أو كمستقلين. ففي بعض الأحيان لا تسمح هذه القوانين بتسجيل أنواع محددة من الأحزاب (مثل الأحزاب الإثنية، أو الدينية، أو المناطقية) بحظر تشكيلها ببساطة. وأما قوانين الترشح والتسجيل الأخرى فهي أكثر دقة. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام متطلبات تقضي بحصول المرشح على تواقيع كثيرة، أو إيداعه مبلغًا من المال للحؤول دون ظهور أحزاب صغيرة و/ أو مرشحين مستقلين غير تنافسيين، إضافة إلى شرط تسجيل آخر يحتّم وجوب حضور للأحزاب المسجلة في جميع أو معظم مناطق البلاد، ما يحد من ظهور أحزاب إثنية أو مناطقية أخرى (بيرنر 2004).

توقيت الانتخابات

إن توقيت الانتخابات أمر مهم للغاية، خصوصًا في حال وجود حلبات متعددة للتنافس الانتخابي (قومية، أو مناطقية، أو رئاسية، أو تشريعية)، فإن تتالي هذه الانتخابات وقربها الزمني أظهرا أن لهما تأثيرات مهمة. ففي الديمقراطيات الرئاسية، ناقش علماء السياسة بأن للانتخابات الرئاسية والتشريعية المتزامنة تأثيرات بارزة على النظام الحزبي (شوغارت 1995، صامويل وصامويل 2004)، في حين ناقش آخرون أن تتالي الانتخابات القومية والمناطقية يمكن أن يكون له نتائج مهمة للوحدة الجغرافية في الدول متعددة الإثنيات (لينز وستيفان 1996).

النفوذ الدولي

أخيرًا هناك بعض الإجراءات التي يتخذها فاعلون أجانب مثل المنظمات الدولية أو الدول الأجنبية التي يمكن أن يكون لها تأثير بارز في النتائج الانتخابية والسياسية. وسأركز بشكل خاص على مجالين من التدخل الدولي في العملية الانتخابية لبلد ما: مراقبة الانتخابات، والمساعدات الأجنبية المتعلقة بالانتخابات. وتشير مراقبة الانتخابات إلى عملية المصادقة على أنّ انتخابات محددة أُجريت كانت «حرة ونزيهة»، وأن الإجراءات الديمقراطية المناسبة والتقاليد الدولية لانتخابات حرة جرى اتباعها خلال الحملة الانتخابية

ويوم إجراء الانتخابات (كاروترز 1997، إلكيت وسفينسون 1997). وأما المساعدات الأجنبية المتعلقة بالانتخابات فتشير إلى برامج التنمية المتنوعة التي ترعاها المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية المخصصة لتعزيز السياسة الانتخابية التنافسية، مثل البرامج المخصصة لتعزيز السياسة، وتعزيز الصحافة الحرة، ودعم منظمات المجتمع المدني.

وكما سبق ذكره، فبالذهاب إلى أبعد من الأنظمة الانتخابية بحد ذاتها، فإني آمل أن أقدم تقييمًا شاملًا نسبيًّا لفرص هندسة الانتخابات في الديمقراطيات الحديثة وحدودها، باستخدام جميع الأدوات المتاحة.

2. أهداف الهندسة الانتخابية: الحد من المخاطر بينما تتم المحافظة على فوائد الانتخابات التنافسية

قبل تناول فرص الهندسة الانتخابية وقيودها، لا بد للمرء من تحديد الأهداف التي يجهد المهندسون الانتخابيون المحتملون لتحقيقها[1]. وأقوم بذلك من خلال دراسة فوائد، وبصورة أكبر أهمية المخاطر التي ترافق إجراء انتخابات تنافسية. وأناقش أن الأهداف الرئيسية للهندسة ينبغي أن توجّهها محاولة الحد من مخاطر الانتخابات التنافسية، مع الحفاظ على فوائدها الملازمة.

تُستَمد الفوائد المتوقعة لانتخابات حرة ونزيهة من مساواتها بالديمقراطية، فمن المتوقع أن توفر الانتخابات أفضل الفرص لتمثيل حقيقي للمصالح الاجتماعية ضمن صنع السياسة، وخصوصًا للجماعات التي كانت مضطهدة أو مهمّشة في السابق من قبل نظام استبدادي ما. كما أنه من المفترض بها أن تجعل الحكومة أكثر مساءلة أمام الجمهور المنتخِب، وبالتالي جعل الحكومة أكثر شرعية نظرًا إلى الطرق المتزايدة التي يصبح

(1) بكل تأكيد يمكن للائحة أهداف المهندسين الانخابيين أن تكون غير محدودة. ولا ترمي اللائحة التي أقترحها إلى أن تكون شاملة، ولكنها لائحة توضيحية للأهداف الرئيسية التي شاع ذكرها من قبل معظم السياسيين وعلماء السياسة.

المواطنون من خلالها قادرين على التمتع برأي حيال نظام الحكم الذي يدير شؤونهم. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يكون أداء الحكومات الديمقراطية أفضل من أداء الحكومات غير الديمقراطية، لأن القيود الدستورية والمراقبة العامة تحول دون إساءة استخدام الأولى للسلطة، في حين تضطرها الانتخابات المنتظمة إلى الاستجابة بسرعة إلى مشاكل المواطنين ومطالبهم (دال 1998، شميتر 2004، هالبيرين وغيره 2005).

على الرغم من أن الانتخابات قد تثبت أنها قادرة على تقديم المنافع المذكورة أعلاه بدرجات متفاوتة حتى في الديمقراطيات الحديثة، إلا أن إجراء انتخابات جديدة قد يؤدي أيضًا إلى عواقب وخيمة. ولذا أقدم اللائحة التالية لخمس سيئات محتملة للانتخابات التنافسية. ولا تعد هذه اللائحة نهائية، كما أن بنودها ليست حصرية. فهي محاولة لجذب الانتباه إلى المخاطر الرئيسية التي عرّفها علماء السياسة بشأن إجراء انتخابات جديدة.

الانتخابات كآلية للسيطرة الاستبدادية

لقد اعترف علماء السياسة بأن الانتخابات (حتى التنافسية منها) تعمل أحيانًا كوسيلة تتحكم بها النخب المحلية بالمطالب الشعبية وتوجيهها، إذ إنها وسائل يمكن للمصالح المجتمعية الوصول من خلالها إلى صنع القرار السياسي (ترونشتاين 2006). وقد جددت التطورات الحديثة في أماكن مثل أوراسيا ما بعد الشيوعية وأميركا اللاتينية التي شهدت تراجعًا في حريات الصحافة وتنافسية الانتخابات، التركيز على الجوانب الإشكالية للانتخابات. وبالفعل، فإن تزايد عدد الأنظمة التي تسمح بإجراء ما يشبه الانتخابات التنافسية التي تفتقر بشدة إلى جوانب رئيسية محددة لانتخابات حرة ونزيهة، حثَّ علماء السياسة على تقديم نوع جديد من الأنظمة - الاستبدادية التنافسية - لجذب الانتباه إلى هذه النزعة المتنامية (دايموند 2002، ليفستكي ووای 2002، شيلدر 2002).

وكما يناقش شيلدر، يمتلك المسؤولون الاستبداديون مجموعة كبيرة من

الموارد يمكنهم التصرف بها للتدخل في العملية الانتخابية لضمان احتفاظهم بالسلطة. ومن أبرز هذه الموارد قدرة أصحاب المناصب على احتكار التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية والتحكم بها، وذلك باستخدام الموارد المالية والموارد الأخرى التي يوفرها المنصب لشراء الأصوات من خلال الرعاية، وكذلك من خلال التلاعب بإجراءات الترشيح بحيث لا تظهر أسماء الأحزاب والمرشحين المعارضين في بطاقات الاقتراع، إضافة إلى استخدام الأجهزة الإكراهية والضرائبية للدولة لمضايقة المعارضة. وفي حال إخفاق هذا كله، فبإمكان أصحاب السلطة تغيير نتائج الانتخابات بوسائل متعددة من التزوير الانتخابي (شيلدر 2002).

إن تلاعبًا كهذا بانتخابات متعددة الأحزاب أمر مغرٍ للغاية للنخب غير الديمقراطية، بسبب الشرعية التي تضفيها الانتخابات على نظامهم محليًا ودوليًا. إضافة إلى ذلك تقدم الانتخابات «المُدارة» للنخب فرصة صنع شبيه للديمقراطية من دون مواجهة اللايقين الذي تفرضه الانتخابات الحرة والنزيهة (ليفيستكي وواي 2002). وبالتأكيد، فكما سيُناقش تاليًا، فحتى الانتخابات التي يجري التلاعب بها تشكّل خطرًا على الذين يجرونها، إذ قد تكون عربة لحصول مزيد من الدمقرطة، وبذلك فهي تقدّم لأنصار الدمقرطة المحليين والدوليين فرصهم الخاصة للقيام بهندسة نتائج بديلة (ليفيستكي وواي 2002، ماك فاول 2005، 2005).

الفائزون غير الديمقراطيين

في مقال جرت الإحالة عليه في سنة 1997، يقتبس فريد زكريا بشكل مستفز من حديث لريتشارد هولبروك(*) (Richard Holbrooke) عشية الانتخابات في البوسنة: «افترضوا أن الانتخابات اعتُبرت حرة ونزيهة... وأن

(*) دبلوماسي وسياسي أميركي تولى مناصب عديدة. كان مساعدًا لوزير الخارجية الأميركي لشؤون أوروبا وكندا خلال حرب البوسنة والهرسك، وقد عمل خلال هذه الفترة على التوصل إلى اتفاقية دايتون التي أنهت الصراع المسلح هناك، ويعتبره البعض مهندس هذه الاتفاقية.

الذين انتُخبوا هم عنصريون، وفاشيون، وانفصاليون، ومعارضون علانية [للسلام وإعادة الاندماج]، فإن ذلك سيكون معضلة كبيرة» (زكريا 1997). وتظهر معضلة الفائزين غير الديمقراطيين في الانتخابات التنافسية في عدة صور. فقد أشاع أودونيل مفهوم «الديمقراطية التفويضية» (Delegative Democracy) للدلالة على مشكلة تركُّز السلطة (التنفيذية)، أي نزعة المسؤولين التنفيذيين المنتخبين ديمقراطيًّا إلى اغتصاب كلٍّ من السلطتين التشريعية والقضائية، معتمدين بذلك جزئيًا على ذريعة أنهم منتخبون مباشرة من الشعب (أودونيل 1994، 1998).

ومع ذلك، تبرز مشكلة أخرى في سياقات أخرى حيث تتمتع القوى المناهضة للديمقراطية و/ أو المناهضة للغرب بمستويات عالية من التأييد الحقيقي ضمن شرائح الشعب. فقد تؤدي الانتخابات الشعبية هنا، حتى لو كانت خالية من التلاعب، إلى انتصارات انتخابية حقيقية للأحزاب الوطنية التي تسعى بنجاح للحصول على الأصوات من خلال إغداق الوعود بتمكين مصالح مجموعة واحدة، أو مصالح البلد بشكل كبير، على حساب مجموعات أو بلدان أخرى[1]. فنجاح حماس[*] في الانتخابات الأخيرة، إنما هو مثال واحد لسيناريو كهذا.

الانتخابات والصراع الإثني

تتعلّق تعلّقًا وثيقًا بمعضلة الفائزين غير الديمقراطيين مسألةُ إمكانيةِ أن تفاقِم الانتخابات التنافسية، في ظل ظروف معينة، عمليًا، من الصراع الإثني بدلًا من المساعدة على الحد منه. ويكمن جزء من التفسير وراء هذه المعضلة في مشكلة

(1) من أجل أمثلة عن هذه المشكلة في ما يتعلق بالأحزاب الإثنية والقومية، انظر هوروويتز 1985. ولأمثلة عن هذه المشكلة في ما يتعلق بالأحزاب المعادية للغرب، انظر ويندسور 2003. ويناقش ستيفن أن الذين يرتابون من إجراء انتخابات في الدول الإسلامية يحذرون ضد «الفخ الانتخابي الإسلامي»، وهو ما يعني فرص إتيان الانتخابات التنافسية إلى السلطة بأحزاب إسلامية معادية لمصالح الغرب وللديمقراطية ذاتها (ستيفن 2004).

(*) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006.

الفائزين غير الديمقراطيين التي جرى نقاشها ـ أي بروز أحزاب قومية متشددة تشارك بفاعلية في انتخابات حرة ونزيهة. وعلى الرغم من ذلك، تستحق الصلة بين الانتخابات التنافسية والصراع الإثني الداخلي اهتمامًا خاصًا، لأنه يتجاوز إمكانية نجاح بعض المتنافسين الكريهين لمنصب حكومي ما. فكما بيّن كل من مانسفيلد وسنايدر في فصلهما في هذا الكتاب، فإن الانتخابات الديمقراطية التي تُجرى في الأنظمة السياسية المتخلفة وغير المنظّمة، توفر إرادة وسبيلًا للسياسيين لاستخدام القومية المتشددة كتكتيك تعبئة من أجل الفوز في الحلبة الانتخابية. وباختصار فقد بيّنا أن الانتخابات الديمقراطية يمكن أن تعزز بروز سياسيين وأحزاب قومية ما كانت لتكون بالأساس، لأن لعب الورقة القومية غالبًا ما يكون استراتيجية صائبة جدًّا للذين يريدون الفوز بالانتخابات، وخصوصًا في الديمقراطيات الحديثة ذات المؤسسات الديمقراطية والأنظمة الإعلامية الضعيفة (انظر أيضًا سنايدر 2000، ومانسفيلد وسنايدر 2005). كما تقدم ويلكينسون (Wilkinson) بهذه الحجة خطوة إلى الأمام بالدلالة على العملية الانتخابية بذاتها في الأماكن التي يقع فيها عنف إثني، مبينًا أن الاضطرابات بين الهندوس والمسلمين في الهند تزداد على المستوى المحلي (البلدة) كلما أُجريت الانتخابات، وأنها تكون أكثر تكرارًا ودموية كلما كانت الانتخابات أكثر تنافسية (ويلكينسون 2004: الفصل الثاني). ومع ذلك، يجدر الانتباه إلى أنه بينما يعتبر ويلكينسون الانتخابات التنافسية مصدرًا للعنف الإثني على المستوى المحلي، فإنه يعتبر أيضًا أن حدة تنافسية الانتخابات على المستوى الولاياتي (في شكل مديونية حكومات الولايات لكتلة تصويت أقلية من المواطنين) تضطر حكومات الولايات إلى التدخل بسرعة أكبر لإخماد هذه الاضطرابات الإثنية ذاتها، وذلك للحد من الضرر (الانتخابي) الذي قد ينجم عنها (ويلكينسون 2005: الفصل الخامس).

الإقصاء: النساء والأقليات الإثنية

من المفترض أن تمكّن الانتخابات الشعب، وأن تيسّر مشاركة الجماعات الاجتماعية المختلفة في عملية صنع السياسة. ولكن على الرغم من ذلك فهناك

مشكلة دائمة تتمثل في عدم التلاحم بين التكوين الإثني، والجندري، والاقتصادي للمجالس التشريعية الوطنية، وبين الجماهير الشعبية. فالبرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم تميل إلى أن تكون هيئات تفتقر نسبيًا إلى وجود النساء والأقليات الإثنية فيها، فضلًا عن وجود أشخاص ينتمون إلى طبقات اقتصادية أدنى. ويعتبر هذا التعارض أكثر حدة في الديمقراطيات الحديثة في العالم النامي، مما هو عليه في الديمقراطيات الراسخة في الغرب (انظر موقع «بارلين» الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي www.ipv.org. ويعتبر كثير من المراقبين هذا الأمر بمثابة مشكلة، لأنهم يرون وجود صلة بين التمثيل الوصفي (حقيقة أن يشترك الممثل المنتخب بسمات ديمغرافية أساسية مثل الإثنية أو الجندرية مع أفراد الدائرة الانتخابية) وبين التمثيل الموضوعي (قدرة الممثلين على اتباع سياسات تتوافق مع مصالح الجماعات الاجتماعية التي تمثلها) (مانسبريدج 1999، براتون وراي 2002).

إن عدم قدرة النساء و/ أو الأقليات الإثنية على الفوز بانتخابات البرلمانات الوطنية بأعداد لا بأس بها، يمكن أن يكون له عدد من الدلالات الوخيمة على سلامة الديمقراطية. فأولًا، هناك تأثير رمزي وقوي، فالشرعية هنا تكون منقوصة لأن جماعات اجتماعية رئيسية لا تشعر أنها مدمجة تمامًا في العملية الديمقراطية. وثانيًا، وخصوصًا بالنسبة إلى الأقليات الإثنية، فإن إخفاق الحصول على تمثيل برلماني قد يؤدي إلى نشوء نشاط سياسي معادٍ للنظام إلى درجة قد يصل معها إلى حد الانفصال الذي يمكن أن يهدد بقاء الدولة ذاتها. وثالثًا، قد تكون نوعية السياسة العامة منقوصة لأن أصوات الجماعات الضعيفة اجتماعيًا واقتصاديًا غير ممثلة في النقاش البرلماني. ولهذه الأسباب، ولأسباب أخرى عديدة، أقول إنّ الهندسة الانتخابية ينبغي أن تتضمن خطوات حماية ضد إقصاء النساء والأقليات من المجالس التشريعية[1].

---

(1) كما يشير فيش في فصله في هذا الكتاب، فقد ركّزت دراسات علماء السياسة الذين يدرسون التأثير في الثقافة على هذا الموضوع، مبينة أن إقصاء النساء قد يكون الميزة الثقافية التي تعيق الدمقرطة في البلدان الإسلامية (فيش 2002؛ نوريس وإنغليهارت 2002).

أنظمة حزبية مختلة أو غير مستقرة

أخيرًا، غالبًا ما يمكن أن ترشح عن الانتخابات الديمقراطية أنظمة حزبية فوضوية، أو غير مستقرة، أو مختلة، تعيق بالتالي بشدة وجود نظام حكم فعال. إضافة إلى ذلك، فإن المشكلات التي قد تنشأ ضمن النظام الحزبي، وخصوصًا إن كان نظامًا في ديمقراطية حديثة، هي عديدة للغاية، ولكني سأركز على مكوِّنين رئيسيين للنظام الحزبي. فأولًا، هناك عدد الأحزاب السياسية، وهو أمر مهم لأن له دلالات مهمة على نظام حكم تمثيلي فعّال. وتنشأ المشكلة من نظام حزبي يتميز بالعديد من الأحزاب أو بأحزاب قليلة جدًا. فإذا ما ازدحم النظام بأحزاب عديدة، فقد تعم الفوضى، وخصوصًا في حال تشكيل ائتلافات حاكمة داخل البرلمان (كينغ وغيره 1990). فالائتلافات الحاكمة الهشة التي لا تستطيع صنع القرار الديمقراطي بسبب التصويت المتكرر على حجب الثقة في الأنظمة البرلمانية، وإلى عرقلة ذلك في الأنظمة الرئاسية (مينوورينغ وشوغارت 1997). وأما في حال وجود أحزاب سياسية قليلة، فإن المصالح الاجتماعية البارزة لا تشعر بأنها ممثلة بصورة مناسبة، وقد تختار اتباع العمل السياسي خارج القنوات الانتخابية، وحتى الديمقراطية.

ثانيًا، إن مأسسة النظام الحزبي ـ الدرجة التي تكون فيها الأحزاب هي الفاعل المحوري في السياسة الانتخابية، إضافة إلى تنظيم سياسة ما بين وداخل الحزب ـ ينبغي أن تكون محور اهتمام أولي (مينوورينغ 1999). فالأنظمة الحزبية غير ممأسسة تتميز بنسبة عالية من التقلب، إذ تشهد كل انتخابات قائمة جديدة من الأحزاب المتنافسة على الحكم، ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالديمقراطية من خلال تقويض العلاقات بين الأحزاب والجماعات الاجتماعية الرئيسية، فضلًا عن الاستقرار السياسي بصورة عامة (مينوررينغ 1999؛ مدريد 2005؛ مينوورينغ وزوكو 2007). إضافة إلى ذلك، تميل الأنظمة الحزبية غير الممأسسة إلى وجود عدد كبير من المستقلين، فضلًا عن حدوث عدد كبير من الارتدادات

الحزبية[*] داخل البرلمانات (موزر 2001). كما يقوّض كلٌّ من المستقلين والانتماءات الحزبية البرلمانية المؤقتة الوظيفة التمثيلية للبرلمان، ويعيقون القدرة على تشكيل ائتلاف أغلبية وعلى الحفاظ عليه في البرلمان (روز، مونرو، وايت 2001).

في ضوء هذه التعقيدات، أقول إنه ينبغي على المهندسين الانتخابيين أن يحاولوا التوصل إلى أنظمة انتخابية يعتقدون أنها تعزز العدد المناسب للأحزاب في ظل السياق السياسي، وبناء أحزاب سياسية قوية تتمتع بسلطة دائمة وصلات متينة مع الدوائر الانتخابية الاجتماعية الرئيسية.

3. الهندسة الانتخابية: الحظوظ والقيود

في ظل حجم معضلات نظام الحكم الديمقراطي والاستقرار السياسي بشكل عام التي يمثلها فائزون غير مرغوب فيهم، فضلًا عن الانتخابات التي يجري التلاعب بها والصراعات الإثنية، فقد يستغرب غير المطلعين على أدبيات علم السياسة التي تتناول الأنظمة الانتخابية، اكتشاف أن معظم المجالات المطوّرة بصورة جيدة من أجل القيام بالهندسة الانتخابية تتضمن المسألتين الأخيرتين اللتين تحدثنا عنهما توًّا، وهما: الإقصاء، والنظام الحزبي بصورة خاصة. وربما ينبع هذا من حقيقة سهولة استخلاص علاقات عرضية متينة بين الأنظمة الانتخابية وعدد الأحزاب السياسية وأنواعها، وبين عدد النساء أو الأقليات الإثنية المنتخبة إلى البرلمان الوطني (ريكر 1982). كما تعتبر معالجة هذه العلاقات ما بين القوانين الانتخابية وهذه النتائج من أكثر المهام سهولة باستخدام الأنظمة الانتخابية. وقد يكون هناك سبب آخر، هو أن لدراسة الأنظمة الانتخابية جذورًا في الديمقراطية الغربية الممأسسة، حيث كان عدد الأحزاب والتمثيل الوصفي قضايا ذات أهمية بالغة، وذلك جزئيًا مشكلات التلاعبات الانتخابية والصراعات الإثنية، ذلك لأنّها لم تكن أمراضًا مزمنة، كما هي في ديمقراطيات الموجة الثالثة.

(*) تغيير البرلمانيين الحزبيين ولاءاتهم السياسية داخل البرلمان لأسباب لا عد لها ولا حصر.

وبغض النظر، كما سيتضح، فإن لدى المهندسين الانتخابيين المحتملين توصيات قوية تعتمد بشدة على الدليل الإمبريقي حين يتعلق الأمر بإعداد عدد الأحزاب التي تستخدم النظام الحزبي، أكثر من تلك التي تحارب التلاعبات التي يقوم بها المسؤولون الحاليون، أو تتفادى مجال النظام الحزبي الذي دُرس كثيرًا وفي التمثيل الوصفي (بدرجة أقل). وهناك سبب كبير يستدعي السؤال عمّا إذا كان يمكن تعميم تجربة الديمقراطية الغربية على الديمقراطيات الحديثة. ولذا أقدم في هذا القسم رؤية عامة لما أعتبره الأدوات الأساسية المتاحة لتفادي، أو إدارة، خمس نتائج سلبية يمكن أن تنشأ عن إجراء انتخابات تنافسية، كما تم إيضاحها، ونقاط القوة والضعف لهذه الإجراءات.

الهندسة الانتخابية والفائزون غير المرغوب فيهم

إن للقوانين الانتخابية ولتوقيت الانتخابات تأثيرات مهمة على من سيفوز ومن سيخسر في المنافسة الانتخابية. ويعرف السياسيون هذا الأمر جيدًا، ولذلك فإنهم يراقبون من كثب، وغالبًا ما يتصارعون بشدة حول اختيار الأنظمة السياسة (ريمينغتون وسميث 1996؛ كوكس 1997؛ بويكس 1999). وبصورة مماثلة، ففي حال لم يتم تحديد جدول لمواعيد الانتخابات، فسيحاول كل من السياسيين الحاكمين والمعارضين توقيت مثل هذه الانتخابات بطريقة تعود بالنفع عليهم. ولذلك، فليس من غير المنطقي تصور أنه يمكن للمرء التوصل إلى نتائج انتخابية محددة من طريق التلاعب بالقوانين الانتخابية وتوقيت الانتخابات[1].

---

(1) كان الرئيس الروسي بوريس يلتسين حيويًا للغاية على وجه الخصوص باستخدام التوقيت الانتخابي لمصلحته ولمصلحة حلفائه السياسيين. فقد تجنب إجراء انتخابات مبكرة فورًا بعد سقوط الشيوعية سنة 1991، خوفًا من تمتع الحزب الشيوعي الروسي الذي خلف الحزب الشيوعي السوفياتي بالعديد من الميزات التنظيمية. وفي نهاية حياته السياسية، استقال يلتسين من منصبه كرئيس للبلاد، ودعا إلى إجراء انتخابات رئاسية للإفادة من شعبية خليفته (فلاديمير بوتين) في ذلك الوقت.

على الرغم من التأثير الحقيقي للقوانين الانتخابية والتوقيت الانتخابي في الحظوظ الانتخابية لفاعلين انتخابيين محددين، فإني أعتبر أن الهندسة الانتخابية ليست إيصالية للسعي وراء غايات حزبية وأيديولوجية ضيقة. والأمر كذلك لعدة أسباب رئيسية. فأولًا، إن الأسباب الضمنية لميل نوع من الأحزاب إلى الإفادة في ظل أنظمة انتخابية محددة، هي أسباب ليست حزبية أو أيديولوجية بطبيعتها (موراسكي ولووينبرغ 1999). بعبارات أخرى، تفضل الانتخابات التعددية الأحزاب الكبيرة، بينما تشجع أنظمة التمثيل النسبي الأحزاب الصغيرة، بغض النظر عن أيديولوجياتها. ويمكن للمرء، بكل تأكيد، في حالة حزب ما في انتخابات ما، أن يحدد السمات التي تؤثر بصورة سريعة في النظام الانتخابي (مثل الحجم أو التركيز الجغرافي)، كما يمكنه، لأسباب أيديولوجية أو حزبية، إعداد نظام انتخابي يهمّش به ذلك الحزب. ومع ذلك، فهناك مشكلتان تواجهان هذه المنهجية. تتمثل الأولى في أنه يمكن لتهميش حزب ما، أو نوع ما من الأحزاب، غير مرغوب فيه، أن يقوض فرص نجاح الأحزاب المفضّلة. وهذا ما حصل بالضبط في أول انتخابات أُجريت في أفغانستان في فترة ما بعد الطالبان. فقد دفع حلفاء الرئيس حامد كرزاي تجاه اعتماد نظام «صوت واحد غير قابل للتحويل» من أجل شرذمة قوى المعارضة. وقد تم تحقيق ذلك، ولكن هذا النظام شتت أيضًا الأصوات الموالية لكرزاي، ما قوّض بشكل كبير التأييد البرلماني للبرنامج الإصلاحي للرئيس كرزاي (رينولد 2007). وأما المشكلة الثانية فتتمثل في إمكانية تغير الظروف الانتخابية بحيث يمكن أن تعود القوانين الانتخابية ذاتها، التي أفادت حزبًا محددًا أو نزعة أيديولوجية محددة في انتخابات ما، بالنفع على الطرف الآخر في انتخابات مستقبلية. ولذلك، يمكن أن يكون للقوانين الانتخابية التي أُعدَّت لإفادة أحزاب أو أيديولوجيات محددة أن تأتي بنتائج عكسية. وقد أوضح علماء السياسة أن للمؤسسات السياسية، كما الأنظمة الانتخابية، «لصوقية» - أي استمرارية بمرور الوقت - تمنع النخب من تغيير القوانين بنزوة بغية تصحيح أخطاء

الماضي[1]. (ما عليكم إلا سؤال نقاد الهيئة الانتخابية في الولايات المتحدة!!).

ثانيًا، هناك عوائق معيارية للهندسة الانتخابية الحزبية والأيديولوجية. فالانتخابات الديمقراطية في صميمها عبارة عن عملية وليس نتيجة. وحتى تعتبر الانتخابات شرعية، فإنّه بد من السماح للقوى السياسية الكبرى بالتنافس وشغل مقاعدها النيابية إذا فازت بحرية ونزاهة. وتحول هذه المطالب المعيارية الديمقراطية دون تفكير المهتمين بتعزيز الديمقراطية بالعديد من الإجراءات التي تزمع تهميش أحزابٍ سياسية محددة، خشية أن تتم مساواتهم بمناوئيهم غير الديمقراطيين الذين يتلاعبون بالانتخابات خدمة لمآربهم الخاصة. فعلى سبيل المثال، سيكون من الصعب حظر أنواعٍ محددة من الأحزاب، حتى تلك التي تعتبر غير ديمقراطية، على يد أولئك الملتزمين ببناء الديمقراطية، لأن الآليات نفسها تستخدم غالبًا من قبل القوى غير الديمقراطية لتهميش جماعات المعارضة الشرعية[2]. إضافة إلى ذلك، فإن لدى المنظمات الدولية، والحكومات الأجنبية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تعزيز الديمقراطية، تفضيلات حزبية وأيديولوجية واضحة، ولكن لا بد من أن تكون حذرة في كيفية تعزيز مصالحها حتى لا تكون عرضة لانتقاد مماثل (أنغلين 1998). ويضع هذا مناصرو الديمقراطية، بكل

(1) تعتبر روسيا مثالًا جيدًا. فبعد أول انتخابات في حقبة ما بعد الشيوعية، لم يكن بوريس يلتسين وحلفاؤه الليبراليون راضين عن النتائج التي ترشحت عن النظام الانتخابي المختلط الذي أعدوه بأنفسهم، ومن ثم حاولوا أن يغيروه. ومع ذلك واجه يلتسين مقاومة شديدة من البرلمان، واضطر في نهاية المطاف إلى التخلي تقريبًا عن جميع خططه للإصلاح (انظر ريمينغتون وسميث 1996؛ ماك فاول 2001؛ موزر وتيمز 2001).

(2) غالبًا ما يمارس حظر الأحزاب التي ترتكز على أسس إثنية، أو دينية، أو هويات عرقية من قبل أنظمة ديمقراطية زائفة بدعوى الحفاظ على الانسجام الإثني. وبالطبع ففي العديد من الأمثلة لم يكن الأمر إلا غطاء لإجراءات استبدادية لتحييد الأحزاب الإثنية والدينية الشرعية (انظر موزر لاحقًا في هذا الكتاب).

تأكيد، في موقع سيء نوعًا ما حيال الفاعلين غير الديمقراطيين الذين هم أقل اهتمامًا بلياقات العملية الانتخابية، ولذلك يوجد في تصرفهم كثير من أدوات زعزعة الاستقرار[1].

أخيرًا ينبغي ملاحظة أنه يستحيل تقريبًا استخدام القوانين الانتخابية لتهميش الأحزاب التي تتمتع بشعبية واسعة في انتخابات حرة ونزيهة. كما يمكن للتمثيل النسبي أن يشجع على بروز أحزاب صغيرة، ما يقلل من «التمثيل الفائض» لحزب ما كبير في البرلمان. وإضافة إلى ذلك، يمكن للانتخابات التعددية فقط معاقبة الأحزاب غير القادرة على الفوز بمنافسة على مستوى المقاطعة. وأما في حال وجود حزب قومي متشدد، أو غير ديمقراطي، أو مناهض للغرب، يتمتع بقاعدة تأييد كبيرة قادرة على تجاوز العتبات الانتخابية في ظل أي نظام انتخابي، فلا يوجد ما يمكن فعله لمنع فوزه الانتخابي، سوى إجراءات تعرِّض باتخاذها العملية الديمقراطية ذاتها للخطر.

مراقبة الانتخابات، والمساعدات الأجنبية، والتلاعب الانتخابي

تقدم نزعات ديمقراطيات الموجة الثالثة منذ بداية القرن وجهتَي نظر متناقضتين بخصوص انتشار التلاعب الانتخابي والقدرة على الحؤول دونهامن خلال الهندسة الانتخابية. فمن ناحية، يبدو أن التلاعب الانتخابي يتنامى كآلية تستخدم الأنظمة الاستبدادية من خلالها الانتخابات لشرعنة حكمها، بينما تتجنب أي تهديد حقيقي لسلطتها من قبل أي معارضة سياسية. ففي أميركا اللاتينية، وأوراسيا ما بعد الشيوعية، وإفريقيا، يبدو أن الأنظمة الهجينة التي تجيز انتخابات شبه تنافسية مسيطر عليها، في تزايد، كما يبدو

(1) يناقش ويندسور (2003) على سبيل المثال أنه في مناطق، مثل الشرق الأوسط، على الولايات المتحدة أن تقبل بنتائج انتخابية تتعارض مع مصالحها على الأمد القصير لتُظهر أنها ملتزمة حقًّا بدمقرطة المنطقة.

أنها قوية بما فيه الكفاية في كثير من الحالات (ليفيتسكي وراي 2002). ومن ناحية أخرى، هناك حالات جديرة بالذكر أيضًا حيث أُجبرت دول كانت تتلاعب بالانتخابات (مثل المكسيك، وأوكرانيا، وجورجيا) على يد مجتمع مدني معبّأ على إجراء انتخابات أكثر نزاهة، نتج عنها ديمقراطية أكبر بصورة عامة (هاورد وروسلر 2006). وإضافة إلى ذلك، يناقش بعض المراقبين أن الهندسة الانتخابية، في شكل التدخل الدولي، مارست دورًا مهمًّا مع عوامل أخرى، باستدعاء هذه الدمقرطة المتجددة (بونس ووولتشيك 2006، كوزيو 2006).

يبدو أن النشاط الدولي، وخصوصًا مراقبة الانتخابات، هو أكثر الأدوات المفيدة للهندسة الانتخابية المتاحة لمواجهة التلاعب الانتخابي. ومع ذلك فقد أُجري بحث منهجي قليل جدًّا حول إذا ما كان للأنظمة الانتخابية تأثير في ميل الحكام الحاليين إلى التلاعب بالانتخابات.

يقدم كاروثرز عددًا من الإسهامات قام بها مراقبو انتخابات دوليون. ويمكن لملاحظات كهذه أن تكشف، وتفضح التزوير الانتخابي، وبذلك تحول دونه. فعلى الأقل، يجعل المراقبون الدوليون بحضورهم ذاته من الصعب على الحكام الحاليين سرقة الانتخابات من خلال القيام بأعمال تزوير صارخة. كما يمكن للمراقبة الدولية للانتخابات أن تعزز العمليات الانتخابية الانتقالية بتشجيع المواطنين المتشككين وسياسيي المعارضة المترددين على المشاركة. وأخيرًا، تعزز ممارسة المراقبة الدولية فكرة أن الانتخابات الحرة هي تقليد دولي، كما يمكنها أن تزيد من نوعية الانتخابات بتحسين معايير الإدارة الانتخابية (كاروثرز 1997: 19 - 20، ماك فاول 2005). وإضافة إلى ذلك فإن تعزيز الديمقراطية الأوسع التي تشجع على نمو المجتمع المدني وتدعم حرية الصحافة، تعزز من قدرة القوى المحلية على مقاومة إكراه الدولة، وعلى حشد المطالبة لوضع حدٍّ لتزوير الانتخابات ، وللمطالبة بمزيد من الحريات الديمقراطية. وقد اتضح من الفصل الذي تقدم به سيليغسون والمشاركون معه، وهو الفصل الذي يبين أن لبرامج تعزيز الديمقراطية تأثيرًا إيجابيًا قابلًا للإدراك في التماسك الديمقراطي (سيليغسون،

فينكل، وبيريز لينيان، في هذا الكتاب). وإجمالاً، فإن مراقبة الانتخابات التي تساعد على إنشاء تقليد لانتخابات حرة، والتي يمكنها فضح أي تعديات ضد هذا التقليد، وبرامجَ تعزيز الديمقراطية التي تمكّن الجماعات المحلية من أجل التعبئة ضد الدولة، تقدمان واقيًا قويًا محتملًا ضد محاولات النخب الاستبدادية استخدام الانتخابات كأداة شرعنة تعيق عمليًا عملية الدمقرطة.

وعلى الرغم من هذه الفوائد الحقيقية، فهناك أيضًا قيود حقيقية على قدرة الفاعلين الدوليين على كبح ارتكاب محظورات انتخابية. وبعض هذه القيود هي قيود يواجهها الفاعلون الدوليون حين يواجهون فاعلين محليين عنيدين يتمتعون بمزايا موارد ومزايا ولاء محلي (واي 2005). وينبغي أولًا ملاحظة وجود العديد من الفرص والأشكال لحدوث انتهاكات انتخابية تحول عمليًا دون القضاء التام على مثل هذه الممارسات حتى في ظل أحسن الظروف. ومع ذلك، فهناك عوائق تفرضها ذاتيًا ممارسات ضعيفة. فقد لاحظ كاروثرز وآخرون أن المراقبين الانتخابيين أضروا بقضيتهم بتركيزهم كثيرًا على ما يحدث في يوم الانتخابات، في حين أن معظم التلاعب (مثل التطبيق غير العادل لقوانين التسجيل، والوصول غير المتساوي إلى الإعلام، والاستخدام غير العادل لموارد الدولة لنفقات الحملة الانتخابية، ومضايقة أحزاب المعارضة) يحدث قبل بدء الاقتراع بوقت طويل (كاروثرز 1997، أنغلين 1998). وإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة من المعايير المتسقة للحكم على النوعية النسبية للانتخابات لا تزال صعبة الإدراك (إلكليث وسفيتسون 1997). وأخيرًا، فقد أدى انعدام مهنية بعض المراقبين إلى استغلالهم من قبل الساسة المحليين لغاياتهم السياسية الخاصة، فيما يستخدم آخرون تقاريرهم (المراقبين) لتعزيز أجنداتهم الحزبية أو الأيديولوجية، مقوّضين بذلك عملية تعزيز الديمقراطية (كاروثرز 1997، أنغلين 1998).

ومع ذلك، فقد يتمثل أكبر تهديد لفاعلية برامج تعزيز الديمقراطية الغربية في حصول ردة فعل عنيفة من قبل الأنظمة الاستبدادية ذاتها، وذلك بسبب النجاح المتصوَّر لهذه البرامج. فقد اتخذ القادة الاستبداديون في أوراسيا،

وآسيا، وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط، عددًا من الخطوات لإزالة ما يعتبرونه تهديدًا بارزًا، بحظر نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية أو تقييدها، أو تهميشها. وفيما استغلت معاقل الاستبدادية، مثل الشرق الأوسط، وأتقنت القيام بإجراءات مختلفة لمواجهة فعالية المنظمات الدولية غير الحكومية، فقد سارعت بلدان كانت في السابق أكثر انفتاحًا حيال المنظمات الدولية، إلى إغلاق أبوابها في وجه نفوذ كهذا، خصوصًا إذا ما لمست حدوث تغير سياسي كبير في دولة مجاورة لها. وما الجهد المنسق للحكومتين الاستبداديتين في روسيا وبيلاروس (روسيا البيضاء) لإحباط فعالية المنظمات الدولية غير الحكومية و «تكنولوجيا أورانج» عقب الثورة البرتقالية الأوكرانية إلا مثالٌ واحد.

الأنظمة الانتخابية والصراع الإثني

أنتج النقاش حول العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والصراع الإثني الداخلي منظورَين متنافسين. فقد أمضى علماء سياسيون بقيادة آرند ليجبهارت (Arend Lijphart) بالتمثيل النسبي لاستيعاب الأقليات الإثنية ضمن نظام اتحادي أوسع (انظر ليجبهارت 1977؛ ليجبهارت 1985). وأما المدرسة المنافسة التي يرئسها دونالد هورويتز (1985 و1991) فقد ردت بأن الأنظمة الاتحادية تقفل الباب أمام الانقسامات الإثنية، وأن الأنظمة الانتخابية في المجتمعات المنقسمة تحتاج إلى توفير محفزات للتصويت من أجل حشد الأصوات وراء ائتلافات إثنية متعددة معتدلة. وناقش رايلي (2002) أن أنظمة التصويت التفضيلية، مثل الصوت البديل، والصوت الواحد القابل للتحويل، قد توفر الحوافز الحيوية الضرورية لحث الناخبين والنخب المحلية على إقامة ائتلافات تجمع ما بين الانقسامات الإثنية.

هناك العديد من المشكلات مع كل من طرفَي النقاش. أولًا، فعلى خلاف الأوجه الأخرى لأدبيات النظام الانتخابي، فإن الصراع الإثني الداخلي عريض ثقيل الحركة، ما يجعل من الصعب جدًّا عزل آثار الأنظمة الانتخابية بصورة ممنهجة عن العوامل الواضحة التي تؤثر في هذه النتيجة.

وبعبارات أخرى، فمن الصعب جدًّا القول إذا ما كانت الأنظمة الانتخابية المؤيّدة تقدم عمليًّا النتائج المعلن عنها. ثانيًا، يبدو الدليل الإمبريقي المقدم غامضًا في أحسن الأحوال. ويلاحظ رايلي أن مؤسسات انتخابية شبيهة (أنظمة التصويت التفضيلية) أثمرت نتائج مختلفة بصورة بارزة في خمس دول جرَّبتها. ويخلص رايلي إلى أن هناك حاجة إلى استيفاء عدد من الشروط لتتمتع أنظمة التصويت التفضيلية بالنتائج المرجوة، بما في ذلك (من بين أمور أخرى): وجود جماعة أساسية من المعتدلين، وخبرة واسعة في ظل النظام، ودوائر انتخابية متنوعة إثنيًّا، وناخبون راغبون بالتصويت عبر الخطوط الإثنية حين يوزّعون تفضيلاتهم (رايلي 2002، 166 - 169) وبصورة مماثلة فإن للاتحادية سجلًّا مختلطًا في نزع فتيل الصراع الإثني. وإضافة إلى ذلك، فقد وجدت نوريس (Norris) (2002) أنه على الرغم من احتمال زيادة تمثيل الأقليات من خلال التمثيل النسبي في العديد من الحالات، إلا أنها لم تجد أنه يعزز شعورًا أعلى من الشرعية للنظام السياسي بين الأقليات الإثنية. ولذلك فكما يناقش نقاد الاتحادية، فإن تمثيلًا متزايدًا قد لا يخفف بالضرورة من حدة الصراع الإثني. وأخيرًا، كما سأبين تاليًا، لا يمكن للمرء أن يتوقع قيودًا سياقية حتى على الادعاءات الأكثر محدودية بأن التمثيل النسبي يزيد من تمثيل جميع الأقليات الإثنية.

الأنظمة الانتخابية والتمثيل الوصفي

تتعلق الهندسة الانتخابية في معظمها بمجموعتين من النتائج: التمثيل الوصفي للنساء والأقليات، والسمات الأساسية للنظام الحزبي. وقد جرى إنجاز الكثير من العمل النظري والإمبريقي لإظهار أن أنواعًا محددة من الأنظمة الانتخابية توفر للمجموعات الاجتماعية المهمّشة تاريخيًّا فرصًا أكبر للتمثيل. وتوافق الأغلبية بأن التمثيل النسبي عنصر أساسي لتحسين حظوظ التمثيل لكل من النساء والأقليات (انظر خصوصًا، ليجبهارت 1991، 2004؛ نوريس 2004).

لقد قدم العلماء السياسيون ميزات مترابطة لا تحصى تتعلق بأنظمة التمثيل

النسبي لتعليل نزعة النظام الأكبر لإنتاج عضوات برلمانيات[1]. وقد قام ماتلاند (Matland) وستودلار (Studlar) (1996) بدمج عناصر التمثيل النسبي هذه بنموذج عَدَوي لشرح التمثيل الأعلى للنساء في انتخابات التمثيل النسبي. ويعتبر كلاهما أن ازدياد ترشيح النساء تستهلّه الأحزاب الصغيرة الملتزمة بتمكين النساء. ومن ثم، تجري محاكاة هذا الالتزام للتمثيل الأنثوي من قبل الأحزاب الأكبر التي تتنافس على دوائر انتخابية مشابهة حتى تدوّي هذ المحاكاة في الطيف الأيديولوجي برمته[2].

عادة ما تعتمد قدرة الأقليات الإثنية على الفوز بمقاعد برلمانية على الأنظمة الانتخابية وحجم الأقلية الإثنية وتركّزها الجغرافي (رايلي ورينولد

---

(1) يُعتقد أن التمثيل النسبي يفضل النساء للأسباب التالية: 1) أنه أقل تركيزًا من انتخابات الدائرة الفردية من حيث المرشحين؛ 2) أنه يتيح بروز الأحزاب الصغيرة (التي يمكن أن تكون أكثر «وديّة تجاه النساء»)؛ 3) تعزز مشاركة انتخابية أكبر، وبذلك تعزز فرصًا أكثر للنساء؛ 4) يقدم التمثيل النسبي حوافز للتوازن الجندري أكثر مما تقدمه انتخابات الدائرة الفردية (إينغستورم 1987؛ نوريس 1987، 1993، رول 1987، 1994؛ ماتلاند وستودلار 1996).

(2) إن عدوى كهذه ليست حصرية في أنظمة التمثيل النسبي، ولكنها أكثر اتساعًا وانتشارًا في أنظمة التمثيل النسبي لعدة أسباب. فالأحزاب المتعددة التي غالبًا ما تنتج جراء التمثيل النسبي توفر فرصًا أكبر لنشوء أحزاب «وديّة تجاه النساء»، وهذه الأحزاب غالبًا ما تكون أحزابًا صغيرة لا تحظى بأي فرصة للنجاح في ظل منافسات ذات حزبين فقط تلك التي تنتج عادة في ظل انتخابات الدائرة الفردية. ثانيًا، إن السيطرة الممركزة على الترشّح تجعل التجاوب مع المحفّزات لزيادة التمثيل النسائي أمرًا سهلًا على الأحزاب في ظل نظام التمثيل النسبي. أخيرًا، إن التهديدات الانتخابية الصادرة من أحزاب تعزز النساء هي أكثر جدية في انتخابات التمثيل النسبي بسبب التناسبية الأقل انخفاضًا ما بين عدد الأصوات وعدد المقاعد. وأما في انتخابات الدائرة الفردية، فالأولوية هي للذي يحقق أكبر عدد من الأصوات للفوز بالمقعد. ولا يهم الفارق في الأصوات. وبذلك ففي الدوائر الآمنة لن تمثل حتى الارتدادات الكبيرة بالضرورة أي تحدٍّ لحصة الأحزاب الرئيسية من المقاعد. وأما في انتخابات التمثيل النسبي بأحجام دوائر كبيرة، فحتى التغيرات الصغيرة في نسبة الأصوات قد تؤدي إلى انتزاع مقاعد من الأحزاب الرئيسية (ماتلاند وستودلار 1996: 712-713).

1999: 48 - 51). وتكمن حجة أن أنظمة التمثيل النسبي تعزز من تمثيل الأقليات الإثنية في فكرة أنها تشجع على نشوء الأحزاب الإثنية. وفي الحقيقة فهذه الأنظمة تحقق هذا بتخفيض العتبة الانتخابية الضرورية للحصول على تمثيل في البرلمان، فيزيد بذلك عدد الأحزاب، ويجعل الأحزاب الإثنية الصغيرة أكثر قابلية للاستمرار (نوريس 2004: 208 - 213)[1]. وعلى الرغم من اعتبارها أدنى مستوى من مستوى التمثيل النسبي، فإن انتخابات الدائرة الفردية تساعد أيضًا على تمثيل الأقليات في ظل ظروف محددة. إذ يميل انتخاب الأقليات الإثنية في أنظمة الانتخاب الفردي إلى الارتكاز على تركيز جغرافي وقدرة جماعة أقلية على تشكيل كتلة مهمة ضمن دائرة انتخابية ما. ففي دوائر انتخابية توجد فيها أغلبية لأقلية ما، هناك فرص لبروز أحزاب إثنية يمكنها إزاحة أحزاب رئيسية من «مناطقها» (مثل التكتل الكيبكي في كيبيك)، في حين تشعر الأحزاب الرئيسية بالضغط لترشيح مرشحي أقليات أكثر، كما هو الحال في الولايات المتحدة (لوبلين 1997، كانون 1997، تات 2003). وبذلك يمكّن التركيزُ الجغرافي الأقليات من التغلب على التحامل ضد الأحزاب (الإثنية) الصغيرة، وضد مرشحي الأقلية في ظل أنظمة انتخابية تعددية (باركان 1995). وعلى الرغم من ذلك، ففيما يُتوقع لأنظمة التمثيل النسبي أن تعزز تمثيل الأقليات في ظل عدد من الظروف بصورة أكبر من الانتخاب الفردي، فإن وضعها المفضل يبقى كما هو، حتى ولو تم التسليم بحظوظ تمثيلها في ظل أنظمة أخرى (ليجبهارت 2004).

هناك دليل إمبريقي كبير يوحي بأن أنظمة التمثيل النسبي تزيد من تمثيل النساء والأقليات، وخصوصًا النساء. ففي المتوسط، تتمتع الدول التي تعتمد

---

(1) يمكن أن يُرى هذا بصورة خاصة في المجتمعات المنقسمة إثنيًا بأنظمة تمثيل نسبي ذات أحجام مقاطعات كبيرة وعتبات قانونية منخفضة جدًا، وهي أنظمة تقدم القليل من العقبات أمام انتخاب حتى أصغر الأحزاب. وأفضل الأمثلة حول كيف يمكن لأنظمة التمثيل النسبي أن تعزز انتخاب جماعات الأقليات الإثنية هو الأحزاب الإثنية في إسرائيل التي يوجد فيها سبعة أحزاب تمثل مجموعات إثنية ودينية من مجموع 12 حزبًا فازوا بمقاعد في الانتخابات البرلمانية سنة 2006 .

قائمة حزبية في التمثيل النسبي بنسبة عضوات في البرلمان تساوي(20%) ضعف ما تتمتع به الدول التي تستخدم نظام الانتخاب الفردي (10%) (رول 1994: 18). وإضافة إلى ذلك، فقد ازداد تمثيل النساء بصورة درامية في البلدان التي تُجري فيها انتخابات التمثيل النسبي بمعدل أعلى من البلدان التي تُجري فيها انتخابات فردية (ماتلاند وستودلار 1996: 709). وأما بالنسبة إلى الأقليات فالدليل الإمبريقي يشير إلى نجاح أقل، إلا أن ذلك لا يبدو أنه يوهن من تأييد علماء السياسة للتمثيل النسبي كآلية محورية لتعزيز هذا الهدف[1].

على الرغم من إجماع علماء السياسة حول مزيّات التمثيل النسبي لتمثيل الجماعات المهمّشة، إلا أن الأبحاث بشأن الديمقراطيات الحديثة تظهر أن الهندسة الانتخابية ليست علاجًا شافيًا في هذا المجال، لأن تأثيرات الأنظمة الانتخابية التي تُشاهَد بصورة منتظمة في الديمقراطيات الراسخة قد لا تكون مناسبة بصورة أوتوماتيكية في البلدان النامية. فقد بين ماتلاند أنه لا يوجد علاقة ممنهجة بين التمثيل النسبي وانتخاب النساء في البلدان الأقل تطوّرًا. ويناقش ماتلاند بأنه يمكن أن يكون هناك حدٌّ أدنى للتنمية السياسية التي تحتاج إلى تجاوزها قبل أن تتمكن النساء من تنظيم أنفسهن بفعالية، واستخدام مؤسسات كالنظام الانتخابي لتعزيز مصالحهن. وقبل الوصول إلى هذه العتبة، يجب التنبيه إلى أن العوامل التي تؤثر عمومًا في التمثيل النسائي في الديمقراطيات الصناعية لا يوجد لها أي تأثير في الدول الأقل تطورًا (ماتلاند 1998). في حين لاحظ علماء آخرون، مثل رينولد (1999) ونوريس وإنغلهارت (Inglehart) (2001)، أهمية المواقف الثقافية إزاء التمثيل النسائي، ملمّحين إلى إمكانية إبطال القيود الثقافية للتمثيل النسائي. وبالفعل فقد وجد كل من نوريس وإنغلهارت (2001) أنه لا يوجد للأنظمة الانتخابية أي تأثير إحصائي حاسم في تمثيل النساء، حين يتم إدخال متغيرات سيطرة أخرى، على الرغم من احتفاظ المتغيرات الثقافية بتأثير إحصائي بارز. كما تقدم مقارنة

---

(1) إن ندرة التحقيقات الإمبريقية لمصادر تمثيل الأقليات ينبع بشكل أساسي من صعوبة جمع البيانات حول الهوية الإثنية للمشرِّعين بشكل فردي (انظر نوريس 2002: 211-213).

تمثيل النساء في أنظمة انتخابية مختلطة مزيدًا من الدليل على أن تعزيز تمثيل النساء في ظل أنظمة انتخابية مختلطة، دليلٌ إضافيٌ على أنّ تعزيز تمثيل النساء في ظل أنظمة التمثيل النسبي ليست ظاهرة عالمية. فالفارق بين التمثيل النسبي وانتخابات الدائرة الفردية للأنظمة المختلطة في الديمقراطيات الراسخة كان دومًا فارقًا جوهريًا كبيرًا إحصائيًا. ففي المتوسط، كانت النسبة التي انتخبت بها النساء في أنظمة التمثيل النسبي ضعف ما حصلت عليه في أنظمة انتخابات الدائرة الفردية، في حين أن الفارق بين النظامين لم يكن عادة حاسمًا إحصائيًا في الدول الشيوعية السابقة (موزر 2001)[1]. ومع ذلك، فقد أظهرت دراسات أخرى عدم وجود فوارق بين الديمقراطيات الحديثة والديمقراطيات الراسخة من حيث التأثير الإيجابي الذي يتمتع به التمثيل النسبي في التمثيل النسائي (كينتورثي ومالامي 1999، يون 2004، كوستادينوفا 2007).

أما في حالة تمثيل الأقليات الإثنية، باستخدام أنظمة انتخابية لهندسة مزيد من تمثيل للأقليات، فيتمثل عامل التعقيد الأساسي بأن التأثيرات مشروطة بشكل كبير بسمات الجماعات الإثنية بصورة فردية. ومرة أخرى تلقي الأبحاث حول الأنظمة الانتخابية المختلطة الضوء على هذه الظاهرة. ففي دراسة أُجريت على أربعة أنظمة مختلطة (نيوزيلندا، وروسيا، وأوكرانيا، وليتوانيا)، اكتُشف أن الأقليات الإثنية، إجمالًا، لم تحقق تمثيلًا أكبر في نظام التمثيل النسبي مما حققته في نظام الانتخاب الفردي (موزر وشاينر 2007). وإضافة إلى ذلك، فقد اكتُشف أن تأثيرات النظام الانتخابي متعلقة

(1) إضافة إلى ذلك تقدم الدول الشيوعية سابقًا حالة واحدة (روسيا 1995) حيث تتعارض العلاقة مع التوقعات. فقد فازت النساء في انتخابات 1995 الانتخابية بمقاعد أكثر بنسبة أكبر في انتخابات الدائرة الفردية مما فزن به في انتخابات التمثيل الحزبي. وكان هناك علاقة «سلبية» كبيرة إحصائيًا بين التمثيل النسبي ونسبة النساء اللاتي انتُخبن إلى البرلمان. وهذه العلاقة السلبية موجودة عمليًا في جميع الانتخابات التي أُجريت في الفترة ما بعد الشيوعية حين يأخذ المرء في الحسبان الحالة الشاذة لكتلة «نساء روسيا» التي فازت بعدد كبير من مقاعد التمثيل النسبي ولم تحظَ عمليًا بأي مقاعد من المقاعد التعددية، وتلاشت من المشهد الانتخابي بعد تلك الانتخابات (موزر 2001).

بصورة أكبر بالسمات الديمغرافية للجماعات الإثنية. بعبارات أخرى، تمتعت أنواع محددة من الجماعات الإثنية بميزة أفضل في ظل انتخابات التمثل النسبي، في حين حصلت جماعات أخرى على تمثيل أكبر في الانتخابات التعددية، ومع ذلك لم ير آخرون أي فوارق في الأنظمة الانتخابية. في حين لم تشهد الأقليات الإثنية المنتشرة بصورة كبيرة أي فرق مهم في قدراتها على الفوز بانتخابات، في ظل ترتيبات التمثيل النسبي في مقابل الانتخاب الفردي . وكما يمكن للمرء أن يتوقع، فقد حققت الأقليات الإثنية الكبيرة المبعثرة جغرافيًّا تمثيلًا أكبر في ظل انتخابات التمثيل النسبي، في حين جرى تمثيل الأقليات المتركّزة جغرافيًّا بشكل أفضل في نظام الانتخاب الفردي . وقد لمست الجماعات الكبيرة المتركّزة جغرافيًّا (مثل الروس في أوكرانيا) فارقًا بسيطًا بين التمثيل النسبي والانتخابات التعددية، لأنها تتمكن من تحقيق تمثيل بارز في ظل كلا النظامين (موزر وشاينر 2007، موزر 2008). ولذلك، فإن التمثيل النسبي قد لا يكون النظام الانتخابي الأنسب في جميع البلدان التي تواجه انقسامات إثنية حادة وهذا على نقيض كثير من الأدبيات الموجودة (خصوصًا أدبيات العمل المرتبط بمنهجية ليجبهارت الاتحادية). وفي الحقيقة، فقد تتضرر جماعات إثنية معينة من نظام التمثيل النسبي.

هناك اعتبار أخير يجب الانتباه إليه، وهو إذا ما كان انتخاب أفراد من الجماعات الاجتماعية المهمّشة سيثمر عمليًّا في زيادة رمزية لشرعية النظام وتمثيل جوهري من خلال سياسة عامة تعتبرها الجماعات المعنية سياسة إيجابية. ومن المبكر القول إن كان التمثيل الوصفي للمجموعات المهمشة اجتماعيًّا، مثل النساء في أفغانستان، سيثمر سياسة عامة أفضل لهن. وعلى الرغم من ذلك، فهناك أدبيات متزايدة حول التشريع والتأثير الرمزي للتمثيل الرمزي في الديمقراطيات الراسخة في الولايات المتحدة وأوروبا وديمقراطيات الموجة الثالثة في أميركا اللاتينية. ويقدم هذا البحث صورة مختلطة، إذ تجد بعض الدراسات قليلًا من الدليل على شرعية أكبر تنبعث من أعداد متزايدة لعضوات في البرلمان (دولان 2006؛ لوليس 2005؛ كامبل وولبريخت 2006). وبصورة مماثلة، تقول بعض الدراسات أن للنساء تأثيرًا أساسيًّا في نوع السياسات

التشريعية الناتجة (كايازا 2004، سويند ـ باير 2006)، في حين وجد آخرون أن للجندرية تأثيرًا قليلًا في السلوك التشريعي (تولبيرت وستيورناجل 2001). وأخيرًا، وجدت بعض الدراسات أن الجهود الناجحة لشمل أفراد أكثر من الجماعات المهمشة، رشح عنه ردة فعل عنيفة من ناخبي أحزاب الأغلبية في كل من الحلبتين الانتخابية والتشريعية (هايدر ـ ماركل 2007). ومن الممكن أن ينتج جزئيًّا عن ردة فعل كهذه مكاسب بحصول تمثيل كبير.

الأنظمة الانتخابية والنظام الحزبي

إن نظريتين من أكثر النظريات قداسة في علم السياسة هما، قانون دوفيرجر (Duverger Law) الذي يعتبر أن الأنظمة الانتخابية المتعددة تميل إلى إنتاج حزبين كبيرين وتوابعهما، وأما النظرية الثانية فهي فرضية دوفيرجير (Duverger Hypothesis) التي تعتبر أن أنظمة التمثيل النسبي تميل إلى إنتاج أنظمة متعددة الأحزاب (ريكر 1987). ويتم إدراك تأثيرات الانتخابات التعددية من خلال عمليتين متداخلتين: التأثير الميكانيكي والتأثير السيكولوجي. ويدلل التأثير الميكانيكي على حقيقة أن الأنظمة التعددية تميل إلى إنتاج كم كبير من عدم التناسب بين الأصوات والمقاعد البرلمانية، فتكافىء الأحزاب الكبيرة بمقاعد كثيرة مقارنة بالأصوات التي تحصل عليها، في حين تحظى الأحزاب الصغيرة بعدد أقل من المقاعد. وأما التأثير السيكولوجي فينشأ عندما يتوقع الناخبون والنخب مكافآت النظام غير المتناسبة، ويقومون بتحويل تأييدهم من الأحزاب الصغيرة إلى الأحزاب الكبيرة. وعلى الرغم من خضوع جميع الأنظمة الانتخابية لهذا التأثير، إلا أن علماء السياسة متفقون على أن النظام التعددي يمثل «أقوى» نظام انتخابي، أي أن النظام يقدم أفضل تأثير كابح على عدد الأحزاب (سارتوري، 1986؛ تاغيبيرا وشوغارت 1989؛ ليجبهارت 1994؛ كوكس 1997). وقد قادت القوة البديهية للنظرية، فضلًا عن الدليل التراكمي في دعم هذا الادعاء، العديدين إلى افتراض أن الانتخابات التعددية ستنتج عمليًّا أنظمة ذات حزبين في ظل أي ظروف (انظر على سبيل المثال ليجبهارت 1991).

على الرغم من ذلك، فكما هو الحال مع تأثير النظام الانتخابي على التمثيل النسائي، فهناك دليل متزايد أن الانتخابات التعددية قد لا يكون لها التأثير الكابح ذاته على عدد الأحزاب في الديمقراطيات الحديثة، كما تبين باستمرار في الديمقراطيات الراسخة. وتعتبر بابواغينيا الجديدة أكثر الاستثناءات الدراماتية لقانون دوفيرجر من بين الأنظمة المتعددة الخالصة. فقد استخدم هذا البلد نظامًا تعدديًا خالصًا في العديد من الانتخابات منذ استقلالها سنة 1975[1]. وقد تميزت هذه الانتخابات التعددية بشرذمة حزبية شديدة، تنافس بسببها أكثر من عشرة مرشحين على المقعد الواحد. وغالبًا ما كان الفائزون يفوزون بنسبة أقل من 20% من الأصوات (رايلي 1997: 5 - 6).

ومع ذلك تقدم شعبية الأنظمة الانتخابية المختلطة، وخصوصًا في العالم الشيوعي سابقًا، لمحة عن تأثيرات الأنظمة التعددية في مجموعة أوسع من الدول التي تتميز بأحزاب سياسية ضعيفة[2]. وتشبه تجارب هذه الدول الشرذمة الحزبية

(1) استخدم النظام في الانتخابات التنافسية قبيل الاستقلال، وأعيد استخدامه مرة أخرى لدرجة ما في سنة 1997 (رايلي 1997).

(2) تقدم الأنظمة الانتخابية بعض الميزات والمخاطر القليلة عندما تستخدم لدراسة تأثرات مكوّنيها المنفصلين. وتكمن الميزة في إمكانية مقارنة مسيطر عليها للأنظمة الانتخابية المتفرقة في بيئة انتخابية واحدة. وقد ناقشت في مكان آخر أن الأنظمة المختلطة تقدم مختبرًا ممتازًا لدراسة آثار التمثيل النسبي في مقابل الأنظمة التعددية بينما يجري التحكم بجميع العوامل العرضية الأخرى بجعلها ثابتة (موزر 2001). ويكمن الخطر الأساسي في التلوث البيني بين الأنظمة. ونظرًا إلى التأثير المتبادل الذي يمكن أن يكون لنظام التمثيل النسبي والنظام التعددي، فيمكن للمرء أن يتوقع بأن التلويث من نظام التمثيل النسبي أدى إلى إنتاج مفرط لمرشحين جديرين في النظام التعددي من هذه الأنظمة (انظر هيرون ونيشيكاوا 2001). وعلى الرغم من مشكلات التلوث البيني، إلا أن إجراء مقارنة لأنظمة المختلطة هي مقارنة تعليمية للآثار المحتملة للأنظمة «الخالصة» في حال استُخدمت، ولو بطريقة غير مثالية. ولو أن بعض الأنظمة المختلطة قدمت قيودًا كبيرة على عدد الأحزاب في أنظمتها المتعددة، في حين لم تفعل أخرى، فيمكن للمرء القول بأن الظروف السياسية الأساسية لا تدعم السلوك الاستراتيجي، ومن المتوقع أن تنتج شرذمة مشابهة في ما لو استُخدم نظام متعدد خالص (موزر وشاينر 2004).

الحادة في ظل قوانين التعددية في بابوا غينيا الجديدة. ويقدم الجدول 6-1 العدد الفعلي للأحزاب الانتخابية لعينة من الدول ذوات الأنظمة المختلطة التي تستخدم قانون التعددية لتحديد عدد المقاعد في أنظمتها الانتخابية الفردية[1].

الجدول 6-1: العدد الفعلي للأحزاب المنتخبة في ظل النظامين التعددي والتمثيل النسبي في عينة من الأنظمة المختلطة

البلد/ الانتخابات	العدد الفعلي للأحزاب المنتخبة لكل مقاطعة في نظام انتخابي متعدد.	العدد الفعلي للأحزاب المنتخبة لكل مقاطعة في نظام تمثيل نسبي
الديمقراطيات الراسخة		
ألمانيا 1998	2,71	3,18
إيطاليا 1994	3,04	5,88
إيطاليا 1996	2,43	5,80
اليابان 1996	2,95	4,00
اليابان 2000	2,94	4,80
نيوزيلندا 1996	3,94	4,03
نيوزلندا 1999	3,11	3,71
الدول الشيوعية سابقًا		
ليتوانيا 2000	5,80	5,56
روسيا 1993	5,48	6,60
روسيا 1995	6,61	9,46
روسيا 1999	5,57	5,60
أوكرانيا 1998	5,99	6,36

(1) استخدم النظام في الانتخابات التنافسية قبيل الاستقلال، وأعيد استخدامه مرة أخرى لدرجة ما في سنة 1997 (رايلي 1997).

هناك نزعتان لافتتان في الجدول 6-. 1 أولًا أن الدول الشيوعية سابقًا لديها كثرة مرشحين في أنظمتها التعددية أكثر مما لدى الديمقراطيات الراسخة. فيتراوح مؤشر العدد الفعلي للأحزاب المنتخبة في الأنظمة المختلطة في الديمقراطيات الراسخة ما بين 2,5 و3,0، وهو شبيه بتجربة التعددية الخالصة في بريطانيا العظمى، ونيوزيلندا، وكندا، والهند. ولكن هناك شرذمة حزبية شديدة في جميع الدول الشيوعية سابقًا. وفي المتوسط، فهناك ما يقرب من ستة مرشحين فعّالين لكل مقعد في الانتخابات التعددية في كل من ليتوانيا، وروسيا، وأوكرانيا، وهو ما يعادل تقريبًا الحالة الحادة للشرذمة الحزبية الموجودة في بابوا غينيا الجديدة. ثانيًا، فالفجوة في الشرذمة الحزبية ما بين أنظمة التمثيل النسبي والأنظمة التعددية واضحة تمامًا. ففي الديمقراطيات الراسخة هناك ميل إلى وجود فجوة كبيرة توحي بأن النظام التعددي يحصر عدد الأحزاب في مقابل نظام التمثيل النسبي كما تتوقع الأدبيات السياسية. وتعتبر الحالة الإيطالية لافتة، إذ تنسق النخب الحزبية ترشيحاتها حتى تتم غربلة لمجموعة متشرذمة من الخيارات في نظام التمثيل النسبي إلى ما يقرب من منافسة بين حزبين اثنين في الانتخابات التعددية. ويوحي انخفاض العدد الفعلي للأحزاب من سنة 1994 إلى سنة 1996 بالتكيف مع مرور الزمن (انظر ريد 2001). ولا بد من الإقرار بأن الدول الشيوعية سابقًا تميل أيضًا إلى خفض العدد الفعلي للأحزاب المنتجة في أنظمتها التعددية (مع أن ليتوانيا استثناء في ذلك)، غير أن الفجوة ليست كبيرة، خصوصًا حين نلاحظ في البداية الشرذمة الحزبية الحادة الموجودة في النظام.

من المتخيل أن بمقدور أنظمة تعددية خالصة أن تنتج شرذمة حزبية في الدول الشيوعية سابقًا، والتي ذُكرت هنا، بشكل أقل من الأنظمة التعددية لأنظمتها الانتخابية المختلطة الحالية. وعلى الرغم من أن التأثيرات المعيبة الناجمة عن نظام التمثيل النسبي قد تكون مسؤولة نوعًا ما عن كثرة المرشحين في هذه الدول (انظر فيرارا وغيره 2005)، إلا أنني أقول بأن الجاني المحتمل هو انعدام الظروف الضرورية لحدوث السلوك الاستراتيجي. فكما هو الحال في بابوا غيينا الجديدة، فإن ميدان السباق التعددي في دولة شيوعية سابقًا مزدحم بالمرشحين، لدرجة يمكن فيها لمرشح ما أن يكون منافسًا

معقولًا بحشد تأييد مجموعة فرعية صغيرة من الناخبين. وبالتالي، فلا بد للمرء أن يسأل إن كان بمقدور النخب هندسة أنظمة ذات حزبين اثنين من خلال إنشاء أنظمة انتخابية تعددية، إذا ما رغبت في ذلك[1]. والنقطة الرئيسية التي يجب أن تُزال من هذا البحث، هي القيود المتأصلة في الهندسة الانتخابية، فهندسة نتائج محددة باستخدام الأنظمة الانتخابية هي أمر سياقي حساس، حتى لنتائج مثل عدد الأحزاب التي يُفترض عمومًا أنها تتأثر مباشرة وبقوة بالقوانين الانتخابية.

4. توجيه الأهداف المتنافسة

لا بد للمهندسين الانتخابيين، كملاحظة تحذيرية أخيرة، أن يتنبهوا إلى أن القوانين الانتخابية غالبًا ما تتضمن نوعًا من مبادلات. فأي خطوة تتخذ للتأثير في حصول نتيجة إيجابية في مجال ما، قد يكون لها تأثير وخيم في مجالات أخرى. ويمكن للمرء أن يرى هذه الدينامية في التفاعل ما بين التمثيل النسائي وتمثيل الأقليات. وعلى الرغم من أن الأنظمة الانتخابية ذات التمثيل النسبي قد تكون إيصالية لتمثيل كل من النساء والأقليات الإثنية، إلا أنها تعزز شمل الجماعات المهمشة تقليديًّا بطرق مختلفة عديدة. فالنساء يملن إلى تحقيق تمثيل أكثر من خلال الموازنة الجندرية ضمن اللوائح الحزبية للأحزاب الكبرى، فيما تعتمد الأقليات الإثنية أكثر على التعبئة من خلال الأحزاب الإثنية خارج البنية الحزبية الرئيسية (انظر هتون 2004). وغالبًا ما تصطدم هاتان الاستراتيجيان، لأن التوازي يجري تخصيصه من خلال أحزاب كبيرة، فيما تتم التعبئة من طريق أحزاب صغيرة من خلال نظام حزبي يحتوي على أحزاب صغيرة. ولذلك فإن نظام التمثيل النسبي المصمم لتعزيز فرص تمثيل الأقليات الإثنية بالسماح لوجود أحزاب صغيرة قد ينجز هذه المهمة على حساب تمثيل النساء، والعكس بالعكس (موزر وهولمستين 2008). وقد بين عمل حديث حول التركيب الجندري للأحزاب الإثنية، بأن هذه الأحزاب

(1) تستخدم ليتوانيا دورتين انتخابيتين في نظامها الانتخابي الفردي.

تميل إلى انتخاب عدد من النساء أقل ممّا تنتخبه الأحزاب غير الإثنية، ما يقدم دعمًا إمبريقيًا للمخاوف التي تبديها صاحبات النظريات النسوية مثل سارة أوكين (Sarah Okin) التي تخشى من أن الجهود المبذولة لحماية حقوق الأقليات قد تضر عمليًّا بمصالح النساء (أوكين 1999، موزر وهولمستين 2008). ولذلك، فحتى عندما يتمتع المهندسون الانتخابيون بقدرة ناجحة على تحقيق نتيجة مرغوب فيها، فلا بد أن يتنبهوا إلى العوامل الخارجية - الآثار الجانبية السلبية لأفعالهم في مجالات أخرى وعلى فاعلين آخرين.

تتمثل إحدى الوسائل للخروج من هذه الأحجية بـ «رزم» القوانين الانتخابية التي تعزز انتخاب جماعات محددة. فعلى سبيل المثال، على الدول التي تتميز بعتبات قانونية منخفضة (وبذلك عرضة لإنتاج العديد من الأحزاب الصغيرة) أن تأخذ في الحسبان أيضًا استخدام الحصص الجندرية من خلال متطلبات لازمة، تتطلب ترشيح النساء بنسبة معينة في مواقع أعلى في جميع اللوائح الحزبية. وسيضمن هذا عدم إقصاء النساء من العدد الصغير للمقاعد المضمون الفوز بها، والتي تكون موجودة عادة في رأس قائمة أحزاب صغيرة كهذه (جونز 2004). وعلى العكس من ذلك، ففي الدول المنقسمة إثنيًّا ذوات الأقليات الإثنية نسبيًّا، فلا بد من اتباع عتبات قانونية منخفضة للأحزاب التي تمثل جماعات الأقليات أو بتخصيص مقاعد لهذه الأقليات. وسيتيح هذا الأمر للأقليات أن تزيد من تمثيلها من طريق الأحزاب الإثنية، ولكنه سيحافظ على قوانين بقية النظام الحزبي الذي يعزز من حظوظ تمثيل النساء، ويعزز كذلك نظامًا حزبيًّا أقل شرذمة.

الاستنتاجات

قدم هذا البحث نظرة عامة لفرص ومشكلات استخدام قوانين انتخابية لتشكيل نتائج انتخابية وسياسية في الديمقراطيات الحديثة. ولكن لسوء الحظ، فإن استنتاجاتي لا تتضمن مجموعة مترابطة من التوصيات. وعوضًا عن ذلك، فإني سأتقدم بتأملات عامة. أولًا، علينا عمومًا أن نقلل من توقعاتنا بخصوص قدرتنا على تشكيل نتائج المؤسسات الانتخابية. فهناك

مشكلات محددة، مثل تمتع فائزين غير مرغوب فيهم بتأييد شعبي واسع، فهذه لا يمكن هندستها ببساطة من دون التضحية بعناصر ديمقراطية تتعلق بالانتخابات ذاتها. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن التنبؤ بآثار الأنظمة الانتخابية كما يُفترض عمومًا، كما أن هذه الآثار لا تتأتى في بعض الأحيان كما هو مخطط لها، وخصوصًا في الديمقراطيات الحديثة. وثالثًا، لا يوجد على الإطلاق تدبير انتخابي واحد قادر على حل جميع الشرور التي يمكن أن تأتي بها انتخابات جديدة. ذلك أن الأنظمة الانتخابية تتضمن مساومات ومبادلات - فقد تتسبب خطوات تُتخذ لتحسين وضع ما بمشكلات في مجالات أخرى. وإضافة إلى ذلك، فغالبًا ما تكون آثار الأنظمة الانتخابية مترابطة في السياق الذي تعمل فيه. ولذلك، فقد يكون للنظام الانتخابي ذاته آثارًا مختلفة في ظل ظروف مختلفة. وأخيرًا، فقد تكون أمثل منهجية للهندسة الانتخابية منهجية متعددة الجوانب تتضمن خليطًا متنوعًا ومتعددًا من القوانين. وهذا الخليط من القوانين المتنوعة التي تقدم محفزات تنافسية، مثل أنظمة انتخابية مختلطة أو أنظمة تمثيل نسبي ذات عتبات انتخابية وقوانين «مفردنة» تستهدف جماعات اجتماعية محددة، تقدم أفضل فرصة لتحقيق أكبر تنوع من «السلع» المتوخاة عادة من الانتخابات الديمقراطية.

الفصل السابع

هل يهم كيف يتم إنشاء دستور ما؟

(بقلم: جون م. كاري)

لحظات دستورية

يشهد العالم انتعاشًا كبيرًا في كتابة الدساتير. وتحصي دراسة شاملة لولادة الدساتير الوطنية وموتها 736 دستورًا كُتب وأُشهر في الفترة ما بين 1789 - 2005، أي ما يقرب من ثلاثة دساتير ونصف كل سنة (إلكينز، جينسبيرغ وميلتون 2006). وتحصي دراسة أخرى تبنيات دستورية تبلغ تقريبًا 200 دستور وطني جديد فقط من سنة 1975 إلى سنة 2005، أو ما يقرب من سبعة دساتير كل سنة (وايدنز 2006). وتدوم بعض هذه الدساتير فتراتٍ طويلة، وتُحترم بنودها بالممارسة بشكل كبير، كما أنها تجسد كتابةُ القوانين الرسمية المنافسةَ السياسية وصنعَ القرار في بلدانها. في حين أن معظم الدساتير لا يدوم طويلًا.

إن اللحظات الدستورية متنوعة. فبعض الدساتير الجديدة تولد في أعقاب نشوب حرب ما، ويتصادف ولادة بعضها الآخر مع قيام ديمقراطية ما أو انهيارها، وبعضها يولد بعد إعادة ترسيم الحدود الوطنية أو تأسيس بلدان جديدة. ويرافق بعضها تغييرات راديكالية أقل، ويتم تبنيها وفقًا للإجراءات الموجودة في دستور سابق. كما يتنوع الفاعلون المشاركون والإجراءات التي تسم اللحظات الدستورية. فبعض الدساتير الجديدة كتبتها مجموعات صغيرة، ربما كانت مجموعة من مستشارين لرئيس الدولة، في حين كتب مسودة دساتير أخرى

جمعيات وطنية (برلمانات) أو مؤتمرات، شملت مئات المشاركين. وقد يكون المشاركون منتخبون ديمقراطيًّا في بعض الحالات، ولكن الأمر ذاته لا ينطبق على دساتير أخرى. كما أن العديد من الدساتير الجديدة كان لا بد أن تخضع للموافقة بتصويت شعبي لتصبح نافذة، ولكن هذا لا يحصل مع جميع الدساتير.

يتقدم السيل الحديث في اللحظات الدستورية بأسئلة كهذه: هل يهم كيف كتبت الدساتير وكيف جرى تبنيها؟ وما هي المُثل التي يمكن أن تسهم في كتابة الدساتير؟ وما هي السمات التي قد تهم في عملية كتابة الدساتير في ما إذا تحققت هذه المُثل؟ وكيف يمكن أن نعرف إذا ما تحقق ذلك؟

تبدأ هذه المقالة بمعالجة هذه الأسئلة، على الرغم من التحذير المسبق بأن الأجوبة عنها غير حاسمة وغير نهائية. وأبدأ بدراسة قائمة المُثل التي يمكن الحكم بها على نجاح الدساتير والروابط المحتملة بين هذه المُثل وطبيعة اللحظات الدستورية. واستنادًا إلى تلك القاعدة، فإن القسم التالي يسوق بعض الفرضيات حول الكيفية التي يمكن لسمات اللحظات الدستورية أن تؤثر في تحقيق المُثل الدستورية، ومن ثم يناقش تحديات اختبار الفرضيات إمبريقيًا، ويستعرض بعد ذلك بحثًا حديثًا، ما زال جاريًا، يعد بحصول تقدم في البيانات والأساليب. ويصف القسم الذي يليه مجموعة البيانات الأصلية (في معظمها) التي يجري اختبارها هنا، وذلك استنادًا إلى 67 لحظة دستورية حدثت ما بين 1990 و2005. وأقدّم بعد ذلك بعض النزعات الواضحة في هذه البيانات، والتي تلقي الضوء على بعض الفرضيات، وأُتبع ذلك بنقاش حول ما يمكن أن يستنتجه المرء من هذه النزعات، فضلًا عن القيود الكبيرة على الاستدلالات المتعلقة بالبيانات التي جُمعت هنا. وأختتم المقالة بتلخيص النتائج ودراسة دلالاتها على ما يمكن أن ينجزه معزّزو الديمقراطية في أثناء اللحظات الدستورية، وكيفية ذلك.

المُثل والعمليات

يصوغ العلم الذي يتناول الدساتير مجموعة من المُثل التي يمكن أن تطمح إليها هذه الدساتير، مدللة في بعض الحالات على اقتراحات إزاء كيفية تأثير العملية التي يُصاغ بها الدستور في تحقيق هذه المُثل.

الديمقراطية

قد تكون الديمقراطية أكثر المُثل البارزة بين المُثل الدستورية. فقد ذُكرت الديمقراطية بشكل واضح على الأقل في 62 دستورًا من الدساتير الـ 67 التي سبق ذكرها في هذه المقالة، وفي 76% من الدساتير التي تعود إلى سنة 1789 (مشروع الدساتير المقارنة 2007). ويصر معزّزو الديمقراطية الحديثة على أن عملية صنع الدساتير لا بد أن تكون شاملة حتى يمكن اعتناق الدستور من قبل أكبر مجموعة ممكنة من المواطنين، وأن الدساتير ذاتها ـ حتى إن لم تكن الحكومات المحددة التي تمكّنها - لا بد أن تعكس الإجماع الشعبي. ويختصر استعراض حديث دراسات قام بها «المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدات الانتخابية بالقول إنه «يبدو أن العمليات التشاركية [بإنشاء الدساتير] مكّنت الشعوب» (صامويل وصامويل 2006: 669). ووفقًا لـ «مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان» (1999) فإنه «ينبغي لصنع الدساتير أن يكون عملية تشمل بشكل بنّاء أغلبية السكان. إن هذا ضروري لضمان أن يعتبر المنتوج النهائي شرعيًا، ومملوكًا من الشعب كله».

ويتردد صدى التشديد على الشمولية كأمر حاسم لنجاح اللحظات الدستورية في كثير من الأدبيات السياسية. فقد أسبغ كل من بورتون (Burton) وغونثر ((Gunther وهيغلي (Higley) (1992) قيمة على الإجماع ما بين النخب السياسية لحظة إنشاء المواثيق السياسية الجديدة كأمر حيوي لفاعليتها وطول عمرها. ويعتبر غونثر (1992) الانتقال الدستوري الإسباني بمثابة نموذج رئيسي في هذا المجال، مشيرًا إلى الشمولية الحزبية للبرلمان الذي صادق على الدستور الجديد، ورغبة الأحزاب الكبيرة في شمل الأحزاب الصغيرة والمصالح المناطقية في اللجنة الحاسمة التي صاغته (57 ـ 58). وعلى العكس من ذلك، ففي «قداس موت» دستور 1982 الكندي و«تشريحه»، وهو الدستور الذي جاء زخمه بشكل أساسي من القادة على المستوى القومي، فيشير بانتنغ وسيميون (1983) إلى الإسقاطات التي وقع فيها السياسيون والأحزاب على المستوى الإقليمي على أنها كانت عوائق مهمة وحاسمة.

إن المحور المشترك لهذه الاعتبارات هو أن الشمولية تغذي توقعات مشتركة بين القادة السياسيين في ما يخص كيفية صنع القرارات اللاحقة، وعلى وضع قيود على سلطة الحكومات التي ستُنشأ بموجب الدستور الجديد. ويعتبر كل من نورث (North)، وسومرهيل (Summerhill)، ووايناغاست (2000) أن الفوارق في كيفية انتشار المعتقدات المشتركة حيال القيود التي تُفرض على السلطة بأنها تسهم في الاستقرار النسبي للاتفاق الدستوري الذي جرى التوصل إليه سنة 1787 في فيلادلفيا، فضلًا عن زوال عشرات الدساتير في أميركا اللاتينية التي جرى تبنيها خلال القرن التاسع عشر.

الاعتدال

هناك مجموعة أخرى من المُثل الدستورية ذوات الصلة التي تجعل الأولوية للحد من سلطات ذوي المناصب، وتخفيض الحصص السياسية، وتشجيع الاعتدال، والمشاورات المدروسة (برزيورسكي 1991، واينغاست 1997، راش وكونغليتون 2006). وأما في ما يتعلق بصوغ الدساتير، فالمحور المركزي هنا هو تقسيم السلطة، بحيث لا يتمكن أي فاعل سياسي من اتخاذ القرارات بشكل أحادي وإنفاذها (ماديسون 1788).

وتوضح النماذج الرسمية أن زيادة الفاعلين المؤسساتيين الذين يجب أن يوافقوا على تغيير سياسة ما، أو بشكل مماثل، رفع عتبة التصويت للموافقة على مقترح جديد، يقلّصان معدل التغيير، ويجبران التغيرات التي جرى تبنيها باتجاه مركز فضاء السياسة (تسيبيليس وموني 1997). ومن المعروف أنه يهلّل للدساتير التي تشجع على هذا الأمر من خلال إنشائها نظامًا للضوابط والتوازنات (Checks and Balances) على أسس منفعية بحيث يجري تحقيق الحد الأقصى للرفاه الاجتماعي بالتقليل من المسافات الإجمالية بين تفضيلات المواطنين والسياسات التي تتبناها حكوماتهم (كولومر 2001)، وعلى أسس ليبرالية بحيث تحدّ الفيتوات الدستورية من انتهاك الحكومة للحقوق الفردية (ريكر 1982).

الديمومة

هناك هدف آخر مسلّم به للدساتير، وهو الديمومة. وقد يبدو واضحًا إذا ما كان للدساتير أي تأثير مفيد، فحينها تكون الديمومة مرغوب فيها من منطلق أن أمرًا جديرًا بأن يكون، فهو جدير بالمحافظة عليه. ومن ناحية أخرى، فإن معظم الدساتير تشرع قوانين تحد من التصرفات المتوفرة للمسؤولين الحكوميين، وإن أي ادعاء من قبل أي مجموعة من المهندسين الدستوريين لتقييد الأجيال التالية، فهو عرضة للخلاف (هولمز 1988). وفي النهاية، يتفق معظم المراقبين على أنه من الصعب تعريف التوازن المناسب بين الاستقرار وسرعة الزوال الدستوري[1].

ولذلك فإذا كان ينبغي أن لا تكون الدساتير عابرة، وأن لا تكون أُحجرية، فما هي المدة الزمنية التي يجب أن تدومها؟ بكل تأكيد فهي تدوم أكثر من المدة التي يُعمل بها. وتفيد معظم الدراسات الشاملة أن عمر الدستور الوطني لا يتجاوز ست عشرة سنة، ويدوم في المتوسط ثماني سنوات. وبالتالي فإن عمر الدستور يكون عادة أقصر حتى من المعايير «الجيلية» التي يؤطّر فيها عمومًا النقاش المعياري حول الالتزام المسبق بشكل عام، ما يوحي بأن الوفيات الدستورية مشكلة أكبر من تقادمها (إلكينز، جينسبيرغ، وميلتون 2006)[2].

---

(1) حتى توماس جيفرسون، الذي غالبًا ما يُذكر أنه مؤيد لحصول ثورة في كل جيل تقريبًا، يتناول الموضوع بعبارات مدروسة: «إنني بكل تأكيد لست مؤيدًا لحدوث تغييرات متكررة وغير مجربة للقوانين والدساتير. كما أنني أعتقد أنه من الأمثل تحمل النواقص المعتدلة، لأنه حالما تُعرف هذه النواقص يمكننا ملاءمة أنفسنا معها، ومن ثم إيجاد سبل لعلاج تأثيراتها الضارة. ولكنني على يقين أيضًا أن القوانين والمؤسسات يجب أن تتقدم جنبًا إلى جنب مع العقل البشري. فكلما أصبح العقل البشري أكثر تطورًا، وأكثر تنوّرًا فيما تتحقق اكتشافات جديدة، وتُكتشف حقائق جديد، وتتغير الأخلاق والآراء بتغير الظروف، فإن على المؤسسات أن تتقدم أيضًا لتواكب الزمن» (رسالة إلى صامويل كيرتشيفال 1816، المجلد 15: 40).

(2) يحد التبني الحديث للدساتير التي دُرست لاحقًا في هذا البحث من حجم الضوء الذي يمكن أن يسلّط على مسألة الديمومة، غير أن التحليل الإحصائي الشمولي لكل من إلكينز، وجينسبيرغ، وميلتون (2006) تشير إلى أن الدساتير التي جرى تبنيها من خلال إجراءات أكثر ديمقراطية تدوم أطول من الدساتير التي جرى تبنيها في لحظات دستورية أقل ديمقراطية.

قد لا يكون طول عمر الدستور أمرًا مرغوبًا فيه، ليس لذاته فقط، ولكن لأن ذلك يجعل التأثيرات الأخرى للدساتير ممكنة الحدوث. فالعمل الأولي للدساتير يتضمن حل مشكلات التنسيق الصعبة ـ على سبيل المثال، كيف يمكن لفاعلين سياسيين لديهم مصالح متنوعة التنافس على منصب على أسس منتظمة من دون أن يدمروا بعضهم بعضًا. فتوازنات التنسيق تتطلب توقعات متبادلة مستقرة في ما بين الفاعلين، تتطور بدورها مع مرور الزمن. وعلى نفس المنوال، تتراكم مجموعة ثانية من الفوائد المحتملة للديمومة لمصلحة المواطنين في ظل الدساتير الديمقراطية بقدر ما بمرور الزمن، إذ تتقارب التوقعات حول الجدوى الانتخابية للمرشحين والمنافسة الانتخابية للأحزاب، واتضاح سمعتهم، ما يسهل على الناخبين استخدام تصويتهم لمعاقبة سوء الأداء ومكافأة الفضيلة (كارول، كوكس، باتشون 2006، تافيتس وأنوس 2006).

الفرضيات

هل تهم الطريقة التي يجري بها تبني دستور ما في ما إذا حققت المُثل التي استعرضناها في القسم السابق؟ ففي الحجج لتعزيز كل مثال، يمكن للمرء أن يجد ادعاءات بأنه ينبغي تعزيز شمولية أكبر من اللحظات الدستورية لتعزيز حقيق المُثل نفسها. وأما في ما يتعلق بمستوى الديمقراطية، فقد اقترح تقرير حديث لـ «أكاديمية السلام الدولي: (2005: 21) بأن «العملية التشاركية... تثمر دستورًا يمثل بصورة أفضل مصالح السكان». كما تؤيد «مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان» (1999) «[التركيز] على الجوانب التشاركية للعملية بهدف إيجاد استراتيجيات لتعميق الديمقراطية». ويمكن تلخيص موضوع دائم في أدبيات تعزيز الديمقراطية في ما يلي:

الفرضية 1: لحظات دستورية أكثر شمولية ⟵ سياسة ديمقراطية أكثر.

كيف يمكن لطبيعة صنع الدستور أن تؤثر في ما إذا كانت الدساتير تشجع على الاعتدال؟ إذا كانت الصياغة الدستورية تتناول تعريف مدى سلطة الدولة وحدود هذه السلطة، وإذا كان صنع القرار في اللحظات الدستورية مماثلًا لما

تصوره النماذج المكانية لصنع السياسة، فينبغي أن يقلل شمولية عدد أكبر من الفاعلين في عملية الصياغة الدستورية من مدى اتفاقهم - أي السلطات التي يتفقون على منحها للحكومة - ما يثمر دساتير ذات قيود رسمية أكبر على السلطات[1]. وباختصار، توحي الأدبيات السياسية بأن عدد الفاعلين وتنوعهم حول الطاولة في أثناء اللحظات الدستورية قد يؤثر في ما إذا كانت الدساتير تشجع على الاعتدال السياسي، وهو ما تشتمل دلالته على السلطة المحدودة للحكومة واعتدال السياسة[2].

الفرضية 2: لحظات دستورية أكثر شمولية ⟵ قيود أكثر على سلطة الحكومة.

يمكن للمرء أن يستنتج أكثر بالقول إذا كانت الشمولية في اللحظات الدستورية تعزز شرعية الدساتير، وهو ما يعزّز بدوره شعور الملكية الشعبية

(1) لا يمارس جميع الفاعلين نفوذًا متساويًا بكل تأكيد، وقد أوحى بحث حديث حول فنزويلا بأن توازن السلطة بين الحكومة الحالية ومناوئيها، جرى قياسه بتوزيع الأصوات والمقاعد في الانتخابات التي سبقت اللحظات الدستورية، تحدد إذا ما كانت الدساتير تحد من السلطة التنفيذية، وبذلك تشجع على حدوث المساومات أو تعسّرها (كوراليس 2006). وتوفر العائدات الانتخابية الحصول على سلطة نسبية لكل نوع من الفاعلين، ولكن عندما تحدث اللحظات الدستورية في سياقات ديمقراطية فقط.

(2) ما سوى عدد الفاعلين الذين يشاركون في صوغ الدساتير، فإن طبيعة تفاعلهم قد تؤثر في النتائج. ويقترح كل من راش وكونغليتون (2006) أنه عندما تخوّل القوانين لإجراء تعديل للتخفيف من سخونة الحقبة، فإن الاستقراريزداد. وبمقارنة مؤتمر فيلادلفيا الذي عُقد سنة 1787 خلف أبواب مغلقة، مع الجمعية التأسيسية الفرنسية لسنة 1789-1891 التي سجلت ونشرت جميع أصواتها، فقد اعتبر إلستر (1995) أن المفاوضات الخاصة تشجع على إجراء مناقشات حقيقية، بينما المساومات الشفافة بالكامل تشجع على الإثارة، والتصلب، وإلى دساتير أقل استقرارًا. كما أن سمات للحظات دستورية أخرى، مثل طبيعة التغطية الإعلامية، قد تؤثر أيضًا في درجة تحصن مصممي الدساتير من الضغط الشعبي. ويقوم مشروع «كتابة الدساتير وحل الصراعات» (2007) على جمع بيانات موسعة حول هذا الموضوع.

للدساتير، ويقلّص من حدوث مخاطر سياسية، فينبغي حينها للشمولية أن تسهم في الديمومة الدستورية.

الفرضية 3: لحظات دستورية أكثر شمولية ←—— دساتير أقوى، وبذلك دساتير أكثر ديمومة.

مع ذلك يطالب نقاش واحد على الأقل بالاحتراس في هذا الاتجاه. إذ يعترض راسل هاردين (Russell Hardin) على التأكيد الذي يضعه مؤيدو الشمولية على الاتفاق الواسع على الدساتير الجديدة وتأييدها، مجادلًا بأن حتى الفاعلين السياسيين العنيدين سيذعنون للدستور حالما يدركون أن:

* مجموعة مهمة من الفاعلين الآخرين يعترفون بمجموعة ما من القوانين.

* هناك موارد غير كافية للتعبير عن مجموعة بديلة من القوانين من الممكن بناء آمال متبادلة حولها.

إن الدلالات الإمبريقية لهذه الحجة هي أنه لا يوجد خلال اللحظات الدستورية نفسها ضرورة لـ «ملكية» شاملة للدستور الجديد. وما أكثر أهمية من ذلك، هو إذا ما كانت اللحظات الدستورية تولّد إشارات بأن الدستور الجديد يعبر عن الواقع - أي عن اللعبة الدستورية الوحيدة الموجودة.

التحديات الإمبريقية

كيف يمكن للمرء أن يحدد إذا ما كان أي من هذه المقترحات في محلها؟ ستتمثل إحدى الاستراتيجيات بتعريف مدى اللحظات الدستورية عبر البلاد وعلى مر الزمن، وتوثيق سماتها الرئيسية (مثل الشمولية)، ونتائج المصلحة (مثل مستويات الديمقراطية والاستقرار الدستوري اللاحقَين)، واستخلاص استدلالات حول أهمية اللحظات الدستورية من أنماط ظهرت في البيانات. ويقوم هذا البحث بجهد على المنوال نفسه، ولكنه يقر في البداية أن هذه المنهجية تواجه على الأقل عقبتين جديتين.

أما العقبة الأولى فتتمثل بخلق متغيرات وترميزها بصورة تعكس بدقة مفاهيم مثل الشمولية، ومستوى الديمقراطية، والقوة الدستورية، أو وضوح الإشارة في ما يتعلق بالخيار الذي سيكون هو الحل البؤري من ضمن العديد من الخيارات. وأما العقبة الثانية فتتمثل في أن استخلاص استدلالات حول آثار اللحظات الدستورية وفقًا لسماتها، يعتمد على الافتراض المبهم بأن اللحظات الدستورية تُخصص عشوائيًّا عبر الحالات (وايدنر 2007). ولإيضاح الأمر أكثر، يمكن للمرء التشكيك بأن شمولية اللحظات الدستورية مهمة بالنسبة إلى الديمقراطية اللاحقة، ولكن العوامل الأخرى مثل الثروة، أو عدم التجانس الإثني، أو العنف السياسي الأخير مهمة أيضًا. فإذا ما وزّعت اللحظات الدستورية الشمولية، والأقل شمولية، عبر الحالات بطريقة لا تتعلق كليًّا بالثروة، وعدم التجانس الإثني، والعنف السياسي، فيمكن للمرء حينها استخلاص استنتاجات من الأنماط التي قد تظهرها البيانات. ولكن في حال أثّر أي من العوامل السابقة في مستوى الشمولية، فإنّه سيخفف من قدرة المرء على تقدير التأثير المستقل للشمولية. وما أسوأ من ذلك، هو أنه في حال عدم قدرة العوامل الملاحظة على التأثير في شمولية اللحظات الدستورية، فإن هذه الاستنتاجات قد تكون منحازة. وعلى سبيل المثال، إذا ما حُرم فاعلون مهزومون في حرب أهلية حديثة من المشاركة في النقاشات الدستورية، فيمكن حينها أن ينسب المرء بصورة خاطئة إلى لحظات دستورية شمولية آثارًا مفيدة لسياقات سياسية أكثر سلمية.

على الأقل هناك مشروعَا بحث متقدّمَان في جمع بيانات موسعة حول صوغ الدساتير، وديمومتها، والعمليات التي تتشكل من خلالها. ف «مشروع الدساتير المقارنة» (Comparative Constitutions Project) الذي يديره زكاري إلكينيز (Zachary Elkins) وتوم جينسبيرغ (Tom Ginnsberg) في جامعة إيلينوس، يعرّف «ولادة» كل دستور وكل ترميم دستوري كبير حول العالم جرى منذ سنة 1789، ويرمّز محتويات مئات الجوانب للوثائق نفسها. وأما مشروع «كتابة الدستور وحل الصراع» (Constitution Writing and Conflict Resolution) الذي تديره جينيفر وايدنر (Jennifer Widener)

في جامعة برينستون، فيركز على جميع الدساتير الحديثة حول العالم منذ 1975، ويجمع معلومات مفصلة عن الظروف والعمليات التي صيغت فيها هذه الدساتير وجرى تبنيها، فضلًا عن النتائج التي ترتبت عليها، مثل مستوى العنف السياسي. ويتطلب جمع البيانات في كلا المشروعين حجمًا كبيرًا استثنائيًا من العمل الممنهج والحذر. وتعد هذه الجهود بإنتاج تحسينات واسعة في الدقة يمكننا بها وَسْمُ كلٍّ من اللحظات الدستورية ومحتوى الدساتير ذاتها (مشروع الدساتير المقارنة 2007، كتابة الدستور وحل الصراع 2007).

ويسلط التحليل الأولي لمشروع «كتابة الدستور وحل الصراع» الضوء على التحدي المتمثل بأن التخصيص غير العشوائي يقدم الاستدلال الإحصائي حول كيفية تأثير اللحظات الدستورية في أداء النظام (وايدنر 2007). كما أن أكثر البيانات المحددة المقدمة هنا مفيدة بشكل رئيسي في تقديم وصف تقريبي لبعض عناصر اللحظات الدستورية، وبعض أنماط تتعلق بالمُثل الدستورية، ولكن هذا البحث لا يحاول اختبار النماذج الإحصائية.

البيانات

يتوجه هذا الفصل من مجموعة بيانات «مشروع الدساتير المقارنة» لتحديد مجموعة اللحظات الدستورية حول العالم من 1990 - 2005، كنقطة بداية لقياس شموليتها[1]. وأما السمة المركزية للحظات الدستورية التي أبدأ بقياسها، فهي الشمولية التي تقاس بحساب تقريبي لعدد الفاعلين المؤسساتيين المشاركين، وبسمات هؤلاء الفاعلين، وبجوانب متنوعة للمشاركة الشعبية من

(1) توثق قاعدة بيانات «مشروع الدساتير المقارنة» تبني أي تعديل للدساتير الحالية، فضلًا عن الاستبدالات الدستورية. وبما أن بعض عمليات التعديل تغيِّر بشكل أساسي طبيعة النظام، فيما تمثل بعض الدساتير الجديدة تغيرات طفيفة، فإن مسألة كيفية تعريف اللحظة الدستورية ليس مسألة تافهة. ولغايات هذا البحث، أضمّن الاستبدالات الدستورية فقط، مع إقراري بأن هذا القرار، كما هو الحال مع قرارات أخرى، يتطلب منهجية مباشرة للبيانات.

خلال الاستفتاءات. وأما بالنسبة إلى النتائج، فإني أعتمد على الإجراءات الديمقراطية والقيود المفروضة على صنع القرار التنفيذي الذي يلي تبني دساتير جديدة، وعلى كل التغييرات التي تُجرى على الدساتير الحديثة خلال السنوات الخمس الأولى لتبنيها.

إجراءات الشمولية

الفاعلون المؤسساتيون

باعتبارهم من إجراءات الشمولية، يعتمد هذا الفصل بشكل أولي على عدد الفاعلين الذين يتمتعون بحق النقض (الفيتو) خلال اللحظة الدستورية وطبيعتهم. ومن الممكن أن يكون هؤلاء الفاعلون فردًا (مثل رئيس أو ملك) أو جماعة (مثل برلمان أو جمعية تأسيسية، أو مجلس حكم عسكري، أو حركة ثورية سابقة حصلت على حق المشاركة في اللحظة الدستورية). والأمر المحوري لكثير من النقاشات حول الشمولية أعلاه هو أن الفاعلين السياسيين الرئيسيين لديهم قدرة شمل أو إقصاء عناصر محددة في الصياغة الدستورية ـ على سبيل المثال تمثيل مضمون في مؤسسات حكومية محددة، أو فرض قيود على السلطة التنفيذية، أو على شكل من أشكال منظمة جغرافية، أو على حقوق فردية محددة.

(1) بالحفاظ على تركيز هذا الكتاب على القيود إزاء تصدير الديمقراطية، فإن حدسي الأولي كان القيام بحساب منفصل للفاعلين المؤسساتيين المحليين والأجانب. ولكن بغضّ النظر عن نفوذهم العملي، فإن مشاركة الحكومات الأجنبية الرسمية نادرة للغاية، ما يتيح وجود نفوذ قليل في هذه المسألة. وبناء على حالات التجديد الدستوري من 1990-2005 المستخلص من بيانات مشروع دراسة الدساتير المقارنة، فإن أندورا فقط سمحت بتدخل الحكومات الأجنبية في لحظتها الدستورية. وستكون البيانات التي يقوم مشروع «كتابة الدساتير وحل الصراع» (2007) أكثر شمولية، وقد تلقي الضوء كثيرًا على نفوذ الحكومات الأجنبية ـ سواء أكان رسميًّا أو غير رسمي ـ فضلًا عن نفوذ المؤسسات الدولية الأخرى، خلال اللحظات الدستورية.

ويتطلب قياس هذا الجانب من الشمولية تعريف الفاعلين الذين يتمتعون بحق الفيتو، وهو أمر غير بسيط عبر لحظات دستورية متنوعة. وهناك منهجيتان لإحصاء الفاعلين المؤسساتيين الذين هم عبارة عن فاعلين أفراد أو جماعات يتمتعون بدور رسمي في صياغة دستور جديد أو المصادقة عليه[1]. كما أني أحصي المواطنين كفاعلين مؤسساتيين في الحالات التي تتضمن المصادقة من خلال استفتاء شعبي. وكانت نقطة البداية في تعريف الفاعلين المؤسساتيين متغير نشر القانون (المتغير 36) في مجموعة بيانات «مشروع الدساتير المقارنة» (2007)، المستخلصة من نصوص الدساتير ذاتها، في سياق وصف عمليات نشر القانون هناك. ومن ثم قمت بالتحقق من هذا المتغير واستكماله من خلال قراءة دقيقة لأرشيف «كيسينغ» (1990 - 2007) للفترة المحيطة باللحظة الدستورية.

وبكل تأكيد ليس بوسع جميع الفاعلين المؤسساتيين المطالبة بشكل متساوٍ بالشرعية الديمقراطية، فبعضهم اكتسب وضع الفاعل المؤسساتي بالقوة، وبعضهم اكتسبه من طريق الحق الإلهي، فيما اكتسبه آخرون بوصفهم معينين من قبل الحكومة، كما تم اختيار آخرين في انتخابات تنافسية مفتوحة. ويعتبر النوع الأخير من الفاعلين المؤسساتيين «الأكثر شمولية»، ولذلك فإني أصنّف اللحظات الدستورية التي يشارك فيها فاعلون مؤسساتيون منتخبون ديمقراطيًّا مع نموذج متغير الفاعل المؤسساتي المنتخب. وأقوم لكل لحظة دستورية بدراسة جميع الفاعلين المؤسساتيين المشاركين، وحددت إن كان أي منهم منتخبًا، ومتى جرى انتخابه. ومن بعد ذلك قمت بالترميز «الفاعل المؤسساتي المنتخب = 1»، إن كانت البيئة الانتخابية في البلاد خلال السنة التي انتخب

(1) أعتمد على متغير «تنافسية المشاركة» من مجموعة بيانات «نظام الحكم 4» في إن كانت البيئة الانتخابية لبلد ما مؤهلة لأن تكون منفتحة في أي سنة. ويتراوح متغير تنافسية المشاركة من 0 إلى 5، ويعكس «المدى الذي يمكن اتباعه من حيث التفضيلات البديلة للقادة والسياسة في الحلبة السياسية» (مارشال وجاغرز 2007؛ 30). وأما عتبتي لترميز الفاعل المؤسساتي بوصفه منخبًا فهي «التنافسية المشاركة» < 2.

فيها هذا الفاعل مفتوحة وتشاركية، وإلا فإني قمت بالترميز «الفاعل المؤسساتي المنتخب = 0»[1].

كما سعيت إلى تمييز الفاعلين المؤسساتيين الذين كانوا ديمقراطيين وجماعويين عن الآخرين، على أساس أن البرلمانات تُعتبر أكثر الفاعلين السياسيين شمولية، وذلك بسبب قدرتها على تمثيل التنوع المجتمعي، ولأنها تشتمل على فاعلين متعددين فعالين يتمتعون بحق الفيتو (مثل الأحزاب أو الائتلافات التي تتمتع بسلطة المنع). وقد اعتمدت المتغير الوهمي «برلمان منتخب = 1»، في حال تم اختيار فاعل مؤسساتي في بيئة انتخابية تشاركية مفتوحة، وأما إن كان الأمر بخلاف ذلك فاعتمدت «برلمان = 0».

من الضروري الإقرار بأن هذه المحاولات لتعريف الفاعلين المؤسساتيين وإحصائهم ووصفهم، تقدم مجرد انعكاس خام حول الكيفية التي يتمتع بها العديد من الفاعلين، وأيهم يتمتع بنفوذ مؤثر في الصياغة الدستورية في كل حالة. فعلى سبيل المثال قد تخفق اللحظات الدستورية التي توجز سلسلة من القرارات، من الصياغة مرورًا بالنقاشات وحتى المصادقة، في إظهار هيمنة الفاعلين في أعلى العملية أو أولئك الذين في نهايتها. وتلاحظ وايدنر (2007) أن الاتفاقات الأولية التي تعقد خلف أبواب مغلقة ما بين قيادات الجماعات الرئيسية قيّدت خيارات كانت متوفرة للجمعية التأسيسية المنتخبة في جنوب إفريقيا: وبخصوص المدى الذي أملى به هذا الاتفاق غير الرسمي الشروط، يمكن للمرء أن يستنتج أن الفاعلين المؤسساتيين الرسميين في جنوب إفريقيا، أي البرلمان والمحكمة الدستورية، لم يكن لديهم كثير من

(1) يميل الفاعل المؤسساتي بشكل أقل إلى الفاعلين في بيانات «مشروع الدساتير المقارنة»، ربما لأن تضمين إصلاحات تتجاوز التجديدات الدستورية بالجملة تجعل بيانات مشروع «كتابة الدساتير وحل الصراع» تتضمن تعديلات أكثر صادقت عليها برلمانات حالية، أو ربما لأن الفاعلين المؤسساتيين الموجودين ضمن الذين عرّفتهم في بحثي نقلًا عن مصادر ثانوية لرفد بيانات «مشروع الدساتير المقارنة غير محسوبة. وفي أي حال، ما دام أن كل عملية جمع بيانات كانت ثابتة داخليًا، فإن أي نمط تكشف عنه، إنما هو تعليمي.

حرية التصرف إزاء الدستور. ومع ذلك، ففي حالات أخرى تجاهل الفاعلون المؤسساتيون في نهاية العملية القيود التي فُرضت عليهم من الفاعلين في الأعلى. فعلى سبيل المثال أوكل إلى مؤتمر فيلادلفيا لسنة 1787 مراجعة بنود الكونفدرالية بدلًا من صوغ دستور جديد. وحديثًا، أعلنت برلمانات في أميركا اللاتينية التي أوكل إليها بدايةً القيام بإصلاحات محددة أنها هي صاحبة السيادة، ولم تلتزم بنصوص التفويض.

باختصار إن «الفاعل المؤسساتي»، و«الفاعل المؤسساتي المنتخب»، و«البرلمان المنتخب»، هي إجراءات خام للشمولية. إنها تعتمد على بداهة أن اللحظة الدستورية التي يصوغ فيها برلمان منتخب وثيقة ما لا بد من المصادقة عليها من قبل مجلس من ممثلي حكومات وطنية فرعية، وتوقيع الملك عليها («الفاعل المؤسساتي = 3»، «الفاعل المؤسساتي المنتخب=1»، «البرلمان المنتخب = 1»)، هي لحظة أكثر شمولية من دستور صاغه مجلس عسكري وجرت الموافقة عليه، باستفتاء شعبي («فاعل مؤسساتي = 2»، «فاعل مؤسساتي منتخب = 0»، «برلمان منتخب = 0»). وهناك مجال كافٍ لإجراء تحسينات في قياس الشمولية. ولكني أهدف في هذه اللحظة فقط إلى اكتشاف إذا ما كانت هذه الإجراءات تقدم أي شيء للتمييز في ما بين اللحظات الدستورية.

الاستفتاء

هناك مؤشر بديل لشمولية اللحظة الدستورية يتمثل في ما إذا شارك فيها المواطنون بشكل مباشر من خلال الاستفتاء. وتعتبر اللحظات الدستورية في هذا التقدير منقسمة بتساوٍ تقريبًا. فبالاستنتاج من «مشروع الدساتير المقارنة» (2007) وأرشيف «كيسينغ» (1990 - 2007)، أنشأت نموذجًا متغيرًا للاستفتاء للتمييز بين اللحظات الدستورية التي تضمنت استفتاءً، من اللحظات التي لم تتضمن ذلك. ومع ذلك، فبالنظر إلى أن جميع الانتخابات ليست حرة وتشاركية بشكل متساوٍ، فقد أنشأت نموذجًا ثانيًا مستنتجًا من تقارير أرشيف «كيسينغ»، للحالات التي تتضمن حدوث استفتاءات، وسجلت النقاط كالتالي:

«استفتاء نزيه = 0»، إذا كان هناك تقارير ذات صدقية من مصادر محايدة لانتهاكات انتخابية ممنهجة (مثل منظمات دولية لمراقبة الانتخابات أو صحافيين).

«استفتاء نزيه = 1»، إذا كان هناك تقارير عن انتهاكات انتخابية من فاعلين سياسيين محليين معارضين لنتائج الاستفتاء، أو حصول مقاطعات انتخابية على أساس انتهاكات متوقعة.

«استفتاء نزيه = 2» إذا لم يكن هناك أي تقارير عن حصول انتهاكات ممنهجة.

ولمعظم الاستفتاءات تمكّنت من الحصول أيضًا على معلومات (على سبيل المثال من أرشيف كيسينغ 1990 - 2007؛ نوهلين، كرينريتش، وثيتوت 1991؛ نوهلين 2005؛ بيانات الانتخابات الإفريقية 2007؛ أرشيف نتائج الانتخابات 2007) حول مستوى التأييد الشعبي والمشاركة الإجمالية في الاستفتاء، فضلًا عن مؤشرات أخرى لمشاركة المواطنين وتأييدهم خلال اللحظات الدستورية.

قياس الأداء الدستوري

الديمقراطية

إنني أتبع الممارسة التي أصبحت معيارية في الأبحاث المقارنة العابرة للأوطان بالاعتماد على مؤشر «نظام الحكم 4» (Polity IV) للديمقراطية التي تمتد من 10 إلى 0، وهو متوفر حاليًّا لمعظم البلدان حتى سنة 2004 (مارشال وجاغرز 2007). كما أقوم بقياس نقاط «نظام الحكم» (Polity) بعد ثلاث سنوات من وضع دستور جديد ما موضع التنفيذ («نظام الحكم + 3»)، لأتيح الوقت لتأثير النظام الجديد في السياسية للظهور. كما أقوم بحساب الفرق بين نقاط «نظام الحكم» بعد ثلاث سنوات من نشر الدستور وثلاث سنوات قبل نشره («فرق نظام الحكم»)، لقياس التأثر الهامشي للدستور الجديد في مستوى الديمقراطية.

الجدول 7-1 إحصاءات وصفية

المتغير	الملاحظات	المتوسط	التنمية المعيارية	الحد الأدنى	الحد الأقصى
نظام الحكم + 3 سنوات	48	1,3	6,3	9	10-
فارق نظام الحكم (+3 ناقص -3)	48	2,6	7,5	16	19-
القيود المفروضة على سلطة الحكومة (من نظام الحكم 4)	48	4,4	2,0	1	7
تأييد الاستفتاء	24	%85	%13	%52	%99
المشاركة في الاستفتاء	21	%67	%19	%31	%97

القيود المفروضة على سلطة الحكومة

أعتمد لقياس فعالية الدساتير في تقييد ذوي المناصب على متغير القيود التنفيذية من بيانات «نظام الحكم 4»، بعد ثلاث سنوات من وضع الدستور موضع التنفيذ (القيود التنفيذية +3). وهذا المتغير هو أحد مكوّنات مؤشر الديمقراطية الإجمالي لـ «نظام الحكم 4». غير أنه يهدف تحديدًا إلى إظهار «مدى القيود المؤسساتية المفروضة على سلطات صنع القرار الخاصة بالرؤساء (من قبل البرلمانيين والأحزاب والقضاء)... وبذلك فإن الاهتمام يكون بالضوابط والتوازنات». (مارشال وجاغرز 2007: 23). وتتراوح «القيود التنفيذية + 3» من 1 (سلطة تنفيذية غير محدودة) إلى 7 (تعادل تنفيذي مع/أو تبعية تنفيذية لفاعلين مؤسساتيين آخرين).

الديمومة

البيانات حول الديمومة الدستورية مستوحاة من مصدر متميز. فالبيانات الرئيسية في أماكن أخرى من هذا البحث انبنت من مجموعة أولية من التجديدات الدستورية من 1995 - 2005 معرَّفة من قبل «مشروع الدساتير المقارنة» (2007). ولا تتضمن هذه البيانات معلومات عن استقرار دستوري لاحق، وقد أتاحت الفترة الأخيرة فعالية محدودة في تحديد التغييرات أو الانهيارات الدستورية. وبالتالي يقدم مشروع «كتابة الدستور وحل الصراع» بوفرة معلومات من قاعدة بياناته، تمتد من 1975 - 2005، وسمحت لي ببناء متغير «التعديلات 5» الذي يساوي 1 إذا جرى تعديل دستور ما ضمن السنوات الخمس الأولى من وضعه موضع التنفيذ، و5 في حال كان بخلاف ذلك.

الإحصائيات الوصفية

لقد جرى وصف المتغيرات المتنوعة التي جمعت لهذا البحث في الجدول 7-1، والجدول 7-2. ولبضع سنين لم يكن بالإمكان إحصاء «نظام الحكم + 3»، و«فرق نظام الحكم»، و«القيود التنفيذية + 3»، ذلك أن الدساتير التي وضعت موضع التنفيذ حديثًا لا تتوفر في صددها مثلًا نقاط الحكم التي يجب أن تكون ثلاث سنوات، أو الحالات السابقة التي فُقدت المعلومات بصددها في سنة من السنوات. ولدي بيانات لـ 48 ملاحظة حول كل واحد من هذه المتغيرات. فالملاحظ هو أن الدول ما بعد الدستورية تميل تجاه الجانب الديمقراطي لمقياس «نظام الحكم» بعد مرور ثلاث سنوات، كما أن الدساتير الحديثة كانت مرتبطة بحراك تجاه الديمقراطية (بمعدل 2,6 نقطة على المقياس ذي الـ 21 نقطة)، على الرغم من أنه في كلا الحالتين كان هناك كثير من التغير في المعدل.

الجدول 7-2: ترددات المتغير التصنيفية

المتغير	0	1	2	3
الفاعلون المؤسساتيون	-	17	30	14
الفاعلون المؤسساتيون المنتخبون	32	29	-	-
البرلمان المنتخب	38	19	-	-
الاستفتاء	36	29	-	-
الاستفتاء نزيه	8	5	5	-
المتغيرات أدناه مستوحاة من بيانات «كتابة الدساتير وحل الصراع»، المستخدمة في دراسة الديمومة الدستورية				
التعديل 5	150	44	-	-
الفاعل المؤسساتي	-	113	68	6
الفاعلون المؤسساتيون المنتخبون	116	78	-	-
الفاعلون المؤسساتيون المنتخبون بالتمثيل النسبي	153	41	-	-

وقد حصلت استفتاءات شعبية في 29 من أصل 65 لحظة دستورية استطعت تحديدها في العملية، كما حصلت على بيانات حول نتائج معظم هذه اللحظات (مثلًا الموافقة كانت لـ 24 حالة، أو 83 في المئة، والمشاركة لـ 21

حالة أو 72 في المئة). وتتضمن البيانات فقط الحالات التي وُضعت فيها الدساتير الجديدة موضع التنفيذ، ولذلك فإن توزيع التأييد ينحرف إلى اليمين (52 - 99 في المئة)، بقيمة ممتازة وصلت إلى 87 في المئة، ما يوحي بحصول موافقة ساحقة. وأما المشاركة فقد كانت متنوعة أكثر، على الرغم من أن التوزيع ظل باتجاه الطرف الأعلى من المقياس.

يصف النصف الأعلى من الجدول المتغيرات المطلقة من البيانات التي تستند إلى «مشروع الدساتير المقارنة» المستخدمة في تقييم الفرضيتين الأولى والثانية. ومن الحالات الـ 61 التي كنت قادرًا فيها على تحديد الفاعل المؤسساتي، فقد اشتمل نصفها على فاعلين، فيما انقسمت باقي الحالات بالتساوي ما بين واحد وثلاثة. ولا يوجد صيغة نموذجية في أي من هذه التصنيفات. فالحالات ذات الفاعل المؤسساتي الواحد هي بصورة متواترة عبارة عن برلمانات أو جمعيات تأسيسية ـ على الرغم من أنه لم يكن دومًا منتخبًا ديمقراطيًّا ـ ولكن ملوك أيضًا (ملك العربية السعودية وسلطان عمان) ومجلس عسكري نيجيري حاكم. وأما حالات الفاعل المؤسساتي المتعددة، فغالبًا ما اشتملت على استفتاء شعبي، ولكن ليس جميعها، وكانت المبادرات الدستورية فيها تأتي من مصادر متعددة، بما في ذلك البرلمانات، والرؤساء، والجمعيات التأسيسية، والمؤتمرات الوطنية، ومجالس الوزراء. . . إلخ. ويُظهر الفاعل المؤسساتي أن الحالات منقسمة بشكل متساوٍ تقريبًا حول ما إذا كان أي فاعل منتخب في سياق ديمقراطي. وأما البرلمانات الديمقراطية فهي نادرة نوعًا ما، إذ شاركت في حوالي ثلث اللحظات الدستورية التي استطعت ترميزها كـ «برلمان منتخب».

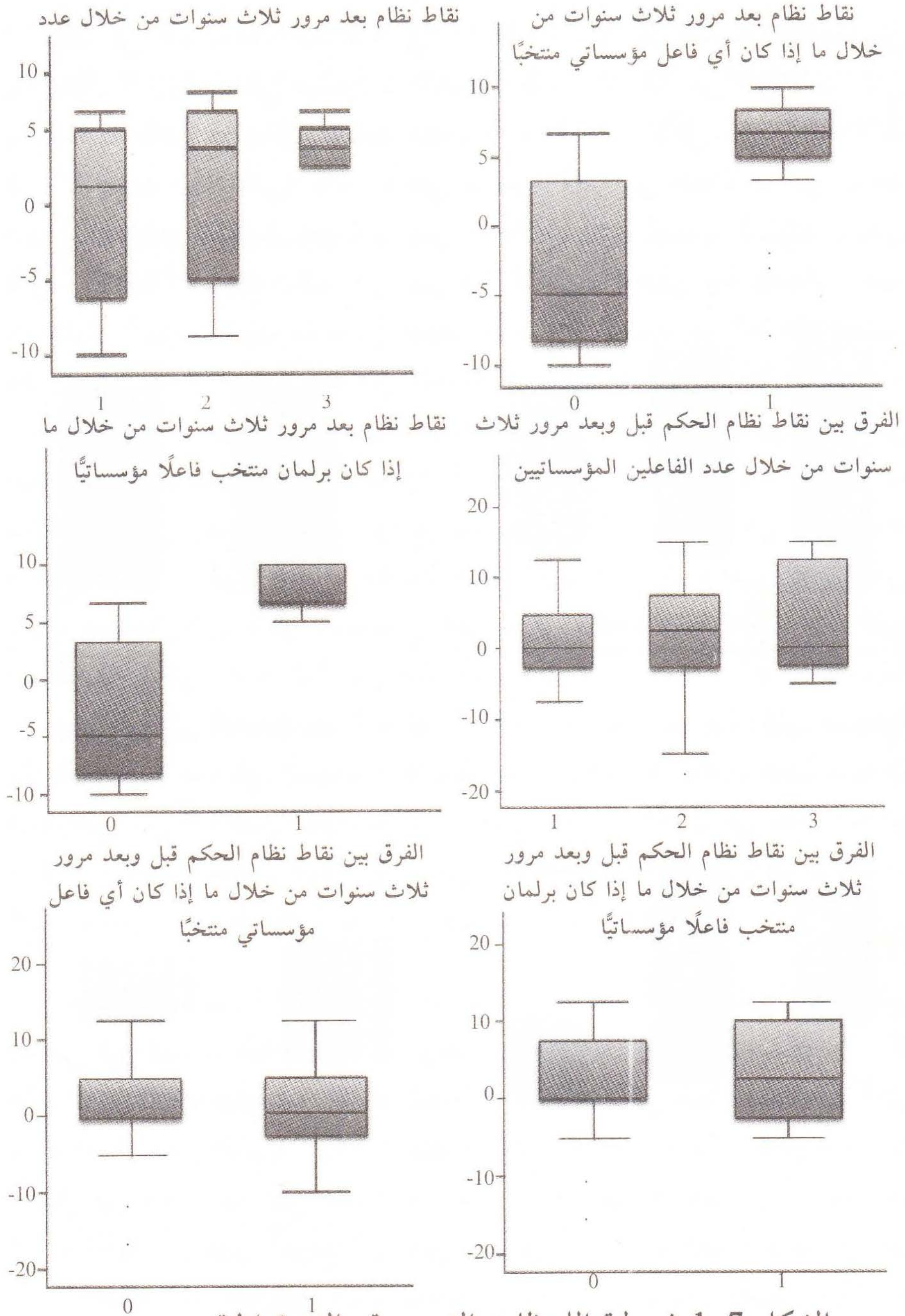
ويصف النصف السفلي من الجدول 7-2 المتغيرات المستمدة من بيانات مشروع «كتابة الدستور وحل الصراع» المستخدمة لتقييم الديمومة الدستورية. فقد أظهر العدد الأكبر للملاحظات الفترة الزمنية الأطول المتضمنة في هذا المشروع. فالفاعل المؤسساتي والفاعل المؤسساتي المنتخب مماثلان للفاعلين الذين جرى ترتيبهم باستخدام البيانات المستندة إلى «مشروع الدساتير المقارنة» المستخدمة في أماكن أخرى من هذا الفصل. 25 وقد أتاحت بيانات مشروع «كتابة الدستور وحل الصراع» لترتيب الفاعل المؤسساتي المنتخب بالتمثيل

النسبي، من تحديد ما إذا كان أي فاعل مؤسساتي انتُخب بالتمثيل النسبي، وهو ما يعتبر عمومًا أسلوبًا انتخابيًّا شموليًّا للغاية بسبب العوائق المنخفضة أمام دخول جماعات الأقليات.

ولا تتيح البيانات هنا حصول دلالات تستند إلى النماذج الإحصائية التقليدية. وفي ضوء العدد المحدود للحالات، وتحديات القياس الضخمة، فسيكون من غير الحكمة (وعمل متهور) الارتداد على مقياس «نظام الحكم + 3» إزاء الفاعل المؤسساتي، وإجمالي الناتج المحلي لكل فرد. . . إلخ، ومن ثم افتراض تعلم الكثير من التقديرات. وعوضًا عن ذلك، فإني أقدم مخططات توضح بعض أنماطٍ لمتغير ثنائي عشوائي (وغير نمطية)، تاركًا إياها لتحليل لاحق يستند إلى بيانات أكثر شمولية لتأكيد الدلالات العرضية أو رفضها.

الأنماط في البيانات

يبين المربع الأول في الشكل 7-1 أن اللحظات الدستورية التي تتضمن فاعلين مؤسساتيين أكثر مرتبطة بمستويات أكبر من الديمقراطية بعد مرور ثلاث سنوات. وأما متوسط مقياس «نظام الحكم + 3» للحظات دستورية لفاعل مؤسساتي واحد فهو 1 (والمتوسط تحت الصفر)، في حين يكون المتوسط 4 عندما يشارك فاعلان مؤسساتيان في اللحظات الدستورية، ويكون 5، عندما يكون «الفاعل المؤسساتي = 3». ومع ذلك، يُظهر المربع أسفله مباشرة نمطًا أقل وضوحًا في التحسن الديمقراطي من قبل الفاعل المؤسساتي، ما يوحي أن التأثير قد ينتج من مشاركة فاعلين أكثر في اللحظات الدستورية حيث تكون الديمقراطية قوية. ولم تقم حالة متوسط الفاعل المؤسساتي الواحد، فضلًا عن حالة المتوسط التي يكون فيها «الفاعل المؤسساتي = 3»، بأي تحسينات ديمقراطية حين وضع دستور جديد موضع التنفيذ، في حين هناك زيادة نقطة واحدة في المتوسط عندما يكون «الفاعل المؤسساتي = 2». ويعتبر معدل النقاط مشجعًا قليلًا لسيناريو الفاعل المؤسساتي المتعدد، بمعدل «فرق نظام الحكم = 1,9»، عندما يكون «الفاعل المؤسساتي = 2»، وما متوسطه 3,9 عندما يكون «الفاعل المؤسساتي = 3».

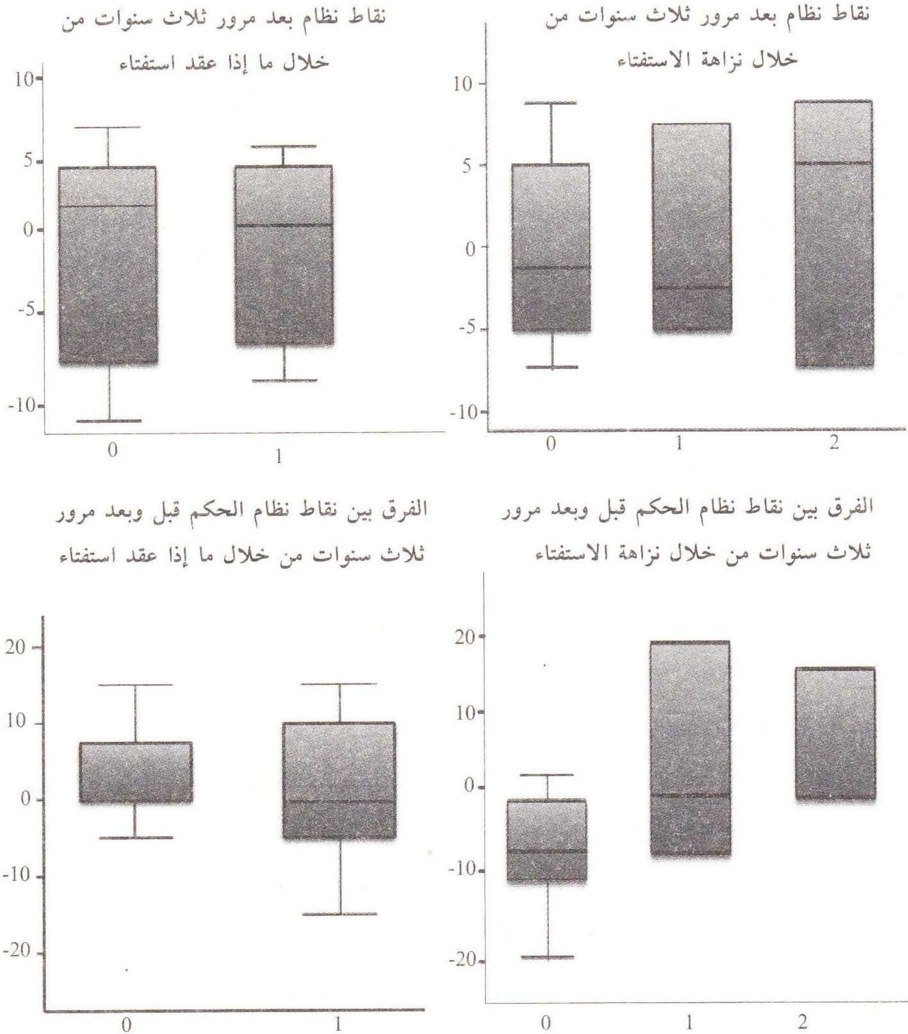


الشكل 7-1 شمولية اللحظات الدستورية والديمقراطية

أما في المربعات المتبقية في الشكل 7-1، فإن المربعين العلويين يوضحان الفروقات في مستويات الديمقراطية اللاحقة بين الحالات التي يوجد فيها فاعل مؤسساتي واحد منتخب بحرية على الأقل، وبين الحالات التي لا يوجد فيها الشيء ذاته، وحتى بوضوح أكثر بين الحالات التي يوجد فيها برلمانات منتخبة بحرية، وبين الحالات التي ليست كذلك. وبكل تأكيد، لا بد أن نتوقع، كما هو مبين في الأعلى، أنه في بيئة ما يكون فيها الفاعلون المؤسساتيون منتخبين ديمقراطيًّا، فإن السياسات اللاحقة تستمر على خطى ديمقراطية. ويعرض المربع في الأسفل فوارق أقل وضوحًا، ولكن الأنماط هي في الاتجاه المتوقع. وأما حين لا يكون الفاعل المؤسساتي منتخبًا، فإن «تحسن» المتوسط في الديمقراطية، من ثلاث سنوات ما قبل وضع الدستور موضع التنفيذ إلى ثلاث سنوات من بعد وضعه موضع التنفيذ، يكون صفرًا، وتكون قيمة المتوسط 1,4. وعلى العكس من ذلك، فعندما يكون فاعل مؤسساتي على الأقل منتخبًا ديمقراطيًّا، فإن القيم المطابقة تكون 2 و 3,5 في كلا الحالتين، ما يوحي أن المشاركة الديمقراطية في اللحظات الدستورية تكون مرتبطة بصورة أكثر عمومية بالزيادات اللاحقة في السياسية الديمقراطية. وحين لا يكون هناك برلمان ديمقراطي بين الفاعلين المؤسساتيين، يكون متوسط «الفرق في نظام الحكم = 1»، ويكون المعدل 1,5، بينما في حالات يوجد فيها برلمان منتخب، فإن التحسن المتوسط يكون نقطتين، ويكون المتوسط 4,1.

ولكن ماذا عن الاستفتاءات؟ إن مجرد وجودها لا يبدو أن له أيَّ تأثير إيجابي في الديمقراطية، وهذا ما يوحي به المربعان في يسار الشكل 7-2. فبعد مرور ثلاث سنوات، كانت الحالات التي لم يكن فيها استفتاءات أكثر ديمقراطية بعض الشيء، وقامت بتقدم أكثر هامشية تجاه الديمقراطية مما حصل في الحالات التي تضمنت استفتاءات، على الرغم من أن الفوارق كانت تافهة. ويظهر المربع في يمين الشكل أن الديمقراطية، والتقدم نحو الديمقراطية، كانا ضعيفين حيث شابت الاستفتاء انتهاكات، وقويين حيث لم يشُبها شيء. وبالتأكيد فليس مستغربًا أن البيئات التي لا يمكنها أن تنتج

استفتاء نزيهًا، تنتج القليل من حيث الديمقراطية. وفي أي حال، لدي قيم للاستفتاء النزيه لبعض الحالات نسبيًا، ولذلك لا يمكن الاستفادة كثيرًا من ذلك النمط.



الشكل 7-2: الديمقراطية والاستفتاءات الدستورية

أما الشكل 7-3 فيعارض نمطي «تأييد الاستفتاء» و«المشاركة في الاستفتاء». فالنقاط المتناثرة في أعلى اليسار تبين علاقة إيجابية ضعيفة بين النسبة المئوية للمصادقة على دستور جديد في استفتاء ما، وبين مستوى الديمقراطية بعد مرور ثلاث سنوات. وأما النقاط في الأسفل مباشرة فتظهر ارتباطًا أقوى بين النسبة المئوية للمصادقة وبين التقدم نحو الديمقراطية. وتبين النقاط المتناثرة في أعلى اليمين ارتباطًا سلبيًّا واضحًا بين المشاركة في الاستفتاء والديمقراطية بعد مرور ثلاث سنوات، في حين تبين النقطة في الأسفل مباشرة نمطًا سلبيًّا أضعف مع التقدم الديمقراطي.

وبالتحول من إجمال الديمقراطية إلى فعالية الدساتير في وضع قيود على تنفيذية صنع القرار، فإن المربع في أعلى اليسار في الشكل 7-4 يظهر ارتباطًا إيجابيًّا بين الفاعل المؤسساتي = 1 وبين القيود التنفيذية + 3، بقيمة متوسط تبلغ حوالي 3 عندما يكون الفاعل المؤسساتي = 1 (المتوسط 3,7)، ولكنه يكون 5 عندما يكون الفاعل المؤسساتي = 2 أو 3 (المتوسط 4,7 و4,5 على التوالي). وأما المربعان التاليان (في وسط الصفحة) فيظهران أن القيود المفروضة على السلطة التنفيذية تكون أقوى بكثير عندما يكون فاعل مؤسساتي على الأقل منتخبًا (أعلى)، وبشكل مثير للدهشة عندما يكون هناك برلمان منتخب بحرية في صوغ الدستور. ولا يظهر المربع في أعلى اليمين أي دليل أن الاستفتاء مرتبط بقيود أكبر أو أقل على السلطة التنفيذية في بيئات كانت فيها الاستفتاءات الدستورية أكثر نزاهة.

وأخيرًا، بالتحول إلى البيانات التي تستند إلى «كتابة الدستور وحل الصراع» بشأن الديمومة الدستورية، فإن الشكل 7-5 يوضح نسبة الدساتير الحديثة التي جرى تعديلها خلال السنوات الخمس الأولى بعد وضعها موضع التنفيذ بقيم فاعل مؤسساتي، وفاعل مؤسساتي منتخب، وفاعل مؤسساتي منتخب بالتمثيل النسبي[1] وتوضح القائمة في أعلى الصفحة أن الاستقرار

(1) تذكر أن متغير التعديل 5 يمثل التغييرات الدستورية، ولذا فهو يلتقط عنصر عدم استقرار، ولكنه لا يعكس بشكل مباشر الانهيارات أو التعطيلات الدستورية. وينبغي أن تتاح معلومات شاملة حول أحداث كهذه فيما يتقدم «مشروع مقارنة الدساتير» و«كتابة الدساتير وحل الصراع».

الدستوري يزداد (مثل نسبة الدساتير المعدّلة 4 أقل انخفاضًا) بوجود عدد الفاعل المؤسساتي الذي يمتلك حق التصويت في اللحظات الدستورية. ولا يوجد فرق كبير في تواتر التعديلات وفقًا لما إذا كان أي فاعل مؤسساتي منتخبًا بحرية بحسب القائمة الثانية، ولكن القائمة السفلى تظهر أن اللحظات الدستورية التي اشتملت على أكثر البرلمانات المنتخبة شمولية (الفاعل المؤسساتي المنتخب بالتمثيل النسبي = 1) جرى تعديلها فقط بحوالى النصف بشكل متكرر، كما لو أنه لم يشارك فاعل مؤسساتي بصورة نسبية.

نقاط نظام الحكم = 3 سنوات بنسبة مئوية لـ نعم في الاستفتاءات الدستورية

معامل الارتباط = .05, المعدل =.85

فارق نقاط «نظام الحكم 4» قبل وبعد 3 سنوات بنسبة مئوية لـ نعم في الاستفتاءات الدستورية

معامل الارتباط = .52, المعدل =.02

نقاط نظام الحكم = 3 سنوات بنسبة مئوية للمشاركة في الاستفتاءات الدستورية

معامل الارتباط = .62, - المعدل =.01

فارق نقاط «نظام الحكم 4» قبل وبعد 3 سنوات بنسبة مئوية للمشاركة في الاستفتاءات الدستورية

معامل الارتباط = .25, - المعدل =.3

الشكل 7-3: الديمقراطية وتأييد الناخبين في الاستفتاءات

القيود المفروضة على صنع القرار التنفيذي بعد مرور ثلاث سنوات بعدد الفاعلين المؤسساتيين

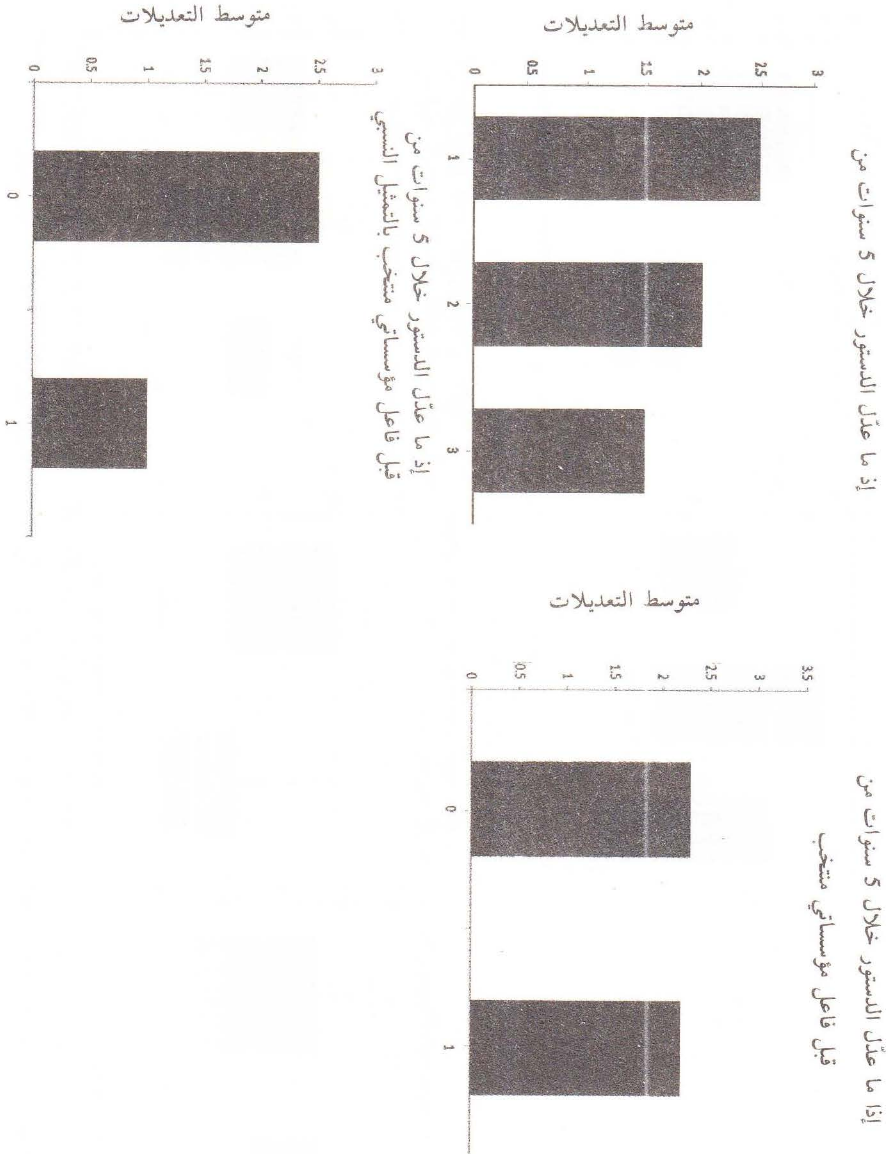
القيود المفروضة على صنع القرار التنفيذي بعد مرور ثلاث سنوات من خلال ما إذا كان أي فاعل مؤسساتي منتخبًا ديمقراطيًا

قيود نظام الحكم 4 على نقاط السلطة التنفيذية بعد مرور ثلاث سنوات من خلال ما إذا عقد أي استفتاء

القيود المفروضة على صنع القرار التنفيذي بعد مرور ثلاث سنوات من خلال ما إذا كان أي فاعل مؤسساتي منتخبًا ديمقراطيًا

قيود نظام الحكم 4 على نقاط السلطة التنفيذية بعد مرور ثلاث سنوات من خلال نزاهة الاستفتاء

الشكل 7-4: القيود على السلطة التنفيذية



الشكل 7-5: الديمومة الدستورية

خاتمة

على الرغم من قيودها جميعًا، فإن هذه السلسلة من المقارنات ثنائية التنوع تؤيد بشكل أولي جميع الفرضيات الثلاث التي جرى الحديث عنها مسبقًا في هذا الفصل: أي إن شمولية اللحظات الدستورية تسهم في مستويات أعلى للديمقراطية اللاحقة، وقيود أكبر على سلطة الحكومة، فضلًا عن إسهامها في الاستقرار الدستوري. وتتعلق البيانات الناشئة من البيانات بعدد الفاعلين ـ وخصوصًا عدد الفاعلين المنتخبين ديمقراطيًّا - المشاركين في عملية الصوغ والوضع موضع التنفيذ. فحيثما شارك عدد أكبر من الفاعلين المؤسساتيين، كانت الديمقراطية اللاحقة أقوى، على الرغم من أن التحسنات في الديمقراطية والقيود في الأسفل على السلطة التنفيذية تكون بصورة هامشية أكبر من لو وجد فاعلون أقل. وعندما يكون هناك فاعل مؤسساتي واحد على الأقل منتخب ديمقراطيًّا، تكون السياسة اللاحقة أكثر ديمقراطية من لو لم يكن الأمر كذلك، كما يمكن للمرء أن يتوقع. كما يكون هناك تحسن بسيط منتظم في الديمقراطية. ويتكرر هذا النمط في ما يخص البرلمانات المنتخبة.

وأما بخصوص الفرضية 2، فإن العلاقة بين الانتخابات الحرة للفاعلين المؤسساتيين وبين القيود اللاحقة على السلطة التنفيذية، هي علاقة واضحة وأما اللحظات الدستورية التي شاركت فيها برلمانات منتخبة، فقد أنتجت دومًا تقريبًا أنظمة لاحقة كانت فيها السلطة التنفيذية عرضة لقيود فعّالة فرضتها مؤسسات أخرى. وبصورة مماثلة في ما يخص الفرضية 3، فإن العلاقة بين عدد الفاعلين المؤسساتيين والاستقرار الدستوري، وما بين مشاركة فاعل مؤسساتي منتخب بالتمثيل النسبي وبين الاستقرار الدستوري، هي علاقة مثيرة للدهشة. وقد يعود الأمر إلى أن اللحظات الدستورية الأكثر شمولية تغرس في المواطنين شعورًا واسعًا بملكية الدساتير الجديدة والالتزام بها. وبدلًا من ذلك، فربما تميل اللحظات الدستورية التي تشتمل على فاعلين مؤسساتيين متعددين، إلى كتابة مواد في دساتيرها الحديثة تجعل

حصول تعديلات لاحقة أكثر صعوبة. وتتطلب آليات هذه العلاقات انتباهًا أكاديميًّا، ولكن حتى الإقرار بالقيود في كل من عملية القياس والقدرة على استنتاج دلالات حول السببية، فإن الأنماط في هذه البيانات المتعلقة بالفاعلين المؤسساتيين توحي بالتأييد للفرضيات بأن اللحظات الدستورية الأكثر شمولية تسهم في الديمقراطية، وفي القيود المفروضة على الحكومة، وفي الاستقرار الدستوري.

وسواء أأسهم الاستفتاء في أي من هذه المُثل الدستورية أم لا، فهو أمر أقل وضوحًا. وأما بخصوص المدى بأن مجرد حصول الاستفتاء يؤشر بوضوح إلى تبني الدستور، فيمكن للمرء التوقع بأن الاستفتاء يعزز التنسيق إزاء مجموعة جديدة من القوانين. ومع ذلك، فإن الاستفتاءات في ذاتها لا ترتبط بأي نمط واضح للديمقراطية، أو الدمقرطة، أو القيود المفروضة على الحكومة. وتنجح بالتأكيد الاستفتاءات النزيهة أكثر من الاستفتاءات المزورة في جميع ما سبق ذكره، ولكن عدد الملاحظات منخفض في هذا الشأن، فيما العدد مرتفع في إمكانات العلاقة المزيفة. وتوحي البيانات بأن التأييد الواضح في شكل أصوات «نعم» مؤشر أكثر موثوقية لمشاركة شعبية عالية في اللحظات الدستورية من مشاركة الناخبين. وربما يكون ذلك بسبب الأرقام العالية المشاركة غير القابلة للتصديق التي تنشر في الاستفتاءات الملطخة.

فهل يقترح هذا أي نصيحة لمعزّزي الديمقراطية (أو مصدِّريها) ليقدموها خلال اللحظات الدستورية؟ وعلى الرغم من أن الاستفتاءات في حد ذاتها لا تضمن أن المثل الدستورية ستتحقق، خصوصًا عندما يؤيد المواطنون بشكل واسع الدستور الذي يصوتون عليه. ومع ذلك، فهناك شك في ما إذا كانت الالتماسات «لكتابة دستور عظيم وإجراء استفتاء نظيف عليه» ستؤدي إلى حدوث فرق كبير. ويمكن لمصدري الديمقراطية تقديم مساعدة انتخابية لتحسين نوعية الاستفتاءات في الهامش، ولا بد من بذل الجهود على هذا النسق عندما تشتمل اللحظات الدستورية على إجراء استفتاء. ومع ذلك فإن أكثر الدلالات أهمية للدليل المقدم هنا، هو أن محتوى الدستور يعتمد على: من الذي يصوغ مواد هذه اللحظات؟. فإن الشمولية ما بين الفاعلين

المؤسساتيين المشاركين في صوغ محتوى الدساتير والتفاوض بشأنها، له علاقة بديمقراطية أكبر، وبتقدم أكبر تجاه الديمقراطية، واستقرار دستوري أكبر. وإن كان بمقدور مصدِّري الديمقراطية الإفادة من هذا المسح للدساتير الحديثة، فإنه المطالبة بمنح حق المشاركة لفاعلين مؤسساتيين متعددين - وشموليين داخليًّا - في الإجراءات الرسمية التي تحدد اللحظات الدستورية.

الفصل الثامن

بناء الجيوش الديمقراطية

(بقلم: زولتان باراني)

«إن الأسس الرئيسية التي تستند إليها جميع الحكومات (سواء أكانت حديثة، أم راسخة لأمد طويل، أم مختلطة) هي القوانين الصالحة والجيوش الصالحة».

مكيافيللي، «الأمير» (1995: 38)

إن وجود بيئة آمنة لا يخشى معها عامة الشعب من العنف الفيزيائي هي شرط مسبق لا غنى عنه لبناء الديمقراطية. ولذلك يعد وجود قوة كفؤة من الشرطة يمكن الاعتماد عليها جزءًا حيويًّا بصورة واضحة لتوفير الأمن للعامة. ومع ذلك، فإن القوات المسلحة النظامية، في نهاية المطاف، هي الأكثر أهمية بين المؤسسات التي يجب على الدولة المدمقرطة إنشاؤها لإتاحة الفرصة للشرطة القيام بعملها في المقام الأول. فحيثما كان هناك عنف واسع الانتشار و/أو نزاع مسلح، فإن الشرطة تفتقر بطبيعة الحال إلى القدرة على إعادة الأمور إلى نصابها، ويمكن لجيش نظامي فقط القيام بذلك، فضلًا عن الحفاظ على بيئة مستقرة. ويبدو هذا اقتراحًا بسيطًا، غير أن علماء السياسة المدمقرطين ومعزّزي الديمقراطية بالكاد يقرّون بأن مشاريع الدمقرطة لا يمكن أن تمضي قدمًا من دون أمن أساسي لعامة الشعب على مستوى الشارع.

قد كُتب العديد من الكتب تقريبًا حول كل جانب يمكن التفكير به من جوانب الدمقرطة، ولكن ما يثير الاستغراب هو الاهتمام القليل الذي لقيته مسألة كيفية تشكيل الجيوش الديمقراطية - أي جيوش داعمة للحكم الديمقراطي (وليس لحزب ما أو آخر) - في دول ما بعد الحقبة الاستبدادية. ويعتبر هذا إغفالًا مثيرًا للفضول، لأنه - كما أصبح واضحًا تمامًا في العراق - فمن المستحيل تقريبًا الاستمرار بالمشاريع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة لبناء الديمقراطية من دون خلق أمن فيزيائي. وقد أشارت نانسي بيرميو (Nancy Bermeo)، سنة 1992، إلى أن دراسة القوات المسلحة أوليت «اهتمامًا قليلًا في الأدبيات الانتقالية بصورة مثيرة للاستغراب»، ولم تتغير الأمور كثيرًا منذ ذلك الحين (1992: 198). وبالكاد يعرّف العلماء القليلون الذين ينوّهون بضرورة بناء جيوش ديمقراطية، القضايا الرئيسية التي تتضمن ذلك.

ولنكونَ على يقين، فهناك العديد من الدراسات التي تصف جهود السياسيين والقادة المدنيين في مختلف البلدان من أجل تحويل الجيوش من كونها مجرد خدم للنظام المناهض للديمقراطية، أو الذي كان في الحقبة ما قبل الديمقراطية، إلى مؤيدين مطيعين للنظام السياسي الديمقراطي (أو المدمقرط) الجديد. وقد حلل عدد من الأعمال الأكثر طموحًا ـ وهي غالبًا مجموعات حررتها مجموعة من المصنفين ـ العملية ذاتها في نطاق أوسع، مقارنة دمقرطة المؤسسات العسكرية في بلدين أو أكثر في المنطقة ذاتها من العالم. وتعتبر التحليلات المتبصرة لدولة واحدة أو منطقة ما كهذه، بكل تأكيد، لبنات بناء لا غنى عنها لدراسة موسعة، وحتى أكثر عمومية، تهدف إلى فهم دمقرطة الجيوش والعلاقات المدنية ـ العسكرية على مستوى عالمي. كما أن تطوير علاقات كهذه تتميز بدعم القوات المسلحة الراسخ للحكم الديمقراطي، هي شرط جوهري مسبق لا يمكن من دونها نجاح مشروع الدمقرطة بحد ذاته. ولا يمكن إلّا لتحليل مقارن واسع يتضمن البيئات السياسية والمناطق الجغرافية المختلفة، التي يمكن أن تحدث فيها الدمقرطة، أن يولد الفهم والشرح المناسبين للضرورة المهمة. فضلًا عن المهام والتحديات التي تواجه بناء الجيوش الديمقراطية.

إن الجيوش النظامية هي إحدى أهم المؤسسات التي تحتفظ بها أنظمة الحكم الاستبدادية. وبما أن أغلبية هذه الدول - وليس جميعها بكل تأكيد - تتمتع بشرعية شعبية لا تكاد تذكر، فإن عليها أن تعتمد على عملاء الإكراه الذين تعتبر المؤسسة العسكرية أكثرهم قوة وشمولية. فما الذي يمكن فعله بهذه الجيوش في بيئة دمقرطة اجتماعية - سياسية؟ وكيف يمكن بناء جيش «ديمقراطي"؟ إن الجواب عن هذين السؤالين معقد ويعتمد، إلى حد كبير، على نوع الأسس، أو التشكيلات، السياسية والاجتماعية التي تنبني عليها الجيوش الديمقراطية. وهناك، على الأقل، خمسة أنواع مختلفة لبيئات كهذه:

1) في فترة ما بعد الحرب (مثلًا ألمانيا واليابان).

2) في فترة ما بعد الاستعمار (مثلًا الهند وباكستان).

3) في فترة ما بعد حكم النخب العسكرية (مثلًا تشيلي والأرجنتين).

4) في فترة ما بعد الشيوعية (مثلًا روسيا ورومانيا).

5) في فترة ما بعد الحرب الأهلية (مثلًا البوسنة ولبنان).

تظهر تباينات كبيرة بين هذه التشكيلات حتى من النظرة الأولى، فعلى سبيل المثال، في الحالة الأولى تولت القوى الخارجية مسؤولية بناء قوات مسلحة جديدة. وقد كان النفوذ الخارجي كبيرًا في بعض الحالات، في حين جرت في دول أخرى، مثل بلدان جنوب آسيا في حقبة ما بعد الاستعمار، إدارة مشروع بناء الجيوش الديمقراطية داخليًا في الأغلب. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان من المحتم معالجة عدد من القضايا في جميع هذه البيئات السياسية.

تتضمن المهام الرئيسية لبناء جيوش ديمقراطية أسئلة أساسية تنطوي على توازن القوى المؤسساتية والإشراف المدني. فما هي السلطات التي ستتمتع بها السلطتان التنفيذية والتشريعية حيال القوات المسلحة؟ وكيف سيجري تقسيم المسؤوليات ما بين وزير الدفاع وقائد الجيش؟ وبأي الطرق يمكن ضمان سيطرة البرلمان على ميزانية الدفاع؟ وكيف يمكن للدولة توليد مجموعة من خبراء الدفاع المدنيين المستقلين للاستعانة بهم للقيام بتقييم نزيه وواعٍ

لشؤون الجيش المالية، ولبرامج التسلح، والنشاطات العملانية، وما إلى ذلك؟ وكيف يمكن إرساء المحاسبة المالية لوزارة الدفاع وتنفيذها؟

أقوم، في هذا الصدد، بثلاث مناقشات. أولًا، إن بناء جيوش ديمقراطية أمر مهم في التحول والتوطيد الديمقراطيَين، على الرغم من تفاوت أهمية ذلك بين سياقات وأخرى. ثانيًا، إن هذه التشكيلات مختلفة جدًّا، ولذلك فهي تنطوي على تحديات غير متشابهة للذين يقومون ببناء مثل هذه الجيوش وبصوغ العلاقات المدنية ـ العسكرية. وأخيرًا، إن تقديم تفسيرات جوهرية ومفيدة للعلاقات المدنية ـ العسكرية في بيئات سياسية واجتماعية ـ اقتصادية كهذه، أمر مستحيل لنظرية عامة. وفي الحقيقة، فإن مجال العلاقات المدنية ـ العسكرية يجب أن يضع قيودًا على الطموحات بصوغ «نظريات كبرى»، وأن تشجع كذلك الانفتاح على فكرة وجود مجموعة من الصياغات النظرية ذات مطالب أكثر تواضعًا، ولكن ذات فائدة معززة.

إن هذا الموضوع واسع ومتشعب، ولا يسمح لنا المجال في هذا الفصل بالقيام بدراسة مستفيضة للعديد من القضايا المهمة ذات الصلة، كما لا يسمح لنا بتحليل القضايا التي تنتمي إلى أنواع البيئات السياسية المختلفة التي أشرنا إليها آنفًا. ونتيجة لذلك فإن غرضي محدد بتمييز بعض الاهتمامات المعيارية، والنظرية، والإمبريقية ذات الصلة ببناء الجيوش الديمقراطية. وفي هذا الصدد، سأتناول الموضوع كالتالي: أولًا، سأحدد السمات الأساسية للعلاقات المدنية - العسكرية، مجيبًا عن سؤال «كيف يبدو الجيش الديمقراطي؟». وثانيًا، سأحدد بعض الإسهامات النظرية المفيدة لفهم المهام الضرورية لبناء الجيوش الديمقراطية في سياقَي حقبتَي ما بعد حكم النخب العسكرية وما بعد الشيوعية، والتي تساعدنا على إدراك التحديات الخاصة التي تواجهها أنظمة الحكم المختلفة. وأخيرًا سأوضح نقاشاتي بملخصات مقارنة موجزة للتجارب الفعلية لبناء الجيوش الديمقراطية في هذه الأنواع من التشكيلات.

ومن الضروري إدخال تحذير مصطلحيٍّ في هذا المقام. فعلى وجه الدقة، قد يبدو مصطلح «جيش ديمقراطي» متناقض لفظيًّا، وكأن القوات

المسلحة مؤسسات هرمية بطبيعتها وغير ديمقراطية. فالعناصر المسلحة لا تصوّت لرؤسائها، وبالكاد يكون إذعانها للأوامر اختياريًا. وما أعنيه بقول «جيوش ديمقراطية»، إنما هو «العلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية»، أي حلقة الوصل، أو حلقة الارتباط، ما بين الدولة والمجتمع من جهة، وبين المؤسسة العسكرية من جهة أخرى، والتي تستند إلى مبادئ ديمقراطية.

كيف يبدو الجيش الديمقراطي؟

لا يوجد جواب بسيط عن السؤال الذي يطرحه العنوان الفرعي هذا. فيقينًا هناك عدد من المتطلبات الأساسية: حماية حقوق الأطقم العسكرية، ومحاسبة الضباط والجنود، وممارسات ترقية نزيهة... إلخ. وبعبارات أكثر عمومية، هناك متغيرات عديدة ذات تحديد سياقي يمكن أن تؤثر في ما يشكل جيشًا ديمقراطيًا. فدعونا نرى أكثر هذه المتغيرات أهمية قبل تناول قضايا العلاقات المدنية - العسكرية الأكثر تقليدية.

مجندون أم متطوعون؟

لقد أدرك نيكولو مكيافيللي، وهو من المدافعين الأوائل عن المليشيا الشعبية، أهمية أن يكون أفراد الجيش من المجندين أو المتطوعين (1964: xiii، 22). وهذا هو بالفعل أحد القضايا الأساسية التي تتعلق بالجيش الديمقراطي. فهناك حجج قوية لكل من الجيوش التي تعتمد على المجندين، وتلك التي تعتمد على المتطوعين، ولا يمكن لأي من هذين الصنفين أن يكون أقل أو أكثر ديمقراطية من الآخر. فينبغي على الديمقراطيات، قدر الإمكان، تعزيز السياسات التي تضمن أن تعكس الجيوش المهنية التركيب الاجتماعي والإثني والجغرافي للمجتمع (يونغ 2006: 28). ففي الدول التي تواجهها تهديدات خارجية، وحيث يعتبر التدريب العسكري للمدنيين أمرًا محبّذًا اجتماعيًا وضرورة استراتيجية، وحيث لا يوجد معارضة واسعة للتجنيد الإلزامي، فإن التجنيد العام هو الخيار المفضل عادة. ولا بد أن تتحقق الدول الديمقراطية من أن التجنيد يتم بصورة نزيهة، وأن الأشخاص الذين تحظر

عليهم معتقداتهم الشخصية والدينية حمل السلاح أو أداء الخدمة العسكرية، قد مُنحوا خيار الخدمة غير العسكرية في القوات المسلحة، أو القيام بأعمال في مجال اجتماعي آخر مفيد (مثل الرعاية الصحية أو التعليم). وتميل جيوش المجندين إلى أن تكون أقل فعالية، وتتطلب موارد أكثر على أساس كل جندي قياسًا بحجم القدرة العسكرية التي تقدمها. وغالبًا ما تكون بمثابة مؤسسات تدريب واقعية يتم الاحتفاظ بها على حساب التحديث الدفاعي بسبب الدعم المجتمعي للخدمة الإلزامية، كما تميل الجيوش التي تعتمد على التجنيد إلى جذب تدقيق مجتمعي أكثر نشاطًا، بما أن كل مواطن تقريبًا سيخدم، أو أن له قريبًا حميمًا يخدم، في القوات المسلحة.

التقسيم الإثني - الديني

من المسلَّم به أن الجيوش الديمقراطية ينبغي أن تكون مفتوحة للأشخاص ذوي الهويات الإثنية - الدينية المتنوعة، وأنه ينبغي الحكم على الذين يريدون أن يخدموا كجنود مهنيين بالمعيار ذاته، وأنه لا بد من أن تكون القوانين التي تنظم التجنيد في الجيوش التي تعتمده عادلة للجميع. وتبدو هذه المبادئ الأساسية بسيطة، غير أنه نادرًا ما يكون غير معقد كما يبدو. ولا بد من حل عدد إضافي من القضايا في المجتمعات متعددة الإثنيات و/أو متعددة الديانات، وهي قضايا لا يوجد لها أجوبة معيارية. فعلى سبيل المثال، هل ينبغي أن تشغل الدولة ذاتها في حالات يكون فيها أفراد قومية ما ممثلين بشكل متناسب في طبقة الضباط، لا بسبب التلاعب الحكومي، ولكن بسبب الاهتمام الأكبر في المهنة؟ وهل ينبغي أن يمنح الجنود فرصة الخدمة في مناطقهم الإثنية/ الدينية، أم ينبغي - ربما من أجل مقاصد اندماجية - أن يخدموا في مناطق مختلفة عن مناطقهم؟ وبدلًا من ذلك، هل ينبغي ملء الوحدات بجنود من إثنيات وديانات متنوعة، أم ينبغي أن يكون لدى أفراد الوحدات الخلفيات ذاتها؟ وإذا ما استندنا في إجابتنا على تجربة الولايات المتحدة، فيمكننا التوصل إلى أجوبة مختلفة، عمّا لو اعتمدنا على العراق وأندونيسيا المعاصرَين، وقد تكون تبريراتنا مختلفة تمامًا أيضًا.

الهوية الجندرية والجنسية

في العقود الأخيرة، تمحور عدد من القضايا التي يجري نقاشها علنًا على التوجه الجندري والجنسي للجنود المحتملين. فهل ينبغي السماح للنساء بالخدمة في مواقع قتالية؟ وإلى أي مدى ينبغي للقوات المسلحة استيعاب الجنود الإناث؟ وهل ينبغي إكراه الجنود على البوح بتوجهاتهم الجنسية؟ وهل ينبغي أن تفتح القوات المسلحة أبوابها أمام الجنود المثليين جنسيًّا؟ وتبدو الإرشادات أنه ينبغي أن تحدد الإرادة الشعبية في دولة ديمقراطية ما الجواب عن هذه الأسئلة. فلكل مجتمع، وحتى المجتمعات الديمقراطية، قيم مختلفة، ويؤيد كل منها منهجيات مختلفة، ولذلك فليس من المستغرب على الإطلاق أن يفكر مواطنو هولندا والولايات المتحدة بطريقة مختلفة إزاء هذه القضايا.

القوات المسلحة كمختبر اجتماعي

هناك قضية مهمة نادرًا ما تناقش، وهي تتناول إذا ما كان ينبغي أن تستخدم الدولة القوات المسلحة لإنجاز سياسات تقدمية قد تكون مثيرة للجدل في المجتمع. والمبدأ في هذا هو أنه على الرغم من تمتع الأنظمة الديمقراطية بنفوذ محدود فقط على مجتمعاتها، إلا أنها لا تسيطر على القوات المسلحة. ونتيجة لذلك فإن الإدخال الناجح للبرامج الديمقراطية، ولكن المتنازع عليها اجتماعيًّا، في القوات المسلحة قد يؤدي حتمًا إلى إقناع بقية المجتمع بصحتها. فعلى سبيل المثال، جرى البدء بالاندماج العرقي في القوات المسلحة الأميركية في عهد الرئيس ترومان (Truman) قبل فترة طويلة من استعداد المجتمع الرئيسي - وخاصة في بعض مناطق من البلاد - لخطوة كهذه. فقد أصبح الجيش أول مؤسسة أميركية كبيرة في الولايات المتحدة التي يحظى فيها السود بفرص متساوية للازدهار. وكانت هذه السياسة عبارة عن نجاح باهر لأنها كانت «صحيحة»، ولأنها عززت فعالية القوات المسلحة (موسكوس وبتلر 1996، لورك 2001: 270-272).

توجه قضية استخدام القوات المسلحة كأرضية اختبار للسياسة الاجتماعية

انتباهنا إلى الارتباطات المثلثة ما بين الدولة والمجتمع والقوات المسلحة، وبعبارات أخرى، العلاقات المدنية ـ العسكرية. وتواصل هذه العلاقات، تمامًا مثل الديمقراطية، بالتطور. وعلى الرغم من ذلك، فإن القضايا المعيارية للسياسة العسكرية هي بالضرورة ذاتها في جميع الديمقراطيات (برونيو 2006: 3). فما هي إذًا؟

لقد تناول علماء السياسة قضية العلاقات المدنية - العسكرية «المثالية» بطرائق مختلفة. وقد يكون من الأمثل، تلبية لمقصدنا، فهمها بمثابة نظام ذي أولويات مزدوجة: تقليص امتيازات القوات المسلحة وإنشاء سيطرة المدنيين عليها. وبطبيعة الحال، فإن هذا الأمر ليس أمرًا سهلًا القيام به، وقد تعقد مجموعة من البيئات المحتملة التي يمكن بناء الجيوش الديمقراطية فيها الأمور أكثر. لذا دعونا ننظر إلى الجانب العسكري من المعادلة، ومن دراسة مهام المدنيين.

الامتيازات العسكرية

يتمتع ضباط الجيش في جميع الأنظمة الاستبدادية تقريبًا بالعديد من الامتيازات السياسية و/أو الاجتماعية الاقتصادية. ولا بد أن يكون هدف المدمقرطين «إلغاء» الوضع المميز للجيش وإنشاء قوات مسلحة ذات موثوقية وقدرة، ولكن أفرادها في الوقت ذاته خدم محترمون ومقدَّرون للدولة ومواطنيها. ولا بد للقوات المسلحة أن تكون مسؤولة أمام القانون، كما يجب أن تكون مسؤولياتها المهنية منظمة دستوريًّا. ويعتبر تقليص مهمة القوات المسلحة للدفاع عن البلاد وحسب ضد أعدائها «الخارجيين»، وإقصاؤها عن السياسة المحلية مهمَّين للغاية. فإذا ما أظهرت مؤسسة عسكرية عوارض الملل أو عدم الرضى، فإن شغلها في مهمات حفظ السلام الدولي طريقة ناجحة لجعلها تشعر بأنها مفيدة ومقدرة. وأما بخصوص المدى الذي يجب أن تتحلى به القوات المسلحة بأي وظيفة داخلية، فلا بد أن تبقى مقتصرة على عمليات الإنقاذ في حالات الكوارث، ويجب أن لا تشتمل على المشاركة في البرامج المحلية، مثل التنمية الريفية أو أعمال

الشرطة التي قد تؤدي إلى تسييسها. وينبغي على وجه الخصوص أن لا يكون لهذه القوات أي دور في مكافحة المخدرات أو سياسات التصنيع لأن نشاطات كهذه تزيد حتمًا من إمكانية الفساد، وفضلًا عن ذلك، ينبغي أن تناط هذه النشاطات بقوى الأمن الداخلي.

ينبغي أن يتناسب حجم القوات المسلحة مع التحديات التي يمكن أن تواجهها، وبما يضمن أنها تحتفظ بقدراتها الرئيسية. فأي دولة تحتفظ بجيش كبير على أهبة الاستعداد بصورة غير ضرورية، وخاصة بفيلق كبير من الضباط، فإن هذا الجيش لا يبدّد الموارد وحسب، ولكن ـ استنادًا إلى البيئة السياسية ـ قد يسبب المتاعب أيضًا. ومن المهم جدًّا أن تكون سلسلة القيادة «ضمن القوات المسلحة» واضحة للغاية، وأن لا يكون هناك أي غموض بصددها على الإطلاق. وينبغي أن يكون قائد الجيش - وهو أعلى شخص بزي عسكري رتبة في القوات المسلحة - خاضعًا لوزير دفاع مدني يكون عضوًا في الحكومة ويمثل الحكومة لدى القوات المسلحة، ويمثل القوات المسلحة في الحكومة. ومن الأهداف المهمة في دمقرطة الدول هو زيادة مهنية القوات المسلحة. ومن الممكن إنجاز هذا الأمر بالشراكة مع القيادة العليا بإعداد نظام مناسب للتدريب والتثقيف العسكريين، ما يعزز الثقافة التنظيمية للكبح الذاتي، واحترام الدستور والاعتراف بالتضحيات التي يقدمها المجتمع للدفاع عن ذاته.

كما أن التوقيت مهم للغاية، فإن أي تسرع للقيام بهذه الإصلاحات ـ وخاصة في دمقرطة الدول التي كانت خاضعة لحكم عسكري ـ قد يكون له نتائج عكسية (آغيورو 1995). ولذلك لا بد من تأجيل القيام بتغييرات في سياق سياسي يجري فيه تهديد القوات المسلحة بتدخل مدني عدواني في شؤونها الداخلية. وأما في سيناريو علاقات مدنية - عسكرية مثالية، فإن القوات المسلحة تبقى بعيدًا عن السياسة وتكون قنوعة بظروف الخدمة. ولهذه الغاية، ينبغي أن توسع الدولة من الوضع المهني العالي للقوات المسلحة من خلال توفير معدات محدثة، فضلًا عن مرتبات وفوائد مرضية، وزيادة مستوى التقدير الاجتماعي لمهنة العسكرية، وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية

للجيش - مثل التدريبات والترقيات الروتينية - واستخدام القوات المسلحة في المنافسة السياسية المحلية.

وأخيرًا، ففي سياق دمقرطة الدول، لا بد من معالجة الولاءات السياسية للقوات المسلحة. فمن المهم جدًّا التشديد على أنه في بيئة سياسية تنتقل من نوع ما من الاستبدادية باتجاه شكل ديمقراطي للحكومة، فإن جيشًا محيَّدًا سياسيًّا شأن غير مرغوب فيه. فلا ينبغي أن يرغب المدمقرطون في جيش يقف على الحياد إذا ما حصل تحدٍّ للحكم الديمقراطي. ولكن حري بالقادة الديمقراطيين الجدد أن يرغبوا في وجود جيش داعم فيها للنظام الديمقراطي الجديد بصورة لا لبس فيها. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي التواصل مع القوات المسلحة - وخصوصًا قادتها - من قبل الطبقة السياسية الديمقراطية، وجعلها تدرك أن دعمها لا يحظى بتقدير كبير وحسب، ولكنه لا غنى عنه لنجاح توطيد الديمقراطية.

الإشراف المدني

من الشروط الأساسية للحكم الديمقراطي مشاركة كل من فرعي الحكومة التشريعي والتنفيذي في السيطرة المدنية على القوات المسلحة. فرئيس الدولة عادة ما يكون القائد الأعلى، في حين يكون وزير الدفاع مسؤولًا عن الإدارة اليومية للقوات المسلحة. ويوحي اختيار وزير للدفاع يمتلك نوعًا من الخبرة، أو على الأقل، بعض اهتمام واضح في الشؤون الأمنية - الدفاعية للقوات المسلحة بأن الدولة تهتم بأمرها بجدية. وبصورة مثالية، فإن وزير الدفاع ووزارته يكونان مندمجين في بنية السلطة الحكومية ويحظيان بثقة السلطة التنفيذية (برونيو وغوتزي 2006: 88). وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع جزء من الهيئة التنفيذية، إلا أنّ علاقتها مع السلطة التشريعية (البرلمان) مهمة للغاية، إذ إن البرلمانات في الديمقراطيات تناقش القوانين المتعلقة بالدفاع وتصوغها، وتبت في الميزانية وتشرف عليها، كما أنها تراقب تنفيذها، وتعتبر كل من الحكومة والقوات المسلحة مسؤولتين عن تصرفاتهما. كما تعتبر سلطة البرلمان بتحضير، وسن قانون، والتدقيق بإدارة

الجيش للميزانية أداة قوية للغاية للسيطرة على القوات المسلحة. وأخيرًا، ففي معظم الديمقراطيات، فإن للبرلمان فقط صلاحية إعلان الحرب وحالات الطوارئ في البلاد (ويلتش 1976: 7).

تحتوي اللجان البرلمانية ذات الصلة بالدفاع وأفرادها على الفاعلين الرئيسيين لأنهم يمارسون الإشراف المدني الفعلي، كما أنهم بمثابة موقع الخبرة العسكرية. ولذلك يجب على الدولة الديمقراطية تعزيز اكتساب المعرفة المدنية لشؤون الدفاع، ذلك أن تزوُّده بهذا النوع من المعرفة يمكِّن للبرلمان أن يصبح مشرفًا قادرًا وملمًّا على القوات المسلحة. كما أن مثل هذه الخبرة في البرلمان ولدى المنظمات غير الحكومية تحول دون هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء العسكري (جيرالدو 2006: 43). ولا يمكن أن يكون هناك إشراف مدني نشط من دون وجود مؤسسات سياسية قوية، إذ إن الديمقراطيات المهيضة، حيث اعتادت المؤسسة العسكرية على التدخل في الشؤون السياسية، وعلى الاحتفاظ بنفوذ سياسي واقتصادي واسعين، تواجه على وجه الخصوص تحدّيًا خطيرًا وصعبًا (دايموند 1999: 113). وأما الفاعلون الخارجيون - مثل التحالف العسكري الذي ترغب الدول المدمقرطة حديثًا في الانضمام إليه، أو الدول الديمقراطية المهتمة بإشاعة الديمقراطية - فقد يكونون قادرين على التأثير بصورة إيجابية في نشوء علاقات مدنية - عسكرية. غير أن أفضل علاج وقائي للحؤول دون التدخل السياسي للقوات المسلحة، هو الحكم الديمقراطي الفعال، وما يسميه خوان لينز (Juan Linz) «الولاء» للنظام الديمقراطي من جانب جميع الفاعلين السياسيين الرئيسيين (1978: 30).

بإيجاز، يجب أن تفي العلاقات المدنية - العسكرية في ديمقراطية ما المعايير التالية: 1) يجب خضوع القوات المسلحة للسيطرة الممأسسة المتوازنة ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، 2) يجب تنظيم سلسلة القيادة العسكرية ومجالات مسؤولية المؤسسات السياسية على القوات المسلحة لجميع السيناريوهات المحتملة (وقت السلم، والطوارئ، والحرب)، 3) يجب تنظيم الحالات التي تستوجب استخدام القوات المسلحة في زمن السلم دستوريًّا، 4) يجب أن تشترك السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

مسؤوليات مالية حصرية إزاء الإنفاق العسكري، 5) يجب إقصاء القوات المسلحة عن السياسة، كما يجب أن لا يسمح لأفرادها ممارسة أي دور سياسي سوى ممارسة حقهم المدني في التصويت، 6) يجب تدريب خبراء مدنيين لتقديم المشورة الموضوعية للسياسيين والعامة حول القضايا المتعلقة بالدفاع، وإلى موظفي مؤسسات الدولة المعنيين (بما في ذلك وزارة الدفاع) والمنظمات غير الحكومية.

شرح السياسة العسكرية في سياقات متنوعة

لا يتمخض الكثير عن المعرفة الحالية للعلاقات المدنية - العسكرية من طريق نظرية رسمية أو مبادئ عالمية قابلة للتطبيق. فهناك أدبيات نظرية جديرة بالذكر حول الظروف التي تدفع بأفراد الجيش إلى خلع الحكومات، وحول توقيت ذلك، واستراتيجية، وتخطيط، وتنفيذ الانقلابات العسكرية. غير أن النشاط السياسي للقوات المسلحة قد يأخذ أشكالًا أكثر تلونًا من الانقلابات العسكرية أو عدمها، ولا بد أن ينظر إليها أنها تحدث جنبًا إلى جنب مع استمرارية متغيرات متعددة، مثل مستوى الامتيازات التنظيمية وسبلها. فقد ثبتت صعوبة التنظير حول «النفوذ العسكري»، أي مدى السلوك المؤسساتي الذي يقع ما بين طرفي الانقلاب العسكري العنيف وإذعان الجيش لأسياده المدنيين، على الرغم من أن هذا الأمر من أكثر الاهتمامات أهمية بالنسبة إلى علماء السياسة المضطلعين بالعلاقات المدنية ـ العسكرية.

وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسية بصعوبة قياس التدرجات ما بين نقطتي النقيض لطَيف الانقلاب/ عدم التدخل بدقة في ظل تعقيد الحالات، وعدد التفسيرات المحتملة لتدخل الجيش في السياسة، فضلًا عن الأهمية المتنوعة لهذه التفسيرات بالنسبة إلى بعضها بعضًا. وإذا ما اعتبرنا فقط السياقات السياسية الخمسة المختلفة الواسعة التي يمكن بناء الجيوش الديمقراطية فيها ـ على سبيل المثال في يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية أو رومانيا ما بعد الشيوعية ـ تتضح على الفور تقريبًا استحالة بناء نظرية تمتلك أي قياس لقوة تفسيرية.

في الحقيقة يعزز حقل العلاقات المدنية - العسكرية إدراك أهمية المرونة النظرية. فما يجده المرء في العديد من الحالات هو أن المحاولات لـ «فرض» نظرية ما لشرح أو «ملاءمة» الحالات المتنوعة، نادرًا ما تكون مثمرة، وتجعل المرء يدرك أن أفضل الشروحات لسياقات متنوعة تتولد غالبًا بمفاهيم نظرية مختلفة، يمكن أن تتأتى من مجال علماء السياسة المتخصصين بالعلاقات المدنية ـ العسكرية. ومن الواضح أني لا أرمي هنا إلى تحليل العديد من المفاهيم النظرية، وهو تحليل يمكن أن يكون مفيدًا، ولكن ضيق المساحة هنا لا يسمح بذلك. وعوضًا عن ذلك، فإني أقترح أن الشروحات المتينة لمختلف الحالات في بيئتي ما بعد الاستبدادية قيد الدراسة الآن، إنما تمخضا عن إطارات نظرية مختلفة.

تشكيل السيطرة المدنية على القوات المسلحة في حقبة ما بعد الإمبراطورية

يشرح هارولد ترينكوناس (Harold Trinkunas) (2005)، في عمل حديث له حول الأنظمة في أميركا اللاتينية، ديناميات تشكيل السيطرة المدنية في مختلف التشكيلات السياسية. فيقول إنه عندما يتم دعم المدمقرطين من قبل مستويات عليا من التعبئة المدنية، ويتم إضعاف القوات المسلحة بالتفرقة ضمن النظام الاستبدادي الحاكم، فإن المدمقرطين يتمتعون بفرصة ممتازة لتشكيل سيطرة مدنية دائمة ومتينة[1]. ويعتبر ترينكوناس أن المدمقرطين يستفيدون من بنية فرصة واسعة عندما تتشرذم القوات المسلحة ويتوصل المدنيون إلى إجماع حيال الدمقرطة. وفي حال تراكم لنظام عسكري سجلٌ يتميز بالإخفاق السياسي والاقتصادي، وخصوصًا إذا ما كان الجنرالات مخفقون في أرض المعركة، فإن هذه القوات ستكون ملأى بالانشقاقات، وستكون مكانتها ضعيفة في المرحلة الانتقالية. وعلى النقيض من ذلك،

(1) يستلهم هذا القسم من ترينكوناس (2005: 4-24)

توجد بنيات فرصة ضيقة في المراحل الانتقالية حيثما تكون القوات المسلحة قد اتبعت سياسات اجتماعية ـ اقتصادية صلبة خلال فترة حكمها. ففي سياقات كهذه، تكون مكانة الجيش أقوى في المرحلة الانتقالية، ومن المحتمل أن ينقسم المدمقرطون في تقييمهم لدور القوات المسلحة.

كما يمكن للمدمقرطين الذين يتصرفون بصورة استراتيجية من مضاعفة نفوذهم على القوات المسلحة بالجمع ما بين المستويات العليا من الإشراف المدني على النشاطات الدفاعية والعقوبات الصارمة ضد التمردات والضباط المنشقين. ومن الاستراتيجيات التي يمكن أن تكون ذات فائدة كبرى في السياق المناسب هي مراقبة الجيش من كثب من خلال أساليب مراقبة متنوعة، ومن خلال العملاء، وبتحريض التيارات داخل القوات المسلحة ضد بعضها بعضًا للحؤول دون تدخّل الجيش في السياسة. وأما أكثر الاستراتيجيات ضعفًا فهي محاولة إرضاء القوات المسلحة، فمقايضة استمرار النظام بالسيطرة المدنية تكتيك سيء دومًا يمكن أن تتبناه دولة تسعى إلى الدمقرطة.

إن مأسسة السيطرة المدنية عملية صعبة، وسيكون المدمقرطون الذين يتمتعون بالقدرة على القيادة السياسية، وموارد مؤسساتية وافرة، وطواقم ذوي خبرة في شؤون الدفاع، أكثر نجاحًا من الذين لا يتمتعون بذلك. وتعتمد الاستراتيجية المتوفرة للمدمقرطين بشكل كبير على السياق، أي النفوذ السياسي النسبي الذي يمتلكه كلٌّ من المدنيين والقوات المسلحة في وقت المرحلة الانتقالية. وقد صمم ترينكوناس طوبولوجيا مفيدة (2005: 17-20) تشرح كيف يمكن للمدمقرطين، بازدياد النفوذ المدني مقابل النفوذ العسكري، من اتباع استراتيجيات أقوى بصورة ناجحة، تنتقل من الإرضاء إلى الإشراف المدني النشط للشؤون العسكرية بالتدرج من «النظام في خطر»، إلى «إصرار النظام»، إلى «السيطرة المدنية بالاحتواء»، إلى «السيطرة المدنية بالإشراف».

مخططات تصنيفية، ونظريات مستعارة، وبصائر متنوعة

على الرغم من أن قياس التدخل العسكري في الطَيف سابق الذكر الذي حدده طرفا الانقلاب العسكري وعدم التدخل صعب للغاية، إلا أن بعض علماء السياسة نجحوا في إلقاء الضوء على المراحل التقدمية للنفوذ العسكري بتقديم مخططات تصنيفية مفيدة. ويعتبر عمل ألفرد ستيفان (1988: 92-97) أكثر هذه الأعمال عملية. وقد عدد ستيفان أحد عشر «امتيازًا عسكريًّا» حيث تتمتع القوات المسلحة بحق أو امتياز ممارسة السيطرة على إدارتها الداخلية وممارسة تخصصات عسكرية إضافية ذات صلة بمصالحها ضمن بيروقراطية الدولة. وهذه المجالات التي يوجد للقوات المسلحة حق رسمي أو غير رسمي للهيمنة فيه، تتضمن دورها الذي منحها إياه الدستور، وعلاقتها برئيس الدولة والحكومة والبرلمان، ودورها في الاستخبارات، والشرطة، ومؤسسات الدولة، والنظام القانوني.

إن فهم مفهوم نفوذ القوات المسلحة مهم بصورة خاصة في أنظمة الحكم التي تقدم فيها نظريات الانقلابات العسكرية أي إرشاد مفيد، وذلك ببساطة أن القوات المسلحة في هذه الدول لم تقم بأي انقلاب عسكري ناجح منذ دهور. ويعتبر غياب الانقلابات العسكرية في الدول التي يُخضع فيها السياسيون القوات المسلحة لمعاملة مهينة (موارد شحيحة واحترام قليل) في نفسه أمرًا محيّرًا للغاية. ويرى بريان تايلور (Brian Taylor) (2003: 17) أن نظرية الثقافة التنظيمية تقدم أكثر التفسيرات إقناعًا لهذا اللغز لأنها تشدد على «الخبرات الفريدة في حياة منظمة ما كتفسير لسلوك لاحق».

إن الجيش أولًا وأخيرًا مؤسسة من مؤسسات الدولة، ولذلك، ليس من المستغرب أن تساعد المنهجية المؤسساتية الحديثة على شرح التغيرات التي تحدث فيما تخضع القوات المسلحة للإصلاحات الديمقراطية. فبالنسبة إلى المؤسساتيين، التغيير معلّق بالمسار، أي عندما يجري صوغ سياسة ما أو حين يجري إنشاء مؤسسة ما، يتم اتخاذ خيارات محددة من الصعب عكسها. وتكمن أهمية التبعية المسارية في أنها تركز اهتمامنا على اللحظات التكوينية

أو «اللحظات الحاسمة» (بيرسون 1992: 602) للمؤسسات والمنظمات حين يتم وضع المسار أو يؤكد أو يغير. فالأمر كما صاغه نورث (1990: 100) «إن التبعية المسارية تعني أن التاريخ له أهمية».

حين النظر إلى بصائر إضافية لتساعدنا على فهم العلاقات المدنية ـ العسكرية في الدول المدمقرطة، فمن الضروري التمييز ما بين الأنظمة في حقبة ما بعد الحكم العسكري والأنظمة في حقبة ما بعد الشيوعية. ففي الأولى حيث كان الجنرالات هم الحكام الفعليين للدولة، فقد كان «عدم عسكرة السياسة» هدف الإصلاحيين المؤيدين للديمقراطية. وأما في الثانية حيث كانت القوات المسلحة خادمًا مؤسساتيًّا لدى الحزب الشيوعي، فكان الهدف «عدم تسييس الجيش» (باراني 1997: 26-28). ويميل أصحاب نظريات الدمقرطة إلى الاتفاق على أن ماضي العلاقات المدنية - العسكرية في حقبة ما قبل الشيوعية كان مفيدًا في مجال واحد، ولم يكن هدّامًا للدول المدمقرطة (هينتينغتون 1991: 232، بونس 2003: 175). ففي النظام القديم (ancient regime)، كان الاعتقاد بأن القوات المسلحة كانت تحت إشراف مدني صارم (أي الحزب الشيوعي)، وكانت تُضبط من قبل قوات الأمن الداخلي وآليات سيطرة أخرى. وباختصار فإن السيطرة المدنية لم تتعرض للخطر، ولا بد لهذه الحقيقة، كما تستدعي الحكمة التقليدية، أن تكون مناسبة تمامًا في الحقبة الديمقراطية.

مقارنة حالات بناء جيش ديمقراطي

من بين مختلف البيئات السياسية التي يمكن أن يتم فيها بناء جيش ديمقراطي، فإن الإطار الحالي يسمح لنا بإجراء مقارنة مختصرة للتشكيلات السياسية لحقبتي ما بعد الحكم العسكري وما بعد الشيوعية. وأرمي إلى إظهار أوجه الشبه والاختلافات في التحديات التي تواجهها الأنظمة المدمقرطة في بناء قوات مسلحة حديثة وهيكلة علاقات مدنية ـ عسكرية مناسبة.

أنظمة حكم ما بعد حكم النخبة العسكرية

إن أكثر المشاريع أهمية لبناة الديمقراطية في البلدان التي سبق أن حكمتها نخب عسكرية هو عدم عسكرة السياسة. وإن أفضل متنبئ لدور الجيش في النظام المدمقرط حديثًا هو نوع التركة الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية التي خلفها الجنرالات. فقد خبرت المجتمعات في أميركا اللاتينية، وأماكن أخرى من العالم، أنواعًا مختلفة بشكل كبير للحكم العسكري. وفي ظل عدم تشابه أداء هذه الأنظمة السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي، فليس من المستغرب على الإطلاق أن انتقالها بعيدًا عن حكم النخبة العسكرية باتجاه الديمقراطية كان مختلفًا تمامًا أيضًا، وأنها (أي المجتمعات) اتبعت منهجيات مختلفة في مهمة بناء الجيوش الديمقراطية.

يمكن لنا أن نفكر بجارين، هما تشيلي والأرجنتين، كحالتين محوريتين هنا. فكما اقترح ترينكوناس، فإن الأنظمة العسكرية مثل تشيلي (1974 ـ 1990) والبرازيل (1964 - 1983)، والتي تراكم لديها سجلات اجتماعية ـ اقتصادية ناجحة نسبيًّا واحتفظت بدرجة كبيرة من التأييد المجتمعي، كانت قادرة على «السيطرة» على المرحلة الانتقالية باتجاه الديمقراطية، وتحويل مكانتها القوية إلى نفوذ سياسي في المرحلة الانتقالية والمرحلة ما بعد الانتقالية. ويواجه المدمقرطون في ظل هذه الظروف بنى فرصة ضيقة، وعليهم إرضاء قادة الجيش كذلك. كما أنه من المنطقي أن المراحل الانتقالية الديمقراطية التي تأتي في أعقاب أنظمة حكم نخب عسكرية ناجحة، تميل إلى أن تكون تدريجية وطويلة في حين يستعد الحكام العسكريون للتخلي عن السلطة. ومن ناحية أخرى، فإن المراحل التي تأتي في أعقاب أنظمة كهذه ولكن مخففة تكون ذات فترة قصيرة في العادة.

لقد ابتلي الحكام العسكريون الذين كان أداؤهم ضعيفًا - الأرجنتين (1976 - 1983) واليونان (1967 - 1974) ـ بمؤسسة عسكرية متشرذمة، ولذا كانوا في وضع مساومة ضعيف، ولم يكن لديهم ما يكفي من النفوذ للحفاظ على صفيفة واسعة من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، حتى على

الأمد القصير. ويتمتع المدمقرطون في مثل هذه الحالات بفرص كبيرة لصوغ سيطرة مدنية دائمة. وبغض النظر عن هذه الفروقات، فإنّ الميزة الأكثر بروزًا للتحول السياسي من الدكتاتورية إلى الديمقراطية،ربما كانت هي الأسلوب السلمي الذي تخلت فيه القوات المسلحة - تدريجيًا في بعض الحالات، وبسرعة أكثر في الحالات الأخرى - عن مكانتها في المؤسسات وفي الحياة السياسية، وقبلت بإنشاء فوقية مدنية.

ولكن ما الذي يمكن أن تحصل عليه أنظمة عسكرية ناجحة مقابل مكانتها السياسية القوية؟ وتقدم الحالة التشيلية مثالًا تنويريًا. فقد اتسم نظام حكم الجنرال بينوشيه (Pinochet) بوحدة القوات المسلحة، وبجهاز مؤسساتي هرمي منظم وفعال، وسلطات مركزية بشكل كبير في يده هو، وسياسات اجتماعية واقتصادية مرنة وناجحة نسبيًا. وقد كان هو وحكومته قادرين على التخطيط وعلى السيطرة على تحول بطيء بدا في سنة 1995 - عندما نُصِّب باتريشيو آيلوين (Patricio Aylwin) رئيسًا - أنه «تغيير في الإدارة أكثر منه تغيير في النظام»[1]. (آرسينو 2001: 106). وقد تمثلت المكونات الرئيسية لهذه العملية بتخليص البيروقراطية من آلاف الأفراد العسكريين الذين أصبحوا بفقدانهم مناصبهم ونفوذهم حلفاء بينوشيه مقابل النظام الديمقراطي الناشئ، فضلًا عن «القوانين الملزمة» التي سُنَّت من دون مفاوضات، والتي قيدت التصرفات المستقبلية للنظام الجديد، إضافة إلى معركة إصلاح دستوري أقل نجاحًا نوعًا ما (من وجهة نظر بينوشيه) بما أن حكومته لم تكن لها اليد الطولى فيها، والتي قوتلت بشكل كبير في المجال العام. وبصورة أكثر تحديدًا، فقد كان على النظام الديمقراطي الجديد احترام الوظائف الدستورية التي منحت للقوات المسلحة، ولم يكن بمقدوره استبدال قادة السلاح. كما كان عليه المحافظة على مكانة واحترام القوات المسلحة وحمايتها من الهجمات السياسية، فضلًا عن أنه كان عليه الإحجام عن التدخل في سياسة الدفاع، وبنود الميزانية، والشؤون الداخلية للقوات المسلحة، إضافة إلى

(1) مقابلة مع كارلوس كاسيرس (سانتياغو 23 حزيران/ يونيو 2008)

مجموعة من القيود الأخرى. وبعبارات أخرى، كما قال ترينكوناس، فقد أُجبر الإصلاحيون الديمقراطيون على مبادلة السيطرة المدنية على القوات المسلحة لقاء استمرار قصير الأمد للنظام (2005: 4).

وفي تناقض صارخ، فلا يوجد لدى الحكام العسكريين غير الفعالين الكثير من الخيارات لحماية امتيازاتهم من الأنظمة التي تخلفهم. فانهيار النظام العسكري الأرجنتيني كان سببه حرب غير محسوبة العواقب انتهت في هزيمة منكرة. وجرى إعاقة التحول إلى حكم مدني في البداية بثقافة الخوف التي ولدتها قسوة الحكم العسكري. وعلى الرغم من ذلك فقد ختمت الانشقاقات داخل القوات المسلحة ورد المعارضة لدعوة الجنرالات للمفاوضات مصير النظام. وقد أصدرت الحكومة العسكرية في أيام تلاشيها مراسيم منحت فيها لنفسها عفوًا من انتهاكات حقوق الإنسان، غير أن حكومة راول ألفونسين (Raul Alfonsin) اعتبرت هذه المراسيم غير قانونية ـ على عكس آيلوين في تشيلي ـ وهو أمر مثل انفصال كامل مع الماضي[1]. وقدمت الحكومة الجديدة جميع كبار الضباط الذين حكموا البلاد من 1976 - 1982 إلى المحاكمة بينما حاولت: أ) الحد من مدة المحاكمات وعدد المتهمين، ب) التفريق بين أولئك الذين أصدروا أوامر تنتهك حقوق الإنسان وأولئك الذين نفذوا تلك الأوامر، ج) طمأنة القوات المسلحة أن الدور الشرعي الذي مارسته لم يكن موضع تساؤل (ألفونسين 1995: 23 - 24).

وحتى على الرغم من أن الحكومات العسكرية قد تكون مصابة بالضعف قبل تخليها عن السلطة - على سبيل المثال كانت حكومة جواو باتيستا فيغيريدو (Joao Baptista Figueiredo) في البرازيل محاصرة بالمشكلات الاقتصادية، وشرذمة الجيش، وشكوك متنامية حول قدرتها على الحكم ـ فإن ذلك لا يعني بالضرورة ان «النظام» ذاته ضعيف (آرسينو 2001: 177). كما يمكن للأنظمة العسكرية القوية نسبيًا ـ مثل النظام البرازيلي في أوائل الثمانينيات ـ الاحتفاظ

(1) مقابلة مع إدغاردو بوينينغر (سانتياغو 27 حزيران/يونيو 2008).

ببعض السيطرة على مجموعة واسعة من المؤسسات حتى بعد مغادرتها للمسرح السياسي. ففي البرازيل كانت القوات المسلحة قادرة على الاحتفاظ بثلاث وزارات خدمات منفصلة بقي رؤساؤها أعضاء في الحكومة، فضلًا عن اثنين آخرين من زملائهم، وهما قائد الجيش ورئيس «الأسرة العسكرية» (وهو ضابط اتصال ما بين قادة القوات والرئيس فضلًا عن كونه مسؤولًا عن أمن الأخير أيضًا) (هانتر 1997: 32-33). كما تمكنت القوات المسلحة من الاحتفاظ بموقع مسيطر على مجلس الأمن القومي ومختلف وكالات الاستخبارات والشرطة الوطنية كذلك. ولم يتمكن المدنيون من الإشراف بشكل نشط على الجيش، وجرى تعيين وزير دفاع مدني فقط في عام 1999 ليرئس وزارة الدفاع الوحدوية حديثة التشكيل. وحتى ذلك الحين، كان لا بد لإصلاحات الدفاع أن تتراجع أمام الأزمات الاقتصادية والمشكلات الأخرى الأشد إلحاحًا في أجندة الحكومة. ومن ناحية أخرى، فبعد أنظمة عسكرية مخففة، يعامل الجنرالات ـ بسبب غياب نفوذهم السياسي وبسبب الاضطرار إلى إنشاء سيطرة مدنية قوية عليهم ـ بصلابة وعزم من قبل أخلافهم الديمقراطيين.

يعتبر في أنظمة حقبة ما بعد حكم النخب العسكرية تشكيل وزارة دفاع مسيطر عليها مدنيًا هدفًا مهمًا للغاية. ففي إسبانيا ما بعد فرانكو، اعتمد الانتقال وتوطيد نظام ديمقراطي بشكل كبير على تشكيل وزارة دفاع قوية. وقد أنشئ السياق القانوني لإخضاع الجيش للسلطة المدنية في 1977 - 1982، ونص على: أ) إنشاء وزارة للدفاع (تحل مكان وزارات القوات المسلحة الثلاث المنفصلة)، ب) تعريف دور الحكومة بوصفها مديرًا ومنفذًا لسياسة الدفاع، ج) تحديد المعايير الأساسية التي تنظم العمليات الداخلية للقوات المسلحة. واتسعت ما بين 1982 - 1985 سلطة وزير الدفاع المدني جنبًا إلى جنب مع المشاركة المدنية في الوزارة. وكانت نتيجة ذلك نشوء بيروقراطية مركزية قوية قادرة على تطبيق وإحراز سلطة الإشراف المدني على القوات المسلحة (باراني وغراهام 1994: 123). ورسخت هذه التغيرات بفعالية سيطرة مدنية ذات معنى على الجيش، وساعدت على الحصول على دعم شعبي لمشاركة إسبانية كاملة في الشؤون الأوروبية - الأطلنطية. وكذلك نُقلت في الأرجنتين سلطة صنع

القرار الخاصة بالميزانية العسكرية، والصناعات الدفاعية، فضلًا عن وضع الأولويات الدفاعية من الجنرالات إلى وزارة دفاع يقودها مدنيون.

تعتبر السيطرة على ميزانية الدفاع إحدى أهم مكونات الإشراف المدني على القوات المسلحة. وفي هذا الصدد أيضًا، هناك تباينات واسعة ما بين دول ما بعد حقبة حكم النخب العسكرية. ولا يبدو هذا منافيًا للبديهية، ولكنه كان أحد الأسباب التي دعت القوات المسلحة البرازيلية إلى التخلي عن السلطة من أجل زيادة ميزانيتها. وعلى الرغم من أن نفقات الميزانية ازدادت في العقد الأول من الحكم العسكري (1964 - 1974)، إلا أن هذه النفقات تراجعت بشكل مفاجئ بعد ذلك، وبحلول أواسط ثمانينيات القرن العشرين كانت ميزانية الدفاع في البرازيل هي الأدنى في أميركا الجنوبية من حيث الناتج المحلي الإجمالي[1]. وأدى هذا عمليًا ببعض الضباط إلى الاعتقاد بأن ميزانيتهم يمكن أن تزداد في ظل نظام مدني، إذ سيعتبر حينها سعي القوات المسلحة للضغط على الحكومة أكثر شرعية (آرسينو 2001: 177). ومن ناحية أخرى، فقد كان الإنفاق العسكري لكل فرد في يونان الكولونيلات، هو الأعلى في حلف شمال الأطلسي، على الرغم من أن البلاد كانت واحدة من أفقر دول التحالف الأطلسي (فيرميس 1997: 174). وليس مستغربًا أن يكون أداء الأنظمة العسكرية المخففة، قياسًا بالحقبة الديمقراطية الجديدة، ضعيفًا من حيث الإنفاق الدفاعي. فعلى سبيل المثال، كان على القوات المسلحة الأرجنتية التأقلم مع ميزانيات قُلّصت بشكل كبير في عهد ألفونسين وكارلوس منعم (Carlos Menem) ما بين 1982 و1990 انخفضت حصتها من إنفاق القطاع العام من 32,3 في المئة إلى 18,4 في المئة) (هانتر 1997: 162). وفي الوقت نفسه، ضمن قانون سُنَّ في تشيلي قبل مغادرة العسكر للسياسة حصة ثابتة لميزانية الدفاع، وأكمل ذلك القانون بنسبة ثابتة من أرباح صادرات النحاس.

(1) عمليًا كما يشير ستيفان (18: 1988)، فإن الوضع كان مشابهًا للوضع في إسبانيا في ظل السنوات الأخيرة من حكم فرانكو

يبقى تطوير مهارة مدنية مستقلة لشؤون الدفاع مشكلة شائكة في معظم دول أميركا اللاتينية في حقبة ما بعد حكم النخب العسكرية، حيث لا يوجد تقليد لتدريب المدنيين في المواضيع العسكرية. وحتى في اليونان، لم تنشأ بعد ثلاث عقود من سقوط نظام الكولونيلات، مجموعة من خبراء الدفاع المدنيين المستقلين[1]. غير أن الوضع أفضل بطريقة ما في إسبانيا والبرازيل، وعلى الرغم من وجود مجموعة غنية من المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية في الديمقراطيات الأوروبية والشمال أميركية، حيث يمكن للأفراد اكتساب المهارة ذات الصلة بالدفاع وإن لم يكن لهم روابط عسكرية، إلا أن ذلك لم يتخذ شكلًا محددًا حتى الآن.

من الطرائق الأخرى التي تكون فيها الأنظمة العسكرية الناجحة، مثل تشيلي، قادرة على التأثير في تشريعات حقبة ما بعد الحكم العسكرية، هي من خلال صوغ أنظمة انتخابية تمنع امتيازًا لحلفاء النظام القديم، فضلًا عن ترتيبات لأعضاء مجلس شيوخ غير منتخبين، واشتراط متطلبات تعيق إجراء إصلاح دستوري (آغورو 2002: 123 - 124). ومع ذلك تكون الظروف التي تلي نظامًا عسكريًا مخفقًا مواتية أكثر لنشوء برلمانات ديمقراطية حديثة. وتعتبر الأرجنتين في ظل الرئيس ألفونسين خير مثال على ذلك. فقد كان ألفونسين في ظل مقدار انهيار النظام العسكري وانتصاره الانتخابي، قادرًا على العمل بديناميكية على عدم عسكرة السياسة. وسن البرلمان في فترة رئاسته قانون الدفاع القومي (1988) الذي فصل ما بين الدفاع الخارجي والدفاع الداخلي، وحظر أي نشاط للجيش في الأخير، وألغى مقعد القوات المسلحة في مجلس الدفاع القومي، وحقق بذلك جَعْلَ سياسة الدفاع سياسة مدنية خالصة (جيرالدو 2006: 52). وفي الحقيقة، رفض الكونغرس الأرجنتيني مرارًا مرشحي ألفونسين لقيادة القوات المسلحة بسبب انتهاكاتهم السابقة لحقوق الإنسان، وبذلك قد يكون عجّل بطريقة غير مباشرة بحصول

(1) مقابلة مع ثانوس دوكوس (أثينا، 13 آذار/ مارس 2007).

عدة محاولات انقلابية مخفقة. وقدمت مثل هذه المحاولات في الأرجنتين وإسبانيا في أوائل ثمانينيات القرن الماضي دروسًا مهمة للنخب السياسية الحديثة التي عاقبت بشدة المخططين للانقلابات ووضعت بنجاح حدًا لتكرارها في المستقبل (أودونيل 1986).

قد تجعل ظروف غير اعتيادية، مثل تصور وجود تهديدات أمنية دائمة، البرلمان مترددًا أن يكون حازمًا حيال المسائل الدفاعية. ففي بعض الحالات يضاعف عجز البرلمان السياسي هذه المشكلة. على سبيل المثال، فأكبر مشكلة في الترتيبات المؤسساتية للعلاقة المدنية ـ العسكرية في اليونان في الوقت الراهن هي أن السلطة التشريعية أضعف مما يجب أن تكون، إذ إن سلطات لجنة الشؤون الخارجية والدفاع مقتصرة على عرقلة القرارات الحكومية. وإضافة إلى ذلك، فإن الدفاع القومي هو إحدى المسائل القليلة التي يوجد فيها إجماع تقليدي بين الحكومة والمعارضة، ولكن هذا لأسباب فريدة بالنسبة إلى اليونان. وذلك تحديدًا أن التشاحن حيال القضايا العسكرية يعتبر قلة ولاء، إذ يعتقد العديد من اليونانيين أن بلادهم تواجه تهديدًا دائمًا من تركيا، ولا ترغب في أي قوة سياسية تبدو أنها «غير وطنية».

إلى أي مدى شجع الغرب على بناء جيوش ديمقراطية في حقبة ما بعد الأنظمة العسكرية؟ ولا يعتمد الجواب بطبيعة الحال على حالات فردية، وإنما على السياق التاريخي أيضًا. فخلال الحرب الباردة، على سبيل المثال، كانت الديمقراطيات الغربية، وخصوصًا الولايات المتحدة، مترددة جدًّا إزاء التنديد بالأنظمة العسكرية و/أو مساعدتها في بناء جيوش ديمقراطية، كما حصل بعد انتهاء الحرب الباردة. ولم يشتكِ حلف شمال الأطلسي البتة حيال العجز المخيف للمجلس العسكري الذي كان يدوس على حقوق الإنسان، والذي حكم اليونان من 1967 - 1974، على الرغم من أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجلس الأوروبي فعلا ذلك[1].

---

(1) مقابلة مع ثانوس فيريمس (أثينا، 13آذار/مارس 2007).

من ناحية أخرى، شجعت اتصالات الضباط الإسبان مع زملائهم الأجانب من ستينيات القرن العشرين وصاعدًا على حصول تغيرات في مواقفهم السياسية خلال انتقال إسبانيا إلى الديمقراطية[1]. وعلى الرغم من إقصاء إسبانيا من حلف شمال الأطلسي حتى سنة 1982، إلا أن برامج الاتصال العسكري عرّضت صغار الضباط إلى القوات المسلحة الغربية، وخاصة أفراد القوات المسلحة الأميركية الذي كانوا يخدمون في القواعد الأميركية في إسبانيا. وفيما تقاعد كبار الضباط العسكريين الذين كان لهم خبرة في الحرب الأهلية، ارتقى العديد من صغار الضباط هؤلاء في الرتب، وكانوا قادرين، حالما تأتت الفرصة، أن يفتحوا إسبانيا على العالم الخارجي، والاستجابة مع المبادرات التدريبية الحديثة، واقتراحات إعادة التنظيم، والاستعداد للعمل مع نظرائهم المدنيين. وشكّل هؤلاء الضباط مركز مؤيدين ضمن المؤسسة العسكرية للاندماج في حلف شمال الأطلسي، والمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وكانت الأسرة الدولية في أماكن أخرى أيضًا مفيدة تمامًا في محاولة تحويل اهتمام بعض القوات المسلحة في أميركا اللاتينية (خاصة في البرازيل والأرجنتين) من السياسة إلى أمر آخر بنّاء أكثر، مثل حفظ السلام الدولي.

منذ نهاية الحرب الباردة، أعادت الولايات المتحدة النظر في سياستها تجاه دول حقبة ما بعد حكم النخب العسكرية. ففي ما يخص العلاقات المدنية ـ العسكرية، كان الغرب (وخصوصًا الولايات المتحدة) مهتمًّا أكثر بتعزيز برامج الدمقرطة. ولا تتضمن الأهداف الاستراتيجية الحديثة للقيادة الأميركية الجنوبية الهدف العام المتمثل بتعزيز المؤسسات الديمقراطية وحسب، ولكن تعزيز دور القوات المسلحة في المجتمع الديمقراطي (راموس وغيره 34: 1992) ويركز هذا الهدف على مساعدة القوات المسلحة في دول أميركا الجنوبية على إعادة هيكلة وإعادة تحديد أدوارها في

---

(1) مقابلة مع الجنرال فرانسيسكو لاغونا (مدريد، 11 آذار/ مارس 1993).

دعم تطوير الديمقراطيات وحماية حقوق الإنسان للمواطنين وتعزيزها (راموس وغيره 1992: 38).

حقبة ما بعد الشيوعية

على نقيض حقبة ما بعد الحكم العسكري، ففي أنظمة الحكم الناشئة من الدول الاشتراكية حيث لم تتمتع القوات المسلحة بأي دور سياسي «مستقل»، فإن مهمة المدمقرطين الرئيسية هي عدم تسييس القوات المسلحة. وعلى الرغم من أن معظم دول حقبة ما بعد الشيوعية - التي أصبح العديد منها أعضاء في حلف شمال الأطلسي خلال العقد الأخير - نجحت في إنشاء جيوش ديمقراطية وعلاقات مدنية - عسكرية، إلا أن هذه الإنجازات لم تحقق من دون مشكلات أو جدل. وكما يظهر، فإن القول بأن السيطرة المدنية الصلبة على القوات المسلحة في الحقبة الشيوعية تنبئ بحصول مشكلات قليلة للمدمقرطين، له قيود كبيرة. ومن هذه القيود التنظيم القانوني، بما في ذلك تلك التي تنظم العلاقات المدنية ـ العسكرية، والتي عنت القليل بسبب هيمنة الحزب الشيوعي على القضاء (نيكولز 1993: 11-12). وإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن الدول التي يحكمها حزب واحد تمارس سيطرة قوية على القوات المسلحة، إلا أن النوع من الإشراف لم يكن متوازنًا ما بين هيئات الحكومة، ولكنه مورس من قبل الحزب فقط، وبذلك من الصعب أن يكون مثالًا يحتذى به للدول المدمقرطة حديثًا.

إن أحد العديد من الفوارق ما بين عالم ما بعد الشيوعية وبين أنظمة ما بعد حكم النخب العسكرية هو أن الأول يتضمن ثلاث دول فدرالية (تشيكوسلوفاكيا، والاتحاد السوفياتي، ويوغسلافيا) تفتتت إلى أجزاء متعددة بطرق تراوحت ما بين «الطلاق المخملي» وأكثر الحروب تدميرًا في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد شكل بناء جيوش ديمقراطية في تلك الدول المستقلة حديثًا تحديات متميزة حُلَّت بشكل ودّي في تشكوسلوفاكيا السابقة حيث قسمت أصول القوات المسلحة وفقًا لنسبة اثنين (للتشيك) مقابل واحد (للسلوفاك). ومع ذلك، يمكن للمرء أن يدرك الصعوبات حين التفكير بأن

سلوفاكيا المستقلة لم يكن فيها أكاديمية عسكرية لتدريب القوات البرية، وقليل من البنى التحتية العسكرية (خاصة للقوات الجوية)، ولم يكن فيها وزارة دفاع أو هيئة أركان، باعتبار أنهما كانا في بوهيميا. وأما بالنسبة إلى الدول التي خلفت يوغسلافيا، فلم تسر الأمور بسلاسة - باستثناء مقدونيا - إذ إن تلك الدول انخرطت في سلسلة من الحروب المختلفة، وغني عن القول أنه لم يتبعها تقسيم منظم ومتناسب للأصول العسكرية. وأما انهيار الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى. فقد أرهق روسيا بثقل كبير في العديد من النواحي، ولم يكن أقلها استعادة مئات الآلاف من الأفراد العسكريين وعوائلهم من داخل الإمبراطورية الروسية وخارجها، والذين كانوا بحاجة إلى أعمال، ومساكن، وبنى تحتية اجتماعية ـ اقتصادية.

أما في معظم المنطقة، فقد تقررت العلاقات التنفيذية ـ التشريعية في وقت مسبق. فنظرًا إلى حجم الصلاحيات المختلفة التي حُوِّلت للرئاسة (تتراوح ما بين رئيس رمزي للدولة كما هو الحال في سلوفاكيا إلى سلطة تنفيذية قوية في بولندا)، فلا يمكن للمرء التعميم إزاء نفوذها بالنسبة إلى القوات المسلحة. وعلى سبيل المثال، ففي سلوفينيا، فإن الرئيس هو القائد الأعلى الرمزي للقوات المسلحة، ولكنه لا يتمتع بأي صلاحيات محددة تتعلق بهذه القوات. وأما الرئيس في رومانيا، فإنه ليس القائد الأعلى وحسب، ولكن وفقًا لقانون تموز/ يوليو 1994 للدفاع القومي، فإنه يمارس أيضًا دور ضامن وحدة أراضي البلاد، ويرئس المجلس الأعلى للدفاع القومي، كما بمقدوره في حالات استثنائية أن يعبئ الجيش من دون الحصول على موافقة البرلمان لخمسة أيام. وأما في الجانب الآخر من الطيف. فإن القرارات الدستورية التي اتخذتها النخب السياسية في الحقبة السوفياتية الأخيرة وحين ولادة روسيا الحديثة ـ مثل الأدوار التفاضلية المبهمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ـ أدت عمليًا إلى أزمة عام 1993 التي سارعت بوتيرة اكتساب السلطة التنفيذية للسلطات الرئاسية المفرطة (كولتون وسكاش 2005: 117-119). فقد أصبحت السيطرة المدنية هناك مرادفة للسيطرة الرئاسية باعتبار أن سلطة البرلمان المستقلة تقلّصت إلى المستويات، السوفياتية ما قبل غورباتشوف (Gorbachev).

لقد تقلّصت سلطة الدوما (Duma) ـ مجلس النواب الروسي ـ للإشراف على الشؤون العسكرية تدريجيًّا بإلغاء دستور 1993 سيطرته على القوات المسلحة. وفوض قانون الدفاع لعام 1996 سلطتين مهمتين فقط للبرلمان تتعلقان بالقوات المسلحة، الموافقة على ميزانية الدفاع وكتابة القوانين ذات الصلة. ومع ذلك، فإن الدوما على الرغم من أنّه مسؤول رسميًّا عن الإشراف على الميزانية، إلا أنه لا يمتلك أي وسيلة فعالة للتحقيق في كيفية صرف الأموال الممنوحة أو السيطرة عليها ـ فالدستور لا يبيح التحقيقات البرلمانية ـ، كما أنه لا يتمتع بأي سلطة لطلب تفاصيل استيضاحية من وزارة الدفاع. ومنذ تولي فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) الرئاسة سنة 2000، أصبح العمل التشريعي للدوما عملًا مملًّا. فالقوانين والتشريعات الجديدة، هي في الحقيقة نتيجة مبادرات السلطة التنفيذية، وليست نتاج النقاشات البرلمانية المستقلة. وباختصار تحول الدوما في ظل بوتين إلى أداة رئاسية طيعة وصفه أحد الخبراء بأنه «ليس أكثر من عرض دمى يتحكم به الكرملين» (شيفارد 2005).

أما في الدول ما بعد الشيوعية الأخرى، فقد أصبح البرلمان مكانًا ذا معنى كبير للإشراف المدني، إذ بدأت لجان الدفاع البرلمانية بممارسة سلطتها بالإشراف على الشؤون العسكرية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مدى نشاطاتها في العديد من القضايا أقل من أن يكون مثاليًّا. ويعود بعض الأسباب إلى الترتيبات المؤسساتية التي جرى التوصل إليها في بداية العمليات الانتقالية في حقبة ما بعد الشيوعية، والتي فضلت السلطة التنفيذية. ففي هنغاريا، ما زالت سيطرة لجنة الدفاع والأمن البرلمانية على ميزانية الدفاع محدودة للغاية، ولكنها تتمتع بسيطرة أكثر مما هو عليه الحال في دول أوروبا الوسطى (سيمون 2003: 36). ومن ناحية أخرى، لم يكن يتمتع أعضاء البرلمان في رومانيا في بعض الأحيان ـ خصوصًا إذا ما كانوا من المعارضة ـ بالوصول إلى التشريع ذي الصلة قبل عرضه للتصويت، إلا حديثًا. ففيما يتقدم التوطيد الديمقراطي، يجري حل هذه المسائل تدريجيًّا، ولكن غالبًا ما ثبت أن تغيير القوانين والممارسات أمر صعب.

إن الحاجة النسبية إلى مهارات ذات علاقة بمدنية الدفاع سبب مهم للإشراف البرلماني المحدود على المنشآت الدفاعية، على الرغم من وجود طيف واسع من الحالات في هذا المجال أيضًا. إن الدول التي خلفت يوغسلافيا هي دول نادرة ـ ليس بين دول ما بعد الشيوعية فقط ـ ولكن أكثر عمومًا بين دول ما بعد الاستبدادية ـ لدرجة أنها استفادت من سياسة الحكومة اليوغسلافية التي أنشأت مديريات دراسات دفاعية في جميع عواصم الجمهوريات (اليوغسلافية) (ماعدا الجبل الأسود)، بدءًا من أواسط سبعينيات القون العشرين، ودربت بذلك خبراء مدنيين في الدفاع لعقود. وأما في رومانيا وبولندا، فقد بدأت الأكاديميات العسكرية القبول بمدنيين ضمن برامجها في محاولة واعية لزيادة عدد الخبراء المدنيين في شؤون الدفاع. وقد صاحب هذا الجهد عملية تدريجية بجعل وزارة الدفاع أفرادًا من المدنيين في المنطقة. وأما بلغاريا، حيث ما زالت قوة العمل في وزارة الدفاع مكونة بشكل كبير من الأفراد العسكريين، فإنها تعتبر متلكئة في هذا المجال. ومن ناحية أخرى، فقد تكون عملية جعل موظفي وعاملي وزارة الدفاع من المدنيين في سلوفينيا، جاوزت المعقول، لدرجة جعلت النقاد يعتبرون أن بعض السياسيين في حماستهم لملء وزارة الدفاع بقوة عمل مدنية، تجاهلوا كفاءات هذه القوة (باراني 2003: 110). وتعتبر روسيا «نموذجية» كذلك في هذا المجال، باعتبار أن نخبها السياسية لم تشجع على الإطلاق بروز اختصاصيين مدنيين في المسائل العسكرية ـ الأمنية، لأنهم لن يكسبوا شيئًا، في حين أن لديهم ما يخسرونه من أي تدقيق مستقل للمؤسسة العسكرية.

كان إنشاء تسلسل قيادي بسيط على القوات المسلحة وداخلها صعبًا أحيانًا كذلك لعدد من الأسباب، مثل الفجوات أو الالتباسات التشريعية، أو سوء التصرف الفردي، أو انعدام فهم الإجراءات الديمقراطية. فكرواتيا لم يكن لديها قوات مسلحة خاصة بها عشية إعلان الاستقلال سنة 1991، وجرى إنشاء هيكلية قيادة للقوات المسلحة وترسانتها بشكل متسرع، فيما كانت تتكشف حربها ضد صربيا (1991 ـ 1995) (بيري وكيريديس 2004: 165-166). وحتى في سلوفينيا، وهي أكثر الدول الشيوعية سابقًا نجاحًا

في العديد من الطرق، فقد حصلت عدة حوادث مزعجة في أواسط تسعينيات القرن الماضي ذات صلة بشكل كبير بوزير الدفاع يانس يانسا (Janez Jansa) الذي أفاد من فراغ قانوني أحدثه الدستور الجديد - الذي لم يصحبه تشريع جديد ذو صلة - إذ نصَّب بفعالية من نفسه قائدًا للجيش. وحرم يانسا الرئيس ميلان كوتشان (Milan Kucan) من معلومات ذات صلة، وأصدر أوامر رئيسية من دون تفويض مناسب (بيبلر 1996: 208). ولربما حدث أكثر الانتهاكات خطورة في هذا المجال في روسيا، حيث نشأ خلاف خطير بين وزيري الدفاع إيغور سيرغييف (Igor Sergeev) وسيرغي إيفانوف (Sergie Ivanov) من جهة ورئيس الأركان أناتولي كفاشنين (Anatolii Kvashnin) من جهة أخرى. وإلى حين عزله على يد بوتين في أواسط سنة 2004، انتهك كفاشنين مرارًا التسلسل القيادي - فلم يشرك وزير الدفاع في اتخاذ قرارات رئيسية، وقاوم تنفيذ إصلاحات دفاعية - ما أشعل التوتر بين الوزارة وقيادة الأركان.

أما في معظم دول شرق - وسط أوروبا فقد حل وزراء دفاع مدنيون مكان ضباط عسكريين، ما زالوا في الخدمة، في بداية المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية. ومع ذلك، استمر الجنرالات في أماكن أخرى في ترؤس وزارات الدفاع، كما كان الحال في رومانيا حتى سنة 1994، وذلك لـ «تفادي حصول نقاشات سياسية، وبسبب وجهات النظر التي تعتبر أن وزير دفاع مدني سيكون عاجزًا ومتعجرفًا»[1]. ولم تكن مثل هذه الأقوال عارية عن الصحة تمامًا، باعتبار انعدام خبرة مسبقة أو حتى اهتمام ظاهر في الشؤون العسكرية لبعض وزراء الدفاع في حقبة ما بعد الشيوعية. (هناك مثال هو أول وزير دفاع في هنغاريا ما بعد الشيوعية، لايوس فيور (Lajos Fur)، وهو عالم في التاريخ الزراعي للقرن التاسع عشر). وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت الحاجة - كما توقع الغربي بالفعل - إلى التحول إلى وزراء دفاع

(1) مقابلة مع العقيد ديبورا هاناغان، ضابط أمن سابق في سلوفينيا (بالو آلتو، 15 أيار/ مايو 2008).

مدنيين وفقًا للمعايير الدولية المقبولة واضحة لجميع دول أوروبا الشرقية، وهذا ما تم في نهاية المطاف حين تم استبدال الجنرالات الذين ما زالو في الخدمة.

وعلى العكس من ذلك، عارضت القيادة العليا الروسية علنًا فكرة وجود وزير دفاع مدني خلال التسعينيات. وتقنيًّا، أصبح الجنرال إيغور روديونوف (Igor Rodionov) أول وزير دفاع مدني في كانون الأول/ ديسمبر 1996، عندما نقله بوريس يلتسين إلى الاحتياط «ليعكس تقدم الديمقراطية الروسية». وظهر خواء هذه الإيماءة بحقيقة أن وزارة الدفاع بقيت ملأى بالرجال العسكريين، وبوضع خلف روديونوف سيرغييف، وهو إيغور الذي كان نشطًا في الخدمة العسكرية. وحصل الروس أخيرًا على وزير دفاع مدني نوعًا ما في آذار/ مارس 2001، عندما عين بوتين صديقه الحميم سيرغي إيفانوف، وهو جنرال متقاعد من الاستخبارات الروسية (KGB)، للمنصب. وأُتبع إيفانوف، بدوره، في شباط/ فبراير 2007 بأناتولي سيرديوكوف (Anatoliy Serdiukov)، وهو مدني أصلي ـ إذ كانت خلفيته العسكرية تشمل 18 شهرًا من الخدمة الإلزامية فقط ـ رئس في السابق جهاز الضرائب الفدرالي (باراني 2008: 596).

كما كان حال الولايات المتحدة في العراق، فقد واجهت أنظمة الحكم الحديثة في أوروبا الشرقية المشكلة «الحمراء» أو مشكلة «الخبراء»، مجبرة إياها أن تقوم بالاختيارات الصعبة إزاء الاحتفاظ بضباط أكفاء يكنون الولاء للنظام القديم. ولذا طُلب في العديد من الدول، مثل هنغاريا، من الضباط أن يوقعوا على قسم الولاء للدولة الديمقراطية أو أن يعزلوا. وعلى الرغم من ذلك، فلم يتم عدم تسييس القوات المسلحة من دون مشكلات. فعلى سبيل المثال، اكتُشف سنة 2001 أن خمسة عشر موظفًا في وزارة الدفاع السلوفاكية كانوا عملاء في وكالة مكافحة التجسس الشيوعية السابقة. وإضافة إلى ذلك، لم تتواصل ممارسة التثبت من خلفيات الضباط في سلوفاكيا المستقلة. وبما أن عملية التثبت هذه كانت شرطًا للترقية، فقد واجه العديد من صغار الضباط السلوفاكيين، الذين لم يتلطخ ماضيهم السياسي، عائقًا

جديدًا لتقدمهم المهني. ففي الحقيقة، عبر مكتب حلف شمال الأطلسي لشؤون الأمن عن توجُّساته حيال ما يقرب من 5000 موظف سلوفاكي يتمتعون بميزة الوصول إلى معلومات سرية، والذين استثنوا من التثبت من خلفياتهم الأمنية (باراني 2003: 69) وهناك مشكلة أخرى تمثلت بقطع الروابط ما بين كبار الضباط العسكريين الشرق أوروبيين وزملائهم الروس. وتخص هذه المشكلة بلغاريا أكثر من غيرها، إذ إن جيشها كان أكثر اندماجًا مع القوات السوفياتية، وأكثر اختلاطًا اجتماعيًا معهم من أي قوات مسلحة أخرى في المنطقة.

أما وقد قلت ذلك، فقد جرى عدم تسييس القوات المسلحة بشكل مقنع في جميع دول أوروبا الشرقية خلال العقدين الماضيين. وعلى الرغم من ذلك، فقد نتج عن سياسة إهمال بوريس يلتسين للقوات المسلحة في روسيا ظروف شكّلت حالة نموذجية لحوافز انقلابية ـ التدخل من قبل فاعلين سياسيين، وتقليص كبير للميزانية، ومعاملة مهينة من قبل القادة السياسيين والإعلام، وعمليات نشر غير شعبية ـ غير أن الجنرالات لم يكونوا مهتمين بخلع النظام. ويمكن شرح هذا الأمر بمنظور الثقافة التنظيمية التي تركز على الثقافة المؤسساتية العسكرية الروسية التي تعتبر تقليديًا أن التدخل المسلح ضد قادة البلاد المدنيين خطأ جوهري. وعلى الرغم من ذلك، لا يعني وجود قوات مسلحة لا تحبذ الانقلابات أنها غير مسيسة. فقد عبّرت ثلاثة قرارات رئاسية في روسيا عن «لحظات تكوينية» حددت المسار غير الديمقراطي للجيش. أولًا، في نهاية ثمانينيات القرن الماضي دعا غورباتشوف القوات المسلحة إلى التعبير عن اهتماماتها السياسية، ما أدى إلى تسييس غير مسبوق لضباط الفيالق الروس. ثانيًا، لم يخفق بوريس يلتسين في الحؤول دون المشاركة السياسية للجيش فقط، ولكنه سمح بتطوير نظام حكم يمارس فيه أفراد القوات المسلحة دورًا سياسيًا شرعيًا (خوض الانتخابات، واكتساب مناصب سياسية ناتجة عن ذلك... إلخ). ثالثًا، أكد بوتين هذا الدور بوصفها مؤسسة من مواصلة معارضة سياسة الدولة، مثل صوغ إصلاحات دفاعية شاملة وتنفيذها (باراني 2007: 19-20).

على الرغم من أن الدول الأوروبية الشرقية ترضي معايير ستيفان للعلاقات المدنية ـ العسكرية الديمقراطية، إلا أن مخططه التصنيفي يساعد على إدراك الزيادة الدراماتية في النفوذ السياسي للقوات المسلحة في روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي. فوفقًا لمخططه فإن الدور السياسي للقوات المسلحة الروسية مثير للقلق على وجه الخصوص من ناحيتين: رفض وزارة الدفاع تزويد البرلمان بمعلومات تتيح إشرافًا عمليًّا على نفقات الجيش، وغياب المشاركة المدنية في مجال الدفاع ـ الأمن (1988: 94-97). إن نفوذ القوات المسلحة الروسية السياسي هو بالتأكيد أقل بكثير من نفوذ الجيوش في دكتاتوريات الحكم العسكري، غير أنه أكثر مما تتمتع به الجيوش في الديمقراطيات.

بخلاف بعض السياقات لبناء جيوش ديمقراطية ـ مثل الهند وباكستان ما بعد الحكم الإمبراطوري (البريطاني)، أو أميركا اللاتينية ما بعد الحكم العسكري ـ فإن للغرب (أي الديمقراطيات الراسخة) نفوذًا كبيرًا للتأثير في عمليات الدمقرطة في الدول الشيوعية سابقًا. ولا أشير هنا كثيرًا إلى المساعدة الاقتصادية المشروطة التي قدمتها الديمقراطيات الغربية أو حتى إلى الدور الأكثر عمومية الذي مارسه الاتحاد الأوروبي. ولكن في خاطري هو الدور الإيجابي الذي مارسه حلف شمال الأطلسي في دمقرطة الشؤون العسكرية في حقبة ما بعد الحكم الشيوعي، وللعلاقات المدنية ـ العسكرية بشكل أكثر دقة (باراني 2006). فباعتبار أن جميع أعضاء حلف وارسو السابق غير السوفيات حددوا عضوية حلف شمال الأطلسي بمثابة أحد أهداف سياساتها الخارجية المهمة، فقد كان لدى الحلف الأطلسي وسيلة قوية للمساومة، وقد استخدمها جيدًا.

لقد حددت برامج حلف شمال الأطلسي المختلفة ـ الشراكة للسلام (Partnership for Peace) (الذي أطلق سنة 1994) وخطة عمل العضوية (Membership Action Plan) ـ الأهداف التي كان على كل دولة أن تحققها، وقدم مشورة وتقييمًا مستمرين، فضلًا عن تقديمه مساعدة ملموسة في مجموعة من الطرق مثل تدريب الضباط متعدد المستويات، والمعدات

الفائضة، وبرامج المنح. ومارست الولايات المتحدة دورًا مهمًا وإيجابيًا في إنشاء مكاتب للتعاون الدفاعي في سفاراتها حيث كان ضباط المساعدة الأمنية يقيمون، ويدعمون ويمولون البرامج التي عززت إنشاء علاقات مدنية ـ عسكرية ديمقراطية، وكفاءة مهنية. وكان الرئيس كلينتون أعلن في تموز/يوليو عن مبادرة وارسو التي موّلها الكونغرس، والتي وزعتب 570 مليون دولار أميركي ما بين 1994 و 2000 على 22 دولة لدعم منح المعدات، والتدريبات، وتكنولوجيا المعلومات (حكومة الولايات المتحدة 2001: 22).

طلبت العديد من الدول فرقًا من خبراء الدفاع من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، والتي ساعدتها على الاستعداد لنيل العضوية في الحلف. ففي رومانيا، على سبيل المثال، قدم وفد صغير من الضباط والخبراء المدنيين من وزارة الدفاع البريطانية دورًا استشاريًا مقيمًا لزملائهم في وزارة الدفاع الرومانية (وزارة الدفاع البريطانية 1997). وهناك مثال آخر ناجح هو مركز جورج مارشال الأوروبي للدراسات الأمنية في غارميش ـ بارتينكيرتشين، في ألمانيا، والذي نوّر مئات الضباط ذوي الرتب العليا وموظفي الخدمة العامة في الدول الشيوعية سابقًا حول المكان المناسب للقوات المسلحة في الديمقراطية. وفي الوقت ذاته، قدم مستشارو دفاع أميركيون المساعدة لعدد من الدول في المنطقة لمناقشة قضايا تتراوح ما بين التشريع الدفاعي والأولويات الشرائية (بيري وكيريديس 2004: 129). وقد كانت مساعدة الغرب للشرق الشيوعي سابقًا في موضعة مؤسساته العسكرية على أسس ديمقراطية أكثر مباشرة، على الرغم من أنّ هذه المساعدة كانت غير رسمية في العديد من الحالات عندما عاد ضباط أميركيون كبار إلى مواطن ولادتهم في أوروبا الشرقية لتولي مناصب قيادية في القوات المسلحة الديمقراطية الناشئة.

خاتمة

إن إنشاء نظام عام وبناء جيوش ديمقراطية مكوّنان مهمان لتعزيز الديمقراطية. فقد ارتكبت الولايات المتحدة خطأين مكلفين بصورة استثنائية

بعد غزو العراق سنة 2003، لم تتعافَ منهما حتى الآن، وكان كلاهما ذوي صلة مباشرة بمسألة الأمن. أولًا، لم تتوقع الولايات المتحدة عمليات النهب الواسعة واختلال الأمن بعد الغزو، وأخفقت في نشر قوات بأعداد مناسبة للحؤول دون وقوع ذلك (فوكوياما 2006: 234). وأما الخطأ الثاني فكان قرار حل الجيش العراقي. وقد تجاهلت القيادة السياسية الأميركية - وليس القوات المسلحة - النتائج الحتمية المتوقعة لهذا الخطأ (دايموند 2005: 271). فأسئلة العصر القديم تنص على إذا ما كان من الأمثل: أ) تدمير الجيش القديم أولًا وبناء جيش جديد من لا شيء، أو ب) العمل، على الأقل بصورة مؤقتة، مع الأفراد المتوفرين ومواصلة إعادة تشكيلها في ما بعد. وقد اتبعت أغلب الأنظمة بدءًا من روسيا السوفياتية البلشفية، وحتى الهند ما بعد الحكم الإمبراطوري البريطاني المسار الثاني. وهناك سببان وجيهان يفضلان هذا الخيار وهما أنه يجب الحفاظ على الأمن في وضع سياسي مائع بأي ثمن كان، وأن حل الجيش الموجود يخلق مجموعة كبيرة من الساخطين المدربين عسكريًا والذين لديهم قدرة الوصول إلى السلام.

لقد اعتُبر حل الجيش العراقي من دون توفير قوة أمنية بديلة لتحل مكانه بـ «واحدًا من أكبر الأخطاء في تاريخ الحرب الأميركية» (فيليبش 2005: 153). وأضاف إيقاف دفع المرتبات، والمعاشات، والفوائد الأخرى إلى أفراد الجيش الملح إلى الجرح، وأشعل ذلك سلسلة كارثية من ردود الفعل. وباختصار فإن هذا الخطأ:

- أحدث فراغًا أمنيًا كبيرًا جدًا.

- أنتج مجموعة كبيرة من الأفراد المدربين، والمسلحين، والمهانين، والمعادين، واليائسين الذين اعتبر العديد منهم أن الانضمام إلى التمرد خيارٌ منطقيٌ.

- ولّد أزمة اقتصادية لحوالى 8 في المئة من قوة العمل وعوائلهم. - أدى إلى فقدان معلومات استخباراتية مهمة كان يمكن اكتسابها من الضباط والجنود المطرودين.

- منع قوات التحالف من السيطرة و«مراقبة» الضباط والجنود العراقيين.

- فتح البوابات أمام تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق[1].

- دمر المؤسسة الوطنية الوحيدة في مجتمع منقسم، وهي مؤسسة كانت تتمتع بالتنظيم، والبنى التحتية، ومنشآت النقل التي كان يمكن استخدامها للمشاركة بنشاط في عمليات إعادة البناء ما بعد الحرب.

كان العديد من هذه المشكلات نتائج حتمية لقرارات سيئة اتخذت من دون تفكير أو استشارة. وكما يشير فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، كان من الملاحظ تمامًا أن أيًّا من المشكلات الكبرى التي واجهتها الولايات المتحدة أو خلقتها كانت حديثة أو غير مألوفة، ما يوحي أنه لم يكن هناك دراية مؤسساتية كبيرة منذ أن حاولت الولايات المتحدة أولًا بناء الأمة بعد حربها الأهلية (فوكوياما 2006: 8).

إن الثمن الباهظ الذي ما زال يدفعه التحالف بقيادة الولايات المتحدة والعراقيون على أساس يومي بسبب أخطاء ارتكبت في بداية الصراع، إنما هو تذكير دائم لأهمية إرساء نظام عام وتشكيل جيش ديمقراطي. ويدعو العديد من السياقات السياسية، والاجتماعية ـ الاقتصادية، والأمنية التي يجب معالجتها في الماضي، إلى التنبه أيضًا إلى الفوارق الكبيرة بين الحالات، وإلى ضرورة التعلم من إخفاق التجارب السابقة ونجاحها. فما نجح في الهند في حقبة ما بعد الإمبراطورية، لم ينجح في نيجيريا، وما بدا أنه مثل عملية غير معقدة نسبيًّا في يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد لا يكون له أي صلة بسيناريوهات ما بعد الحرب في أماكن أخرى. والهدف الذي ينبغي أن يكون واضحًا جدًّا، ولكن يفوت باستمرار العديد من صناع السياسة بصورة مدهشة ـ هو أن الاستفادة من السياقات الفردية وتطبيقها دروس الماضي بحكمة قد يؤدي إلى نجاح مشروع دمقرطة ما أو إخفاقه.

(1) بحلول كانون الثاني/ يناير 2004، كان كل شخص من أصل ستة أشخاص اعتُقلوا من المثلث السني المزعوم متطوعًا أجنبيًّا (ميندلسون فورمان 2006: 204).

كما تظهر دراسة العلاقات المدنية ـ العسكرية في الديمقراطيات حديثة النشأة أن الحكمة والضرورة تقتضيان معرفة وثيقة بالسياقات الفردية. وعلى الرغم من أنه يمكن تقديم بعض التعميمات المؤقتة والمعتدلة، إلا أنه لا يوجد وصفة علاجية واحدة للسيطرة المدنية التي يمكن صوغها لتطبيقها أو لـ «تلائم» مجموعة كبيرة من التشكيلات السياسية، فقد حذّر كلود ويلتش (Claude Welch) منذ عقود أنه كما أن الأنظمة السياسية فريدة في تركيباتها وظروفها، فكذلك هي المكونات الدقيقة التي توثر في تشكيل العلاقات المدنية ـ العسكرية: أي قوة القوات المسلحة ووحدتها، والقوة السياسية للمؤسسات المدنية، فضلًا عن الموارد المتاحة، وما إلى ذلك (ويلتش 1976: 313).

بكل تأكيد، هناك فرق كبير في ما إذا أنشئ الجيش الجديد من قبل قوة أجنبية أو إذا ما كان نتيجة تحول محلي. فلا بد أن تتلاءم المشاركة الأجنبية بعناية بحسب الظروف المحلية المحددة. فمن الضروري جدًّا في بعض التشكيلات ـ كما حصل في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ أن يكون الفاعلون الأجانب حازمين، وصارمين، وأن يبقوا حتى تتوطد الديمقراطية. وأما في تشكيلات أخرى ـ كما حصل في بلغاريا الشيوعية سابقًا ـ فمن المهم أن يخطو الفاعلون الأجانب بحذر، وأن يتحاشوا الظهور كأنهم يهيمنون على العملية، وأن يقدموا المساعدة المطلوبة فقط. ومن التعميمات المؤقتة التي يمكن القيام بها هي وجود فرصة لا بأس بها للديمقراطيات الصناعية المتقدمة أن تساعد على استقرار الديمقراطيات الناشئة بتشجيع تطوير قدرة النظام، وخصوصًا في مجال الخبرة المدنية لقضايا الدفاع ـ الأمن (ترينكوناس 2005: 17). كما أن إمكانية تشكيل ناجح للجيوش الديمقراطية تزيد بوضوح عدد المدنيين الذين يدركون أهمية هذه العمليات وتعقيداتها.

الفصل التاسع

الدمقرطة والصراع، والتجارة(*)(1)

(بقلم: إدوارد د. مانسفيلد وجاك سنايدر)

في السنوات الأخيرة أصبح تعزيز الديمقراطية حجر زاوية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ففي خطاب الاتحاد لسنة 1994، حدد الرئيس بيل كلينتون غياب الحرب ما بين الديمقراطيات بأنه سبب أساسي لتعزيز الدمقرطة في جميع أرجاء العالم. وواصل الرئيس جورج دبليو بوش (George w. Bush) هذا الهدف بقوة أكبر، قائلًا بأن الديمقراطية في الشرق الأوسط، وفي أماكن أخرى، ستعزز أمن الولايات المتحدة. ولا تعتبر هذه الدعوات حديثة في العديد من الطرق ففي بدايات القرن العشرين تقدم وودرو ولسون (Woodrow Wilson) برأي أن الديمقراطية والسلام يعزز بعضهما بعضًا. وقبل نهاية الحرب الباردة بقليل، ردد رونالد ريغان هذا

(*) من أجل الاقتراحات المفيدة، فإننا مدينون لنانسي بيرميو والمشاركين الآخرين في المؤتمر حول «تصدير الديمقراطية: ما الذي يمكن أن تفعله الديمقراطيات وما لا يمكن أن تفعله» الذي عُقد في جامعة تكساس. وأما بالنسبة إلى المساعدات البحثية، فنحن مدينون لكايجا شيلد وماثيو توبين.

(1) يعتمد هذا البحث على البحث الذي تقدم به مانسفيلد وسنايدر.

الأدعاء. وقد احتج صناع السياسة الغربية وبشكل مساوٍ، أنه ينبغي تشجيع الدمقرطة لأنها ومختلف المؤسسات الدولية تثمر إصلاحات وازدهارًا اقتصاديين. ومن بين الآمال التي عبر عنها هؤلاء جميعًا أن الدمقرطة ستعزز تحرر التجارة الأجنبية، وبذلك ستؤدي إلى توسيع نظام التجارة العالمية المفتوحة وتعميقه.

هناك سبب واضح يدعو إلى التوقع، في الأمد البعيد، أن التحرر السياسي الذي سيتوج بإنشاء مؤسسات لديمقراطيات مستقرة وناضجة، سيؤدي إلى توسع منطقة السلام والازدهار. وأما في الأمد القصير، فإن التحولات الديمقراطيات تشجع بصورة متكررة على نشوب الحروب، وعلى تقويض الإصلاحات الاقتصادية. وبكل تأكيد فليس جميع التحولات الديمقراطية هي تحولات مضطربة. فالتحولات التي تحصل بوجود مؤسسات محلية قوية ومستقرة غالبًا ما تكون سليمة وتسهم في حدوث أداء اقتصادي محسن. ومع ذلك فإن الصراعات السياسية والسياسات الحمائية هي نتائج محتملة، على وجه التحديد، في دول بدأت عملية الدمقرطة، ومازالت تفتقر إلى البنى التحتية المؤسساتية المطلوبة لإدارة هذه العملية.

عندما تكون هذه المؤسسات مشوَّهة أو ضعيفة، فإن السياسيين يجيدون اللجوء إلى المناشدات الوطنية وإلى نعت مناوئيهم بأعداء الأمة، وذلك حتى تكون لهم الغلبة في المنافسات الانتخابية. وقد تنشأ عن ذلك حرب إذا ما انهمكت النخب في سياسة عدوانية يمكن أن تطلق عنانها الخطابات الوطنية. وفي النفس ذاته، تحدُّ بداية تحول ديمقراطي ما بوجود مؤسسات محلية ضعيفة من قدرة المسؤولين الحكوميين على مقاومة مطالب مجموعات المصالح، بما في ذلك تلك المجموعات التي تضغط مطالبة بالحماية من المنافسة الأجنبية. وإضافة إلى ذلك، فإنّ من المرجح على وجه التحديد أن يستخدم المسؤولون في دول كهذه سياسات تجارية حمائية لبناء تأييد شعبي. وفي هذه الحالة، غالبًا ما تعزز المرحلة الأولية للديمقرطة العدوانية في الداخل والخارج، فضلًا عن إعاقة تحرّر التجارة.

الدمقرطة والحرب

القول إن الديمقراطيات نادرًا ما تقاتل بعضها بعضًا هو أحد أشهر الاكتشافات في العلوم الاجتماعية. وهناك تفسيرات لما يسمى السلام الديمقراطي (دويل 1986، روست 1993). أولًا أن الحروب تفرض أكلافًا باهظة على مواطني بلد ما. ولذلك يتجنب القادة في ديمقراطية ما خوض الحروب لأن المواطنين ـ الذين يتكبدون الأكلاف البشرية الاقتصادية لصراع دولي ـ سيصوتون ضد المسؤولين الحكوميين الذين قرروا خوض الحرب. وإضافة إلى ذلك، يتوقع من الضوابط والتوازنات المتأصلة في الديمقراطيات أن تقيد رؤساء الدول في التفكير بإرسال الجنود إلى أرض المعركة. وثانيًا، يقول مراقبون آخرون بأنّ الديمقراطيات تتسم بمعايير تنظم الصراع الداخلي، وأن مثل هذه المعايير توجّه أيضًا علاقاتها مع الديمقراطيات الأخرى في النظام العالمي (أوين 1997). كما أن الديمقراطيات تعتبر بعضها بعضًا مسالمة بالفطرة، ولذلك فهي تساعد على نزع فتيل التوترات وتعزز التعاون السياسية في ما بينها.

لم تستطع النقاشات المختلفة حتى الآن التوصل إلى مكامن السلام الديمقراطي. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن هناك إدراكًا واسعًا أن الديمقراطيات الناضجة نادرًا ما تتصارع مع بعضها بعضًا غير أن هذا لا يعني أن التحولات الديمقراطية تعزز السلام. بل على العكس من ذلك، فإن المراحل المبكرة من تحولات لهذه غالبًا ما تتسم بالعنف تمامًا، خصوصًا في حال انعدام البنى التحتية المؤسساتية المطلوبة لمساعدة النظام على التعامل مع التغيير.

يكمن السلام الديمقراطي في وجود مؤسسات محلية قوية تنظم المشاركة السياسية الجماهيرية، بما في ذلك حكم القانون، والحقوق المدنية، والصحافة الحرة والفعالة، وحكومة تمثيلية. وتضمن هذه المؤسسات أن الأشخاص الذين يصنعون السياسة الخارجية مسؤولون أمام الجماهير العامة ويدرك حتى أولئك المراقبون الذين يشددون على أهمية المعايير الليبرالية في

تعزيز السلام الديمقراطي أن هذه المعايير تعمل بالترابط مع مؤسسات ديمقراطية مقالة فقط.

في بعض الحالات يمكن التعامل مع مطالب لمشاركة سياسية أوسع تنشأ بعد انهيار أوتوقراطية ما، من خلال المؤسسات الموجودة أو تلك التي يمكن إنشاؤها بسرعة فعلى سبيل المثال، جرى التحول الديمقراطي في بريطانيا القرن التاسع عشر وجنوب إفريقيا المعاصرة، بإنشاء مسبق لمؤسسات مختلفة كانت مطلوبة لنجاح الحكومة التمثيلية. وأما في حالات أخرى - مثل جمهورية التشيك في حقبة ما بعد الشيوعية - فقد يكون لدى طبقة متوسطة مدينية كبيرة ذات ثقافة عالية ومتطورة سياسيًّا المهارات المطلوبة لإنشاء مؤسسات كهذه بسرعة. وإن كان الأمر كذلك، يمكن توطيد الديمقراطية توطيدًا نسبيًّا بسلاسة وسليمًا.

على الرغم من ذلك، فما هو أكثر شيوعًا أن المطالبة بمشاركة سياسية واسعة تنشأ في البلدان التي انهار فيها الحكم الاستبدادي، إلا أن الشروط المؤسساتية المسبقة لديمقراطية فعالة تكون غائبة، فحكم القانون يكون ضعيف الرسوخ، وموظفو الدولة فاسدين، كما يمكن تزوير الانتخابات، وتهدد القوات المسلحة أو أمراء الحرب بإلغاء النتائج الانتخابية، فضلًا عن عدم مهنية الصحافة واعتمادها على الدولة أو على النخب الاقتصادية. وكما أشار صامويل هنتينغتون (1968)، فحين تتجاوز المستويات الصاعدة للمشاركة السياسية الجماهيرية قدرة المؤسسات الضعيفة على التعامل مع النشاط السياسي، فالنتيجة لا تكون الديمقراطية، ولكن فوضى عارمة قد تهدد فيها كل مجموعة اجتماعية باتخاذ إجراءات أحادية الجانب لحماية مصالحها: فقد يضرب العمال، وقد تقوم مجموعات إثنية بأعمال شغب، وقد تقوم القوات المسلحة بانقلابات عسكرية. ويتطلب الحكم في هذا التشكيل أساسًا أيديولوجيًّا للفوز بالتأييد السياسي الشعبي. وفي ظل هذه الظروف، تساعد الأيديولوجيا على ملء الفجوة ما بين المستويات العليا من المشاركة والمؤسسات السياسية الضعيفة. ويمكن فقط لديمقراطية ممأسسة جيدًا ضمان الحكم «بالشعب»، ولكن يمكن لأيديولوجية شعبية أن تكون بديلًا معقول السبر لحكم «من أجل الشعب».

قد تبدو هذه الأيديولوجيا في أشكال متعددة، ولكنها غالبًا ما تتخذ شكل قومية ما (سنايدر 2000). فالقومية هي أيديولوجيا لبناء الدولة التي تعد إما بالحصول على دولة لشعب ما يفتقر إلى دولة، أو تعزز قدرة دولة موجودة للقيام بخدمة أفضل لأهداف مثالية لشعب ما ويمكنها عمليًّا أن تنهي الفجوة ما بين المطالب الشعبية والمؤسسات الضعيفة ومع ذلك، فلا تعد القومية بالضرورة أن تقوم بذلك بتطبيق نظام الحقوق المدنية والمحاسبة الصارمة أمام المنتخب المتوسط، بل على العكس من ذلك، فإن العديد من أشكال القومية تستند جاذبيتها على الإقصاء السياسي للإثنيات أو «أعداء الأمة» الأيديولوجيين، وبهذه الطريقة يمكن قيام إمكانية تجسير حقوق المشاركة السياسية. ووفقًا لهذه الأيديولوجية، فإن الحكم «من أجل الشعب» قد يتطلب وضع قيود على حكومة «بالشعب».

يعتمد المحتوى الدقيق للقومية على طبيعة كلٍّ من التشكيل السياسي لحقبة ما بعد الاستبدادية و«الأعداء» الذين يجب إقصاؤهم. فعلى سبيل المثال، وسمت قومية الثورة الفرنسية المناوئين السياسيين كأعداء على قدم المساواة مع الأعداء الأجانب؛ كما ناشدت القومية الألمانية المناوئة للثورة الطبقة الوسطى ضد العمال الثوريين المناهضين للقومية؛ بينما استندت القومية العربية في إقصاءاتها وعداواتها على أسس إثنية. ويمكن للأصولية الدينية - التي يقول عنها مارك جيورغينزماير (1993) (Mark Juergensmeyer) بأنها شكل من أشكال القومية الدينية - أن تخدم بصورة مماثلة استراتيجية شعبوية لبناء الدولة، ولكن استراتيجية إقصائية من خلال أيديولوجيتها المناوئة للعلمانية. كما مارست الشعبوية العسكرية من أماكن أخرى، مثل الأرجنتين، دورًا مماثلًا (ليفي وفاكيلي 1992).

قد ترى النخب من جميع الأصناف، حين تواجهها التحديات المؤسساتية لبيئة ما لحقبة ما بعد الاستبدادية، حافزًا للتحول إلى أيديولوجيات شعبوية أو قومية من هذه الأنواع. وقد تروق أيديولوجيات كهذه لنخب صاعدة تمثل المجموعات الاجتماعية التي جرى إقصاؤها في

الماضي، مثل الأقليات الإثنية، فضلًا عن النخب التي يتهددها انهيار النظام السابق، والتي تحاول إيجاد أساس للتأييد السياسي الجماهيري. وتقدم الأيديولوجيات لهذه النخب وسيلة للتخلص من المحاسبة الديمقراطية الصارمة، بينما تبدو بمظهر من يستجيب للمصالح الشعبية. وقد تخدم القومية كذلك كوسيلة للنخب القديمة التي تتمتع بمصالح ضيقة في مؤسسات عسكرية، أو إمبراطورية، أو حمائية تكمن في قلب الدولة الاستبدادية السابقة وائتلافها الحاكم.

يمكن لهذا النوع من السياسة القومية في تشكيل ممأسس بصورة ضعيفة في حقبة ما بعد الاستبدادية، أن يؤدي إلى نشوب حرب خارجية من خلال عدة آليات ذات صلة. وتتمثل إحدى هذه الآليات بالمزايدات القومية: فقد يسعى كل من النخب القديمة والحديثة من أجل الحصول على التأييد الشعبي بتقديم مقترحات جريئة للتعامل بحزم مع التهديدات الموجهة إلى الأمة، مدعين أن مناوئيهم السياسيين المحليين لن يستطيعوا الدفاع بشدة عن مصالح الأمة. وتتمثل آلية أخرى بردة فعل عنيفة من الأيديولوجيا القومية: فقد يجد القوميون أنفسهم محاصرين في خطابات تشدد على محاربة التهديدات الموجهة للمصالح القومية، لأن كلًّا من السياسيين ومؤيديهم استلهموا هذه النظرة العالمية. وأما الآلية الأخيرة فتتمثل بالمساندة المتبادلة. فغالبًا ما تتضمن الائتلافات القومية مجموعات عسكرية وإمبراطورية وحمائية تتحد من خلال المساندة المتبادلة. ومن المعروف أن مثل هذه التكتيك يزيد من فرص توريط الدولة في نزاعات أجنبية (مانسفيلد وسنايدر 1995، 2005).

مخاطر الدمقرطة غير المكتملة

ميزنا في عمل سابق بين التحول الديمقراطي المكتمل والتحول غير المكتمل (مانسفيلد وسنايدر 2002، 2005). فالتحول المكتمل يُتوَّج في إنشاء مؤسسات ديمقراطية متماسكة حالًا (ضمن خمس سنوات أو ما شابه) من بعد البدء بها. وفيما تتجذر المؤسسات الديمقراطية، يصبح القادة مسؤولين أمام الجماهير وتحد الصحافة المراقبة من قدرة السياسيين

وجماعات المصالح على النجاح باستراتيجيات الحكم التي حددناها في القسم السابق. أمّا حالة التحول غير المكتمل فهي تتميز بانهيار المؤسسات الأوتوقراطية التي تتوقف عن العمل قبيل إنشاء المؤسسات الديمقراطية. وبدلًا من ذلك يتمخض عن تحول كهذا نظام مختلط له سمات أوتوقراطية وديمقراطية. وتخلق المؤسسات التشاركية الضعيفة في مثل هذا التشكيل كلًا من الحافز والفرصة للاستراتيجيات السياسية التي تصعّد من وتيرة احتمال نشوب صراع دولي.

وتعتبر اليونان، وتركيا والإكوادور، والبيرو، والأرجنتين، وإيران الثورية ونيكاراغوا الثورية، وباكستان، من بين الدول التي مرت بتحول ديمقراطي غير كامل في وقت ما على مر نصف القرن الماضي، وأصبحت بالتالي متورطة بحروب مع دول أخرى. وقد أدى انهيار الحكم الأوتوقراطي في معظم هذه الحالات إلى حصول إجراءات ديمقراطية كانت متقطعة، ومستغلة، تحرّكها أيديولوجيات قومية أو أيديولوجيات شعبوية أخرى. كما تميزت معظم هذه الحالات بوجود مؤسسات سياسية ضعيفة في بداية تحولها من النظام الأوتوقراطي.

لقد وجدنا في الحقيقة دليلًا لا بأس به يؤكد أن الاضطرابات قد تقع خلال المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي في حال تركّز شيء من السلطة السياسية المحلية في أيدي الموظفين الحكوميين، وكانت المؤسسات السياسية في البلد ضعيفة أو مشوّهة (مانسفيلد وسنايدر 2005). كما تكشف الاختبارات الإحصائية التي شملت جميع الدول خلال القرنين التاسع عشر والعشرين أن الدول التي تميزت بقوة مؤسساتية قليلة أو مركزية (centralization)، لا بد أن ينتج عن تحول ديمقراطي غير كامل فيها احتمال حدوث حرب خارجية ما بين أربعة أضعاف إلى ستة عشر ضعفًا مقارنة بالدول التي لم تخضع لتحول في نظامها. ويعتمد ذلك على أي إجراء من التغير في النظام تناولناه في تحليلنا. وإضافة إلى ذلك، فإن أي تحول ديمقراطي غير كامل قد يعجّل بنسبة تتراوح ما بين 50 في المئة و 200 في المئة في نشوب حرب أكثر من أي نوع آخر من التغيير في النظام

(الدمقراطة المكتملة، أو التحول الأوتوقراطي المكتمل، أو التحول الأوتوقراطي غير المكتمل)[1].

تعتبر هذه النتائج قوية لمجموعة واسعة من التغيرات لعينة الدول التي جرى تحليلها، ولتقنيات التقييم واستراتيجيات القولبة التي استخدمت، فضلاً عن متغيرات السيطرة التي شملناها، وإذا ما جرى استثناء نشوب حروب عالمية. كما أن النتائج التي توصلنا إليها تفند وجهة النظر القائلة بأن الديمقراطيات الانتقالية هي ببساطة عبارة عن أهداف مغرية للهجوم بسبب ضعفها المؤقت: في الحقيقة تميل هذه الديمقراطيات على أن تكون هي البادئة بالحروب. كما أن بمقدورنا استثناء إمكانية أن التأثير الملاحظ للدمقرطة عن الحرب يعكس عمليًا تأثير الحرب على الدمقرطة:

فتشير اكتشافاتنا إلى أن للحرب تأثيرًا قليلًا جدًّا على حدوث التحولات الديمقراطية أو ما إذا كانت هذه التحولات التي تحصل تثمر مؤسسات ديمقراطية متماسكة (مانسفيلد وسنايدر 2005)[2].

تعود نزعة الدول المدمقرطة للقيام بالحروب بصورة جزئية إلى دخول

---

(1) في دراسة تشمل الفترة منذ الحرب العالمية الثانية، وجدنا دليلًا على أنّ الدمقرطة غير المكتملة تؤدي إلى البدء بنزاعات داخلية عسكرية، أي مجموعة من الأحداث التي تتراوح ما بين الحروب إلى استخدام القوة التي لا تؤدي إلى سقوط ضحايا. انظر مانسفيلد وسنايدر (2002).

(2) إن تأثير الحرب على الدمقرطة مهم جدًّا، ولكنه مسألة معقدة. ففي حالات قليلة حفّزت الحرب البدء بالدمقرطة، على سبيل المثال، من خلال الهزيمة العسكرية للدول الاستبدادية على أيدي القوى الديمقراطية (مثلًا ألمانيا واليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية). وفي حالات أخرى منحت جهود الحكومات من أجل تعبئة دعم الشعب لجهود الحرب الطبقات الوسطى، أو الطبقات العاملة، فرصة أكبر للمشاركة في السياسة. انظر على سبيل المثال أندرسون (1967) وفلدمان (1966). وعلى الرغم من ذلك، يمكن أيضًا للحروب أن تعزز مواقف قومية غير ليبرالية، وتقوّي المؤسسة العسكرية، وتخدم كمبرر للحد من الحريات السياسية بدواعي الأمن القومي. وما يهم للمقصد المحدود لهذا البحث هو أنه لا يوجد للحروب تأثير ممنهج على الدمقرطة ما قد يؤثر في صلاحية اكتشافاتنا. ولتحليل ممنهج حول هذه المسألة، انظر مانسفيلد وسنايدر (لاحقًا في هذا الكتاب).

الجماعات الاجتماعية والطبقات الجديدة إلى المسرح السياسي. ومع ذلك، ضمن المهم أيضًا في هذا المجال نزعة الدمقرطة إلى إضعاف هيئات الحكومة المركزية التي تنظم عملية السياسة ونواتجها. غير أن مسلسلات مختلفة من الدمقرطة أدت إلى حدوث فوارق كبيرة في المدى الذي جرى فيه إضعاف هيئات الحكومة المركزية. فعلى سبيل المثال، كانت التحولات الديمقراطية في أميركا اللاتينية عمليات منظمة وسلسة نسبيًا، أدت نسبيًا إلى القليل من عدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، ففي العديد من الحالات الأخرى، صاحب هذه التحولات عدم استقرار مؤسساتي كبير وإضعاف لا بأس به لسلطة الحكومة المركزية. ومن المرجح أن تؤدي الدمقرطة إلى نشوب الحروب إذا ما صاحبها تآكل مؤسساتي كبير وحكومة مركزية ضعيفة.

الدمقرطة والحرب من المنظور التاريخي

لقد خاضت كل قوة عظمى تقريبًا حربًا خلال المرحلة الأولى من دخولها إلى حقبة السياسة الجماهيرية. فقد قامت بريطانيا في العصر الفيكتوري الأوسط، إذ كانت تتأرجح ما بين الديمقراطية الجزئية لقانون الإصلاح الأول (First Reform Bill) لسنة 1832 والديمقراطية المكتملة لحقبة غلادستون اللاحقة، بالانهماك بحرب القرم بسبب رأي عام عدواني. وأما فرنسا نابليون الثالث، والتي كانت تنتقل من حكم الاستفتاءات الشعبية إلى الحكم البرلماني، فقد قاتلت سلسلة من الحروب كانت ترمي إلى إنشاء مؤهلاتها كإمبراطورية قومية شعبوية ليبرالية، بينما أجبرت النخبة الحاكمة في ألمانيا فيلهايم التي كانت تواجه حق الاقتراع العام، ولكن محاسبة حكومية محدودة باتجاه الحرب العالمية الأولى، بمنافستها الحادة مع جماعات الطبقة المتوسطة للاستئثار بعباءة القومية الألمانية. أما «ديمقراطية نايشو» اليابانية في عشرينيات القرن العشرين، فقد أتت بحقبة سياسة جماهيرية قادت الجيش الياباني إلى صوغ أيديولوجيا إمبريالية ذات جاذبية واسعة القاعدة. وفي كل حالة، أنتج خليط الدمقرطة الأولية والموارد المادية لقوة عظمى قومية، ومشاكسة خارجية، وحرب كبرى.

تقدم الحقبة المعاصرة دليلًا إضافيًا على أن الدمقرطة غير المكتملة قد

تكون مناسبة لبروز القومية العدائية وحدوث الحروب. ففي سنة 1991، تفككت يوغسلافيا إلى دول منفصلة متحاربة ضمن ستة شهور من إجراء الانتخابات التي أكدت قوى القومية الإثنية (وود وارد 17: 1995). وغداة انهيار الاتحاد السوفياتي، أشعلت المشاعر الشعبية التي جرى التعبير عنها في الشوارع، وفي صناديق الاقتراع، الحرب ما بين أرمينيا وأذربيجان حول جيب ناغورنو ـ كاراباخ المتنازع عليه (كوفمان 2001: الفصل 31). واكتسبت الحكومتان المنتخبتان المضطربتان في البيرو والإكوادور، واللتان تدمقرطتا بشكل متقطع في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، شعبية من خلال سلسلة من الصدامات المسلحة التي تتوجت بحرب صغيرة في منطقة الأمازون العليا سنة 1995 (ماريس 2001: الفصل 7). وبعد عدة سنوات من انهيار دكتاتورية ديرج (Derg) الأثيوبية، خاضت حكومتها المنتخبة حرب حدود دموية مع أرتيريا ما بين 1998 و2000، ما أدى إلى إعاقة تنفيد دستور أرتيريا المتبنى حديثًا (نيغاش وترونفول 2000).

في حالة مثيرة للقلق بشكل خاص، خاض كل من النظامين النوويين المنتخبين في الهند وباكستان حرب كارغيل (Kargil) سنة 1999، عندما تسللت القوات الباكستانية عبر الحدود الجبلية في كشمير الشمالية. وقد أدى موت الدكتاتور الباكستاني العسكري، ضياء الحق، سنة 1988 إلى تعاقب سلسلة من الحكومات المنتخبة التي أشرفت على تصاعد جهود الميليشيات الإسلامية لتحرير كشمير ذات الأغلبية المسلمة من السيطرة الهندية. وفي كشمير نفسها، أطلقت العودة إلى الانتخابات بعد حقبة حكم «الطوارئ» الاستبدادي الذي فرضته أنديرا غاندي (Indira Gandi)، استقطابًا سياسيًّا حادًا أدى إلى نشوب صراع عنيف بين المسلمين والدولة. وقد تتوّجت هذه العمليات المضطربة للدمقرطة بالحرب، على الرغم من أن التغييرات الدستورية التي جرت في باكستان سنة 1977 كانت ترمي إلى تقوية سلطات الحكام المدنيين المنتخبين[1].

---

(1) حول الهند، انظر تابلوت (2000)؛ وحول باكستان، انظر رزفي (2000). ويناقش كل من روسيت وأونيل (2001: 48) إذا ما كان ينبغي اعتبار القتال في كشمير حربًا بين ديمقراطيتين.

إضافة إلى هذه الحروب ما بين الدول التي تخضع لتجارب مضطربة مع الدمقرطة، فقد شهدت تسعينيات القرن الماضي أيضًا حروبًا أهلية وعنفًا ضمن الدول المدمقرطة، كان للعديد منها أبعاد دولية كبرى. فقد أدت الانتخابات التي أجريت بإشراف دولي في بوروند سنة 1993 إلى استقطاب إثني وأكثر من 200،000 حالة وفاة. وأما في تيمور الشرقية، فقد أدى استفتاء شعبي برعاية دولية، سنة 1999، حول الانفصال عن أندونيسيا، إلى وقوع عنف واسع النطاق، وإلى أزمة لاجئين. ومن أماكن أخرى من أندونيسيا، تصادف الاستبدال بدكتاتورية سوهارتو سلسلة من الحكومات المنتخبة والضعيفة والفوضوية مع بروز الحرب الانفصالية في إقليمي آجيه وبابوا الغربية ، فضلًا عن اندلاع الاقتتال الطائفي في الجزر النائية من الأرخبيل الأندونيسي. وأما في نيجيريا، أدت العودة إلى السياسة الانتخابية، بعد فترة من الحكم العسكري، إلى إشعال العنف ما بين الجماعات الإثنية والدينية[1]. كما قاتلت روسيا المدمقرطة حديثًا حربين ضد إقليم الشيشان الانفصالي، مع فوز فلاديمير بوتين في انتخابات سنة 2000 الرئاسية اعتمادًا على قوة سياسته الحربية التي كانت تحظى بالشعبية.

عمومًا، وجدنا أن التحول الديمقراطي غير المكتمل كان مصدرًا محتملًا لنشوب حرب أهلية على مر القرنين التاسع عشر والعشرين (مانسفيلد وسنايدر 2007). وهناك إمكان مضاعف أن تكون الدول التي تمر بمثل هذا النوع من التحول أكثر عرضة لخوض حرب أهلية، مقارنة بالأنظمة المستقرة. كما أن هناك احتمالًا ما بين الضعفين ونصف وأربعة أضعاف أن تعاني مثل هذه الدول من حرب أهلية مقارنة بالدول التي تخضع لنظام أوتوقراطي[2]. وفي العديد من الحالات، فإن الدول التي تخضع لدمقرطة غير مكتملة تكون عرضة

---

(1) ما بين 1999 وخريف 2002 قُتل 10،000 نيجيري في صدامات إثنية ودينية. نوريميتسو أونيشي «الحسم الإثني»، نيويورك تايمز، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، ص .A12

(2) فقط بالمقارنة مع أمثلة الدمقرطة المكتملة يكون للتحول الديمقراطي غير المكتمل تأثير قليل نسبيًا.

لنشوب حروب أهلية فيها للأسباب ذاتها التي تتمحض عنها هذه العملية من حروب مع دول أخرى (سنايدر 2000)[1].

الدمقرطة والأداء الاقتصادي

غالبًا ما كان لهذه العملية عواقب وخيمة، حتى في الدول التي لم تؤدِّ فيها المرحلة الأولى من الدمقرطة إلى نشوب حرب ما. على سبيل المثال، فإن خواص الدول المدمقرطة بصورة غير مكتملة ذاتها ، والتي أدت إلى بروز الحالات التي تؤدي إلى نشوب حرب أهلية أو حرب بين الدول، تعرّض أيضًا دولًا كهذه إلى ارتكاب أعمال وحشية وإلى القيام بانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان. ومن المعروف أن الإبادة الجماعية والأعمال الوحشية الأخرى تحدث في الأوتوقراطيات، غير أنها تحدث أيضًا في دول تخضع لدمقرطة غير مكتملة. ويمكن لهذه الانتهاكات أن تنتج من السياسة الإثنية القومية التي أثيرت في المراحل المبكرة في العملية الانتقالية في أنظمة سياسية ممأسسة بصورة ضعيفة حيث تتهدد فرص التغير السياسي النخب الحاكمة. وقد كانت كل من يوغسلافيا وأفريقيا الوسطى حالتين حديثتين بارزتين.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للدمقرطة غير المكتملة عواقب اقتصادية وخيمة. وسنحلل في هذا القسم كيف يمكن للدمقرطة غير المكتملة أن تقوّض جهود الإصلاح الاقتصادي، وذلك بالتشديد بصورة خاصة على سياسة التجارة. فخلال العقد الماضي أو ما شابه، ضغطت منظمات دولية مختلفة، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على الدول للبرلة كلٍّ من أنظمتها السياسية والاقتصادية كشرط لتلقي المساعدات. فقد رأت هذه المنظمات، إضافة إلى العديد من المسؤولين الحكوميين، أن الدمقرطة ستعزز الإصلاحات الاقتصادية على الأرجح. فمن المتوقع أن تزود الدمقرطة ـ بزيادة المحاسبة السياسية للمسؤولين الحكوميين أمام شعوب تلك البلدان ـ هؤلاء

(1) لمناقشة ذات صلة حول كيفية قدرة إنشاء ديمقراطية تعزيز العنف الطائفي والاضطرابات المدنية، انظر تشيروت (في هذا الكتاب).

المسؤولين بحوافز لتنفيذ السياسات التي ستعزز الأداء الاقتصادي في تلك الدول.

وعلى النقيض من وجهة النظر هذه، تقدم تجارب دول عديدة في إفريقيا، وأميركا اللاتينية، وأماكن أخرى خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، دليلًا واضحًا على أن الدمقرطة غير المكتملة غالبًا ما قوّضت الإصلاح الاقتصادي. ومن الممكن أن يتعاطى المسؤولون الحكوميون في الريعية خلال التحولات من الحكم غير الديمقراطي إلى الحكم الديمقراطي وقبل إنشاء مؤسسات ديمقراطية مستقرة. ومن المرجح أن يحسب هؤلاء المسؤولون، حين يواجهون باحتمال مغادرتهم لمناصبهم، بشدة حساب الفوائد المستقبلية لأداء الاقتصاد الماكروي، ويعتبرون الفترة الانتقالية بمثابة فرصة لتخصيص الريع (أليسينا 1991؛ هاغارد وكوفمان 1992: 34؛ كوفمان وستالينغ 1991: 26-27). ويكون السبيل للقيام بذلك بفرض ضرائب على قطاع غزير الموارد في الاقتصاد، والذي يعتبر مورد البلاد الأول للصادرات، وبذلك يتم نقل الريعية من هذا القطاع إلى الحكومة، وفرض قيود على التجارة للبلد ككل (فيندلي 1991: 28-30).

على الرغم من ذلك، حالما تكتمل المراحل الانتقالية الديمقراطية، وتتوطد الديمقراطية، يكون لدى المسؤولين الحكوميين عمومًا قدرة أقل على الاشتغال بالريعية، بما في ذلك فرض الضرائب على التجارة، إذ إن تصرفات صناع السياسة تكون الشفافية في الديمقراطيات أكثر مما هي عليه في أنواع الأنظمة الأخرى. وإضافة إلى ذلك، فمن المرجح أن يؤدي النهب الاقتصادي إلى تدهور الأداء الاقتصادي في بلد ما. كما أن كلا العاملين يعيقان قدرة المسؤولين الموجودين على حرف الاقتصاد من أجل مصالحهم الذاتية، وللفوز ثانية بالانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يحد ضعف وتشرذم الأنظمة المدمقرطة من قدرة صناع السياسة على القيام بإصلاحات اقتصادية، يمكن لدولة مركزية قوية القيام بها (مثل هاغارد وكوفمان 1995، مارافال 1994). كما تضطر هذه

الظروف الحكومات في الديمقراطيات الناشئة أيضًا إلى توطيد السلطة، وإلى بناء تأييد شعبي، أو مواجهة فرص عكس الدمقرطة، بما في ذلك العودة إلى النظام الأوتوقراطي (مانسفيلد وسنايدر 2005؛ بريزوورسكي 1991). وكذلك فإن توزيع الحظوات الاقتصادية على المجموعات ذوات النفوذ في المجتمع هي وسيلة متاحة لبناء مثل هذا التأييد. وقد تتضمن هذه الحظوات الحماية التجارية للقطاعات غير التنافسية نسبيًّا في الاقتصاد، ولمجموعات النخبة التي ازدهرت في ظل الحكم الأوتوقراطي، والتي تشكل تهديدًا للديمقراطية الحديثة (هاغارد وكوفمان 1995: 152-159). وقد توصي حاجة الأنظمة المدمقرطة إلى الحصول على تأييد العديد من الجماعات ضمن المجتمع، أن الحكاية منتشرة بشكل واسع نسبيًّا.

إن ما يشد من أزر هذه النزعة هي حقيقة أن مطالب نخب الدمقرطة لمشاركة سياسية أكبر والحد من السلطة المركزية، غالبًا ما يصعب ملاءمتها مع برامج الإصلاح الاقتصادي التي تفرض أكلاف كبيرة على المجتمع (نلسون 1993). وإضافة إلى ذلك، فغالبًا ما تخفق الأنظمة غير مكتملة الدمقرطة في وضع سياسات رفاه اجتماعية مطلوبة للتخفيف من حدة هذه الأكلاف (بريسر بيريرا، مارافال، بريزوورسكي 1993). وبما أن اللبرلة التجارية قد تخلق ضغطًا سياسيًّا أكبر مما تقدر هذه الأنظمة على تحمله، فمن الممكن تأجيلها إلى ما بعد توطيد الديمقراطية.

ومع ذلك، فهناك سبب آخر لإعاقة التحولات الديمقراطية غير المكتملة للإصلاح الاقتصادي هو أن هذه العملية تعزز اللايقين لدى الشركات والمستثمرين حيال قدرة الحكومة على توطيد سلطتها، وبذلك تتضاءل الاستثمارات وتعاق التجارة. كذلك فمن المحتمل أن يُثنى المستثمرون من تحديد الأصول المنتجة التي تولد سلعًا قابلة للتجارة في بلدان كهذه، ريثما توجد إشارات واضحة إلى أن الديمقراطية مستدامة (مثل أليسينا 1991، هاغارد وكوفمان 1995: 152). وبخلاف ذلك، سيواجه المستثمرون مخاطر أن يهدد عدم الاستقرار السياسي وعكس اللبرلة السياسية سلامة أصولهم.

أخيرًا، من المحتمل أن تتضاءل اللبرلة التجارية في الدول المدمقرطة، ذلك أن المسؤولين الحكوميين في هذه البلدان ـ كما ناقشنا سابقًا ـ غالبًا ما يستخدمون الإغراءات القومية لتوطيد السلطة وتوليد التأييد الشعبي، فالقوميون يميلون إلى معارضة الإصلاحات ذات التوجه السوقي، مثل لبرلة التجارة التي تعزز من قدرة الشركات المحلية المشاركة على المنافسات أجنبية وتزيد من مشاركة الأجانب في الاقتصادي (نلسون 1993: 443).

الدمقرطة والتجارة في منظور تاريخي

يرتبط باستخدام الاستراتيجيات القومية نزعة النخب في الدول غير مكتملة الدمقرطة إلى الاعتماد على الشعبوية الاقتصادية. ويتضمن هذا استخدام المسؤولين الحكوميين أدوات اقتصادية لإحداث تحسنات في الأداء الاقتصادي للبلد، ولو كان بصورة مستعجلة، من أجل الحصول أو المحافظة على السلطة (دورنبورتش وإدواردز 1991؛ رابيلو دي كاسترو ورونتشي 1991: 151). وتعتبر الحواجز التجارية المتزايدة من بين الخطوات التي تتخذ غالبًا في الحزم الاقتصادي الشعبوية (كوفمان وستالينغ 1991). وقد خلص عدد من الدراسات إلى أن الأنظمة المستقرة، سواء أكانت ديمقراطية أم أوتوقراطية، تميل إلى التحصن من الشعبوية الاقتصادية. وتجعل التحولات السياسية ـ وخصوصًا التحولات الديمقراطية ـ البلدان بصورة خاصة عرضة للشعبوية الاقتصادية (كوفمان وستالينغ 1991؛ رابيلو دي كاسترو ورونتشي 1991). وكما أشار كل من روبرت كوفمان وبربارة ستالينغ (1991: 26) «تميل اللايقينات المؤسساتية في الديمقراطيات الحديثة إلى اختصار الأفق الزمني لكل من الحكومة الحالية ومناوئيها. فهناك مكافأة لمثل هذه الحكومات لتلبيتها التوقعات التوزيعية في وقت مبكر من الإدارة، فضلًا عن خصم كبير للمخاطرات السياسية المرافقة لمشكلات لاحقة تتمثل بميزان المدفوعات والتضخم الاقتصادي». كما أن هناك سببًا لتوقع أن هذه العوامل ستبالغ في البلدان التي تحدث فيها التحولات الديمقراطية؛ ولكنها لم تكتمل، أي في البلدان التي تخضع لدمقرطة غير مكتملة.

على الرغم من عدم وجود اختبار إمبريقي ممنهج لهذا القول لحد الآن، إلا أن عددًا من القضايا توفر تفسير كيف يمكن لدمقرطة غير مكتملة أن تعيق انفتاح التجارة العالمية. فانظر إلى البرازيل على سبيل المثال، فاستنادًا إلى بيانات نظام الحكم، خضعت البرازيل لتحول ديمقراطي غير مكتمل في أواسط السبعينيات (جاغرز وغور 1995؛ مارشال وجاغرز 2005). ويبدو أن هذا الترميز يتفق مع وجهة نظر العديد من الخبراء، إذ يؤرخ العديد من علماء السياسة سنة 1985 تاريخًا لولادة الديمقراطية البرازيلية، عندما تولى خوسيه سارني (José sarney) الرئاسة. ولكن كما يقول خوان لينز وألفرد ستيفان (1996: 167، 168)، «بدأ التحول البرازيلي من الاستبدادية بتنصيب الجنرال إرنستو غيزل (Irnesto Geisel) رئيسًا في 15 آذار/ مارس . . . 1974 ولم يكتمل التحول البرازيلي حتى تولي الرئيس المنتخب مباشرة، فيرناندو كولور دي ميلو (Fernando Collor de Mello)، الرئاسة في 15 آذار/مارس 1990»، ويوافق هنتينغتون (1991: 126) على هذا القول، موضحًا أنه خلال الفترة من نهاية حكومة ميديسي (Médici) سنة 1973 وحتى انتخاب كولور سنة 1989، حصلت «ديمقراطية زاحفة. . . . . . وفي الحقيقة، فإن عبقرية التحول البرازيلي تتمثل تقريبًا باستحالة القول في أي زمن توقفت البرازيل عن كونها دكتاتورية وأصبحت ديمقراطية».

في أثناء الفترة من 1964 إلى 1974، شددت البرازيل بقوة على تعزيز الصادرات، والحد من القيود على الواردات. وكان أكثر هذه الاجراءات أهمية على وجه الخصوص سلسلة من الإصلاحات جرت في سنة 1967 خفّضت العديد من التعريفات إلى أكثر من النصف، وحفّزت نمو التجارة (كوز 1991: 15؛ مونيوز 1994). غير أن دونالد كوز (1991) (Donald Coes)، انظر أيضًا كليمنتس 1988) يقول «في العقد التالي، عادت البرازيل إلى تطبيق سياسة أكثر صرامة على الواردات، فيما فقدت الصادرات الزخم الذي حققته في السنوات السابقة! وكان إدخال هذه القيود جزئيًا بمثابة ردة فعل على العجز المتنامي الذي تسببت به صدمة النفط الأولى (كوز 1991؛ مونيوز 1994: 66؛ رابيلو دي كاسترو ورونتشي 1991). وعلى الرغم من ذلك،

فقد أسهمت عوامل سياسية محلية في هذا التراجع عن اللبرلة التجارية التي حدثت خلال فترة اتسمت بشعبوية اقتصادية واسعة (بريسير بيريرا 1993: 55؛ رابيلو دي كاسترو ورونتشي 1991: 163).

أدت سياسات استبدال بالواردات التي نفذها غيزل إلى زيادة بلغت الضعفين في التعريفات على السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة، ونتج عنها انخفاضات متعاقبة في الواردات خلال كل سنة من سني حكومته (كليمنت 1998: 18-19). وكان مرتكز هذه السياسات تحول الحكومة من دعم الصناعيين الموجودين في الجزء الجنوبي الشرقي من البرازيل، والذين كانوا مترددين في قبول المخاطر المرتبطة بجولة جديدة من استبدال بالواردات، إلى دعم المراكز الصناعية الجديدة في أجزاء وسط وشمال وشمال شرق البلاد، حيث موقعت الحكومة كثيرًا من الاستثمار المرتبط بخطتها الثانية للتنمية (سولا 1994: 162). وقد واجهت هذه السياسة مقاومة من قبل العمال والصناعيين في الجنوب الشرقي، ولكن غيزل كان ملتزمًا بإجراء لبرلة سياسية تدريجية، وخدمت هذه السياسات التجارية هدفًا مفيدًا في وجه الانفتاح السياسي المحلي.

وبعبارات لورديس سولا (1994: 162)، فإن هذه السياسات «وسّعت مدى التحالفات المناطقية. وقد أحرز هذا التوسع أغلبية مريحة في الكونغرس ودعم حكام الولايات ذوي الصلة. واتخذت الحاجة إلى توسيع القاعدة الجغرافية لدعم الحكومة أهمية جديدة في ضوء التحول الديمقراطي غير المكتمل الذي كان يحدث.

واستنادًا إلى بيانات «نظام الحكم»، فقد مرت الأرجنتين بتجربة تحول ديمقراطي غير مكتمل في أواسط سبعينيات القرن الماضي. وقد تصادف هذا التغيير مع دعوة النظام العسكري لإجراء انتخابات سنة 1972، مع فوز هيكتور كامبورا (Hector Campora)، وهو أول رئيس من أربعة رؤساء بيرونيين يتسلمون الحكم، حتى أعادت القوات المسلحة تأكيد سيطرتها سنة 1976. وفيما مثّلت هذه الانتخابات انتقالًا بعيدًا من الأوتوقراطية، غير أن

«تسامح (البيرونيين)، وحتى تشجيعهم لعنف القوات شبه العسكرية للمونتينيرو»، وافتقارهم إلى احترام حقوق الأقليات، لا يتوافق مع أكثر تعريفات الديمقراطية (لينز وستيفان 1996: 199). ولذلك يبدو أن وسم الأرجنتين بأنها خضعت لتحول ديمقراطي غير مكتمل أمر غير منطقي. وهناك شك بأن هذا التحول صاحبه زيادات في الحمائية التجارية، وانخفاض في الانفتاح التجاري.

لقد دعت الخطة الثلاثية سنة 1973 إلى تدخل الدولة الواسع في الاقتصاد، وإلى الحد من الاعتماد على التجارة الدولية، بما في ذلك زيادة التعريفات، وسيطرة الحكومة على الصادرات (ستورزينيغر 1991: 83-85). وقد كانت قاعدة التأييد البيرونية تنبع بشكل كبير من العمال المدينيين. وكما يشرح وليام سميث (William Smith)، «لذا كان قادة قوة العمل المنظمة محاورين أساسيين؛ فلم يكن هناك إمكان لوجود حكومة بيرونية من دون مشاركتهم وموافقتهم». وأدى هذا بدوره إلى الاعتماد على الشعبوية الاقتصادية وخصوصًا بشأن السياسات التي ترمي إلى حماية العمال وشرائح أخرى من الائتلاف الذي يدعم الحكومة. ومن الأمور ذات الصلة لأهدافنا الحالية، على وجه الخصوص، دعوة هذه الخطة إلى فرض «تعريفات ذات مغزى اجتماعي»، وسياسات اقتصادية أخرى أعدت لنقل الثروة إلى العمال ورجال الأعمال المدينيين (ستورزينيغر 1991: 85، 115). وقد تمتعت هذه السياسات في البداية بشعبية في الدوائر الانتخابية البيرونية، ولكنها خلّفت الأرجنتين على حافة الانهيار الاقتصادي بحلول نهاية 1976. وإضافة إلى ذلك، فقد مثّلت هذه السياسات انفصالًا عن المحاولات الأخيرة للبرلة التجارة. ويشير أوسكار مونيوز (Oscar Munoz) (67:1994) إلى أنه «جرت محاولة لبرلة التجارة في البداية في أواخر ستينيات القرن العشرين خلال فترة النظام العسكري في ذلك الحين، ولكن جرى عكسها بسبب المعارضة القوية لذلك، وجرى تنصيب حكومة خوان بيرون (Juan Peron) الثانية (1973-1974). في فترة النظام العسكري التي أعقبت ذلك، جرت محاولة جديدة بدأت سنة 1976 لإصلاح التجارة». وبالفعل، ففي تناقض واضح لسياسة

التجارة الأرجنتنية خلال الفترة من 1973 إلى 1976، يقول سميث (1989: 233) إن «التوجه الأساسي لسياسات مابعد 1976 الاقتصادية، كان عمليًّا شأنًا قديمًا للغاية يعود بتاريخه إلى مذهب «التجارة الحرة» للمعتقد الليبرالي الكلاسيكي».

ومع ذلك، كانت الشعبوية الاقتصادية سببًا واحدًا فقط لإعاقة التحول الديمقراطي غير المكتمل للبرلة التجارة في الأرجنتين. وكما أشرنا سابقًا، يمكن للتحولات الديمقراطية أن تزيد من اللايقين، وبذلك تحد من الاستثمار وتضائل الانفتاح. وفي الحقيقة، فقد ازداد اللايقين الاقتصادي، في الفترة ما بين 1973 إلى 1983، بسبب ازدياد تصرفات الحكومة الاختيارية، والقدرة المنخفضة للقضاء على حل النزاعات بين الشركات، فضلًا عن عدم الاستقرار السياسي المحلي المتزايد (دي لا بالز 54: 1995). وقد ضاعفت هذه التطورات من المخاطر التي كان يواجهها مستثمرو القطاع الخاص، ما أدى إلى تشويه تدفقات الاستثمار، والتسبب بهروب رأس المال. وأدى هذا بدوره إلى تباطؤ تعزيز الانفتاح التجاري.

وأخيرًا، انظر إلى السنغال التي أشارت بيانات «نظام الحكم» إلى أنها تعرضت لتحول ديمقراطي غير مكتمل من أواسط إلى أواخر السبعينيات من القرن الماضي. ويتفق هذا مع وجهة نظر توماس كالاغي (Thomas Callaghy) (1993: 496) بأنه «في أواخر السبعينيات، بدأ الرئيس ليبولد سنغور (Léopold Senghor) عملية متوقفة للدمقرطة». وخلف سنغور الرئيس عبدو ضيوف سنة 1981، ورمى الأخير إلى مواصلة عملية الدمقرطة، وإلى القيام ببرنامج إصلاحات اقتصادية. وتواصلت جهود الإصلاح الاقتصادي بشكل متقطع لأكثر من عقد من الزمن، ولكنها لم تنجح على الإطلاق.

وكما يقول كالاغي (1993: 498)، فإن الإصلاحات أخفقت لأنها: «كانت سيئة التخطيط، ونفذت بشكل سيء، خاصة اللبرلة الاقتصادية التي تمت بسرعة كبيرة. كما أن السياسات التعويضية التي كانت تهدف إلى التخفيف من حدة خسارة الحمائية، صيغت بشكل سيء، ونفذت جزئيًّا فقط

لأسباب سياسية، وأخرى تتعلق بقدرة الدولة. وقد أفلس ببساطة عدد من دور التجارة القديمة، أكثرها من الأجانب، وشركات الصناعات الخفيفة، بينما استمر آخرون في البقاء بالحصول على الحماية والدعم عبر شبكات تابعية قديمة».

بحلول نهاية الثمانينيات، بدأت المعارضة للإصلاحات بالازدياد بشكل كبير بسبب «انفجار الحياة النقابوية التي نتجت عن عملية الدمقرطة» (كلاغي 1993: 500). كما أصبحت البطالة مصدر قلق متنام للحكومة، وبدأت التوترات الاجتماعية بالغليان. وأدت هذه التطورات إلى بدء الحكومة بوضع الحواجز التجارية سنة 1989، وبحلول 1991 جرى التخلي بصورة كبيرة عن جهود الإصلاح. وعلى الرغم من أن الدمقرطة لم تكن السبب الأولي لإخفاقها، إلا أن الخبراء يعتبرون أنها كانت عاملًا مسهمًا مهمًّا (كالاغي 1993)[1].

على الرغم من أن التحولات الديمقراطية غير المكتملة تشكل عوائق كبيرة للبرلة التجارة، إلا أن الدمقرطة المكتملة يمكن أن تخلق مشكلات

(1) بكل تأكيد لا بد من التأكد من أن تأثير الدمقرطة غير المكتملة في السياسة التجارية لا ينبع من عامل آخر يؤثر في كل من تغير النظام والسياسة الاقتصادية الخارجية. وعلى الرغم من أن تناول هذه المسألة خارج نطاق بحثنا، إلا أنه يمكننا تناولها من منطلق أولي، وهو أن المؤسسات المالية الدولية تتردد في تقديم المساعدات إلى الدول التي تعاني من تحوّل غير مكتمل لأن دولًا كهذه هي دول غير مستقرة، ومن غير المرجح أن تجري أي تغييرات في سياساتها تحبّذها هذه المؤسسات. وبصورة مماثلة، فقد يعزز التقليل من مساعدات المؤسسات المالية الدولية سياسات حمائية. وعلى الأقل في الحالات الثلاث التي تناولناها بالتحليل، كان هناك قليل من التأييد لهذه الفرضية. وقد جمعنا بيانات حول مديونيات كل من الأرجنتين، والبرازيل، والسنغال، لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كنسبة من مدخولاتها القومية من الموقع الإلكتروني التابع للبنك الدولي "Global Development Finance Online" (2007). ولم تتراجع النسبة خلال الفترة التي مرت بها هذه البلدان بتحوّل ديمقراطي غير مكتمل. وأما بخصوص السنغال، فقد ارتفعت هذه النسبة قليلًا. وبذلك فإن التراجع في تقديم الديون من قبل صندوق النقد الدولي لم يؤثر في حالات الدراسة التي تناولناها.

مماثلة. وبصورة عامة، فقط عندما يتم توطيد الديمقراطية، تصبح آثارها المفيدة على التجارة الأجنبية واضحة (مانسفيلد، ميلنر، روزيندورف 2000، 2002؛ ميلز مع كوبوتا 2005). فعلى سبيل المثال، لم تقدم ولادة الديمقراطية في الأرجنتين والبرازيل كثيرًا لتعزيز لبرلة التجارة (كوفمان وستالينغ 1991، 1989؛ مونيوز 1994: 75-79). فقد جرى تأجيل الإصلاحات التجارية في كلا البلدين حتى تولي حكومة ثانية منتجة ديمقراطيًّا الحكم (مونيوز 1994: 70) وتقول آن كروغر (Anne Krueger)، وذلك ما حدّ من المدى الذي يمكن لصناع السياسة من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي كان يمكن لها أن تضر مجموعات المصالح الرئيسية. وبالفعل، فحتى عندما واجهت البلاد أزمة اقتصادية «كانت المقاومة للتغيير كبيرة. فقد عارض القادة الصناعيون خطط الإصلاح التي كان يمكن أن تفتح الاقتصاد وتهدد شركات استبدال الواردات البرازيلية المحمية بشكل كبير» (كروغر 1993: 115 ؛ انظر أيضًا بريسير بيريرا، مارفال، بريزوورسكي 1993: 47-50). وفي نفس مماثل، يقول ستيفان هاغارد وروبرت في كل من الأرجنتين، والبرازيل، وبوليفيا، والبيرو الديمقراطية حديثًا، عوائق سياسية محلية قوية للبرلة الاقتصادية. وكانت هذه الدول بالإضافة إلى ديمقراطيات أميركا اللاتينية الوليدة، تميل إلى وجود عوائق تجارية واسعة في بداية قيام الديمقراطية فيها (بروزوورسكي 1991: 142). وفي هذه الحالات مثل البيرو، التي جرت فيها محاولة لبرلة تجارية، أدت معارضة المجموعات التي استفادت من العوائق التجارية واستبدال الواردات إلى عكسها (هاغارد وكوفمان 1995: 189).

تقلصت المخاوف من ردة فعل أوتوقراطية عنيفة في هذه البلدان بحلول أواسط الثمانينيات فقط، كما تجذرت في الوقت نفسه التوقعات بأن الانتخابات الوطنية ستُجرى على أسس منتظمة نسبيًّا. وبكل تأكيد، لم تكن المؤسسات الانتخابية قوية بشكل موازٍ في هذه الديمقراطيات الحديثة. ولكن بما أن طيف الانتخابات التنافسية والمنتظمة يميل إلى التقليل من حوافز سعي مسؤولي الحكومة وراء الريعية، بما في ذلك السياسات الحمائية، فليس من

المستغرب أنهم مارسوا لبرلة تجارية مستدامة بعد 1985 فقط (هاغارد وكوفمان 1995: الفصل 6).

بالإضافة إلى أميركا اللاتينية، لم تقدم الدمقرطة كثيرًا للبرلة الاقتصادية في أوروبا الجنوبية. فقد حدثت التحولات إلى الديمقراطية في وجه أزمة اقتصادية في كل من اليونان، والبرتغال وإسبانيا. كما واجهت الحكومات الديمقراطية الحديثة في هذه الدول ضغوطات شديدة من المجموعات التي تحملت أكلاف الأزمة، والتي تم استثناؤها من العملية السياسية قبيل حلول الديمقراطية، فضلًا عن الضغوطات التي مارستها المجموعات المناوئة للديمقراطية التي هددت الأنظمة الجديدة (بريسير بيريرا، مارافال، بريزوورسكي 1993: الفصل 2)[1]. وقد أسهم نفوذ هذه المجموعات والمؤسسات الديمقراطية الهشة في اليونان والبرتغال وإسبانيا في عدم قدرة الحكومة على القيام بأي إصلاحات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك اللبرلة التجارية. وكما هو الحال في دول أميركا اللاتينية التي سبق مناقشتها أعلاه، تمكنت هذه الدول من القيام بإصلاحات اقتصادية وتجارية فقط بعد توطيد الديمقراطية فيها (بريسير بيريرا، مارافال، بريزوورسكي 1993: 92-104).

خاتمة

تميزت العقود الثلاثة الأخيرة بموجة دمقرطة في النظام الدولي. وقد تنبأ علماء السياسة وصناع السياسة على السواء بحدوث هذا التطور، وقد أملوا أن يعزز ذلك السلام والازدهار. قد يحصل ذلك في الأمد البعيد. وأما في الأمد القصير، فيمكن لمراحل التحولات الديمقراطية الأولى أن تعجّل بحدوث نزاعات محلية وخارجية، وأن تقوّض الأداء الاقتصادي لبلد ما. ويعتبر خلق تقنيات لإدارة هذه المشكلات من بين أهم التحديات التي تواجه صناع السياسة الغربية إن مخاطر الدمقرطة حادة خصوصًا عندما لا

(1) انظر أيضًا هاغارد وكوفمان (1995) حول الكيفية التي أثّرت بها الأزمات الاقتصادية في قدرة الدول المدمقرطة في أميركا اللاتينية وشرق آسيا على اللبرلة.

تتسلسل التحولات بصورة مناسبة. ولا يؤدي عدم التسلل بصورة مناسبة إلى خطر الإخفاق في توطيد الديمقراطية وحسب، ولكن ينطوي على خطورة إذكاء قومية قوية، وإلى إشعال الحروب، ومن المرجح أن يحدث مثل هذا الأمر عندما تكون المؤسسات السياسية للدولة ضعيفة لا سيّما في بداية التحول من الأوتوقراطية إلى نظام ديمقراطي جزئيًا، وعندما تهدد الدمقرطة النخب في البلاد.

إن لمناقشتنا دلالات معيارية عندما يكون لصناع السياسة حرية التصرف إزاء توقيت وسَلسَلة التحول. ومن الأفضل في الحالات التي لا تكون فيها المتطلبات المؤسساتية لتوطيد ناجح في مكانها، أن يتم إنشاؤها قبل المضيّ في تحدٍّ سياسي هائل.

وبالمثل، ففي الحالات التي يوجد فيها مخرّبون محتملون أقوياء يمكن أن يشعروا بالتهديد بسبب التحول الديمقراطي، فمن الأفضل إيجاد سبل لحماية مصالحهم، ولكن ليس سلطتهم، في ظل النظام الديمقراطي المرتقب.

وعلى الرغم من أن الدمقرطة غير المكتملة تميل إلى التسبب بنزاع سياسي وتحفز الحمائية، فإن التوطيد الناجح للديمقراطية غالبًا ما يرافقه سلام وتجارة مفتوحة (مانسفيلد وسنايدر 2005؛ ميلنر مع كوبوتو 2005). ويوحي هذا الأمر بأن العلاقة بين الديمقراطية وكل من الصراع واللبرلة التجارية قد تتسم بمنحنٍ ينحدر في البداية، ثم يبدأ بالارتفاع ليصل إلى أعلى من نقطة البداية (بريمير 2005). كما أن المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي تتسبب في حدوث اضطرابات سياسية واقتصادية، غير أن توطيد الديمقراطية وتقوية المؤسسات الديمقراطية تقلل من نسبة حدوث النزاعات وتعزز الإصلاحات الاقتصادية. وإذا كان الأمر كذلك، فمن المهم جدًّا صوغ سياسات تمهد لاكتمال ناجح للتحولات الديمقراطية، لتفادي العواقب الوخيمة للدمقرطة غير المكتملة.

الفصل العاشر

تصدير الديمقراطية:
هل ينجح ذلك؟(*)

(بقلم: ميتشيل أ. سيليغسون، ستيفن إ. فينكل، أنيبال بيريز ـ لينيان)

تركزت فصول هذا الكتاب على محورين عريضين. الأول هل ينبغي تعزيز الديمقراطية؟ والثاني كيف ينبغي تعزيز الديمقراطية؟ ويسأل هذا البحث ويحاول الإجابة عن سؤال ثالث: هل ينجح تعزيز الديمقراطية؟ ففي العديد من الطرق هذا هو السؤال الأول، لأنه إذا لم يكن بالإمكان تعزيز الديمقراطيات، وإذا كان نشوؤها، وتوطيدها وانهيارها عشوائيّة تمامًا، أو تتبع نمطًا لا يمكن تغييره بتدخل البشر، فإن السؤالين الأولين هما موضع نقاش.

لا يوجد على الأرجح في مجال دراسات الديمقراطية سؤالٌ أكثر إثارة للجدل، وهو سؤال لم يجب عنه حتى الآن من كيفية نشوء الديمقراطيات وتوطيدها وانهيارها. فالأدبيات واسعة، وتزداد بطرق مهمة بمرور كل شهر. انظر على سبيل المثال دور التنمية الاقتصادية، فهو مجرد عامل واحد من

(1) جرى تمويل هذا البحث بمنحة مقدمة من «مكتب الارتباط النقابوي» إلى جامعة فاندربيلت، وجامعة فيرجينيا، وجامعة بيتيسبرغ. ونشكر كل من مارغريت سارلز، وديفيد بلاك، وأندو غرين من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لدعمهم ومساعداتهم، وكل من مايكل براتون، ومايكل كوبيدج، وباميلا باكستون، لانتقاداتهم ونصائحهم. ولا تتطابق التحليلات والآراء الواردة في هذا البحث مع تحليلات وآراء الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

عوامل عديدة اعتقد أنه مهم لنشوء الديمقراطية و/أو استقرارها. وتعود الأدبيات الكلاسيكية إلى ليبست (Lipset) الذي وجد تأييدًا إمبريقيًا لفكرة أن المستويات الأعلى للتنمية الاقتصادية مرتبطة بشدة بالتحول من الدكتاتورية إلى الديمقراطية (ليبست 1959). وعلى مر السنين أكد بعض العلماء هذا الاكتشاف، في حين فنّده آخرون. ومع ذلك، فبحلول أواسط التسعينيات، بدا أن قاعدات بيانات أكبر ذات تقنيات إحصائية متقدمة تؤكد أن ليبست كان بالفعل على حق (لويس ـ بيكر وبوركهارت 1994؛ مولر 1997). ومن ثم تفجرت القنبلة الأكاديمية سنة 2000، عندما قدم بريزوورسكي والمؤلفون المشاركون معه أكثر المجموعات البيانية شمولية (ومن دون شك أكثر التصاميم الإحصائية تقدمية) لدعم اكتشافاتهم أنه لا يوجد للتنمية الاقتصادية أي تأثير في احتمالية أن الدكتاتورية «ستموت» وتلد الديمقراطية. ولكن ما أن يجري إنشاؤها، فهناك احتمال ضئيل لأن تنهار ديمقراطيات ناجحة (بريزوورسكي وغيره 2000). ولكن فيما أصبحت هذه الاكتشافات «حكمة تقليدية» تعلم في جميع أنحاء العالم في الحلقات الدراسية العليا، قامت دراسات أحدث بتقويضها بالكامل تقريبًا. فقد وجد سيل من المقالات أن النتائج تأثرت باختيار متحيز وانعدام متغيرات سيطرة حاسمة (بويكس وستوكس 2003)، وحاجة إلى منظور طويل الأمد غيرينغ وغيره 2005)، فضلًا عن أهمية الابتعاد عن تقسيم ديمقراطية/ دكتاتورية صارم (إبشتاين وغيره 2006). كما قدم كل من هذه الأبحاث الجديدة تحديات نظرية مقنعة لحجج بريزوورسكي وغيره حول تأثير/ وعدم تأثير التنمية في الديمقراطية.

فلذلك، يبدو الآن، على الأقل في الوقت الراهن، أن «الحكمة التقليدية»، التقليدية كانت صحيحة بالفعل، وأن التنمية الاقتصادية تساعد على إنتاج الديمقراطية. أتت إلى هذا المستنقع النظري والإمبريقي دراسات نظرت إلى تأثير المساعدات الأجنبية في الديمقراطية. وهذه بالتأكيد أدبيات أصغر بكثير، إذ إنها تتناول مسألة محدودة جدًا، وهي مسألة تتضمن فقط حفنة من الديمقراطيات الصناعية المتقدمة التي كانت تستثمر في نشاطات تعزيز الديمقراطية. فتعزيز الديمقراطية بحد ذاته ليس نشاطًا جديدًا بالتأكيد إذ

تعود جذورها على الأقل إلى برنامج مابعد الحرب لوينثال 1991، ميريت 1995). ومع ذلك، فبعد ذلك الجهد هيمنت سياسات الحرب الباردة، ولم تبذل جهود كبيرة لإضعاف دكتاتوريات اليمين (شولتز 1981، شولتر 1987)، في حين أصبحت دكتاتوريات اليسار أهدافًا لجهود دعائية، مثل بث راديو أوروبا الحرة[1]. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك جهد متواصل لتعزيز نوعٍ من الديمقراطية في برامج مثل إنشاء تعاونيات زراعية واتحادات عمال (كارُوثر 1991). ويتناول هذا البحث مكوّنًا لمشروع دراسة أكبر بكثير يسعى إلى تحديد إذا ما كان هناك دليل قوي لدعم فرضية نجاح تعزيز الديمقراطية[2].

وقد يبدو هذا سؤالًا بسيطًا، ولكنه ليس كذلك. فعلى الأقل، منذ 7 أيلول/ سبتمبر 1854، أي عندما أقنع الدكتور جون سنو (John Snow) مجلس الأوصياء في أبرشية القديس جيمس في لندن بإزالة المقبض من مضخة مياه بئر المجتمع في شارع برود، وبذلك أنهى أحد أسوأ تفشٍّ للكوليرا في تاريخ المدينة (توفتي 1997: 27-37)، لا يزال العلماء يسعون لإثبات أن دراستهم يمكن أن تؤدي إلى سياسة عامة صالحة. ففي حالة الصحة العامة كان دليل النجاح ساحقًا، إذ جرت السيطرة على الأمراض الواحد تلو الآخر، وأما في مجالات أخرى، فالقصة غير واضحة. فانظر إلى الحالة المتشابكة لبرنامج «هيدستارت»، وهو برنامج لم يثبت بعد عقود من الدراسة، فعالية «التدخل المبكر» لكسر دورة الفقر في المدن الداخلية الأميركية.

(1) كما وثّق شولتز (1981)، فقط خلال فترات قصيرة من الحرب الباردة/ مثل السنتين الأوليين من إدارة كارتر، تجاوزت الاهتمامات بحقوق الإنسان مصالح الأمن القومي المعرّفة من حيث التحالف المناهض للشيوعية.

(2) إضافة إلى المؤلّفين، فقد شارك كل من البروفسور نيل تيت ودينوراه آزبورو في جوانب متعددة من المشروع. وقد جمعت الأكاديمية الوطنية للعلوم في 2006-2007 لجنة من الخبراء (من بين أعضائها ميتشيل سيليغمان، أحد مؤلفي هذا البحث) لتطوير ميثودولوجيا لاختبار تأثير برامج المساعدات الديمقراطية.

وتترواح مشكلات الدراسة في حالة «هيد ستارت» ما بين مسائل جدية لـ «الانتقاء المتحيز» (فالطلاب الذين يدخلون في البرنامج يختلفون عن الطلاب الذي لا يفعلون)، وتعقيدات معرفة تأثير تعليم ما قبل المدرسة في سنوات عديدة لاحقة في الحياة (مثلًا في وقت إتمام تعليم الثانوية). وتعتبر عوائق قياس النجاح والإخفاق في مجال دراسة الدمقرطة أكبر بكثير مما هي عليه في مجال «هيدستارت». فقد كان من السهل في «هيدستارت» تحديد علامات آثار البرنامج، هل حصل المشاركون على درجات أفضل، أم شهادات متقدمة أكثر، أم انتهى بهم الأمر بالحصول على مرتبات سنوية أعلى من أولئك الذين لم يشاركوا في البرنامج؟ ولكن في مجال الديمقراطية، أيّ معيار يمكن أن نستخدمه لمعرفة التأثير؟ هل سنكتفي باستخدام معيار ضيق (مثلًا إجراء انتخابات حرة ونزيهة بصورة منتظمة)، أم أننا مهتمون بتعريف أوسع يمكن أن يشمل المدى الذي يتمتع فيه المواطنون بمدى أوسع من الحريات المدنية وحماية حقوق الإنسان، فضلًا عن نظام تكون فيه الأحزاب السياسية تنافسية بصورة حقيقية ولن يكتفي العديد من الباحثين بمعيار محدود، ولكنه المعيار الوحيد الأسهل للقيام بالقياس بطريقة موضوعية. وإننا كلما انتقلنا إلى تعريفات أوسع أكثر فأكثر للديمقراطية، بما في ذلك احترام حقوق الأقليات، وحماية المجموعات الضعيفة... إلخ، أصبح قياس المتغير التابع (الديمقراطية في هذه الحالة) أكثر تعقيدًا.

من دون الاتفاق على معيار عالمي متفق عليه لتعريف المتغير التابع، يكون من الصعب جدًّا قياس تأثير برامج الدمقرطة. وعلى الرغم من ذلك هناك مزيد من التعقيدات التي تغشى أي دراسة لتأثير جهود المساعدات الديمقراطية، وتتناول هذه التعقيدات متغيرات متناقضة لا تحصى. وبالتأكيد فإن المساعدات الديمقراطية لا تذهب في فراغ. فالدول لها تواريخ، بما في ذلك تواريخ ذوات أصول كولونيالية (واينر 1987؛ واينر وأوزبودون 1987؛ بويكس 2003؛ غيرينغ وغيره 2005، يمكن أن تجعلها أكثر ميلًا، أو أقل ميلًا، لاتباع مسارٍ ديمقراطي. كما أن الدول قد تكون أكثر غنى أو فقرًا، وأكثر أو أقل مساواة في توزيعها لمدخولاتها، وأكثر أو أقل تبعية لدول

أخرى، وما إلي ذلك. ولذلك، فالتحدي يتمثل بعزل تأثير المساعدات الديمقراطية عن كل هذه المتغيرات الأخرى.

هناك صعوبة نهائية لا بد من التنبه لها قبل أن نتحول إلى استعراض المساعدات الديمقراطية ذاتها. فالعديد من محللي برامج التنمية يعتمدون على تقييم «معدل العودة» للأكلاف والفوائد. أي عندما يبني شخص ما طريقًا، يحاول تحديد فوائدها الاقتصادية بالنسبة إلى كلفتها الاقتصادية. وحديثًا جدًّا، جرى إدخال عوامل أخرى إلى المعادلة، مثل التأثير البيئي. ولكن لا يمكننا في مجال الديمقراطية أن ننتج قيمة مالية للنمو الديمقراطي. ولذلك نستخدم في هذه الدراسة متغيرنا التابع الشائع الاستخدام وقياسات للديمقراطية معقولة جدًّا، كما نعتقد (دار الحرية ونظام الحكم 4). لكننا نسارع في الإضافة إلى أن النمو الديمقراطي يمكن أن يكون له قيمة جوهرية من الصعب تحديدها. فعلى سبيل المثال أحصت دراسة، غالبًا ما يحال إليها (رومل 1994)، عشرات الملايين من المواطنين الذين قتلتهم حكوماتهم الاستبدادية في القرن العشرين في مقابل العدد الصغير جدًّا من المواطنين الذين قتلتهم الديمقراطيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن فوائد «النظام الثاني» المزعوم لفوائد الديمقراطية في مقابل الدكتاتورية يكسوها الكثير من الجدل الأكاديمي. فبينما تكثر الأدبيات التي تتحدث عن «السلام الديمقراطي»، وأنه من المرجح أن الديمقراطيات أقل عرضة لأن تشن حروبًا ضد بعضها بعضًا، إلّا أنه من غير الواضح إن كان من المحتمل أن تشن الديمقراطيات حروبًا ضد دول أخرى غير ديمقراطية (روسيت 1993؛ براون، لين، جونز، ميلر 1996؛ هيندرسون 2002؛ مور 2004؛ راسلر وتومبسون 2005؛ غيز، بروك، مولر 2006). وتحاول جهودنا في هذا البحث أن تجيب عن السؤال المحدود بشأن تأثير المساعدات الديمقراطية في مستوى الديمقراطية فقط.

يقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام. يستعرض الأول منها باختصار الأدبيات التي تتناول تعزيز الديمقراطية.

ويتفحص الثاني المتغيرات المستقلة الرئيسية، تحديدًا مستوى الاستثمار

في بناء الديمقراطية وطبيعته من قبل حكومة الولايات المتحدة. وأما القسم الثالث فيقدم الاكتشافات الرئيسية لبرنامج الدراسة حتى زمننا الراهن إزاء تأثير المساعدات الأجنبية في الديمقراطية.

البحث السابق: ماذا تعلمنا؟

حتى الآن مازال البحث لقياس تأثيرات المساعدات الديمقراطية محدودًا في مداه. فقد كانت أغلبية الأبحاث نوعية، يأتي معظمها من استنتاجات حاسمة جدًّا تتعلق بجهود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والدول الغربية الأخرى لتعزيز الديمقراطية. وانتقد جميع الذين قاموا بتقييم البحث بانتقاد نوعيته (كراوفورد 2001)، في حين اعتبر آخرون أنه على الرغم من ذلك الانتقاد، فقد أصبحت الديمقراطية معيارًا دوليًّا، سيتضمن بطريقة أو بأخرى فاعلين دوليين، وبذلك فإن المساعدات الديمقراطية أمر لا بد منه على الدول أن تتعلم العيش معها (ماك فاول 2004). وبالنظر إلى البحث ككل، توصلنا إلى ثلاثة استنتاجات عامة. الأول، أن الكثير من الأدبيات مهتمة بالدوافع وراء المساعدة أكثر من اهتمامها بتأثيرها. وهذه الأدبية ناقدة بشكل كبير إذ تنظر بريب كبير إلى دوافع مساعدة كهذه، وتعتبر أنها تخدم مصالح ذاتية كليًّا (مثلًا تتبع بصورة ضيقة «المصالح القومية» الأميركية، كما يعرفها خبراء العلاقات الدولية للمدرسة «الواقعية") (مورغينثاو 1982؛ مورغينثو وتومبسون 1993). وتميل الأدبية إلى افتراض أن ما هو جيد للولايات المتحدة لا يمكن، أو من المرجح أنه لا يمكن، أن يكون جيدًا للدول المتلقية. ولكن هذه قضية إمبريقية. فسواء أكان للولايات المتحدة الدوافع، «الصحيحة» لاتّباع سياسات تعزيز الديمقراطية أم لا، فإن هذا أمر مختلف عما إذا كانت سياسات كهذه ستنجح أو تخفق في سياقات محددة. ويمكن لـ «المرتابين الواقعيين» أن يستندوا بشكل مساوٍ إلى دوافع مخفية لشرح نجاح السياسة (في حالات يكون فيها للولايات المتحدة جدليًّا مصالح خاصة بتعزيز الديمقراطية) أو إخفاقها (في حالات تتصادم فيها فرضًا أهداف الأمن القومي أو الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة مع سياسة موالية للديمقراطية منصوص عليها).

وعلى الرغم من صعوبة تقييم الدوافع التاريخية «الحقيقية» لأن السياسة الخارجية غالبًا ما تتشكل في طبقات متعددة لصنع القرار)، فيمكن توثيق تأثير سياسات كهذه من خلال تحليل إمبريقي مناسب.

أما الصعوبة الثانية التي وجدناها في البحث فهي أن القسم الأكبر منها كان نوعيًّا وهذا ليس عيبًا في حد ذاته، إذ إن الأساليب النوعية قادرة على إيجاد العيب في الآليات التي تنجح بها المساعدة الخارجية أو لا تنجح ولكن حين البحث عن أنماط دولية كانت مركز جهود البحث الحالي، كان من الصعب جدًّا «تقوية» البحث النوعي وإيجاد هذه الأنماط. ويبدو لنا أن الدليل النوعي مهم بشكل حاسم عندما يصبح معروفًا إذا ما أنتجت، أو لم تنتج، المساعدات الأجنبية مستويات أكبر من الدمقرطة، وفي أي المجالات تنجح أو لا تنجح، وفي أي المناطق من العالم تعمل بشكل أفضل أو أسوأ. ثالثًا، وجدنا ضعفًا كبيرًا بين الأعمال القليلة التي تستخدم الأساليب الكمية الصارمة. وربما كانت المشكلة الأكثر جدية هي البيانات التي انبنى عليها البحث المسبق. فالكثير من العمل الكمي يحصر نفسه في حقبة زمنية قصيرة، أو مجموعة مناطقية ثانوية من العالم.

وأما الدراسات القليلة التي تغطي العالم وتتضمن مدى واسعًا من السنين. فإنها تستخدم بيانات موجزة جدًّا عن المساعدات الأجنبية. وقد استخدمت أعمال كهذه أرقامًا إجمالية تقديرية للمساعدة الأميركية (وهذا أمر خاطئ بنظرنا) بافتراض أن المساعدة التنموية الرسمية العامة ينبغي أن تؤدي إلى الدمقرطة[1].

وهناك قصور إضافي للدراسات الكمية ككل، وهو أنها تميل إلى التقليل من تحديد نماذجها بإخفاقها في تضمين عدد كافٍ ومجموعة من متغيرات السيطرة، كما أنها تستخدم تقنيات إحصائية لا تسمح لتحديد واضح لـ «القيمة المضافة» للمساعدات الأجنبية.

(1) كاستثناء مثير للاهتمام يقوم كل من سكوت وستيل (2005) بتحليل تأثير تمويل NED، ولكن هذه نسبة صغيرة جدًّا من حجم البرامج الأميركية لتعزيز الديمقراطية حول العالم (بمعدل بلغ أقل من 5 في المئة في تسعينيات القرن العشرين).

اعتمدت منهجيتنا على تطوير مجموعة من البيانات تعكس إنفاق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على تعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، لفترة ممتدة لسنوات. وقمنا بفصل جميع التزامات الوكالة الأميركية في قطاع الديمقراطية عن التزاماتها في مجالات أخرى، مثل التعليم والصحة، والتنمية الاقتصادية، وقمنا بتضمين النفقات في كل من هذه المجالات، فضلًا عن مجموعة واسعة من متغيرات السيطرة، في النماذج الإحصائية. وهذه هي أول دراسة شاملة، في ذلك الوقت، للتأثيرات المحددة للمساعدة «الديمقراطية» الأميركية على مستويات الديمقراطية في الدول المتلقية[1]. وإضافة إلى ذلك، قمنا لفصل كمية المساعدة في كل من القطاعات الفرعية المحددة في الحقيبة الديمقراطية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ـ الانتخابات والعمليات السياسية، وحكم القانون، والمجتمع المدني، ونظام الحكم ـ وقيّمنا التأثيرات كلها منها على المستويات الديمقراطية العامة للبلدان، فضلًا عن تأثيراتها على المتغيرات الإضافية التي تمثل مستويات التنمية الديمقراطية لهذه البلاد على «هذه الأبعاد القطاعية الفرعية المحددة». وبذلك نبين تأثير المساعدة الانتخابية في مستوى العمليات الانتخابية الحرة والتنافسية للبلاد، وتأثير مساعدة المجتمع المدني في حرية واستقلال قطاع المجتمع المدني لهذه البلاد، فضلًا عن تأثير مساعدة نظام الحكم في النتائج الديمقراطية المتعلقة بنظام الحكم، وهكذا دواليك. علمًا أنه لم يُجرَ من قبل أي من هذه الأنواع من التحليل النقدي للتقييم الإجمالي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

نتجه الآن إلى الأدبية النوعية نفسها، ومن أوائل الأعمال في هذا المجال مجموعة محررة بعنوان مختار بطريقة جيدة هو «تصدير الديمقراطية» (لوينثال 1991؛ لوينثال 1991). وفي هذه المجموعة المحررة التي تعكس النزعة الأوسع في أكثر الأدبيات النوعية، يعبر المؤلفون عن تشكيكهم العميق بدوافع الولايات المتحدة في محاولة تعزيز الديمقراطية في أميركا اللاتينية.

---

(1) أجرى كل من باكستون وموريشيما (2005) تحليلات على صيغة أولية للبيانات التي نستخدمها هنا، وتعلق اكتشافاتنا بها في العديد من النقاط في هذا التقرير.

وهذا التشكيك مفهوم بالتأكيد، إذا أخذنا في الاعتبار سجل الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وكثيرًا من القرن العشرين التمثيل بدعم مجموعة واسعة من الأنظمة الدكتاتورية/العسكرية في أميركا اللاتينية (شولنر 1987؛ شولنز 1998). ولذلك، ففي هذه الدراسة المبكرة، التي كُتبت أكثر أبحاثها بعد وقت قصير فقط من عزم الولايات المتحدة جعل الدمقرطة أولوية كبيرة في سياستها الخارجية، فقد كان المؤلفون أقل اهتمامًا بسؤال «هل تنجح الدمقرطة؟» وأكثر اهتمامًا بسؤال «لماذا تقوم الولايات المتحدة بذلك؟»

وتعتبر مقطوعة دايموند (1992) المؤثرة في كتاب «السياسة الخارجية» (Foreign Policy) جهدًا آخر مبكرًا يعبّر فيه عن التشكيك بدوافع الولايات المتحدة. غير أن مساهمته الرئيسية هي التمييز بين «تصدير الديمقراطية»، وهو محور مجموعة لويشنال، وبين «تعزيز الديمقراطية».

ويحث دايموند صناع السياسة أن يتجنبوا النموذج التصديري، وأن يدعموا بدلًا من ذلك المجموعات، وحتى الأفراد في الأنظمة الاستبدادية الذين يحاولون التوجه نحو الديمقراطية. ويناقش دايموند بأن هذا يعني أن الكثير من المساعدة ينبغي أن يوجّه عبر المنظمات غير الحكومية، مثل الجمعيات المدنية، واتحادات التجارة، والإعلام... إلخ. وأما انتقاد دايموند للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، فهو أنها غير متمكنة بذاتها لبرمجة المساعدة إلى الأماكن التي هي بأمس الحاجة إليها. فهو يدرك، كما يفعل الكثيرون داخل الوكالة وخارجها، أن تفويض الكونغرس وتخصيصاته، وقيود أخرى، خاصة اختبارات السياسة الخارجية التي تفرضها وزارة الخارجية، يجعل من الصعب، وأحيانًا من المستحيل، على الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن تكرّس الموارد الخاصة بالديمقراطية حيث يوجد حاجة ماسة إليها. وهناك بحث آخر سابق تتم الإحالة عليه بصورة متكررة، ولكنه معياري وليس تقييمي. ويحدد فيه كل من غراهام أليسون (Graham Alison) روبرت بيستشل الابن (Robert Beschels JrÛ) وشريكه في التأليف (أليسون وبستشل 1992) عشرة مبادئ أو إرشادات لتعزيز الديمقراطية، تصف كيف يمكن برمجة البيئة الخارجية، والبنى التحتية، والاستراتيجيات لتأدية فعاليتها القصوى.

غير أن هذا العمل يتفادى بصورة كبيرة القيام بأي جهد لتقييم تأثير المساعدات الأجنبية في الديمقراطية، ويركز بدلًا من ذلك على تقديم الحجج حول ضرورة أن تشارك الولايات المتحدة بشدة في هذا الجهد.

أما العمل الذي ينطوي على تقييم مفصل بصورة شاملة، فيبرز في عدة أعمال لتوماس كاروترز (كاروترز 1991؛ كاروثرز 1996؛ نيوبيرغ وكاروثرز 1996؛ كاروترز 1999؛ أو تاواي وكاروثرز 2000؛ كاروثرز 2004؛ كاروثرز وأوتاواي 2005). فقد كان كاروثرز يدرس دور حكومة الولايات المتحدة بشكل عام، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بشكل خاص، على مر 15 سنة. وخلال هذه الفترة، طور هيئة عمل تقترح فكرة مشتركة، وهو أن تعزيز الولايات المتحدة للديمقراطية جدير أن يتم، لأنه إذا ما تم بطريقة حسنة، فإنه ينجح، ولكنه لا يتم بطريقة جيدة في أكثر الأوقات، ولذلك يخفق. فعلى سبيل المثال يناقش كاروثرز في بحث مع نيوبيرغ (نيوبيرغ وكاروثرز 1996) أن مستوى المساعدة في البلدان الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا كان معتدلًا، وأن التأثيرات كانت بالمقدار ذاته، وكان أكثرها بروزًا في مجال الانتخابات حيث أُجريت انتخابات حرة ونزيهة وفي كتاب أكثر شمولية (1999)، يتفق كاروترز مع أفكار سابقة للوينثال ودايموند، وقد جرت الإحالة عليها سابقًا، بأن الولايات المتحدة منشغلة بعملية «تصدير»، وليس تعزيز الديمقراطية. ويقول كاروثرز إنّ ضعف هذا النموذج هو «أن قياسًا واحدًا لا يناسب الجميع». ونتيجة ذلك فإن فعالية جهود الديمقراطية معوقة. ويردد في كتاب حديث له (كاروثرز 2004) فكرة أثيرت في عمل لوينثال، فضلًا عن دراسات مفصلة لشولتز، وهي أن الولايات المتحدة تضاربت لديها الأهداف، فهي تسعى إلى تعزيز الديمقراطية من ناحية، ولكنها تركز أولًا وقبل كل شيء على مصالح أمنها القومي. ووفقًا لكاروثرز، فإن الولايات المتحدة تواصل تسامحها حيال الأنظمة الدكتاتورية، حتى إنها تدعمها، ومن هذه الدكتاتوريات الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، فضلًا عن الصين، في حين تعمل على تعزيز الديمقراطية بشدة في دول لا تشكل مصالح استراتيجية أو اقتصادية مباشرة.

يقدم عمل كاروثرز، إذا ما أخذ مجتمعًا، ما يمكن أن يعتبر مادة دراسة حالة أكثر تفصيلية خارج التقييمات التي كتبت بتعاقد مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ذاتها (مثل تقييمات المشروع التي أجراها المتعاقدون مع الوكالة الأميركية). ويعتبر السجل ممتزجًا، كما هو الحال مع جميع مشاريع التنمية تقريبًا، سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو يتمحور حول الديمقراطية كما هي الحالة هنا. وعلى الرغم من أن هذا العمل يقدم بعض الدروس المهمة للذين ينفذون البرامج، إلا أنه من الصعب تحديد إذا ما كانت «المساعدة تعمل» أو «لا تعمل».

ويبدو أن هناك دراسات نوعية إضافية سلبية متفقة في نظرتها. فيجد كتاب من تأليف سوغ (Sogge) أن المساعدات أخفقت في تعزيز الديمقراطية لأن الدول المانحة تصنع مصالحها الخاصة أولًا (سوغ 2002)؛ وقد ذكرت هذه الفكرة سابقًا، وهي فكرة تعتبر محور بحث وكتاب من تأليف بيتر بورنيل (Peter Burnell) (بورنيل 1997؛ بورنيل 2000). كما يوجد تقييم أكثر سلبية في دراسة للمساعدات الأجنبية إلى جنوب إفريقيا (هيرن وفصلية العالم الثالث 2000). فوفقًا لهذه الدراسة تركزت المساعدات الأجنبية على إنشاء استقرار سياسي على حساب خلق معارضة فعالة. ونتيجة لذلك جرى تقييد التنمية الديمقراطية التنافسية في جنوب إفريقيا. وتتردد هذه الفرضية في عمل كارابيكو (Carapico) الذي يركز على الشرق الأوسط (كارابيكو 2000)، حيث وجدت أن المساعدات الديمقراطية إلى المنظمات غير الحكومية أدت إلى حدوث تعارض بين الحكومة وهذه المنظمات فضلًا عن حدوث دمقرطة أقل.

وبتحولنا إلى العدد المحدود للدراسات الكمية التي حاولت تقييم تأثير المساعدات الأجنبية في الديمقراطية، نجد تقييمًا مختلطًا لتأثيرات هذه المساعدة على النتائج ذات الصلة بالديمقراطية. وتتعامل أولى الدراسات التي أمكننا أن نجدها، بطريقة غير مباشرة مع هذه القضية فقط، إذ إنها لا تركز على المساعدات الأجنبية بحد ذاتها، ولكن على التدخل العسكري. ويعود هذا البحث إلى مناقشة دور الولايات المتحدة في تعزيز الديمقراطية في ألمانيا واليابان وإيطاليا ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أُتبعت

الهزيمة العسكرية لهذه الدول بجهد «عسكري» لتعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني بصورة عامة. وبذلك، يتعامل البحث مع التسليم «العسكري» للمساعدات الأجنبية التي تخص الديمقراطية. ويعالج عمل جيمس ميرنيك (James Meernik)، الذي نشر سنة 1996 (ميرنيك 1996) هذه المسألة وتجد ميرنيك، باستخدامه نموذج بروبيت، دليلًا قويًا أن الاحتلالات (وجهودها المفترضة للدمقرطة) تساعد في الأمد البعيد على تعزيز الديمقراطية، وأن تأثيرها يكون قويًا بصورة خاصة عندما يكون الهدف المنصوص عليه هو الديمقراطية، وعندما تكون الولايات المتحدة معارضة للنظام الموجود في السلطة في الوقت الذي يتم فيه الاحتلال وتقاس الديمقراطية؛ باستخدام سلسلة بيانات غور لـ «نظام الحكم 2».

وبحسب علمنا هناك عدد قليل من الدراسات المنشورة التي تتعامل مباشرة مع قضية المساعدة المدنية الأميركية وقضية الدمقرطة. فالدراسة الأولى (غولد سميث 2001) مقتصرة على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا تركز على الديمقراطية، ولكن على المستويات الإجمالية للمساعدة، بغض النظر عن الدولة المصدر. ويكابد المؤلف مع سؤال أن المساعدات الأجنبية قد تعزز عمليًا الدكتاتورية بمساندتها أنظمة ضعيفة، والمتغير التابع في التحليل هو الديمقراطية مقاسة باستخدام نقاط دار الحرية، فضلًا عن مؤشر غور للديمقراطية. وتظهر النتائج تأثيرًا إيجابيًا للمساعدة الخاصة بالديمقراطية، حتى عندما يتم إدخال عدد من متغيرات السيطرة في المربعات الصغرى العادية (OLS) لمعدلات الانحدار (نقاط دار الحرية الأولى، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المسجل، والمدينية، ونسبة الكاثوليك، ونسبة المسلمين، وسجل السكان، وسجل مساحة الأرض). ويخلص غولد سميث إلى أن الذين يعتبرون أن المساعدات الأجنبية تعزز الدكتاتوريات مخطئون، على الأقل في ما يتعلق بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتتوصل دراسة حديثة أكثر، بتركيزها على مجموعة أكبر من الدول لمدة زمنية أطول، إلى استنتاج مخالف. وباستخدامه لمجموعة من الأساليب المناسبة لتحليل البيانات الطولية ومجموعة مساعدة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

من سنة 1975 ـ 2000 كمتغير شرحي رئيسي، لم يجد ستيفان ناك (Stephen Knack) أي تأثير للمساعدات الأجنبية في النتائج الديمقراطية طوال تالك الفترة، وحتى لو اقتصرت الدراسة على فترة مابعد الحرب الباردة.

ويقول كل من باكستون (Paxton) وموريشيما (Morishima) إنّ نتائج ناك بها خلل، لأن المتغير المستقل هو «جميع» المساعدات الأجنبية من جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بغض النظر عمّا إذا كانت المساعدة تتضمن التزامات ذات صلة بالديمقراطية.

وباستخدام صيغة أقدم لمجموعة البيانات التي استخدمناها في التحليل هنا، وعلى مجموعة أصغر من الدول نوعًا ما، فإنهما يجدان تأثيرًا صغيرًا، ولكنّه إيجابي، للمساعدات الديمقراطية على إجمالي مستويات الديمقراطية، وهو اكتشاف يثبت بعد استخدام إجراءات إحصائية مختلفة عديدة لاستنساخ وتوسعة تحليل ناك (2000). وقد حلل سكوت (Scott) وستيل (Steele) بدورهما (2005) تأثير الأموال المخصصة من قبل منظمة الوقف الوطني للديمقراطية في تسعينيات القرن العشرين. ولم تحدد اكتشافاتهما تأثيرًا إيجابيًّا لاستثمار منظمة الوقف على الدمقرطة، ولكنه كانت محاولة من المنظمة للاستثمار في «الحالات الصعبة» لمقاومة الاستبدادية.

هناك العديد من الدراسات الأخرى التي تتعلق بموضوع الديمقراطية والمساعدات الأجنبية، ولكنها لا تقدم اختبارات مباشرة لتأثير المساعدة في النتائج الديمقراطية. ويركز جاكوب سفينسون (Jakob Svensson) (1999: 293-294) على نمو تأثير المساعدات الأجنبية. ويجد البحث أن الديمقراطية مهمة في إنتاج النمو، إن «أثر النمو على الأمد البعيد للمساعدات مشروط بدرجة الحريات السياسية والمدنية». ويخلص المؤلف إلى أن «تعزيز الديمقراطية قد لا يكون فيه قيمة وحسب، بل قد يزيد أيضًا من تأثير النمو على الأمد البعيد للمساعدات الأجنبية». ولكن عندما لا تكون المساعدات مشروطة بالديمقراطية، فإن المساعدات تساعد على تفشي الفساد.

ويبين البحث، إذ ذاك، أن هناك ضرورة لمنح المساعدات من أجل تعزيز الديمقراطية، لا لأنها تحقق هدفها فقط، ولكن لأنها ستساعد على تحقيق

أهداف أخرى للمساعدات الأجنبية. غير أن البحث لا يبين أن المساعدات تنتج الديمقراطية، بل إنّ الديمقراطية ضرورية للنمو. وقد ذكر ناك اكتشافات مشابهة (2003). وفي هذا الدراسة كان المتغير التابع هو «نوعية الحياة» كما جرى قياسها بمؤشر التنمية البشرية. وتغطي مجموعة البيانات الفترة من 1974 إلى 1985. ومرة أخرى، لا تحدث الاكتشافات عن قضية تأثير المساعدات في الديمقراطية، ولكنها تظهر أن المساعدات تحسن نوعية الحياة أكثر في الأنظمة الديمقراطية.

باختصار ما علمناه من البحث السابق، يمكننا استنتاج التالي. أولًا، هناك عدد قليل من الأبحاث التي تتناول تأثير تعزيز الديمقراطية في الديمقراطية. وهذه النتيجة مخيبة باعتبار الأهمية التي اتخذها تعزيز الديمقراطية في السياسة الخارجية الأميركية في السنوات الأخيرة، والحجم الهائل للبحوث حول الديمقراطية والدمقرطة بشكل عام. ثانيًا أن الكثير من العمل كان نوعيًا، ولم يكن كميًا. ثالثًا أن العمل النوعي كان سلبيًا بصورة كبيرة في تقييمه لتأثير المساعدات الديمقراطية، في حين أن البحث الكمي أظهر على الأقل بعض الإيحاءات لاكتشافات إيجابية؟ خصوصًا إذا جرى عدم إجمال المساعدات الأجنبية في عناصر ديمقراطية وغير ديمقراطية.

ويمتد تحليلنا إلى جميع الجهود السابقة بطريقتين مهمتين، كما سنشدد على ذلك في القسم التالي. أولًا لدينا قياسات أفضل للمتغيرات التابعة (مثلًا المساعدات الخارجية الأميركية للديمقراطية)، فضلًا عن مجموعة أكثر شمولًا للمتغيرات التابعة (مثلًا نتائج الديمقراطية)، مما استخدم إلى يومنا هذا. وثانيًا، إننا نستخدم إجراءات إحصائية أكثر تناسبية تسمح لنا باختبار فرضية أن المساعدات الديمقراطية تؤدي إلى نتائج ديمقراطية إيجابية، وإلى السيطرة على التأثيرات العميقة للعديد من المتغيرات الأخرى، وإلى السيطرة على المسار الديمقراطي المحدد لكل بلد على مر الزمن. ونتحول إلى وصف مجموعة البيانات الخاصة بنا، أولًا من منطلق ما تحويه (وما لا تحويه)، ومن ثم من منطلق سماتها الوصفية الأساسية.

المساعدات الديمقراطية الأجنبية الأميركية: كم؟

للقيام بهذا التحليل قمنا بتوظيف مجموعة بيانات مبنية حديثًا تغطي 165 بلدًا خلال فترة مابعد الحرب البادرة كلها (1990-2005). وقد استثنينا ثلاثين دولة هي الديمقراطيات الصناعية المتقدمة، وهي دول لم تتلق، ولن تتلقى، مساعدات أجنبية خلال الفترة الزمنية التي شملتها مجموعة البيانات الخاصة بنا. ويعتبر جوهر مجموعة البيانات شامل وشمولي لإنفاق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في مجال تعزيز الديمقراطية، فضلًا عن المعلومات حول جميع الانفاقات غير الديمقراطية، والتي تشتمل على 44،958 سجل ميزانية منفصل مقسم إلى المجالات التالية: (1) الديمقراطية ونظام الحكم الإنفاق على مستوى البلد (2) القطاعات الفرعية للديمقراطية ونظام الحكم الإنتخابات، حكم القانون، المجتمع المدني، ونظام الحكم، على مستوى البلد (3) القطاعات الفرعية للديمقراطية ونظام الحكم الانتخابات، حكم القانون، المجتمع المدني، ونظام الحكم، على مستوى البلد (4) قطاعات سوى الديمقراطية ونظام الحكم، والزراعة، والنمو الاقتصادي، والتعليم، والبيئة، والمساعدات الإنسانية. . .إلخ) على مستوى البلد (5) برامج تعمل على مستوى المنطقة (في أي مجال ذكر أنفًا) (6) برامج تعمل على مستوى المنطقة الفرعية (في أي من المجالات). إضافة إلى ذلك استخدمنا تقارير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي قدمت إلى الكونغرس (المسماة بـ «الكتاب الأخضر») لتوثيق مساعدات التنمية الرسمية الأميركية التي لم تحوّل من طريق الوكالة المذكورة، باستثناء الأموال المحولة من طريق منظمة الوقف الوطني للديمقراطية[1]. وقد جرى قياس جميع المتغيرات بملايين الدولارات الأميركية لعام 2000. وتعتبر المتغيرات التابعة الرئيسية للتحليل هي ترتيب الديمقراطية لدار الحرية، فضلًا عن ترتيب «نظام الحكم 4». كما تتضمن مجموعة البيانات عشرات المتغيرات الإضافية

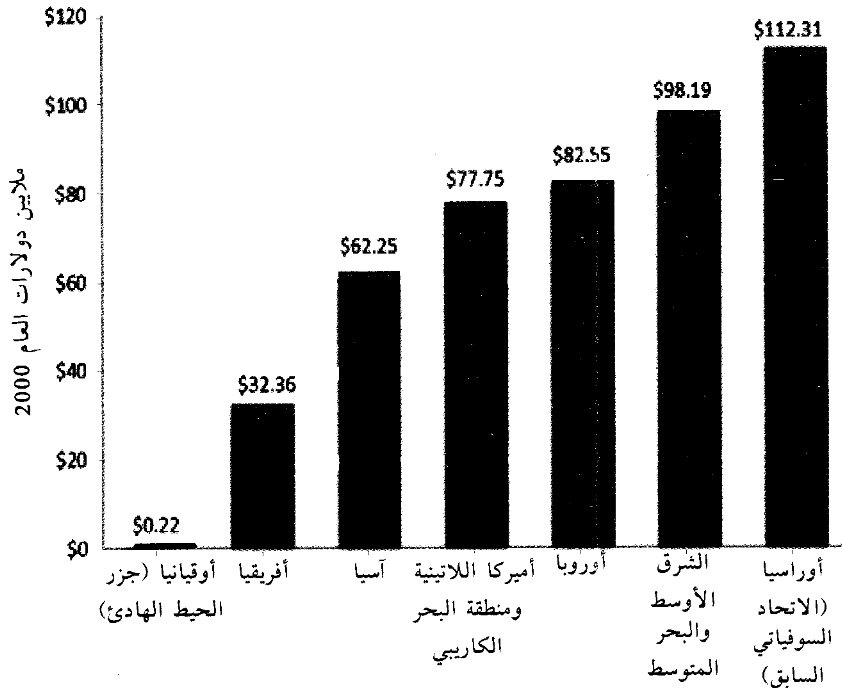
(1) بلغ التمويل في الفترة ما بين 1990-2004 حوالى 1.5% من إنفاقات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

المستخدمة كضوابط تساعدنا على قياس المستوى النسبي للنمو الاقتصادي، والمساعدات العسكرية، والعنف السياسي. . . إلخ. وإضافة إلى ذلك، فإننا نستخدم سمات بسيطة نسبيًا للبلد، مثل مستواه الديمقراطي المسبق، وقبيل وجود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وحجم السكان، وحجم المناطق الجغرافية، ومستوى التنمية، والشرذمة الإثنية، وعدم المساواة في المداخيل، وإخفاق الدولة. ويمكن إيجاد التفاصيل التي تصف قاعدة البيانات، فضلًا عن مجموعة البيانات ذاتها على الرابط الإلكتروني على الإنترنت: http://www.pitt.edu/n.Politics/democracy/democr acy.htmal

غالبًا ما لوحظ أن المساعدات الأجنبية الأميركية صغيرة بمعيار العديد من الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، غير أن اهتمامنا يكمن في اتجاه مغاير. فنحن نريد أن نعرف مدى أهمية المساعدات الديمقراطية بالنسبة إلى إجمالي المساعدات الأجنبية الأخرى التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة. فقد كان معدل المساعدات الديمقراطية ما بين 1990 و 2005 بنسبة 7,7 في المئة من إجمالي المساعدات. غير أن النزعة تميل إلى زيادة النسب التي تنفق على الديمقراطية؛ فبحلول 2004 وصلت نسبة معدل المساعدات إلى 12,3 في المئة، وكانت الحرب في العراق وأفغانستان الدافع وراء هذه الزيادة. وعنى هذا أن المساعدات الديمقراطية ازدادت من 128 مليون دولار سنة 1990 إلى 902 مليونًا في سنة 2005، بدولار سنة 2000، وإلى أكثر من مليار دولار بالدولار الحالي. ويوحي هذا أنه على الرغم من ازدياد أهمية المساعدات الأجنبية في مجال الديمقراطية، إلا أن ذلك يتخلف كثيرًا عن مجالات أخرى، مثل الصحة التي تمثل 41 في المئة من مستويات التمويل في هذا المجال.

على صعيد عالمي، يتنوع بطريقة ما توزيع المساعدات الديمقراطية. ففي مجمل الفترة قيد الدراسة، خصّصت النسبة الإجمالية الأكبر من المساعدات الديمقراطية بنسبة 20 في المئة، لأميركا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، في حين تلقت آسيا النسبة الأقل، 12 في المئة. ولكن بما أن عدد البلدان لكل منطقة، حيث أنفقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أموالها، يختلف بحدة، فالعدد ذو المغزى الأكبر هو معدل التمويل لكل

متلقٍّ في الفترة ما بين 1990-2005 (بدولار سنة 2000). وتظهر هذه الأرقام في الشكل 10-1. وكما يمكن أن يُرى فقد كانت نسبة المساعدات لكل بلد من الدول الإفريقية صغيرة فقط قياسًا بما حازت عليه دول الاتحاد السوفياتي السابق. كما تخفي هذه الأرقام بعض الاختلافات في النمط، مثل الازدياد الدراماتيكي للإنفاق سنة 2004 في دول الشرق الأوسط (العراق الذي مثل نسبة 86 في المئة من إجمالي ميزانية الديمقراطية للشرق الأوسط في تلك السنة)، والتراجع الدائم في التمويل لدول أميركا اللاتينية. وتعكس هذه التحولات العديد من العوامل في أولوية السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولكنها تعكس أيضًا التوطيد الأكثر قوة للديمقراطية في أكثر دول أميركا اللاتينية مقارنة بالأنماط في أفريقيا والشرق الأوسط.



الشكل 10-1 معدل التمويل لكل دولة متلقية، 1990-2005، بحسب المنطقة

لقد وزعت الوكالة الأميركية للتنمية مساعداتها الخارجية بين العديد من التصنيفات، كما أشير إليه أعلاه. وقد أنفقت النسبة الأكبر في الفترة الزمنية قيد الدراسة على المجتمع المدني (38 في المئة من إجمالي المساعدات)، يليه نظام الحكم بنسبة 29 في المئة (تركز بشكل متزايد على مكافحة الفساد وعلى النشاطات اللامركزية)، ثم تلا ذلك حكم القانون بنسبة 19 في المئة، و14 في المئة فقط على الانتخابات فقط. وعلى الرغم من ذلك، فلا تعكس هذه الأرقام بالضرورة تفضيل مكوّن واحد من الديمقراطية على المكونات الأخرى، ولكنه يعكس الفروقات في الأكلاف والفرص. فعلى سبيل المثال، بينما اعتبرت الانتخابات الحرة والنزيهة بشكل واسع أمرًا لا بد منه للحكم الديمقراطي، فإن المساعدات غالبًا ما كانت غير باهظة، ومقتصرة على إنشاء أنظمة تسجيل الناخبين، وطباعة بطاقات الاقتراع وإحصائها. وأما أشكال المساعدات الأخرى، مثل المجتمع المدني فهي مساعدات طويلة الأمد وذات تكلفة مكثفة، تشتمل على جهود طويلة الأمد، كما هو الأمر في أغلب الأحيان، لتعزيز منظمات المجتمع المدني التي هي بدورها ذات عمل مكثف، وبذلك ذات تكلفة عالية. وإضافة إلى ذلك فهناك دليل على حصول تحولات بين هذه البرامج، إذ تجاوز نظام الحكم المجتمع المدني سنة 2003.

المساعدات الديمقراطية: ما هو التأثير؟

التقدير

يتطلب تحديد تأثير المساعدات الأجنبية في الديمقراطية عناية كبيرة في معالجة البيانات. وينصب اهتمامنا الرئيسي على عزل تأثير المساعدات الأجنبية عن أنماط عبر الزمن التي تحصل داخل بلد ما وفي أنحاء العالم. ولمعالجة هذا الأمر جمعنا معلومات ممنهجة لـ 165 بلدًا في قاعدة البيانات الخاصة بناء على مر الفترة الزمنية الممتدة من 1990-2003 (أنتجت 2,310 ملاحظة). ولم تتوفر المعلومات الخاصة بعامي 2004 و 2005 لجميع البنود). ويعتبر متغيرنا التابع مستوى الديمقراطية مقاسًا من خلال

نقاط دار الحرية. (جرى عكس مؤشرات دار الحرية للحريات المدنية والحقوق السياسية، وأضيفت لإنشاء قياسي للديمقراطية يتراوح ما بين 1 و 13، واعتبر الرقم 13 هو أعلى نقطة ديمقراطية). وقدرنا مستوى الديمقراطية المراقب في أي بلد سنة كوظيفة لخمسة أنواع من العوامل:

(1) استثمار الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في برامج الديمقراطية:

* الالتزامات السنوية لبرامج الديمقراطية في البلد (قيست كمعدل للسنة الحالية والسنة السابقة، بملايين الدولارات لعام 2000).
* التمويل السنوي لبرامج الديمقراطية التي تعمل على المستوى المناطقي أو المناطقي الثانوي.

(2) أشكال أخرى من المساعدات الديمقراطية:

* استثمار الوكالة الأميركية للتنمية في برامج التنمية غير الموجهة تجاه الديمقراطية (الصحة، التعليم، الزراعة... إلخ).
* التمويل السنوي للبرامج غير الديمقراطية التي تعمل على المستوى المناطقي أو المناطقي الثانوي.
* المساعدات الأميركية التي لا يتم تمويلها عبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
* المساعدات الأجنبية غير الأميركية لبرامج الديمقراطية.

(3) متغيرات سيطرة أخرى يتوقع أن تؤثر في الديمقراطية (والتي تتغير على أساس سنوي):

* النمو السنوي لدخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي.
* نسبة المنح العسكرية ومنح مكافحة المخدرات الأميركية المخصصة لبلد معين خلال السنة (كقياس لأولويات المساعدات العسكرية الأميركية).
* مؤشر العنف السياسي الذي أنشأه آرثر بانكس (Arthur Banks)،

والذي يلخص المعلومات حول الاغتيالات السياسية، والاضرابات العامة، وحروب العصابات، الأزمات الحكومية، وحملات التطهير، والاضطرابات، والثورات، والمظاهرات المناهضة للحكومة.

* نموذج يشير إلى الحروب الإثنية أو الثورية، ومسلسلات الإبادة الجماعية، أو تغيرات عنيفة في النظام في أي سنة (بيانات من الفرقة المعنية بعدم الاستقرار السياسي).
* مقياس للانتشار الديمقراطي، يسجل معدل مستوى الديمقراطية في جميع البلدان الأخرى في العالم خلال السنة السابقة، ويوزن بالمسافة عن البلد المعنى.

(4) اعتبار متغيرات السيطرة «سمات ثابتة» لبلد ما (مثلًا لا تتغير بمرور الزمن).

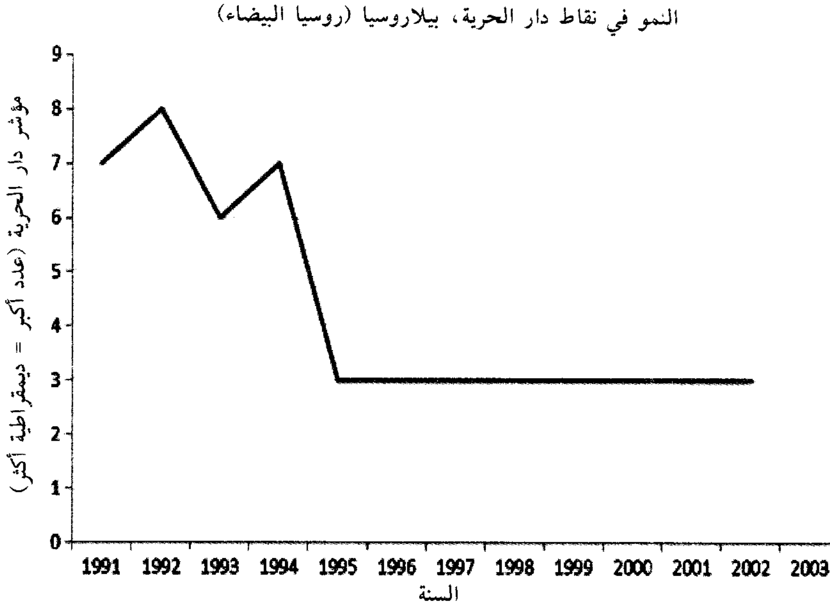
* حجم المساحة الجغرافية للبلد.
* عدد السنوات التي صُنّفت البلد «حرة» من قبل دار الحرية في الفترة الممتدة من 1972-1989.
* إجمالي مساعدات التنمية الأميركية خلال الفترة الممتدة من 1960-1989.
* تعداد السكان (بالآلاف).
* معدل إجمالي الناتج المحلي لكل فرد للفترة الممتدة من 2000-2005.
* التشرذم الإثني (بين صفر، أو الهيمنة الإثنية، و1، أو التشرذم الإثني).
* حصة الدخل التي تلقتها نسبة الـ 20 في المئة العليا من السكان.
* عدد السنوات ما بين 1960 و 1989 التي عانت فيها البلد من الفوضى السياسية أو التدخل الأجنبي (وفقًا لقاعدة بيانات «نظام الحكم 4»).

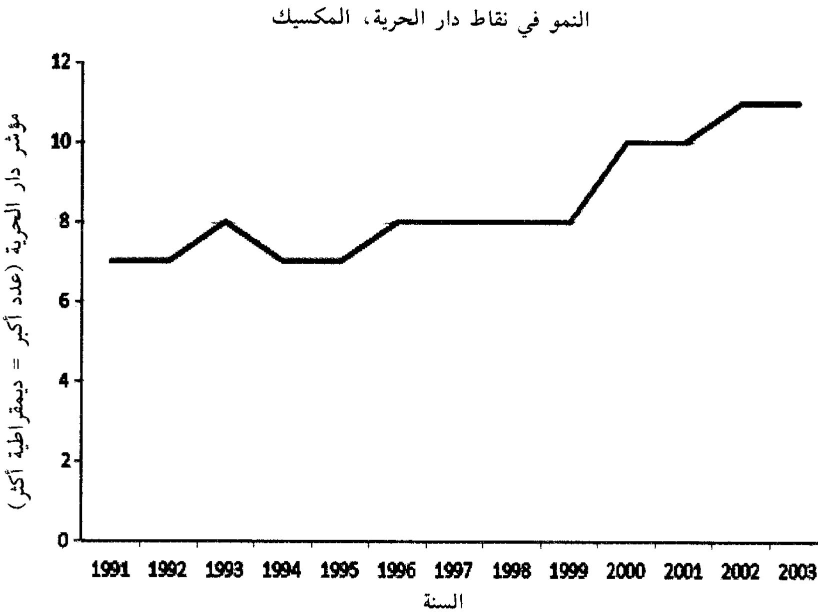
(5) نزعة فريدة لدولة ما (أو معدل الدمقرطة) كما سجلها عداد الوقت الخطّي[1]

يعتبر العامل الخامس مهمًّا للغاية لأنه يحدد النمط الأساسي للدمقرطة على مر 14 سنة، بغض النظر عن الحالات المحددة في أي سنة بعينها (بما في ذلك مستوى الاستثمار وسلوك متغيرات السيطرة الأخرى). وقد سجلنا النزعة الفريدة في كل بلد بالسماح لمعُامل متغير عداد الزمن بالتغير عبر الحالات. فعلى سبيل المثال، انظر الشكل 10-2 الذي ينظم النزعة في نقاط دار الحرية لبيلاروسيا (روسيا البيضاء) والمكسيك في الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2003. فكلا البلدين لهما مستوى الديمقراطية نفسه سنة 1990 (7 نقاط)، ولكن معدل التغير في الدمقرطة لكلا البلدين يختلف بشكل صارخ. فمنحدر تأثير الزمن السلبي سلبي جدًّا بالنسبة إلى بيلاروسيا، ما يعكس التراجع الحاد في ترتيب دار الحرية ما بين 1990 و 1996 قبل أن يستوي مجددًا عند النقطة 3. وعلى العكس من ذلك، فإن نمو المكسيك على مر الزمن إيجابي جدًّا، ما يعكس الازدياد التدريجي من 7 نقاط إلى 15 نقطة في نقاط دار الحرية على امتداد 14 سنة. ويأخذ نموذجنا الإحصائي في الاعتبار هذه الأنواع لنزعات دول محددة، ويقدر «القيمة الإضافية» لمساعدات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للديمقراطية ونظام الحكم في ترتيب دار الحرية، كما أنه يراقب مسار النمو الأساسي للبلد، ويراقب كذلك المتغيرات الأخرى التي يمكن أيضًا أن تؤثر في النتائج الديمقراطية على مر الزمن.

---

(1) هذا المتغير مرمّز بحيث تكون السنة 1990 =1، 1991= 2... إلخ. وإذا سمح المعامل لهذا المتغير بالتغيير عبلا البلدان، فحينها يشير الانحدار لكل حالة المعدل السنوي للتغيير في الدمقرطة في ذلك البلد بالتحديد خلال الفترة من 1990- 2003، بعد أن نتحكم بجميع العوامل الأخرى.





الشكل 10-2: النمو في نقاط دار الحرية، 1990-2003، بيلاروسيا والمكسيك.

ولن يكون من المناسب لانجاز مثل هذا التقدير للتأثير استخدام تقدير مربعات صغرى عادية معيارية بسبب الطبيعة المعقدة لمصطلح خطأ النموذج الموحد («المختلط»)[1].

ولحل هذه المشكلة استخدمنا منهجية تستند إلى النماذج الخطية الهرمية باستخدام التقديرات القصوى المحتملة فبينما تعتبر التفاصيل معقدة، ويمكن مشاهدتها على الموقع الإلكتروني الذي أشرنا إليه آنفًا، فإن نموذجنا قادر على تسجيل النمو (أو التراجع) في الديمقراطية، جنبًا إلى جنب مع النمو (أو التراجع) الديمقراطي داخل البلد على مر الزمن، فضلًا عن فرز إسهامات المساعدات الأميركية من العوامل الأخرى التي يمكن أن تنتج تغييرًا في الديمقراطية[2].

إن الميزة المميزة للنماذج الهرمية هو أنه يمكننا أن نقدر المعامل للنزعة الزمنية في كل بلد (كما هو موضع في الشكل 10-2) كدالة للمتغيرات التي هي سمات ثابتة للبلد (حجم المساحة الجغرافية، والمستوى الإجمالي للتنمية، والخبرة التاريخية مع الديمقراطية... إلخ). ولذلك استُخدمت المجموعة الرابعة من المتغيرات المذكورة أعلاه بتقدير المستوى المتوقع للديمقراطية لكل بلد، فضلًا عن «معدل التغيير» المتوقع لمستوى الديمقراطية لكل بلد. ويتم عرض نتائج التقدير في الملحق.

النتائج

وجدنا باستخدام مقياس 13 نقطة لدار الحرية ازدياد معدل البلد

(1) تعرف المنهجية التي نستخدمها بـ «نمذجة النمو الطولي الهرمي»، وتسمى أيضًا بـ «منحنيات النمو الفردية».

(2) في نماذج إضافية، جهدنا لنكون على يقين أن المساعدات الأميركية لم تكن المؤثر في التغير الديمقراطي، ولم تكن المسبب. أي إننا اختبرنا نماذجنا حتى لا تكون نتيجة قرار الحكومة الأميركية بإنفاق أموالها على الديمقراطية في أماكن كانت الديمقراطية تبلي بلاء حسنًا، وقامت بالحد منها حيثما كان أداؤها سيئًا. والنتيجة موجودة في كل حالة.

المتوسط بحوالي 0,4 نقطة كل سنة، ما يعني أنه خلال فترة إجراء الدراسة، زاد البلد المتوسط من مستواه الديمقراطي حوالي 0,6 وحدة. وتشير هذه النتيجة إلى ازدياد بطيء، ولكن متواصل، في معدل ازدياد الديمقراطية في جميع أنحاء العالم بمرور الزمن. وتوحي اكتشافاتنا كذلك بأن البلدان الأصغر المتنوعة إثنيًا تدمقرطت بخطى أسرع في تسعينيات القرن الماضي.

أما الخطوة الثانية والأكثر أهمية في تحليلنا فكانت النظر إلى تأثير المساعدات الديمقراطية والمتغيرات الأخرى على خط النزعة الإجمالية للديمقراطية. ويقدم ما وجدناه دليلًا قويًا جدًّا أن مساعدات كهذه تؤتي ثمارها في المتوسط. وإضافة إلى ذلك، فإن المساعدات الديمقراطية فقط تزيد من معدل الديمقراطية. ولا يؤدي أي شكل من أشكال المساعدات (مثل النمو الاقتصادي، والصحة، والبيئة. . .إلخ) إلى أي تأثير يذكر. وقد قمنا بإعادة تطبيق نماذجنا باستخدام مشروع «نظام الحكم» IV كمتغير تابع، ووجدنا التأثيرات بالمقدار ذاته تقريبًا، حالما جرى مسطرة مقياس «نظام الحكم» بطريقة دار الحرية. ويوضح هذا الاكتشاف السبب الذي وقعت فيه التحاليل السابقة في الخطأ. ذلك أن جميعها تقريبًا تعامل مع المساعدات الديمقراطية بالطريقة نفسها التي تعامل بها مع أشكال المساعدات الأخرى، ما أدى إلى حجب تأثير البرامج الديمقراطية بصورة كلية. فمن الممكن جدًّا أن يكون لهذه الأشكال من المساعدات تأثيرات غير مباشرة؛ فكما اقترح ليبسيت، فقد يساعد النمو الاقتصادي على إنتاج الديمقراطية، غير أننا لم نجد أي تأثير مباشر لهذه الأشكال من المساعدات، ولو كان هناك أي تأثير، فمن المحتمل أنه تم عبر المساعدات الديمقراطية.

كما أننا وجدنا أن البلدان التي نمت اقتصادياتها بصورة أسرع، وكانت موجودة في مناطق من العالم أكثر ديمقراطية (كما جرى قياس ذلك بمتغير الانتشار)، فإنها خبرت مستويات دمقرطة أعلى من الدول التي نمت اقتصادياتها بصورة أبطأ، وكانت موجودة في مناطق ذات مستويات أقل انخفاضًا. كما أننا توصلنا إلى أن العنف السياسي يلحق الضرر بالتنمية

الديمقراطية على الأمد القصير. غير أن هذه الاكتشافات ليست مثيرة للاستغراب، وتتوافق مع مفهومنا العام الإيجابي للمساعدات الديمقراطية. كما ينبغي أن نشير إلى أننا لم نجد، في دراستنا للنماء الداخلي، أن مستوى المساعدات كان نتيجة انحياز الوكالة الأميركية للتنمية الدولية «مع الرابحين». ولكننا وجدنا في الحقيقة عكس هذا الأمر، إذ وطّدت دول مثل بولندا ودول أخرى في أوروبا الشرقية من ديمقراطياتها، فتم إنهاء المساعدات الأميركية لأن هذه الدول اعتبرت أنها «تخرجت»، ونتيجة ذلك، فإن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تميل إلى التخلي عن الحالات الناجحة، وتركز على الحالات الأكثر صعوبة.

لا تعتبر الأهمية الإحصائية هي الأهمية الجوهرية، ولذلك رغبنا في أن نعرف حجم التأثير في الديمقراطية الذي للمساعدات الأجنبية فوق وما وراء العوامل الأخرى في نموذجنا. وما وجدناه هو أن عشرة ملايين من المساعدات الديمقراطية تزيد ربع نقطة في مؤشر دار الحرية ذي الـ 13 نقطة. وهناك طريقة أخرى لتقييم التأثير الجوهري للبرامج الديمقراطية هي بالمقارنة مع الافتراضات المنافية للواقع ـ المعدل المتوقع للدمقرطة للبلد المتوسط في العينة. فمن المتوقع أن يؤدي استثمار بقيمة مليون دولار المعدل النموذجي للدمقرطة بنسبة 65 في المئة في أي سنة (0,026 ـ 0,040). وتسارع إلى تلطيف هذه الاستنتاجات بجرعة من الواقعية. فالتأثير القوي للمساعدات الديمقراطية يحتاج إلى أن يأخذ بعين الاعتبار أنه على الرغم من أن عشرة ملايين من مساعدات الديمقراطية ونظام الحكم زادت من نقاط دار الحرية أكثر من توقع خط النزعة العادي، إلا أن البلد المتوسط تلقى فقط ما مجموعه 2,07 مليون دولار في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2005. ولذلك، فكما أكدنا في القسم السابق، فإن المساعدات الديمقراطية نسبة صغيرة من المساعدات الإجمالية، وأن المساعدات الأميركية في حد ذاتها صغيرة قياسًا بحجم اقتصادها عندما تقارن بالدول الصناعية المتقدمة الأخرى.

استنتاجات

إن نتائج دراستنا مريحة جدًّا للعمل الفكري لهذا المؤتمر. فقد بدأنا بحثنا بالقول أن السؤالين الرئيسين المطروحين في المؤتمر (هل ينبغي تعزيز الديمقراطية؟ وكيف ينبغي تعزيز الديمقراطية؟) لن يكون لهما معنى إذا لم ينجح تعزيز الديمقراطية. ولكن ما وجدناه أن تعزيز الديمقراطية ينجح. كما وجدنا أن هذه النزعة تنطبق على العالم ككل، حتى عندما تجري مراقبة جميع التأثيرات الرئيسية الأخرى على نمو الديمقراطية وعلى أشكال المساعدات الأجنبية جميعها. كما وجدنا أيضًا أن التأثير يكون قويًّا عندما يقارن بخط النزعة «العادي» للنمو الديمقراطي.

ويوحي هذا أنه ينبغي علينا أن نوجه اهتمامنا إلى سؤالي «هل ينبغي؟» و«كيف؟». وعلى الرغم من أن بحثنا لا يهتم بأي من السؤالين، إلا أن لدينا تحيزًا كبيرًا تجاه الإجابة عن السؤال الأول بالإيجاب. وهذا يعني أننا نعتقد أن هناك عدد كبير جدًّا من الأسباب الأخلاقية لتفضيل الديمقراطية على الدكتاتورية، منها أن الديمقراطيات، كما أشرنا، تتمتع بإمكانية أقل للميل إلى قتل مواطنيها. وأما سؤال «كيف؟» فيمكن الإجابة عنه أيضًا جزئيًّا بمجموعة البيانات الخاصة بنا، إذ إنها تحتوي على المساعدات الديمقراطية القطاعية الفرعية، ما يسمح لنا بالنظر إلى أي أشكال المساعدات (المجتمع المدني، سيادة القانون. . .إلخ) يعمل بشكل أفضل، وفي ظل أي ظروف. إلا أن ذلك التحليل والمناقشة موضوع بحث مختلف.

الملحق 1: تقديرات نموذج انحناءات النمو

دار الحرية (1-13)		
المتغير التابع	**المعامل**	**الخطأ المعياري**
المستوى الأول		
الديمقراطية والمساعدات الأخرى		
مساعدات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للديمقراطية ونظام الحكم	.026**	.006
مساعدات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لغير الديمقراطية ونظام الحكم	.001	.001
مساعدات غير مساعدات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	.0001	.0005
مناطقية ومناطقية فرعية للديمقراطية ونظام الحكم	.010	.130
مناطقية ومناطقية فرعية لغير الديمقراطية ونظام الحكم	-.010	.014
مساعدات مانحين آخرين للديمقراطية ونظام الحكم	.0004	.0004
مساعدات مانحين آخرين لغير الديمقراطية ونظام الحكم	3.12 E-5	5.60E-5
العوامل الاقتصادية والسياسية		
نمو إجمالي الناتج المحلي لكل فرد	.008**	.003
انتشار الديمقراطية	.237**	.088
أولوية المساعدات العسكرية الأميركية	-.029	.021
مدى العنف السياسي	-.001**	.0004
فشل الدولة	-.772**	.085
المستوى الثاني		
تأثير الاعتراض على المستوى الأول		

معدل الاعتراض	6.866**	.247
الديمقراطية السابقة	.312**	.050
ما قبل 1990 لمساعدات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	4.77E-5	4.71E-5
عدد السكان	-3.2E-6	2.49E-6
مساحة البلد بالكيلومتر المربع	-3.0E-6	.0002
معدل دخل الفرد	.097*	.052
التشرذم الإثني	-1.882**	1.040
اللامساواة في الدخل	.052	.033
فشل الدولة ما قبل 1990	-.200	.132
التأثير على منحدر المستوى الأول		
معدل المنحدر على منحنيات النمو	.040**	.017
الديمقراطية السابقة	-.004	.003
ما قبل 1990 لمساعدات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	-1.9E-6	2.74E-6
عدد السكان	1.47E-7	1.50E-7
مساحة البلد بالكيلومتر المربع	-1.6E-5*	9.71E-6
معدل دخل الفرد	.003	.003
التشرذم الإثني	.112*	.063
اللامساواة في الدخل	.0004	.002
فشل الدولة ما قبل 1990	-.006	.008
نموذج الإحصائيات ومعلمات التفاوت		
تقريبًا المستوى 1 الجذر التربيعي	.40	
التفاوت العشوائي (اعتراض)	5.955**	.939
التفاوت العشوائي (منحدر)	.013**	.003
الارتباط الذاتي	.794**	
نموذج الانحراف	6256.052	6290.052

الخاتمة

هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟(*)

(بقلم: نانسي بيرميو)

سواء قيمنا الدليل الناجم عن مقالات الكتاب أو من أدلة أمثلة موجودة في العالم من حولنا، فإننا مجبرون على الاستنتاج أن الديمقراطية غير قابلة للتصدير. فالتصدير يتضمن صناعة سلعة ما في مكان ما، ومن ثم إيجاد مشترٍ راغب في دفع ثمنها في مكان آخر، ومن بعد ذلك إيصالها إليه سالمة. وببساطة فإن الديمقراطية لا تتناسب مع الاستعارة.

فأولًا، الديمقراطية ليست سلعة واحدة، ولكنها مجموعة معقدة من المؤسسات والسلوكيات التي يمكن أن توضع في مكانها فقط من أشخاص محليين يتصرفون من تلقاء أنفسهم. وثانيًا لا يوجد للديمقراطية مشترٍ واحد.

فقد يسعى كثيرون للحصول عليها، ولكن ستتنوع رؤاهم لتكوينها المؤسساتي، وقد لا يسعى العديد من الفاعلين المحليين للحصول على الديمقراطية على الإطلاق. وفي الحقيقة قد يرغب العديد من هؤلاء الفاعلين في دفع ثمن باهظ للحؤول دون الديمقراطية، وبذلك سيجعلون أكلاف إنشاء الديمقراطية باهظة للغاية بالنسبة إلى الذين يرغبون فيها بشدة. وأخيرًا،

(1) تشكر المؤلفة جوشوا وودوورد من جامعة أكسفورد لمساعدتها البحثية القيمة.

فالمؤسسات لا تتنقل من تشكيل ما إلى تشكيل آخر من دون أي تغيير. فقد تبقى الأشكال كما هي، ولكن المحتوي والوظيفة يختلفان بصورة دراماتيكية.

لقد أثارت الحرب في العراق المشكلات الحالية لنموذج تصدير الديمقراطية وعلى الرغم من ذلك كما يشير مارك بلاتنر (Marc Plattner)، فقد كانت محاولات إنشاء الديمقراطية عبر الاحتلال حالات «نادرة جدًّا» (بلاتنر، هذا الكتاب)، وما زال كثيرون يعتبرون حرب العراق بمثابة رمز لجهود الغرب، أو أكثر دقة، لجهود الولايات المتحدة لتصدير الديمقراطية. وقد لطّخت التجربة العراقية أنواعًا مختلفة جدًّا من مبادرات التصدير، فضلًا عما فعلته المبادرة متعددة الجنسيات ذات المشكلات العميقة في أفغانستان.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية غير قابلة للتصدير، إلا أن فرص نجاحها في أي بلد قد تسهم فيها دول أخرى قريبة أو بعيدة (أو إعاقتها). ولذا فمن المنطقي التمييز بين مصطلحات ثلاثة غالبًا ما تستخدم بشكل متداخل، ولكنها ستستخدم في هذه المقالة على الأقل للدلالة على مشاريع متفرقة: (1) «تصدير الديمقراطية»، يعني نقل نظام ما بالكامل؛ (2) تعزيز الديمقراطية، ويعني مشروع تصوري لقولبة الديمقراطية كأفضل شكل من أشكال الحكومة؛ (3) المساعدات الديمقراطية، ويعني دعم مختلف المؤسسات والسلوكيات المترابطة التي يعتقد أن الديمقراطيات الناشئة بحاجة إليها.

على الرغم من ثبوت أن تصدير الديمقراطية أمر مستحيل، إلا أن انتشار الديمقراطية كفكرة هي فكرة رائعة، وقد لاقت المساعدات الديمقراطية بعض النجاح. وباستخدام المقالات التي مرت في هذا الكتاب.

كأساس لها، ستحلل هذه المقالة نجاح مشاريع التصدير، والتعزيز، والمساعدات وإخفاقها، وتقدم بعض المقترحات المتواضعة حول أفضل السبل للارتقاء بالديمقراطية في المستقبل.

تصدير الديمقراطية

تتجاوز مشكلات فكرة تصدير الديمقراطية الاستعارات غير المناسبة، إذ إنها متجذرة في تعقيدات الديمقراطية نفسها. ويسلط تعريف روبرت داهل

للديمقراطية، واسع القبول، الضوء على ما لا يقل عن سبعة مكوّنات مؤسساتية. فوفقًا لداهل، فإن الديمقراطية الحديثة عبارة عن نوع نظام يتضمن: (1) السيطرة على قرارات الحكومة... مخولة دستوريًا بمسؤولين منتخبين... (2) اختيار المسؤولين المنتخبين يتم بإجراء انتخابات منتظمة ونزيهة (3) عمليًّا لكل فرد بالغ حق التصويت... (4) عمليًّا لكل فرد حق الترشيح لتولي منصب حكومي (5) حق المواطنين في التعبير حول مسائل سياسية معرّفة بشكل واسع، بما في ذلك انتقاد مسؤولي الحكومة... (6) حق المواطنين في السعي لإيجاد مصدر بديل للمعلومات التي يحميها القانون (7) حق المواطنين في تشكيل منظمات ونقابات مستقلة نسبيًّا، بما في ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح» (داهل 1982: 11). ولذا يجب أن تتحذر الدساتير، والانتخابات النزيهة، وحق التصويت، وتولى المنصب، وحرية التعبير، وحرية المعلومات، وحرية الأحزاب. وتنعكس في السلوكيات والمعايير إلى درجة أن تكون ذات معنى. وبما أن هذه المؤسسات تتطلب تعاونًا طوعيًّا، فلا يمكن فرضها، حتى في ظروف سلطة لا مثيل لها على الإطلاق. وتوضح يابان مابعد الحرب العالمية الثانية هذه النقطة. فحتى في أراضٍ محتلة خربتها القنابل التقليدية والذرية، وقادها قائد أعلى تمتع بصلاحياتٍ وسلطات لا يمكن التفكير بها في أيامنا هذه، مارست المؤسسات المحلية أحيانًا مقاومة عنيدة. وقد صيغ دستور البلاد المدمرة في ستة أيام على يد فريق من الأميركان جمعوا في قاعة رقص في طوكيو، ولكن القائد الأعلى الذي أمر بهذه المبادرة أدرك أن الوثيقة لا بد أن تعرض على الشعب من قبل الإمبراطور هيروهيتو، وأنها «كانت مقبولة لأنها أبقت على العرش في عظمته المتعالية» (دووار 1999: 389). فالسياق مهم على الدوام.

بما أن «المشاركة الأجنبية ينبغي أن تصاغ بعناية وفقًا للظروف المحلية المحددة» (باراني في هذا الكتاب)، وبما أن المؤسسات التي شكلت في مكان ما قد تكون «عديمة الجدوى» أو غير قابلة للعمل في مكان آخر (تشيروت في هذا الكتاب)، فإن التصدير الكامل حتى لمكوّن واحد من

المكوّنات المؤسساتية العديدة للديمقراطية سينطوي على مشكلات عديدة. وتتضح العديد من تأثيرات السياق القوية بصورة أكبر بالعديد من الانتخابات الكارثية التي أجريت عقب ضغوطات أجنبية للإسراع بالدمقرطة. فـ «الانتخابات السريعة» المفروضة «من قبل الأجانب الذين لا يعرفون الأوضاع المحلية» (تشيروت في هذا الكتاب)، غالبًا ما تكون الشرارة التي تشعل صراعات طويلة الأمد. وتذكرنا المقالات في هذا الكتاب أن الانتخابات التي أجريت بتفويض دولي في بوروندي أدت إلى وفاة 200،000 شخص سنة 1993، وأن الاستفتاء الذي أجري برعاية دولية في تيمور الشرقية تسبب بعمليات قتل وتشريد واسعة سنة 1999 (تشيروت في هذا الكتاب)، وأن «الانتخابات المفروضة يمكن أن تتسبب بحدوث صراع إثني» في العديد من الدول (موزر في هذا الكتاب). وقد أشعلت، بطريقة مماثلة، الانتخابات الدولية في أنغولا سنة 1992 موجة جديدة من القتال أسفرت عن مقتل أكثر من ألف شخص، وشردت مليوني شخص آخرين من منازلهم، ورمت بثلاثة ملايين آخرين إلى شفير المجاعة (بايكروفت 1994: 241). وحتى عندما لم تؤدِ الانتخابات السريعة إلى إشعال عنف جديد، فقد تمنح الشرعية بدلًا من ذلك إلى قادة يتسمون بالعنف. كما جرى التلاعب بالانتخابات التي فرضت بصورة سريعة في البوسنة سنة 1996 «من البداية وحتى النهاية» من قبل النخب المناهضة للديمقراطية، وأدت في النهاية إلى «شرعنة نتائج التطهير الإثني فقط» (مانيننغ 2004: 64).

على الرغم من أن المجموعة الدولية تعلمت من أخطاء الماضي، ومن المرجح أنها ستقاوم الضغوطات لإجراء انتخابات وطنية «في الحال» (رايلي: 2004: 117)، إلا أننا لا نزال نرى أن الديمقراطية تصدر بشكل تدريجي، وتثبت أنها غير قابلة للعمل. على سبيل المثال، أنّه على الرغم من الإعداد لثلاث سنوات لانتخابات تموز/ يوليو 2006 في الكونغو الديمقراطية والتي أفرزت منتصرًا واضحًا، وتمت بحصول عنف متفرق فقط، إلا أن البلاد غرقت بعد 18 شهرًا في أتون حرب دامية. فقد أثبتت مساعدات بلغت أكثر من نصف مليار دولار، وقوة حفظ سلام مؤلفة من 17،600 جندي، أنها غير

كافية للتعويض عن غياب المؤسسات والسلوكيات الأخرى التي تتطلبها ديمقراطية سليمة (كابلان 2007: 229-300).

باعتبار العنف وانهيار النظام الذي يلي الانتخابات، فليس من المستغرب أن يصرّ كل من مانسفيلد وسنايدر على ضرورة تشكيل المدى الواسع من «المتطلبات المؤسساتية قبل الشروع بتنافس سياسي كبير» (مانسفيلد وسنايدر في هذا الكتاب). ومع ذلك فقد تنطوي التدرجية المفروضة على مشكلات، تمامًا مثل الانتخابات المفروضة.

فعلى أي أسس أخلاقية أو عملية يمكن للقوات الدولية منع الشعوب من إجراء انتخابات إذا ما أرادوا ذلك؟ لقد سلط روبرت داهل الضوء على هذه المعضلة قبيل بدء الموجة الثالثة من الدمقرطة، مشيرًا إلى أن المسار المثالي التدرجي تجاه الحكم المتعدد لم يعد ممكنًا سياسيًّا (داهل 1971). كما يذكرنا مايكل فاول بهذا الأمر مشددًا على أنه «لا يوجد سبيل عادلة أو عملية لمطالبة المواطنين بالتنازل عن حقهم في الاقتراع» (ماك فاول 2007: 166).

ويسلط الاهتمام الشعبي في إجراء الانتخابات، والعديد من التضحيات التي قدمها الأشخاص العاديون للإطاحة بالدكتاتوريات، واختيار قادتهم الضوء على شعبية الديمقراطية كفكرة.

الديمقراطية كفكرة

إن لفكرة الديمقراطية باعتبارها صيغة عامة لنظام الحكم، جاذبية واسعة لا يمكن إنكارها. ولا بد أن غيلويرمو أودنيل على حق عندما يشدد على أن الديمقراطية «انتصرت في حرب الأفكار في جميع أنحاء العالم تقريبًا» (أودونيل 2007: 7). ويستمد هذا الانتصار، جزئيًّا، من المحاولات المتعمدة لتعزيز الديمقراطية كفكرة جيدة واسعة. ومن هذا المنطلق الضيق، يبدو أن تعزيز الديمقراطية كان ناجحًا للغاية. كما يؤكد كوكيد مارك بلاتنر أن «الديمقراطية هي النظام السياسي الوحيد الذي يدّعي صورة الشرعية العالمية» (بلاتنر في هذا الكتاب) بدليل من استطلاعات الرأي الشعبية، وبلغة، إن لم يكن بسلوك، الفاعلين الدوليين والنخب المحلية.

آراء شعبية حول الديمقراطية

لا يوجد وسيلة بديلة للمنظمات السياسية التي تتعاطى الديمقراطية بجاذبيتها عبر المناطق. فقد وجدت دراسات حديثة عابرة للأوطان في 13 بلدًا شيوعيًّا سابقًا، أنه «جرى تفضيل الديمقراطية بنسبة بلغت 82 في المئة من الذين شملهم المسح في مقابل سبعة في المئة فضلوا الدكتاتورية، بينما فضل «في المئة شيئًا ما بين الاثنين» (روز 2007: 113). وعلى الرغم من المستويات العليا لعدم الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية، إلا أن مستويات تأييد أشكال غير ديمقراطية لنظام الحكم كانت متدنية للغاية. وقد رفض 90 في المئة من مواطني الدول الشيوعية سابقًا فكرة حكومة عسكرية، بينما رفض 80 في المئة العودة إلى نظام الحكم الشيوعي. كما رفض أكثر من 75 في المئة من مواطني جمهورية التشيك، وهنغاريا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ورومانيا، فكرة حكم الرجل القوي. ورفض كذلك أكثر من ثلثي مواطني الدول العشر الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي البدائل الثلاثة للديمقراطية (روز 2007: 114-115).

على الرغم من الأداء الضعيف للعديد من الديمقراطيات الجديدة في إفريقيا، إلا أن أكبر المسوحات للرأي العام وأحدثها في القارة وجدت أن 61 في المئة من المواطنين الذين أجريت معهم مقابلات يفضلون الديمقراطية على أي شكل آخر من أشكال الحكم. وأيد المستبينون، الذين كانوا على دراية بكيفية تعريف المفهوم في الغرب، الديمقراطية بنسبة 75 في المئة (براتون 2007: 100).

ولا يعتبر مستوى التأييد العالي للديمقراطية في إفريقيا دالة على سوء الفهم الواسع لما تتضمنه الديمقراطية. فقد كان الأفارقة في الجزء الأكبر منهم على دراية تامة بقصور أنظمتهم السياسية الخاصة وبالفجوة ما بين ما هو واقعي وما هو مثالي. ويبين بحث مايكل براتون توافق مميز بين مفاهيم العامة والخبراء إزاء الديمقراطية في بعض الدول الإفريقية (براتون 2007: 104). كما أنه من المهم جدًّا أن الأفارقة يرفضون بهامش كبير أي شكل آخر من أشكال نظام

الحكم. كما يرفض ثلاثة أرباعهم تقريبًا الحكم العسكري، بينما يرفض 71 في المئة منهم حكم الحزب الواحد. ورفض 78 في المئة منهم، بشكل مثير للإعجاب، حكم الرجل الواحد. وفضلًا عن ذلك رفض أكثر من نصف الأشخاص الذين شملهم المسح البدائل الثلاثة جميعًا (براتون 2007: 102).

لقد رُفضت البدائل الثلاثة للديمقراطية من قبل أكثر من نصف المستبينين في آخر استطلاع أجراه مشروع بارومتر الآسيوي (Asian Barometer) أيضًا. فقد بلغت نسبة المواطنين الذين رفضوا الحكم العسكري أكثر من 81 في المئة، بينما رفض 76 في المئة حكم الحزب الواحد، وبلغت نسبة الذين رُفضوا حكم الرجل الواحد 65 في المئة[1]. ووافق أكثر من نصف الذين أجريت معهم مقابلات على أن الديمقراطية كانت «دومًا مفضلة على أي نوع آخر من أنظمة الحكم»، في حين وافق 85 في المئة من المستبينين بأن الحكم الديمقراطي مرغوب فيه في بلادهم (تشانغ وغيره 2007: 70-73). ويكشف بحث مسحي في جمهورية الصين الشعبية نتائج مشابهة بصورة مثيرة للاستغرب - خاصة بين صفوف الشباب (وانغ 2007).

أما في أميركا اللاتينية، فقد كشفت بيانات مسح حديث عابر للأوطان أن 72 في المئة من المواطنين يعتقدون أن الديمقراطية هي «أفضل نظام للحكم» (الباروميتر اللاتيني 2007: 80). وأما الذين يرون فرقًا صغيرًا بين الاستبدادية والديمقراطية، فبلغت نسبتهم فقط 20 في المئة (يشهد انخفاضًا قليلًا من نسبة 23 في المئة سنة 2003)، واعتقد 17 في المئة فقط أن نظام الحكم الاستبدادي له ما يبرره (الباروميتر اللاتيني 2007: 79-81).

وفي الدول العربية، كان التأييد للديمقراطية عاليًا بصورة مستغربة أيضًا. وسواء أخذنا في الاعتبار نتائج مسح القيمة العالمي» للفترة الممتدة بين 1999

(1) هذه الأرقام هي معدل النسبة المؤية لكل من تايوان، وكوريا الجنوبية، والفلبين، وتايلند، ومنغوليا. أما نتائج اليابان فكانت 65% ضد زعامة الرجل القوي، و67% ضد حكم الحزب الواحد، و95% ضد الحكم العسكري (تشانغ وغيره، 73:2007)

و 2002، أو مسوحات «المؤسسة العلمية القومية» في سنتي 2003 و 2004، فإن العرب الذين يعتقدون أن الديمقراطية «أعلى مرتبة من الأنظمة السياسية الأخرى»، فقد تجاوزت على الدوام نسبة 80 في المئة، وغالبًا ما كانت في مدى 90 في المئة. وعلى عكس ما يتوقعه البعض، فإن التأييد للديمقراطية في البلدان العربية «لا يتنوع كدالة على الجندرية، أو التعليم، أو العمر» (تيسلر وغاو 2005: 8). فـ «المواطنون الذين لا يؤيدون الديمقراطية قليلو العدد نسبيًا، فضلًا عن أنهم موزعون بالتساوي تقريبًا ما بين الاستبداديين العلمانيين والأصوليين» (تيسلر وغاو 2005: 92). وأما في العالم الإسلامي ككل، فقد وجد استطلاع سنة 2007 لـ 6000 مستبين أن التأييد للديمقراطية كان «في حدود نسبة 80 في المئة» في بلدان متعددة مثل أندونيسيا، والأردن، ولبنان، والمغرب، في حين انخفض التأييد لتنظيم القاعدة في السنوات الأخيرة (مشروع بيو للمواقف الدولية). وعلى الرغم من عقود من التعبئة الإسلاموية المعادية للديمقراطية، فإن أكثر من ثلثي مسلمي العالم البالغين مليار مسلم يعيشون الآن في ظل حكومات منتخبة ديمقراطيًا (إبراهيم 2007: 6). كما توحي بيانات مسحية من مصادر متنوعة واسعة أن التأييد الشعبي للديمقراطية قوي في كل منطقة من مناطق العالم (ماك فاول 2004 ـ 2005: 152).

الديمقراطية ـ المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية

تنسجم شعبية الديمقراطية مع المواطنين العاديين بوضعها لدى المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية من أصناف متنوعة. فكما يشير مايكل ماك فاول، فقد أصبحت الديمقراطية «مخندقة» في الحياة المؤسساتية عبر العالم، وبذلك ستكون جزءًا من المشهد السياسي لبعض الوقت (ماك فاول 2004 ـ 2005: 152). وحتى ولو كانت منظمة الوقف الوطني الديمقراطية مثيرة للجدل وقت إنشائها فقد انتشرت الآن المنظمات التي تخصص مواردها لتعزيز القيم والمؤسسات الديمقراطية عبر العالم (بلاتنر هذا الكتاب). وتنفق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الآن 1,5 مليار دولار على المساعدات الديمقراطية سنويًا (ماك فاول 2007: 47). كما

تخصص البلدان الأوروبية الآن أموالًا لتعزيز الديمقراطية أكثر مما تفعله الولايات المتحدة، كما أن الاتحاد الأوروبي ما هو إلا واحد من العديد من الفاعلين الأوروبيين الذين يخصصون أموالًا كبيرة لمشروع الديمقراطية. وفضلًا عن ذلك، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نشطة في تقديم المساعدات الديمقراطية في سبع عشرة دولة، وقد أنفقت أكثر من 162 مليون يورو في سنة 2006 وحدها (بونسترا 2007: 14). وإضافة إلى ذلك، فإن بلدان منظمة الدول الأميركية ملتزمة رسميًّا بـ «تعزيز الديمقراطية التمثيلية وتوطيدها»، وبالدفاع عن الديمقراطيات التي يبدو أنها تتعرض لتحدٍّ من قبل فاعلين مناهضين للديمقراطية وفاعلين فوق قانونيين (ماك فاول 2004: 156-157). كما أن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يرغم الدول الأعضاء على «احترام المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، ونظام الحكم الصالح»، فضلًا عن «التنديد بالتغيرات غير الدستورية للحكومات ورفضها (الاتحاد الإفريقي 2001). وقد وقعت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) على ميثاق الديمقراطية في كانون الأول/ ديسمبر 2005، واعدة بـ «تعزيز المؤسسات الديمقراطية» أينما وجدت، وتعزيز «الديمقراطية، وحقوق الإنسان. . . والشفافية، ونظام الحكم الصالح» في جميع أنحاء المنطقة (آسيان 2005). كما تخصص الأمم المتحدة الآن العديد من الموارد الضخمة لتعزيز الديمقراطية من طريق منظمات جديدة ومن خلال التشديد على البرامج القديمة. وتؤطر وثائقها الآن الديمقراطية باعتبارها «حيوية» للتنمية البشرية (مشروع التنمية التابع للأمم المتحدة 2002: 3). وتعتبر الأهمية التي يوليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لنظام الحكم جزءًا من هذه النزعة الدولية.

بعد تحفّز الولايات المتحدة برؤية أن «تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية تكوّن «حجر الأساس للحرب على الإرهاب» (دوبرينسكي 2001)، فقد أصبح الآن لديها برامج لتعزيز الديمقراطية في جميع أجهزتها الحكومية. وقد وعدت «استراتيجية الأمن القومي، بأن «الدول التي تتجه باتجاه الديمقراطية» سوف «تكافأ على الخطوات التي تتخذها «بمزيد من المساعدات الأجنبية (ويندسور

2003: 52). وكان الرئيس جورج دبليو بوش وعد أن «حساب التحدي الألفي» سيقدم ما قد يصل إلى خمسة مليارات سنويًا إلى البلدان التي «تحكم بعدل» (ويندسور 2003: 51). وتساعد الأفكار وراء هذه المبادرات على شرح سبب ازدياد إنفاق الولايات المتحدة على المساعدات الديمقراطية من 128 مليون دولار سنة 1990 إلى 902 مليون دولار سنة 2005 (سليفسون وغير في هذا الكتاب). كما أن مقالة زولتان باراني تنبئنا بأن الالتزام الرسمي إزاء الديمقراطية قد امتد ليصل حتى القوات المسلحة الأميركية. وباعتبار أن الجيش الأميركي استخدام غالبًا لدعم الدكتاتوريات اليمينية في الماضي، فمن اللافت أن يرى الآن مسؤولون في القيادة الجنوبية الأميركية أنّ مهمتهم تتمثل بـ «تعزيز المؤسسات الديمقراطية» (باراني في هذا الكتاب). يتضح نجاح الديمقراطية كفكرة أكثر في عمل جون كاري حول الدساتير. فحيث إن 76 في المئة من الدساتير المحررة ما بين 1789 و 2005 ذكرت الديمقراطية، فإن 94 في المئة من الدساتير التي صيغت ما بين 1990 و 2005 استخدمت هذا المصطلح (كاري في هذا الكتاب).

وبالطبع فكما يقول كاري بوضوح، فإن الدساتير غالبًا ما يجري تجاهلها، ولكن حتى التظاهر بكونها ديمقراطية أمر بارز، كما أن حقيقة تغير الإشارات على مر الزمن ليست غير ذات معنى. فقد صاغ أودونيل الأمر ببلاغة بالقول «إن كون الشيء ديمقراطيًا أو الادعاء بأنه ديمقراطي يشبه العملة: فالإمساك بها بصدقية يزيد من رأس المال السياسي» (أودينيل 2007: 6).

من المثير للسخرية أن انتصار الديمقراطية كفكرة قد يتم إيضاحه بصورة أمثل بطبيعة النخب السياسية التي تتشدق بمزايا الديمقراطية، وبالعديد من القادة الذين يشعرون أنهم مضطرون لإجراء الانتخابات فيما يرفضون أن يعرّضوا أنفسهم لمنافسة مفتوحة بالكامل. وقد قدم رئيس الوزراء الصيني وين جياباو (Wen Jiaobao) دليلًا قويًا على الانتصار الفكري للديمقراطية في مؤتمر صحافي بعد الجلسة الختامية لمؤتمر الشعب الوطني في آذار/مارس 2007. فكما لو كان يرغب في ملاءمة ما يبدو الآن أنه تقريبًا رؤية مهيمنة لكيفية تنظيم الحكومات، قال وين «إن الديمقراطية، والقانون، والحرية

وحقوق الإنسان، والمساواة، والأخوة ليست سمات فريدة خاصة بالرأسمالية. إنها الثمرة المشتركة للحضارة التي جاءت في تاريخ العالم ككل...». ومن ثم تابع القول بأنّ تقديم النظام الاقتصادي ذي التوجه السوقي ينبغي أن «يضمن حقوق الشعوب بالانتخابات الديمقراطية، وديمقراطية صنع القرار، وبالإدارة الديمقراطية، وبالإشراف الديمقراطي» (وين كما ذكر في عمل يانغ 2007: 61). ويبدو أن هذه العبارات تبرز إدعاء نوديا بأن الديمقراطية أصبحت «رديفًا للحضارة نفسها» (بلاتنر في هذا الكتاب). وفي أي حال، إنهما يقترحان أنّه حتى «النخبة العينية الحاكمة لا يوجد لديها بديل من الخطاب العالمي حول الحرية والديمقراطية (يانغ 2007: 62).

هناك مجموعة مثيرة للاستغراب من القادة السياسيين الذي يبدو الآن أنهم يعتقدون أنه لا يوجد لديهم بديل عن الانتخابات كسبيل لشرعنة سلطتهم، وأحيانًا، للقيام بتغيير في السياسة.

وتوضح الانتخابات المعينة التي ابتلى بها العديد من ديمقراطيات الموجة الثالثة والرابعة بعدم ملاءمة مشروع «التصدير» ولكنها تقدم أيضًا برهانًا فاسدًا بأن تعزيز الديمقراطية كفكرة كان ناجحًا.

وكما يذكرنا روبرت موزر فإن الانتخابات تضفي شرعية محليًّا ودوليًّا. (موزر في هذا الكتاب)؛ وحاليًّا لا يمكن لغير الانتخابات بإداء هذا الدور، ذلك أنه لا يوجد صيغ بديلة دولية وتستخدم «الديمقراطية»، تحديدًا لأن الأوتوقراطيين يشعرون بأنهم بحاجة إلى هذا الشكل من الشرعنة (تشيروت في هذا الكتاب). «واليوم كما لم يحدث من قبل» يقدم الحكام الاستبداديون التحية إلى الفضيلة ضمنًا بالاعتراف بمبدأ السيادة الشعبية» (أودينيل 2007: 7). ولم يكن الحال كذلك دومًا.

سبب للحذر

إن شعبية الديمقراطية بين الأشخاص العاديين حول العالم، واحتضان المنظمات الدولية لها، فضلًا عن كلية وجود الخطاب الديمقراطي بين القادة

السياسيين من جميع الأصناف، تشهد على انتصار الديمقراطية كفكرة. ومع ذلك، هناك أسباب تدعو إلى الحذر حيال الاحتضان العالمي الواسع للديمقراطية، وذلك بإزاء نجاح تعزيز الديمقراطية.

فأولًا، إن شعبية الديمقراطية هي على الأقل جزئيًّا نتيجة معانيها المتعددة. كما أن لمؤيديها مراجع مختلفة، وتوقعات مختلفة، وبذلك ردود فعل مختلفة عندما، وإذا ما، وُجد نظام يعتبر نفسه ديمقراطيًّا. فعلى سبيل المثال في الأنظمة الشيوعية سابقًا في أوروبا الشرقية «تعني الديمقراطية... حرية فعل وقول ما تشاء؛ واختيار الحكومة من طريق انتخابات تنافسية؛ ودولة الرفاه» (روز 2007: 113)، على الرغم من عدم وجود اعتقاد عالمي بأن الديمقراطية تتضمن دولة الرفاه، ولكن أهمية ذلك في الإدراك الشعبي للمصطلح في الأنظمة الشيوعية سابقًا يؤثر في تقييم المواطنين لأداء النظام.

هناك سبب آخر للحذر إزاء مشروع التعزيز وهو أن المستويات الحالية العالية لتأييد الديمقراطية بين المواطنين العاديين قد تتلاشى. فقد وجد مسح حديث جدًّا الباروميتر الآسيوي أن «كل مؤشر لمتوسط التأييد للديمقراطية أظهر تراجعًا» بين سنتي 2001 و 2006 (تشانغ وغيره 2007: 71) هذا على الرغم من أن «كل شخص تقريبًا يؤمن بالديمقراطية كفكرة مجردة... إلا أن القليل منهم جدًّا يعتبرها خياره المفضل كنظام حكم في ظل جميع الظروف، واعتبر عدد أقل من ذلك أنهم يفضلون الديمقراطية على التنمية الاقتصادية» إذا ما اضطروا للاختيار بين الاثنين (تشانغ وغيره 2007: 72).

يبدو أن الشعبوية في بعض دول أميركا اللاتينية باتت تشكل تحدّيًا إلى للديمقراطية الليبرالية بين بعض القطاعات الاجتماعية. ففي مسح لـ«باروميتر الأميركيين (AmericasBarometer) لسنة 2006 لقياس تأييد المواطنين للشعبوية، سئل المواطنون عن مدى استعدادهم لتأييد إجراءات خمسة ستسهم في تعزيز سلطات الرؤساء على حساب المؤسسات الديمقراطية الأخرى وفصل السلطات بصورة عامة. فعلى الرغم من أن أكثر من ثلث المستبينين رفضوا القبول بأي إجراءات شعبوية على الإطلاق، إلا أن ثلثيهم تقريبًا كان على استعداد للقبول

على الأقل بإجراء واحد، أعرب نصفهم تقريبًا عن استعدادهم للقبول بإجراءين. فقد أثبتت المشاعر الشعبية أنها أعلى بصورة بارزة بين المستبينين «الأكثر فقرًا وأقل تعليمًا» والأقل عمرًا. وحتى بعد استبعاد الثروة والتعليم، فقد بدا أن المستبينين الشباب كانوا راغبين بصورة بارزة في أن يؤيدوا القيام بـ «إجراءات شعبوية على حساب الديمقراطية الليبرالية» (سيليغسون 2007: 90). وإذا ما استمرت هذه المواقف، فقد يكون لها عواقب خطيرة عندما تشكل هذه الفئة من الشباب الجزء الأكبر من مجمل الأصوات الانتخابية.

يبدو أن طيف الشعبوية ينتاب وسط وشرق أوروبا كذلك، حيث يكتب المراقبون ذوو الدراية عن «ردة فعل شعبوية عنيفة» ستتمخض عن «انفجارات خطيرة محتملة ضد. . . دستورية الديمقراطية ـ الليبرالية» (روبنيك 2007: 20-24). وكانت دراسة موسعة أجريت سنة 2007 لتسعة وعشرين بلدًا ومنطقة شيوعية سابقًا في وسط أوروبا وأوراسيا قد خلصت إلى أن «الشعبوية والنزعات المناهضة لليبرالية في ازدياد» (دار الحرية 2007).

والأمر الذي يحفظ ماء الوجه هو أن الشعبوية تعني العديد من الأمور في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية. فبالنسبة إلى البعض «الشعبوية هي مناهضة لليبرالية، ولكنها ليست مناهضة للديمقراطية» (كراستوف 2007: 60)؛ وهي بالنسبة إلى آخرين تتوافق مع الديمقراطية (شميتر 2006)، ولكن بالنسبة إلى العديد من الاختصاصيين المناطقيين، فهناك شعور بأن التحسينات الديمقراطية قد تباطأت» بازدياد الميولات الشعبوية بين المواطنين (بوتورا 2007: 55).

يقدم التحليل المتنامي لـ «الرأسمالية الاستبدادية» في روسيا والصين سببًا ثالثًا للقلق إزاء الهيمنة الدائمة لفكرة الديمقراطية فقدرة كلا النظامين على إبراز صورة تجمع بين الدينامية الاقتصادية الرائعة والقومية التي لا يمكن المساومة عليها، جذابة للمواطنين الذين يسعون إلى تحسين مستوى معيشتهم، ولكنهم يشعرون بالتهديد من سوق عالمي ليبرالي تهيمن عليه الديمقراطيات الغربية سياسيًّا. ويمكّن إصرار بوتين أنه لا حق للأجانب بإصدار الأحكام على «ديمقراطيته السيادية» (سيستانوفيتش 2007: 124)، من وضع إطار وطني

جذاب حول الاستبدادية. وقد قادت هذه الاستنتاجات توماس كاروثرز إلى الاستنتاج بأنه «لا يمكننا بعد الآن افتراض وجود إجماع حول سمو الديمقراطية بين الفاعلين الجيو ـ استراتيجيين الرئيسيين في العالم»، وبذلك علينا «الرجوع إلى تحديات المشاركة في النقاشات الدولية حول قيمة الديمقراطية ذاتها» (كاروثرز 2007: 115).

أما السبب الأخير الذي يدعو إلى الحذر إزاء نجاح المشروع الفكري فهو أن الجاذبية الحالية للديمقراطية قد تكون تمخّضت عن المحاولات المتعمدة لتعزيز الحكومات للديمقراطية بصورة أقل من كيفية النظر إلى عمل الديمقراطية (أو تصور ذلك) في الدول. ولم يكن الأمر عمل مصادفة أن يستهل توماس بانغل مقالته بملاحظة أن الديمقراطية «تنشر ذاتها» بطاقة مدهشة (بانغل في هذا الكتاب) أو أن الديمقراطية الأثينية لم تنشر ببساطة من طريق القوة، ولكن بتفوقها المثالي». ومنذ الزمن الأثيني، كان حتى الرعايا قادرين على «معرفة ما يعنيه الازدهار البشري» من طريق مراقبة (أو تصور) عمل نظام سياسي آخر. وهذا مايشير إليه غيا نوديا عندما يقول إن الديمقراطية تنتشر عبر «المحاكاة» (بلاتنر في هذا الكتاب ـ وهي عملية تختلف تمامًا عن عملية الفرض.

بوجود الإعلام المعولم، تعتبر القدرات على المراقبة، والتعلم والمحاكاة متزايدة جدًّا. ومع ذلك، فبما أن الإعلام الحر لا يركز على «الازدهار البشري» وحده، فإن هذه القدرة المتزايدة تحمل ضررين خطيرين للذين يرغبون في تعزيز فكرة الديمقراطية باعتبارها شكلًا متفوقًا من أشكال الحكم. فعلى الأجانب أن لا يروا الجانب الجيد وحسب، بل الجانب السيء كذلك ، وأحيانًا القبيح. فقد تضررت صورة وصدقية الديمقراطية الأميركية بصورة كبيرة بسبب عدد من الحوادث في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الجدل الساخن حول نزاهة الانتخابات الرئاسية سنة 2000، والنقاش حول معسكرات الاعتقال في غوانتنامو، والكارثة التي أعقبت الإعصار كاترينا، والمشاهد المروعة للانتهاكات التي حدثت في سجن أبو غريب. فقد تساعد هذه الحوادث، فضلًا عن صور صحافية حية للمعاناة البشرية في العراق، على شرح السبب الذي وجد فيه «مشروع بيو للمواقف الدولية» أن أكثر من 80 في

المئة من الأتراك، و 70 في المئة من الباكستانيين «يبغضون». . . . «الأفكار الأميركية حول الديمقراطية» (تروب 2007: 19).

كما أن المواقف في عدد من الدول الغربية لم تكن في حال أفضل. وأما في فرنسا فقد كانت النسبة 76 في المئة. وأما في الأرجنتين والبرازيل، فقد كانت نسبة المواطنين الذين يبغضون الأفكار الأميركية إزاء الديمقراطية 67 في المئة. ولو أن نجاح تعزيز الديمقراطية، كما يقول ستيفن فيش، يعتمد على «ميول الناس تجاه المدمقرطين»، فإن جهود معززي الديمقراطية الأميركيين قد تضررت بصورة كبيرة بسبب الانحرافات الموثقة عن المثل الديمقراطية.

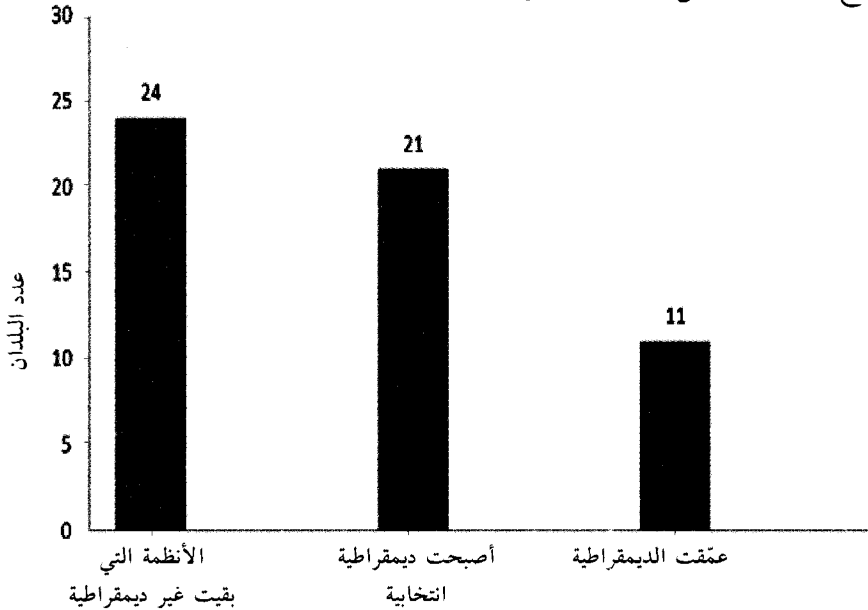
ولذلك فهناك العديد من الأسباب لتفادي الرضا الذاتي في ما يتعلق بالنشوء الناجح للديمقراطية كفكرة، ولكن هذا لا يعني التخلي عن المشروع الفكري. كما أن هذه الملاحظات التي تدعو إلى الحيطة والحذر لا تعني أنها حجة ضد المشروع الواعي للمساعدات الديمقراطية، وإنّما تجعل مشروع المساعدات أكثر صعوبة. ولكن كيف يمكن للدروس المستخلصة من جهود الماضي أن تغني سياسات المساعدات المستقبلية؟

المساعدات الديمقراطية

ينبغي أن يتنوع الجواب عن السؤال الذي طرحنا أنفًا، وفقًا للبلد أو البلدان التي تصوغ سياسات المساعدات لأن المفاهيم المحلية إزاء الفاعلين الأجانب لها عواقب كبيرة (فيش في هذا الكتاب)، ولأن نجاح سياسات كل بلد في مجال ما قد يتأثر بسياساتها في مجال آخر. ووفقًا لذلك يركز التحليل أدناه على سياسات الولايات المتحدة على وجه التحديد؛ على الرغم من أن بعض الحجج المقدمة قد تكون عامة.

على الرغم من تنوع تركيزها وأسلوبها فقد قدمت مقالات هذا الكتاب العديد من المواضيع المتناسقة ذوات الصلة بصوغ المساعدات الديمقراطية. وأشار كل مقال إلى تحديات وهوّات خطيرة، ولكن أيًّا منها لم يخلص إلى

أن هذه المساعدات غير ذات جدوي أو مستحيلة. وقد اقترح الفصل الذي كتبه كل من سليغسون، وفينكل، وبيرير-لينبان أنه على الرغم من عدم التناسبات المتعددة، إلا أن هناك تأثير إيجابي للموارد المالية المخصصة لبرامج ويعتبر اكتشاف أن تؤدي «مساعدات بقيمة مليون دولار إلى زيادة المعدل النموذجي للدمقرطة بنسبة 65 في المئة في أي سنة» مقولة بارزة للإحباط حول جدوى جهود المساعدات (سليغسون وغيره في هذا الكتاب). كما توضح نظرة إلى التغير السياسي الذي حدث في البلدان التي تتلقى المساعدات الديمقراطية الأميركية في الفترة ما بين 1991 و 2003، بأن من الـ 98 بلدًا التي تتلقى على الأقل مساعدات ديمقراطية ونظام الحكم لسنة واحدة، أصبحت 58 في المئة منها أكثر ديمقراطية، بينما أصبحت 19 في المئة منها أقل ديمقراطية، فيما لم يحدث أي تغير في 23 في المئة منها. (مقياس التغير هو نقاط نظام الحكم» من مجموعة بيانات سليغسون وغيره مع 6 نقاط تمثل عتبة الديمقراطية الانتخابية).



الشكل سي1: حجم التغير السياسي الإيجابي في الدول المتلقية للمساعدات (1991-2003)

بكل تأكيد لا تخبرنا هذه الأرقام شيئًا عن السببية، ولكنها تبين أن أكثر من نصف البلدان التي تتلقى مساعدات ديمقراطية مرت عمليًّا بتغير سياسي إيجابي في الفترة قيد الدراسة. ويبين الشكل «س-1» أن 24 دولة من أصل 56 دولة التي مرت بتغير إيجابي بقيت دولًا استبدادية، وأن 21 منها أصبحت ديمقراطيات انتخابية جديدة، وأن 11 دولة منها حسنت من نوعية نظامها الديمقراطي الموجود[1] وبالأقتران مع الحجة العرضية التي قدمها سليغسون وغيره، توحي هذه الأرقام بأن المساعدات الديمقراطية كانت مؤثرة نوعًا ما. ولكن كيف يمكن تحسين مشروع المساعدات؟ تقترح المقالات في هذه المجموعة العديد من الدروس حول مع من يجب العمل، وما الذي يجب القيام به وما الذي يجب تفاديه.

من؟

إن العمل مع النخب الحالية أمر مهم للغاية لنجاح المساعدات الديمقراطية وكما يذكرنا سليغسون، فإن النخب المحلية هم «حملة البرامج الأيديولوجية» في أي مجتمع (سليغسون في هذا الكتاب). ويستدعي تجاهلهم المتاعب، وحتى ولو كانوا حملة برامج أيديولوجية لا يوجد لديها مكوّنات ديمقراطية. وعلى الرغم من أن الفكرة المجردة للديمقراطية أصبحت ذات شعبية واسعة، إلا أن جوهرها «المتقلب» (أودونيل 2007: 6) يعني أن دائرتها تختلف بشكل واسع في مفاهيمها للذات، وبذلك في اعتناقها للفردانية التي تمكن في أساس الصيغة الليبرالية للديمقراطية كما وصفها بانغل. وأما تركيز سليغسون على المجتمعات غير الغربية، فيذكرنا بأن وكلاء المساعدات الديمقراطية غالبًا ما يعملون في أماكن لا يرى الأفراد فيها أنفسهم بأنها فرادى، ولكن أساسًا كأعضاء مجموعات نسبوية. ولذا فحيثما ومتى ما تبرز الهويات التي تستند إلى جماعة الهويات الفردية، فإن

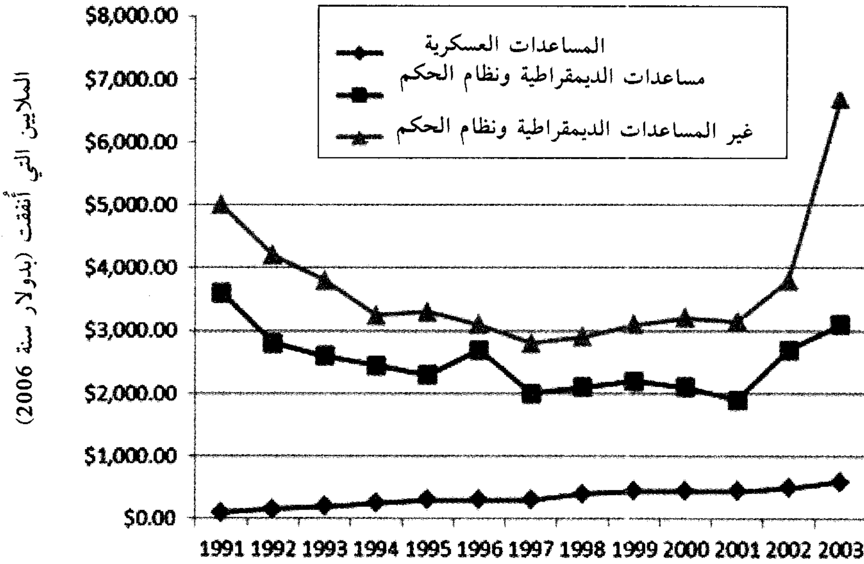
(1) إذا انتهى بلد ما بـ < 6= بقي غير ديمقراطي، وإذاما بدأ بلد ما بـ < 6 وأصبح < 6= ديمقراطية انتخابية. وإذا بدأ بلد ما بـ < 6 وانتهى بـ < 8= ديمقراطية مستقرة.

المستقبل يتشكل، في جزئه الأكبر، على يد قادة الجماعة الذين يتمتعون بالشرعية التقليدية. وفي حال أمكن بطريقة ما دمج هذه النخب في النظام الجديد، فإنه قد يدوم.

إن التركيز على النخب مبرر حتى عندما لا تكون السلطة والشرعية جزءًا من اللعبة. ويذكرنا مانسفيلد وسنايدر بأن المتاعب قد تستمر عندما تتهدد النخب من أي نوع بالدمقرطة، وبأن الديمقراطية ستتقدم إذا ما حاول أنصارها «إيجاد طرق لحماية» مصالح الذين قد يتسببون بالمتاعب.

كما أن لتشيروت، وهو يكتب عن المجتمعات المنقسمة بصورة عامة، رسالة قوية كذلك حول ضرورة التركيز على النخب. ويجادل بأن نخب المجتمعات المتفرقة يجب أن تطمأن بأنها لن تخسر ممتلكاتها أو سلطتها المحلية أو الفرصة من الإفادة كونها جزءًا في الدولة» (هذا الكتاب). كما أنه يوصي بالتركيز خصوصًا على الجيل الناشئ وعلى النخب المثقفة، قائلًا بأنه يجب «إعطاؤهم أسبابًا جوهرية للمشاركة» وذلك للحؤول دون توجيههم لمواردهم التعبوية إلى المشاريع المناهضة للديمقراطية التي ناقشتها شيري بيرمان. وتطول الحاجة إلى العمل مع النخب المحلية القوات المسلحة والشرطة. وبما أنه لا بد من المحافظة على الأمن الأساسي حتى تتمكن الديمقراطية من المعنى قدمًا، فإن باراني يؤيد «العمل، على الأقل بصورة مؤقتة مع الأفراد [العسكريين] المتوفرين» (هذا الكتاب).

إن التشديد على الشمولية التي برزت في المقالات الأخرى يعزز من ضرورة التفكير بشكل واسع حين إعداد برامج المساعدات. فكما يذكرنا موزر، فإن حظر أنواع الأحزاب السياسية يعرّض للخطر جعل المساعدات الديمقراطية ذاتها كأنها مناهضة للديمقراطية، فحين يجري حظر أحزاب سياسية ما، فمن المحتمل جدًا أن يلقى باللوم على الفاعلين الدوليين (موزر في هذا الكتاب). ولذلك ينبغي على الولايات المتحدة توخي الحذر بالنأي بنفسها عن حظر الأحزاب، وأن تؤيد قوانين حزبية شمولية.



الشكل سي 2: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: المساعدات العسكرية، وتعزيز الديمقراطية، وغير المساعدات الديمقراطية ونظام الحكم.

كما ينبغي لبرامج المساعدات الأميركية كذلك تشجيع حدوث عمليات شمولية لصوغ الدساتير؛ على الرغم من أنه في هذه المناسبات، يبدو أن النخب المنتخبة هي التي تقوم بالعبء الأكبر. كما أن اكتشاف كاري بأن «عدد الفاعلين المنتخبين ديمقراطيًّا» المشاركين في عملية الصوغ والنشر يسهم في حدوث مستويات أعلى للديمقراطية اللاحقة»، وفي فرض «قيود لاحقة» وفي فرض «قيود أكبر على سلطة الحكومة»، وفي حدوث «استقرار دستوري» متزايد، يقدم دليلًا إضافيًّا على أنّ الشمولية تثمر نتائج جيدة (هذا الكتاب). وبالتأكيد ثمين أن «تؤدي الشمولية إلى المماطلات وإلى المآزق، ولكن مخاطر الإقصاء قد تكون أعظم وبالًا. فكما يقول تشيروت فإقصاء النخب المحلية... كجزء من الدمقرطة مدعاة لحصول كارثة» (هذا الكتاب).

ما الذي يجب فعله؟

إن هذه المقالة ليست موضعًا لتقديم مقترحات سياسية مفصلة، وينبغي صوغ سياسة كهذه لكل بلد على حدة على أي حال. غير أن فصول هذا الكتاب تلقي الضوء على بعض المواضيع المعيارية.

إن أحد أكثر المواضيع قوة هو أن نجاح المساعدات الديمقراطية يعتمد على قدرة الدولة. وبما أن الديمقراطية تتضمن صيغة لمؤسسات حكومية، وليس مؤسسات دولة، فإن هذه التبعية لا تكون واضحة دومًا، ولكن دلالاتها عظمية. وتؤكد مقالة زولتان باراني أهمية القدرات الإكراهية للدولة. وتعتمد المؤسسات الأساسية للديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات الحرة، وحرية التعبير، على قدرة الشرطة والقوات المسلحة على توفير النظام والإسهام في سيادة القانون. وتقزّم المساعدات العسكرية الأميركية مساعداتها الديمقراطية، كما يوضح الشكل «س 2» ولكن بما أن المبادرتين غير منسقتين، فيمكن غالبًا للأولى أن تقوّض الثانية.

الجدول سي1 المساعدات الأميركية العسكرسة إلى الأوتوقراطيات، 1991-2203 (بملاينن الدولارات لسنة 2006)

الجزائر	2.3
أنغولا	3.0
أذربيجان	14.0
بيلاروسيا	1.1
كمبوديا	7.9
الكاميرون	4.5
ساحل العاج	7.4
مصر	20,965.9
غينيا	7.2
هاييتي	24.4
العراق	177.5

كازاخستان	26.0
نيبال	24.5
عُمان	132.8
باكستان	623.8
راواندا	100.7
الصومال	37.6
سوازيلاند	1.5
طاجيكستان	4.9
التوغو	0.7
تونس	157.5
تركمنستان	7.3
أوزبكستان	66.0
فيتنام	3.7
زيمباوي	6.7

يتقلص بصورة حتمية تأثير المساعدات للمجموعات المدنية، وللأحزاب السياسية، الصحافة المستقلة بسبب المساعدات العسكرية التي تؤيد حكم الاستبداديين بدلًا من سيادة القانون. ولو أن المساعدات العسكرية تستخدم لجعل القوات المسلحة أكثر مهنية ولبناء قدرة إكراهية لدولة ديمقراطية، فإن تأثيرها سيكون إيجابيًّا. ومع ذلك، فكما يوضح الجدول «س 1» فإن الولايات المتحدة ترسل ملايين الدولارات في شكل مساعدات عسكرية إلى أنظمة استبدادية كذلك. وحديثًا اقترح سعد الدين إبراهيم، وهو أحد المنشقين المصريين البارزين، أن «إحدى الطرق الفعالة لمساعدة الديمقراطيين العرب تمثل بوقف إرسال الكثير من المساعدات إلى الطغاة» (إبراهيم 2007: 13). ينبغي على الذين يكافحون لتحسين المساعدات الأميركية الاحتفاظ بهذه النصيحة في بالهم، لأنها قابلة للتطبيق في جميع أنحاء العالم.

كما أن قدرة الدولة الضعيفة في المؤسسات المدنية قد تلحق الضرر بالديمقراطية وببرامج المساعدات الديمقراطية.

وقد بيّن كل من مانسفيلد وسنايدر أن الديمقراطيات الحديثة التي تتمتع بمؤسسات دولة ضعيفة عرضة للحرب وللإخفاق الاقتصادي. وحيثما كانت المؤسسات ضعيفة جدًّا «لإدارة النشاط السياسي»، فإن «القومية» العدوانية «ستملأ الفراغ»، وستضطر النخب إلى الانهماك بالحمائية ومجموعة كاملة من السياسات التي تعيق التجارة والنمو (هذا الكتاب). ويلفتنا تشيروت إلى ضرورة قدرة الدولة على توفير حماية قانونية فعالة للممتلكات. ويكتب إن «غياب حقوق ملكية مستقرة» في سياق موارد شحيحة، ما يجعل من غير الممكن التخفيف من حدة الصراع في أي ديمقراطية رسمية (هذا الكتاب). كما يدعو باراني إلى تعزيز القدرة المؤسساتية في مناقشته حول إصلاح القوات المسلحة. مذكرًا إيانًا أنه «لا يمكن أن يكون هناك إشراف مدني نشط من دون وجود مؤسسات سياسية قوية» (هذا الكتاب).

تلقي شيري بيرمان الضوء على الارتباط المهم للغاية ما بين مؤسسات الدولة، والمؤسسات السياسية، والمجتمع المدني. والدرس المستخلص من نقاشها هو أن المساعدات المقدمة للمجتمع المدني قد تكون ذات نتيجة عكسية في حال كانت مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية متعطلة. فالمجتمعات المدنية القوية لا تعمل دومًا في مصلحة الديمقراطية.

حتى إنها قد تقوض العقد السياسي والاجتماعي الهش الذي غالبًا ما يدعم الأنظمة الديمقراطية الحديثة. وفي سياق تكون فيه للدولة قدرة ضعيفة على توفير الخدمات والعدالة، قد تملأ منظمات المجتمع المدني الفراغ، وتقضي بالتالي على ما تبقى من قدرة وسلطة قليلة للدولة. وأما في سياق تكون فيه الأحزاب ضعيفة، فقد يلحق المجتمع المدني الضرر بالديمقراطية بامتصاصه الطاقة والمواهب التي تحتاج إليها الأحزاب السياسية نفسها. ويمكن للمجتمع المدني، حتى في نظام سياسي ممتلىء بالمشكلات، أن يعمل في خدمة شيء أكثر سوءًا» (بيرمان في هذا الكتاب). كما قد يساء

توجيه جهود المساعدات التي تفضل المجتمع المدني على المجتمع السياسي وبناء قدرة الدولة. ولا بد من القول هنا بأن الحياة النقابوية الديمقراطية هي من أصول الحكم المتعدد، ولكن جميع الحياة النقابوية ليست ديمقراطية، وحتى النقابات التي يبدو أنها محايدة يمكن أن تستغلها القوات الاستبدادية. وتعزز رسالة سليغمان هذه النقطة. فهو يحذرنا أن «نكون واعين للافتراضات الخاصة التي نتسبب بها لفكرة المجتمع المدني قبل محاولة تعزيز فضائله في جميع أرجاء العالم» (هذا الكتاب).

لا شك في أن الكثير من المساعدات المقدمة إلى المجتمع المدني أُنفقت بطريقة حسنة. وهذا ما يساعد على شرح سبب وجود ترابط ما بين الأموال التي أنفقت على الديمقراطية وبين الديمقراطية ذاتها. ومع ذلك، فإن كانت الحجج التي تضمنها هذا الكتاب صحيحة، فيجب أن تمنح الأولوية لجهود تعزيز قدرات الدولة و«بناء أحزاب سياسية تتمتع بسلطات باقية وصلات متينة بالدوائر الانتخابية الاجتماعية الرئيسية» (موزر في هذا الكتاب). ونظرًا إلى الصورة المشوّهة للولايات المتحدة في الخارج، فإن قدرتها على مساعدة الأحزاب السياسية قد تكون محدودة. كما أن الفاعلين المحليين الذين يرون ان لهم مستقبلًا سياسيًا بسبب جدارتهم قد لا يرغبون في تعريض ذلك للخطر بالارتباط مع الولايات المتحدة. ولذلك فإن المساعدات الأميركية ستكون من نصيب «فاعلين لا أهمية لهم» (فيش في هذا الكتاب).

لذلك ينبغي أن تصبح المساعدات الديمقراطية، التي تبني قدرات الدولة عبر الاستثمار في برامج نظام الحكم وسيادة القانون، أولوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ولكن لسوء الحظ لم تكن هذه البرامج الأولوية الرئيسية للمساعدات في الماضي، إذ إنه ما بين 1990 و2005، جرى تخصيص 29 في المئة فقط من أموال المساعدات لبرامج نظام الحكم، وخصص ما نسبته 19 في المئة فقط لبرامج سيادة القانون، بينما خصص ما يقرب من 40 في المئة من أموال المساعدات لبرامج المجتمع المدني (سليغسون وغيره في هذا الكتاب). ومع ذلك فقد تتغير الأولويات، إذ برز تحوّل في الإنفاق من

المجتمع المدني إلى نظام الحكم سنة 2003 (سليغسون وغيره في هذا الكتاب). وقد يكون هذا التحوّل حصل نتيجة قيود جديدة فرضها القادة الاستبداديون على المنظمات غير الحكومية اتباعًا وتقليدًا لما فعله بوتين في روسيا (غيرسمان وألين 2006). ومع ذلك، فإذا كانت الحجج التي سيقت في هذا الكتاب صحيحة، فقد يكون لهذا التحوّل آثار إيجابية.

ما الذي يجب تفاديه؟

من المرجح أن تكون الآثار الإيجابية أكثر في حال تفادت الولايات المتحدة على الأقل بعض المخاطر التي أعاقت نجاح المساعدات الديمقراطية في الماضي. فعلى سبيل المثال، من الضروري جدًّا أن تمتنع الولايات المتحدة من إرسال إشارات بأن الديمقراطية قابلة للانمحاء. فحتى أكثر برامج المساعدات الديمقراطية المعدة بعناية فائقة تتضرر حين ترفض الولايات المتحدة العمل مع أحزاب حظيت بالتأييد الشعبي في انتخابات حرة. فقد اعتبر العديدون ردة الفعل الأميركية إزاء الانتصارات الانتخابية لحزب الله في لبنان وحركة حماس في مناطق السلطة الفلسطينية بمثابة دليل على أن التأييد الأميركي للديمقراطية كان زائفًا. وقد غذّت ردة الفعل الأميركية التي جاءت في أعقاب غزو العراق، تهكّم العديدين، وخصوصًا في الشرق الأوسط.

إضافة إلى ذلك، فإن تأييد الولايات المتحدة لخلع القادة، الذين أتوا إلى السلطة بعد فوزهم بالانتخابات، على الفور أمر مضر للغاية كذلك. فحين أيدت إدارة بوش علنًا الانقلاب العسكري ضد هوغو تشافيز (Hugo Chavez) في نيسان/ أبريل 2002، وأعربت عن استعدادها للتعامل مع مجلس عسكري انتهك بشكل واضح الدستور الفنزويلي، فقد أرسلت الولايات المتحدة إشارة تقضي أن التأييد الأميركي للديمقراطية أمر مشروط (كوبيدج 2007: 36-38). كما أرسلت الولايات المتحدة إشارة بأن تاييدها للديمقراطية كان فاترًا حين أطاح الجيش التايلندي بحكومة تاكسين شيناوارتا (Thaksin Shinawarta). ومع أن الحكومة الأميركية أذعنت

لقوانينها الخاصّة وجمّدت المساعدات الأميركية التي تبلغ 24 مليون دولار، غير أنها لم تعرب عن معارضتها لوقوع انقلاب عسكري فيما كان يجري الإعداد له (وول ستريت جورنال 2006)، وحتى بعد حدوث الانقلاب تحدث السفير الأميركي في الأمم المتحدة جون بولتون (John Bolton) بلهجة تذكرنا بالحرب الباردة، قائلًا «نعتقد أنه من المهم أن يعم الأمن في الشوارع، وأن يحافظوا على دستورهم» (سي إن إن 2006). ولا بد أن تقوّض إشارات توحي بأنه يمكن التضحية بالديمقراطية لقاء أن «يعم الأمن في الشوارع، أو لمصلحة مجموعة من الفاعلين ضد مصالح مجموعات أخرى، صدقية جهود الدمقرطة الأميركية. لذا يجب على صناع السياسة الأميركيين أن يتجنبوا إرسال مثل هذه الإشارات.

كما ينبغي على صناع السياسة الأميركيين تجنب فصل المساعدات الديمقراطية عن برامج التنمية الاقتصادية. فقد أظهرت عشرات الدراسات أن التنمية الاقتصادية تعزّز زخم الرغبة في الدمقرطة، كما تعزز أيضًا إمكانية التوطيد الديمقراطي. وتعزز مقالات هذا الكتاب هذه الفكرة. فالنمو الاقتصادي «حيوي» حقًّا كما يقول تشيروت، كما أن تباطؤه في أماكن مثل مصر يساعد على نشوء الجماعات المتطرفة (بيرمان، تشيروت، سليغسون وغيره في هذا الكتاب؛ ويكمان 2002). ومع ذلك، ففي الوقت الحالي، غالبًا ما تعمل الجهود الأميركية لمساعدة الديمقراطية وإعداد سياسة اقتصادية في أهداف متعارضة. فالتأييد الأميركي للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الجديدة خلّفت تركات قوّضت الإصلاحات السياسية التي تعززها المساعدات الديمقراطية. وهذه التركات واضحة تمامًا داخل الدولة وداخل المجتمع.

أما التركات داخل الدولة، فيقوّض التشديد على اللبرلة الاقتصادية المؤسسات التي ترمي برامج المساعدات الديمقراطية إلى تعزيزها. فبرامج اللبرلة الاقتصادية تقوي الحكام الأقوياء الذين يمكنهم حينها اتخاذ قرارات متشددة على أسس تكنوقراطية، وتتجاهل ضغوطات الأحزاب، والبرلمانات وجماعات المصالح. علمًا ان المساعدات الديمقراطية أسعى إلى تعزيز المؤسسات التي غالبًا ما يتجنبها الإصلاحيون الليبراليون الجدد. وتعتبر تقوية

الأحزاب، والبرلمانات، والجماعات المدنية من أبرز أهداف برامج المساعدات الديمقراطية. ومع ذلك، يجعل النموذج الاقتصادي، الذي يفضل صنع القرار التكنوقراطي واستقلالية السلطة التنفيذية، من الصعب تقوية هذه المؤسسات. وعلى الرغم من ملايين الدولارات التي تمنح والجهود الهائلة، إلا أن الأحزاب السياسية، والبرلمانات والجماعات المدنية، تبقى ضعيفة بشكل مشين في معظم الديمقراطيات الحديثة. والحقيقة هي أن نموذجنا الاقتصادي المهيمن الذي يفضل استقلالية السلطة التنفيذية، يساعد على شرح السبب.

إن لعدم توافق بين برامج التنمية الاقتصادية وبرامج المساعدات الديمقراطية آثارًا مجتمعية تقلل من جدوى المشروع الديمقراطي. فقد عزز النموذج الليبرالي الجديد النمو الاقتصادي في بعض الدول، ولكنه خلّف تركتين تعيقان التنمية الديمقراطية. فالتركة الأولى عبارة عن مستوى متزايد من عدم المساواة الاقتصادية. فغالبًا ما يبتعد المواطنون الفقراء الذين يشعرون أنهم مستثنون من الاقتصاد العالمي الناشئ عن السياسة كلية، ويركزون بدلًا من ذلك على الصراع اليومي لتلبية حاجياتهم الأساسية. وغالبًا ما يطوّر المواطنون الفقراء الذين يصبحون معبئين سياسيًا تعطّشًا مفهومًا لإعادة توزيع فوري للثروات. ويعيق كلٌّ من ردتي الفعل هاتين تقدم الديمقراطية التي ترغب الولايات المتحدة في تعزيزها. فاللامبالاة تقوض من إمكانات التمثيل والمحاسبة فيما تقوّض التعبئة المفرطة إمكانات المساومة، وتسهم في حدوث حالات الاستقطاب السياسي الحاد.

ويزيد من تعقيد مهمة المساعدات الديمقراطية الوعي المتنامي (والدقيق) بأن القوى الأجنبية من كل الأصناف تمارس دورًا هدّامًا في صنع السياسة الوطنية، . وأما التركة الثانية لنموذج التنمية الليبرالية الجديدة فتثير الدعوات إلى مزيد من الاستقلالية الوطنية - وهي دعوات تجعل مبادرات لمساعدات أميركية ذوات نوايا حسنة تبدو أنها نوايا مشكوك في أمرها. وبإضافة التصور الدقيق غالبًا بأن البرلمانات والأحزاب السياسية الرئيسية ضعيفة، فإن الاندفاع المضاعف إلى معالجة فورية لعدم المساواة وإلى استقلالية وطنية

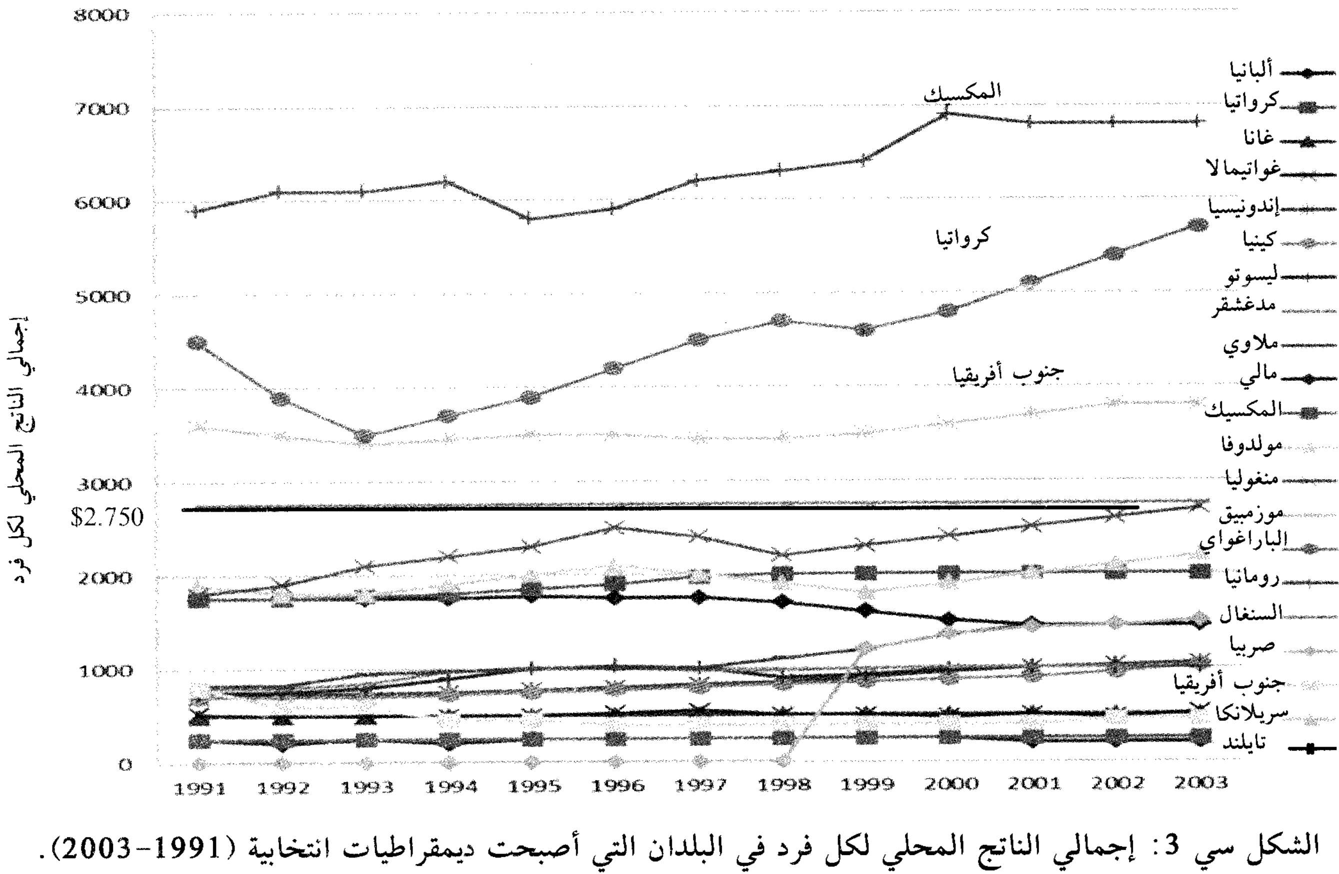
متزايدة، جميعها تنتج بيئة خصبة للشعبوية. وليس من قبيل المصادفة أن هوغو تشافيز، وتاكسين شيناوارتا، وإيفو موراليس (Evo Morales)، وخوان كوريا (Juan Correa)، وشعبويين آخرين، يستمدون شعبيتهم من قطاعات المجتمع التي لم تلمس فوائد الإصلاحات الليبرالية الجديدة. وليس من قبيل المصادفة أيضًا أن جميع هؤلاء القادة يقومون بمناشدات وطنية تصبغ التصورات الشعبية إزاء برامج المساعدات الديمقراطية الأميركية.

وبما أن التزام الولايات المتحدة إزاء نموذج النمو الليبرالي الجديد قد لا يتبدل في المستقبل القريب، فالأمر يقع على عاتق أنصار المساعدات الديمقراطية أن يعدوا سياسات تعوّض عن التركتين السلبيتين المذكورتين أعلاه. ويوضح الشكل «س3» أن مثل هذه السياسات التعويضية مطلوبة على الفور.

إن معظم الديمقراطيات الحديثة التي نشأت منذ سنة 1991 هي ديمقراطيات فقيرة بصورة فظيعة، إذ لم تتمتع أي من هذه الديمقراطيات بأي زيادة تذكرفي إجمالي الناتج المحلي للفرد خلال الـ 15 سنة الماضية. وتعتبر هذه الأنظمة الحديثة ديمقراطيات رغم كل شيء، ولكنها تفتقر إلى كل من البنى المؤسساتية والطبقية التي ارتبطت بدمقرطة أنظمة الحكم في الماضي. ويعتبر مجرد حقيقة نشوئها نتيجةً لنجاح الديمقراطية كفكرة. ومع ذلك، فإذا كانت المقالات التي وردت في هذا الكتاب (والإجماع الموجود في الأدبيات الأكبر) محقة، فإن توطيد الديمقراطية في هذه الدول سيكون صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا. وأما إذا كانت الولايات المتحدة مخلصة في عزمها على مساعدة هذه الديمقراطيات، فلا بد أن تعوّض برامج المساعدات الخاصة بها عن التركات السلبية لليبرالية الجديدة. ولا بد لهذه البرامج أن تنسّق مع برامج المساعدات الديمقراطية التي تعزز النمو بالفعل. فالموارد الشحيحة المخصصة للمساعدات الديمقراطية في الوقت الراهن غير متناسبة على الإطلاق مع هذه المهام. ولذا لا بد من تغيير أولويات ميزانيات التخصيص.

ولا بد كذلك من تغيير الحجج النفعية المستخدمة للدفاع عن المساعدات الديمقراطية، ذلك أن هذه الحجج تعود بنتائج عكسية، إذ إن تأطير المساعدات الديمقراطية كسلاح في الحرب الأميركية على الإرهاب ينطوي على مشكلات كثيرة. فبداية لا يوجد دليل على أن الديمقراطية توفر مناعة ضد الإرهاب. فالتاريخ الطويل لمنظمة «إيتا» في إسبانيا، والجيش الجمهوري الأيرلندي في بريطانيا، وجيش الشعب الحديث في الفيلبين، ونمور التاميل في سريلانكا، يقودنا إلى الاستنتاج المعاكس. وحتى الأشخاص الرئيسيون في هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أتوا من بلدان تسود فيها أنظمة استبدادية، بينما كان مرتكبو الهجمات الإرهابية في إسبانيا وبريطانيا(*) يقيمون في بلدان ديمقراطية. وأما تأطير المساعدات الديمقراطية كسلاح لحماية الولايات المتحدة ضد الإرهاب، فيدل على قراءة انتقائية للتاريخ، ولكن بما أن هذا الإطار يخدم مصالح ذاتية بصورة فاضحة، فإنه يدل على قراءة خاطئة لجمهور المساعدات. كما أن ذلك يوحي بأن الديمقراطية لا تتقدم لأنها جيدة في ذاتها، أو لأنها تعود بالنفع على البلدان المشاركة، بل لأنها تخدم مصالح قوة عظمى. وقد تكون هذه الحجة النفعية مفيدة في الكونغرس الأميركي، ولكنها تعيق في الخارج فقط جهود المساعدات الأميركية بشرعنة التشكيك.

(*) تشير المؤلفة إلى التفجيرات التي وقعت في قطارات مدريد في 11/ 3/ 2004 وذهب ضحيتها 191 شخصًا، والهجمات الانتحارية التي وقعت في لندن في 7/ 7/ 2005 وأوقعت 52 قتيلًا وأكثر من 700 جريح.



الشكل سي 3: إجمالي الناتج المحلي لكل فرد في البلدان التي أصبحت ديمقراطيات انتخابية (1991-2003).

تتطلب الرسالة النفعية بأن الديمقراطية تتأسس بالسلام (وليس ببساطة نهاية للإرهاب) بعضًا من إعادة التفكير. فالمشكلة في هذه الرسالة ليس لأنها تخدم مصالح ذاتية، بل لأنها غير واقعية. حقًّا هناك دليل وافر على أن الديمقراطيات الموطدة لا تخوض حروبًا ضد بعضهابعضًا، ولكن الأنظمة التي تتلقى المساعدات الديمقراطية ليست ديمقراطيات موطدة. وفي الحقيقة، قد لا تكون هذه الأنظمة ديمقراطيات على الإطلاق. كما ان المقالات التي حفل بها هذا الكتاب توضح أن المراحل الأولى من تغيير النظام قد تكون ملأى بالاضطرابات. ويناقش كل من مانسفيلد وسنايدر بأن الديمقراطيات المبتدئة غالبًا ما تكون عدوانية. كما يناقش كل من تشيروت وبيرمان بأن العنف جزء لا يتجزّأ من عملية بناء الدول وفقًا لمتطلبات الدمقرطة الناجحة. ويقترح بحث كمي حديث أن الديمقراطية في البلدان الفقيرة «تزيد» عمليًّا من احتمال حدوث عنف سياسي داخلي. فالديمقراطيات الفقيرة لا تمتلك قدرة الدولة على احتواء التمردات، وحالما يندلع تمرد ما، تمنعها مؤسسات الديمقراطية ذاتها من استخدام تقنيات القمع الخاصة بها (الديمقراطيات). وحتى لو كانت الديمقراطية «معززة للسلم في مستويات أعلى للدخل» فإنها تزيد عمليًّا من احتمال حدوث تمردات مسلحة في البلدان التي يكون فيها إجمالي الناتج المحلي للفرد دون عتبة 2,750 دولار(كولير وروهنر 2007: 2-4). وباستثناء ثلاثٍ منها، فإن الديمقراطيات الانتخابية التي نشأت منذ سنة 1991 توجد في اقتصاديات دون هذه العتبة (انظر الشكل «سي3"). وليس مستغربًا أن العديد من هذه الديمقراطيات يعاني من مستويات عالية من العنف السياسي، كما أن بعضها انحرف مجددًا وعاد إلى نظام الحكم الاستبدادي. ولذا فمن الضروري أن تعد برامج المساعدات الديمقراطية الأميركية بأخذ هذه الحقائق في الحسبان. كما لا بد للاستراتيجيات التي تؤدي إلى السلام أن تصبح في أعلى أولويات برامج المساعدات الديمقراطية (كولير وروهنر 2007: 3). وكذلك لا بد أن تتضمن هذه الاستراتيجيات خلق جيوش ديمقراطية، كما يشير باراني، ولكن لا بد أن تتضمن أيضًا تعزيز مجموعة واسعة من المؤسسات المدنية المسؤولة عن سيادة القانون. ولا بد من القول

هنا إن إنشاء ديمقراطيات شرعية تطلّب تاريخيًا أجيالًا من العمل الدؤوب» (تشيروت في هذا الكتاب)، ولا يوجد اليوم ما يدعو إلى توقع تحرك العملية بوتيرة أكبر. وفي أي حال لا بد أن تكون القوى المحلية هي القوى المحركة لإنشاء ديمقراطيات شرعية. كما لا بد للولايات المتحدة والفاعلين الأجانب الآخرين أن يسيروا على الخط الفاصل ما بين المساعدة والتدخل. ولا بد لهم كذلك من التخلي عن الأساطير الوظيفية التي تأتي بها الديمقراطية. وبما أن آثار الديمقراطية ستتنوع دومًا عبر السياقات وعبر الزمن، فلا بد من اعتناق الديمقراطية لماهيتها، وليس لما تفعله.

المراجع

Absalom, Roger. 1995. Italy Since 1800: A Nation in the Balance? New York: Longman.

African Elections Database. 2007 .

African Union. 2007. Meeting of the Draft African Charter on Democracy, Elections and Governance and on the Lomé Declaration, April 6-7.

Agüero, Felipe. 1995. Soldiers. Civilians, and Democracy: Post-Franco Spain in Comparative Perspective. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Agüero, Felipe. 2002. «A Political Army in Chile: Historical Assessment and Prospects for the New Democracy». In Kees Koonings and Dirk Kruijt, eds., Political Armies: The Military and Nation Building in the Age of Democracy. New York: Zed Books.

Agulhon, Maurice. 1995. The French Republic 1879-1992. Trans. Antonia Nevill. Cambridge, MA: Blackwell.

Ajami Fouad. 1986. The Vanished Imam: Musa Sadr and the Shia of Lebanon. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Ajami, Fouad. 1995. «The Sorrows of Egypt». Foreign Affairs 74: 72-88.

Alesina, Alberto. 1991. «Comment». In Rudiger Dornbusch and Sebastian Edwards, eds., The Macroeconomics of Populism in Latin America. Chicago: University of Chicago Press.

Alfonsin. RauL 1995. «The Transition toward Democracy in a Developing Country: The Case of Argentina». In Daniel N. Nelson, ed., After Authoritarianism: Democracy or Disorder? Westport, CT: Greenwood Publishing Group, Inc.

Allison, Graham T., Jr., and Robert P. Beschel. 1992. «Can the United States Promote Democracy?» Political Science Quarterly 107: 81-89.

Almond, Gabriel, and Sidney Verba. 1963. The Civic Culture. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Al-Sayyid, Mustapha. 1995. «A Civil Society in Egypt?» In Augustus Richard Norton, ed., Civil Society in the Middle East. New York: E. J. Brill.

Anderson, Benedict. 1991. Imagined Communities. London: Verso.

Anderson, Olive. 1967. A Liberal State at War. London: Macmillan.

Anglin, Douglas G. 1998. «International Election Monitoring: The African Experience». African Affairs 97: 471-495.

Arceneaux, Craig L. 2001. Bounded Missions: Military Regimes and Democratization in the Southern Cone and Brazil. University Park: Pennsylvania State University Press.

Arendt, Hannah. 1958. On the Human Condition. Chicago: University of Chicago Press. Arendt, Hannah. 1973. The Origins of Totalitarianism. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Bagehot, Walter, and Norman St. John-Stevas. 1965. Bagehot's Historical Essays. Garden City, NY: Anchor.

Balibar, Etienne, and Immanuel Wallerstein. 1991. Race, Nation, Class: Ambiguous Identities. London: Verso.

Balze, Felipe A. M. de la 1995. Remaking the ArgentineBronomy. New York: Council on Foreign Relations.

Banac, Ivo. 1984. The National Question in Yugoslavia. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Banti, Alberto Mario. 2000. «Public Opinion and Associations in Nineteenth Century Italy». In Nancy Bermeo and Philip Nord, eds., Civil Society Before Democracy: Lessons from Nineteenth-Century Europe. New York: Rowan and Littlefield.

Banting, Keith, and Richard Simeon. 1983. «Federalism, Democracy, and the Constitution». In Keith Banting and Richard Simeon, eds., And No One Cheered: . Federalism, Democracy, and the Constitution Act. Toronto: Methuen.

Barany, Zoltan. 1997. «Democratic Consolidation and the Military». Comparative Politics 30: 21–44.

Barany, Zoltan. 2003. The Future of NATO Expansion: Four Case Studies. New York: Cambridge University Press.

Barany, Zoltan. 2006. «NATO's Post-Cold War Metamorphosis: From 16 to 26 and Counting». International Studies Review 8: 165-178.

Barany, Zoltan. 2007. Democratic Breakdown and the Decline of the Russian Military. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Barany, Zoltan. 2008. nCivil-MiJitary Relations and Institutional Decay: Explaining Russian Military Politics». Europe-Asia Studies 60: 581-605.

Barany, Zoltan, and Lawrence S. Graham. 1994. Democratic Transitions and CivilMilitary Relations: Comparing Eastern and Southern Europe. Grant report prepared for NATO.

Barber, Benjamin. 1973. The Death of Communal Liberty: A History of Freedom in a Swiss Mountain Canton. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Barkan, Joel. 1995. «Elections in Agrarian Societies». Journal of Democracy 6: 106

116.

Barkey, Karen, and Mark Von Hagen. 1997. After Empire: Multiethnic Sodeties and Nation-Building. Boulder, CO: Westview Press.

Bartholomeusz, Tessa J., and Chandra R. De Silva, eds. 1998. Buddhist Fundamentalism and Minority Identities in Sri Lanka. New York: State University of New York Press.

Bayat, Asef. 1998. «Revolution without Movement, Movement without Revolution; Comparing Islamic Activism in Iran and Egypt». Comparative Studies in Society and History 40; 136-169.

Bebler, Anton. 1996. «Civil-Military Relations in Slovenia». In Constantine P. Danopoulos and Daniel Zirker,eds., Civil-Military Relations in the Soviet and Yugoslav Successor States. Boulder, CO; Westview Press.

Bejczy, Istvan. 1997. «Tolerantia: A Medieval Concept». Journal of the History of Ideas 58: 365-384.

Bell, Daniel A. 2006. Beyond Liberal Democracy: Political Thinking for an East Asian Context. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Bellah, Robert, Richard Madsen, William Sullivan, Ann Swidler, and Steven Tipton. 1985. Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life. Berkeley: University of California Press.

Belmont, Katharine, Scott Mainwaring, and Andrew Reynolds. 2002. «Introduction: Institutional Design, Conflict Management, and

Democracy». In Andrew . Reynolds, ed., The Architecture of Democracy: Constitutional Design, Conflict Management, and Democracy. New York: Oxford University Press. Berman, Sheri. 1997. «Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic». World Politics 49: 401-429.

Berman, Sheri. 2003. «Islamism, Revolution, and Civil Society,» Perspectives on Politics 1: 257-272.

Berman, Sheri. 2008. «Taming Extremist Parties: Lessons from Europe». Journal of Democracy 19: 5-18.

Bermeo, Nancy. 1992. «Surprise, Surprise: Lessons from 1989 and 1991». In Nancy Bermeo, ed., Liberalization and Democratization: Change in the Soviet Union and Eastern Europe. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Bermeo, Nancy. 1999. «Myths of Moderation: Confrontation and Conflict during Democracy Transition,» In Lisa Anderson, ed., Transitions to Democracy. New York: Columbia University Press.

Bermeo, Nancy, and Phil Nord, eds. 2000. Civil Society Before Democracy: Lessons from Nineteenth-Century Europe. New York: Rowan and Littlefield Publishers.

Bertrand, Jacques. 2004. Nationalism and Ethnic Conflict in Indonesia. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Birnir, Johanna. 2004, «Stabilizing Party Systems and Excluding Segments of Society?: The Effects of Formation Costs on New Party Foundation in Latin America». Studies in Comparative International Development 39: 3-27,

Black, Earl, and Merle Black, 2002. The Rise of Southern Republicans. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Blackbourn, David. 1984. «Between Resignation and Volatility: The

German Petite Bourgeoisie in the Nineteenth Century». In 'Geoffrey Crossick and Heinz-Gerhard Haupt, eds., Shopkeepers and Artisans in 19th Century Europe. London: Methuen.

Bleicken, Jochen. 1994, Die Athenische Demokratie. 2nd ed. Paderborn: Sch?ningh, Boix, Carles. 1999. «Setting the Rules of the Game: The Choice of Electoral Systems in Advanced Democracies». American Political Science Review 93: 609-624.

Boix, Carles. 2003. Democracy and Redistribution. Cambridge: Cambridge University Press.

Boix, Carles. 2005. «Constitutions and Democratic Breakdowns: Working Paper 2005/222. Centro de Estudios Avanzadas en las Ciencias Sociales, Fundacion Juan March.

Boix, Carles. 2006. «The roots of democracy». Policy Review 135: 3-21. Boix, Carles, and Susan C. Stokes. 2003. «Endogenous Democratization». World Politics 55: 517-549. Boone, Catherine. 2003. Political Topographies of the African State. Cambridge: Cambridge University Press.

Boonstra, Jos. 2007. «OSCE Democracy Promotion: Grinding to a Halt?» FRIDE Working Paper 44, October.

Bratton, Kathleen A., and Leonard P. Ray. 2002. «Descriptive Representation, Policy Outcomes, and Municipal Day-Care Coverage in Norway». American Journal of Political Science 46: 428-437.

Bratton, Michael 2007. «Formal versus Informal Institutions in Africa». Journal of Democracy 18: 96-110.

Bremmer, Ian. 2006. The J Curve: A New Way to Understand Why Nations Rise and Fall. New York: Simon and Schuster.

Bresser Pereira, Luiz Carlos. 1993. «Economic Reforms and Economic Growth: Efficiency and Politics in Latin America». In Luiz Carlos, Bresser Pereira, Jose Maria Maravall, and Adam Przeworski, eds., Economic Reforms in New Democracies; A Social-Democratic Approach. Cambridge: Cambridge University Press.

Bresser Pereira, Luiz Carlos, Jose Maria Maravall, and Adam Przeworski, eds. 1993. Economic Reforms in New Democracies: A Social-Democratic Approach. New York: Cambridge University Press.

Brown, Michael E., Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller. 1996. Debating the Democratic Peace. Cambridge, MA: MIT Press.

Bruneau, Thomas C. 2006. «Introduction». In Thomas C. Bruneau and Scott D. Tollefson, eds., Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations. Austin: University of Texas Press.

Bruneau, Thomas C., and Richard P. Goetze, Jr. 2006. «Ministries of Defense and Democratic Control» In Thomas C. Bruneau and Scott D. Tollefson, eds., Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations. Austin: University of Texas Press.

Bruneau, Thomas C., and Scott Tollefson, eds. 2006. Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations. Austin: University of Texas Press. Bunce, Valerie. 2003. «Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Post-communist Experience». World Politics 55: 167-192.

Bunce, Valerie J., and Sharon L. Wolchik. 2006. «Favorable Conditions and Electoral Revolutions». Journal of Democracy 17: 5-18.

Bunce, Valerie J., and Sharon 1. Wolchik. 2006. «International

Diffusion and Postcommunist Electoral Revolutions». Communist and Post-Communist Studies

39: 283-304.

Burk, James. 2001. «The Military's Presence in American Society, 19502000». In Peter D. Feaver and Richard H. Kohn, eds., Soldiers and Civilians: The Civil-Military Gap and American National Security. Cambridge, MA: MIT Press.

Burke, Edmund. 1839. Works of Edmund Burke. Vol. 4. Boston: Little and Brown.

Burke, Edmund. 1958-1978. The Correspondence of Edmund Burke. Vol. 7. Thomas

W. Copeland, ed. Chicago: University of Chicago Press.

Burnell, Peter. 1997. «The Changing Politics of Foreign Aid: Where to Next?» State of the Art 17: 117-25.

Burnell, Peter J., ed. 2000. Democracy Assistance: International Cooperation for Democratization. Portland, OR: Frank Cass and Co., Ltd.

Burton, Michael, Richard Gunther, and John Higley. 1992. «Introduction: Elite Transformations and Democratic Regimes». In Richard Gunther and John Higley, eds., Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe. New York: Cambridge University Press.

Buruma, Ian. 2007. «The 'King Never Smiles': A Biography of Thailand's Bhumibol Adulyadej». New York Review of Book 54: 43-45.

Butara, Martin. 2007. «Nightmares From the Past, Dreams of the Future». Journal of Democracy 18: 47-55.

Caiazza, Amy. 2004. «Does Women's Representation in Elected

office Lead to Women-Friendly Policy? Analysis of State-Level Data». Women and Politics 26: 35-70.

Callaghy, Thomas M. 1993. «Political Passions and Economic Interests: Economic Reform and Political Structure in Africa». In Thomas M. Callaghy and John Ravenhill, eds., Hemmed In: Responses to Africa's Economic Decline. New York: Columbia University Press.

Campbell, David E., and Christina Wolbrecht. 2006. «See Jane Run: Women

Politicians as Role Models for Adolescents». Journal of Politics 68: 233-247.

Canon, David T. 1999. Race, Redistricting, and Representation: The Unintended Conse

quences of Black Majority Districts. Chicago; University of Chicago Press .

Carapico, Sheila. 2002. «Foreign Aid for Promoting Democracy in the Arab World». The Middle East Journal 56: 379-395.

Carothers, Thomas. 1991. In the Name of Democracy: U.S. Policy toward Latin America in the Reagan Years. Berkeley: University of California Press. Carothers, Thomas. 1996. Assessing Democracy Assistance: The Case of Romania. Washington, DC: Carnegie Endowment Book. Carothers, Thomas. 1997. «The Observers Observed». Journal of Democracy 8: 17-31.

Carothers, Thomas. 1999. Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Carothers, Thomas. 2004. Critical Mission: Essays on Democracy

Promotion. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Carothers, Thomas. 2007. «A Quarter-Century of Promoting Democracy». Journal of Democracy 18: 112-115.

Carothers, Thomas, and Marina Ottaway. 2005. Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace: Brookings Institution Press, distributor.

Carroll, Royce, Gary W. Cox, and Monica Pachon. 2006. «How Political Parties Create Democracy, Chapter 2». Legislative Studies Quarterly 31: 153-174.

Casanova, Jose. 1994. Public Religions in the Modern World. Chicago: University of Chicago Press.

Centeno, Miguel A. 2002. Blood and Debt: War and the Nation-State in Latin America. University Park, PA: Pennsylvania State University Press.

Chang, Yu-Tzung, Yun-han Chu, arid Chong-Min Park. 2007. «Authoritarian Nostalgia in Asia». Journal of Democracy 18: 66-80.

Chirot, Daniel. 2006. «The Debacle in Cote d'Ivoire». Journal-of Democracy 17: 63

77.

Chirot, Daniel, and Clark McCauley. 2006. Why Not Kill Them All? Princeton, NJ: Princeton University Press.

Clark, William, and Matt Golder. 2006. «Rehabilitating Duverger's Theory ———Testing the Mechanical and Strategic Modifying Effects of Electoral Laws». Comparative Political Studies 39: 679-708.

Clay, Henry. 1961. The Papers of Henry Clay. 14 vols. James F. Hopkins and Margaret W. M. Hargreaves, eds. Lexington, KY: University of Kentucky Press.

Clements, Benedict J. 1988. Foreign Trade Strategies, Employment, and Income Distribution in Brazil. New York: Praeger.

CNN, September 19, 2006.

Cobb, Richard. 1998. The French and Their Revolution. London: John Murray.

Coes, Donald. 1991. «Brazil». In Michael Michaely, ed., Liberalizing Foreign Trade. Vol. 4. Cambridge, MA: Basil Blackwell.

Collier, Paul, and Dominic Rohner. 2007. Democracy, Development, and Conflict. Working Paper. Oxford University.

Collier, Paul, and Dominic Rohner. 2008. «Democracy, Development, and Conflict». Journal ofthe European Economic Association 6: 531-540.

Colomer, Josep M. 2001. Political Institutions: Democracy and Social Choice. New York: Oxford University Press.

Colton, Timothy J., and Cindy Skach. 2005. «The Russian Predicament». Journal of Democracy 16: 117-119.

Commonwealth Human Rights Initiative. 1999. Best Practices of Participatory Constitution Making .

Coppedge, Michael. 2007. «In Defense of Polyarchy». NACLA Report on the Americas

40: 36-45.

Corrales, Javier. 2006. «Power Asymmetries and the Origins of Self-Enforcing Constitutions: Venezuela since 1945, Latin America in the 1990s, and the United States in 1787». Paper presented at the

annual meeting of the American Political Science Association, Philadelphia, PA, August 31.

Cox, Gary W. 1997. Making Votes Count: Strategic Coordination in the World's Electoral Systems. Cambridge: Cambridge University Press.

Crabtree, John, and Lawrence Whitehead. 200 1. Toward Democratic Viability: The Bolivian Experience. New York: Palgrave.

Crawford, Gordon. 2001. Foreign Aid and Political Reform: A Comparative Analysis of Democracy Assistance and Political Conditionality. New York: Palgrave.

Crook, Richard C. 1997. «Winning Coalitions and Ethno-Regional Politics: The Failure of Opposition in the 1990 and 1995 Elections in Cote d'Ivoire». African Affairs 96: 215-242.

Crouch, Harold A. 1996. Government and Society in Malaysia. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Cunsolo, Ronald. 1990. Italian Nationalism. Malabar, FL: Krieger.

Dahl, Robert. 1971. Polyarchy: Participation and Opposition. New Haven: Yale University, Press.

Dahl, Robert. 1982. Dilemmas of Pluralist Democracy. New Haven: Yale University Press.

Dahl, Robert. 1998. On Democracy. New Haven: Yale University Press.

Davis, Hannah. 1992. «Taking up Space in Tlemcen: The Islamist Occupation of Urban Algeria». Middle East Report 179: 11-15. De Grand, Alexander. 1978. The Nationalist Association and the Rise of Fascism in Italy. Lincoln, NE: University of Nebraska Press. Dekmejian, R. Hrair. 1995. Islam in Revolution:

Fundamentalism in .the Arab World. Syracuse: Syracuse University Press.

Denoeux, Guilain. 1993. Urban Unrest in the Middle East: A Comparative Study of Informal Networks in Egypt, Iran, and Lebanon. Albany: State University of New York Press.

Diamond, Larry. 1992. «Promoting Democracy». Foreign Policy 87: 25-46.

Diamond, Larry. 1994. «Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation». Journal of Democracy 5: 4-17.

Diamond, Larry. 1999. Developing Democracy: Toward Consolidation. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Diamond, Larry. 2002. «Thinking About Hybrid Regimes». Journal of Democracy 13: 21-35.

Diamond, Larry. 2005. Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort To Bring Democracy to Iraq. New York: Henry Holt and Co.

Dobriansky, Paula. 2001. Heritage Foundation. Washington, DC, December 21.

Dolan, Kathleen. 2006. «Symbolic Mobilization? The Impact of Candidate Sex in American Elections». American Politics Research 34: 687-704.

Dornbusch, Rudiger, and Sebastian Edwards. 1991. «The Macroeconomics of Populism». In Rudiger Dornbusch and Sebastian Edwards, eds., The Macroeconomics of Populism in Latin America. Chicago: University of Chicago Press.

Dower, John W. 1999. Embracing Defeat: Japan in the Wake of World War II (New York: W. W. Norton).

Doyle, Michael. 1986. «Liberalism and World Politics». American Political Science Review 80: 1151-1169.

Eaton, Kent. 2007. «Backlash in Bolivia: Regional Autonomy as a Reaction against Indigenous Mobilization». Politics and Society 35: 1-32.

Eckstein, Harry. 1992. Regarding Politics. Berkeley, CA: University of California Press.

Edwards, Bob, Michael Foley, and Mario Diani 2001. Beyond Tocqueville: Civil Society and the Social Capital Debate in Comparative Perspective. Hanover, NH: University Press of New England.

Eisenstadt, S. N. 1995. Power, Trust and Meaning. Chicago: University of Chicago Press. Eley, Geoff. 1994. Reshaping the German Right: Radical Nationalism and Political Change After Bismarck. Ann Arbor: University of Michigan Press.

El-Khazen, Farid. 2000. The Breakdown of the State in Lebanon, 1967-1976. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Elkins, Zach, and Thomas Ginsburg. 2007. Comparative Constitutions Project. Champaign, IL: University of Illinois.

Elkins, Zachary, Tom Ginsburg, and James Melton. 2006. «The Lifespan of Written Constitutions». Working paper.

Elklit; Jorgen, and Palle Svensson. 1997. «What Makes Elections Free and Fair?» Journal ofDemocracy 8: 32-46.

Ellul, Jaques. 2004. Islam et judeo-christianism. Paris: Presses Universitaires de France. Elster, Jon. 1995. «Forces and Mechanisms in the Constitution-Making Process». Duke Law Journal 45: 364-396.

Elster, Jon. 1997. «Ways of Constitution-Making». In Axel Hadenius, ed., Democracy's Victory and Crisis. New York: Cambridge University Press.

Encarcion, Omar. 2003. The Myth of Civil Society. New York: Palgrave.

Entelis, John. 1996. «Civil Society and the Authoritarian Temptation in Algerian Politics». In Augustus Richard Norton, ed., Civil Society in the Middle East. New York: E. J. Brill.

Epstein, David 1., Robert Bates, Jack Goldstone, Ida Kristensen, and Sharyn O'Halioran. 2006. «Democratic Transitions». American Journal of Political Science 50: 551-569.

Ertman, Thomas. 2000. «Liberalization, Democratization and the Origins of a 'Pilarized' Civil Society in Nineteenth Century Belgium and the Netherlands». In Nancy Bermea and Phil Nord, eds., Civil Society Before Democracy: Lessons from Nineteenth Century Europe. New York: Rowan and Littlefield.

Esposito, John L. 1999. The Islamic Threat: Myth or Reality? New York: Oxford University Press. Feldman, Gerald D. 1966. Army, Industry, and Labor in Germany, 1914-1918. Prince-. ton, NJ: Princeton University Press.

Fenton, Steve. 2003. Ethnicity. Cambridge, UK: Polity Press.

Ferrara, Federico, Erik S. Herron, and Misa Nishikawa. 2005. Mixed Electoral Systems: Contamination and Its Consequences. New York: Palgrave Macmillan.

Findlay, Ronald. 1991. «The New Political Economy: Its Explanatory Power for LDCs». In Gerald M. Meier, ed., Politics and Policy Making in Developing Countries: Perspectives on the New Political Economy. San Francisco: ICS Press

Firro, Kais M. 1992. A History of the Druzes. Leiden, Netherlands: Brill.

Fish, M. Steven. 2002. «Islam and Authoritarianism». World Politics 55: 4-37.

Foley, Michael, and Bob Edwards. 1996. «The Paradox of Civil Society». Journal

of Democracy 7: 38-52. Fox, R. L. and Lawless, J. L. 2005. «To Run or Not to Run for Office: Explaining Nascent Political Ambition». American Journal of Political Science 49: 642-659. Franklin, Benjamin. 1959-2003. The Papers of Benjamin Franklin. 37 vols. L. Labaree et al., eds. New Haven: Yale University Press. Freedom House. '2007. «Nations in Transit». Press Release, June 1, .

Friedman, Milton. 2002. Capitalism and Freedom. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Fritzsche, Peter. 1990. Rehearsals for Fascism: Populism and Political Mobilization in

Weimar Germany. New York: Oxford University Press.

Fromm, Erich. 1941. Escape From Freedom. New York: Rinehart.

Fukuyama, Francis. 1995. Tmst: Social Virtues and the Creation of Prosperity. New York: Free Press.

Fukuyama, Francis. 2004. State-Building: Governance and Order in the 21st Century. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Fukuyama, Francis. 2006. «Guidelines for Future Nation-Builders». In Frances Fukuyama, ed., Nation-Building: Beyond Afghanistan and Iraq. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Fukuyama, Francis. 2006. «Nation-Building and the Failure of

Institutional Memory». In Frances Fukuyama, ed., Nation-Building: Beyond Afghanistan and Iraq. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Fukuyama, Francis, ed. 2006. Nation-Building: Beyond Afghanistan and Iraq. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Gallagher, Tony. 2001. «The Northern Ireland Conflict: Prospects and Possibilities». In Daniel Chirot and Martin Seligman, eds., Ethnopolitical Warfare. Washington, DC: American Psychological Association Press.

Geary, Patrick J. 2002. The Myth of Nations. Princeton, NJ: Princeton University Press. Geis, Anna, Lothar Brock, and Harald Müller. 2006. Democratic Wars: Looking at the Dark Side of Democratic Peace. New York: Palgrave Macmillan, 2006.

Gellner, Ernest. 1988. Plough, Sword and Book: The Structure of Human History. Chicago: University of Chicago Press.

Gellner, Ernest. 1994. Conditions of Liberty: Civil Society and its Rivals. London: Allan Lane.

Gerring, John, Philip Bond, William T. Barndt, and Carola Moreno. 2005. «Democracy and Economic Growth: A Historical Perspective». World Politics 57: 323-364.

Gershman, Carl, and Michael Allen. 2006. «The Assault on Democracy Assistance». Journal ofDemocracy 17: 36-51.

Giraldo, Jeanne Kinney. 2006. «Legislatures and National Defense: Global Comparisons». In Thomas C. Bruneau and Scott D. Tollefson, eds., Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations. Austin: University of Texas Press.

Goldsmith, Arthur A. 2001. «Donors, Dictators and Democrats in Africa». Journal

ofModern African Studies. 39: 411-436.

Greenfeld, Liah. 1992. Nationalism. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Gries, Peter Hays. 2005. China's New Nationalism: Pride, Politics, and Diplomacy.

Berkeley, CA: University of California Press.

Gunther, Richard. 1992. «Spain: The Very Model of a Modern Elite Settlement». In Richard Gunther and John Higley, eds., Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe. New York: Cambridge University Press.

Habermas, Jürgen. 2006. The Divided Wes(. Trans. Ciaran Cronin. Cambridge: Polity Press.

Haggard, Stephan, and Robert R. Kaufman. 1992. «Institutions and Economic Adjustment..In Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, eds., The Politics of Economic Adjustment. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Haggard, Stephan, and Robert R. Kaufman. 1995. The Political Economy of Democratic Transitions. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Haider-Markel, D. 2007. «Representation and Backlash: The Positive and Negative Influence of Descriptive Representation». Legislative Studies Quarterly 32: 107

133.

Hall, John A., ed. 1995. Civil Society: Theory, History, Comparison. Cambridge, England: Polity Press.

Halperin, Morton H., Joseph T. Siegle, and Michael M. Weinstein. 2005. The Democracy Advantage: How Democracies Promote prosperity and Peace. New York:

Routledge.

Hamilton, Alexander. 1961...:.1987. The Papers of Alexander Hamilton. 27 vols. Harold

C. Syrett et al., eds. New York: Columbia University Press.

Hamilton, Alexander, John Jay, and James Madison. 2001 (1787-1788). The Federalist. Indianapolis: The Liberty Fund.

Hardin, Russell. 1989. «Why a Constitution?» In Bernard Grofman and Donald Wittman, eds., The Federalist Papers and the New Institutionalism. New York: Agathon.

Harris, John. 2002. «Whatever Happened to Cultural Nationalism in Tamil Nadu». Commonwealth and Comparative Politics 40: 97-117.

Harrison, Lawrence, and Samuel Huntington. 2000. Culture Matters. New York: Basic Books.

Hartz, Louis. 1955. The Liberal 'Fradition in America. New York: Harcourt, Brace .and World.

Hawthorne, Amy. 2004. «Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer?» Carnegie Paper 44, March.

Hayden, Robert M.1992. «Constitutional Nationalism-in the Formerly Yugoslav Republics». Slavic Review 51: 654-673.

Hearn, Julie. 2000. «Aiding Democracy? Donors and Civil Society in South Africa». Third World Quarterly 21: 815-830.

Hechter, Michael. 2000. Containing Nationalism. Oxford, UK: Oxford University Press. Hefner, Robert. 2000. Civil Islam: Muslims and Democratization in Indonesia. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Hefner, Robert. 2005. «Muslim Democrats and Islamic Violence in Post-Soeharto Indonesia». In Robert W. Hefner, ed., Remaking Muslim Politics. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Helmke, Gretchen, and Steven Levitsky. 2004. «Informal Institutions and Comparative Politics: A Research Agenda». Perspectives on Politics 2: 725-740.

Henderson, Errol Anthony. 2002. Democracy and War: The End ofan Illusion? Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Hirschman, Albert O. 1977. The Passions and the Interests. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Holmes, Stephen. 1988. «Pre commitment and the Paradox of Democracy». In Jon Elster and Rune Slagstad, eds., Constitutionalism and Democracy. New York: Cambridge University Press.

Horowitz, Donald 1. 1985. Ethnic Groups in Conflict. Berkeley, CA: University of Califomia Press.

Horowitz, Donald 1. 2001. The Deadly Ethnic Riot. Berkeley, CA: University of California Press.

Horowitz, Donald 1. 2002. «Constitutional Design: Proposals Versus Processes». In Andrew Reynolds, ed., The Architecture of Democracy: Constitutional Design, Conflict Management, and Democracy. New York: Oxford University Press.

Hourani, Albert. 2002. A History of the Arab Peoples. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Howard, Marc. 2003. The Weakness of Civil Society in Post-Communist Europe. New York: Cambridge University Press.

Howard, Marc, and Philip Roessler. 2006. «Liberalizing Electoral Outcomes in Competitive Authoritarian Regimes». American Journal of Political Science 50: 365-381.

Htun, Mala. 2004. «Is Gender Like Ethnicity? The Political Representation of

Identity Groups». Perspectives on Politics 2: 439-458.

Hunter, Wendy. 1997. Eroding Military Influence in Brazil: Politicians against Soldiers. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Huntington, Samuel P. 1968. Political Order in Changing Societies. New Haven, CT: Yale University Press. Huntington, Samuel P. 1991. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman, OK: University of Oklahoma Press.

Ibrahim, Saad Eddin. 1980. «Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Note and Preliminary Findings». International Journal of Middle East Studies 12: 423-453.

Ibrahim, Saad Eddin. 1995. «Civil Society and Prospects for ————Democratization in the Arab World». In Augustus Richard Norton, ed., Civil Society in the Middle East. Vol. 1. New York: E. J. Brill.

Ibrahim, Saad Eddin. 1996. HReform and Frustration in Egypt». Journal of racy 7: 125-135.

Ibrahim, Saad Eddin. 2007. «Toward Muslim Democracies». :Journal of Democracy' 18: 5-13.

Ignatieff, Michael 2001. Human Rights as Politics and Idolatry. Princeton: Princeton University Press.

II Giorno. 24.11.2000. «II sindaco alia larga dalle chiese infedeli. « International Peace Academy. 2005. Conference Report: Governance and Power Aftet' Conflict. New York: International Peace Academy.

Inter-Parliamentary Union. Parline Website .

Jaggers, Keith, and Ted Robert Gurr. 1995. «Tracking Democracy's

Third Wave with the Polity ill Data». Journal of Peace Research 32: 469-482.

Jefferson, Thomas. 1903. «Letter to Samuel Kercheval, 1816». In Andrew A. Lipscomb and Albert E. Bergh, eds., The Writings of Thomas Jefferson, Memorial Edition. Washington, DC: Thomas Jefferson Memorial Association.

Jefferson, Thomas. 1984. The Writings of Thomas Jefferson. M. Peterson, ed. New York: Penguin Putnam, Library of America.

Johnson, Jo. 2007. «A Creed of Loathe Thy Neighbor». Financial Times, 31 March/1 April.

Jomo, K. S,1997. «A Specific Idiom of Chinese Capitalism in Southeast Asia: Sino-Malaysian Capital Accumulation in the Face of State Hostility». In Daniel Chirot and Anthony Reid, eds., Essential Outsiders. Seattle, W A: University of Washington Press. Jones, Larry Eugene. 1972. ,"The Dying Middle': Weimar Germany and the Fragmentation of Bourgeois Politics». Central European History 5: 23-54.

Jones, Mark P. 2004. «Quota Legislation and the Election of Women: Learning from the Costa Rican Experience». Journal of Politics 66: 1203-1223.

Jones-Luong, Pauline, and Erika Weinthal 1999. «The NGO Paradox: Democratic Goals and Non-Democratic Outcomes in Kazakhstan». Europe-Asia Studies 51: 1267-1284. Judah, Tim. 1997. The Serbs. New Haven, CT: Yale University Press.

Juergensmeyer, Mark. 1993. The New Cold War? Religious Nationalism Confronts the Secular State. Berkeley, CA: University of California Press.

Kagan, Donald. 1969. The Outbreak of the Peloponnesian War. Ithaca: Cornell University Press.

Kant, Immanuel 1902. Kants Werke. 9 vols. Berlin: Preuss ischen Akademie der Wissenschaften.

Kasparov, Garry. 2007. «Battling KGB, Inc». Journal of Democracy 18: 114-119. Kaufman, Robert R., and. Barbara Stallings.. ٍ‌iii. "Debt and Democracy in the 19805: The Latin American Experience». In Robert R. Kaufman and Barbara Stallings, eds., Debt and Democracy in Latin America. Boulder, CO: Westview Press.

Kaufman, Robert R., and Barbara Stallings. 1991. «The. Political Economy of Latin American Populism». In Rudiger Dornbusch and Sebastian Edwards, eds., The Macroeconomics of Populism in Latin America. Chicago: University of Chicago Press. Kaufman, Stuart. 2001. Modern Hatreds: The Symbolic Politics of Ethnic War. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Keesing's. 1990-2007. «Various Articles». Keesing's record ofworld events. 36-53. Kentworthy, L., and M. Malami. 1999. «Gender Inequality in Political Represen˘ tation: A Worldwide Comparative Analysis: Social Forces 78: 235-:-268.

Kepel, Gilles. 1985. Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh. Berkeley: University of California Press.

Kepel, Gilles. 2002. Jihad: The Trail ofPolitical Islam. Cambridge: Harvard University Press.

Keyder, Caglar. 1997. «The Ottoman Empire». In Karen Barkey and Mark von Hagen, After Empire: Multiethnic Societies and Nation-Building. Boulder, co: Westview Press. King, Gary, J. Alt, N. R. Burns, and M. Laver. 1990. «A Unified Model. of Cabinet Dissolution in Parliamentary Democracies». American Journal of Political Science 34: 846-871.

Knack, Stephen. 2004. «Does Foreign Aid Promote Democracy?» International Studies Quarterly 48: 251-266.

Koonings, Kees, and Dirk Kruijt, eds. 2002. The Military and Nation-Building in the Age of Democracy. London: Zed Books.

Kornhauser, William. 1959. The Politics of Mass Society. Glenco, IL: The Free Press. Kosack, Stephen. 2003. «Effective Aid: How Democracy Allows Development Aid to Improve the Quality of Life». World Development 31: 1-22.

Koshar, Rudy. 1986. Social Life, Local Politics and Nazism. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press.

Kostadinova, T. 2007. «Ethnic and Women's Representation under Mixed Electoral Systems». Electoral Studies 26: 418-431.

Krastev, Ivan. 2007. «The Strange Death of the liberal Consensus». Journal of Democracy 18: 56-63.

Krueger, Anne O. 1994. The Political Economy of Reform in Developing Countries. Cam. bridge, MA: MIT Press.

Kuzio, Taras. 2006. «Civil Society, Youth and Societal Mobilization in Democratic Revolutions». Communist and Post-Communist Studies 39: 365-386.

Kwon, Hyeong-Ki. 2004. «Associations, Civic Norms, and Democracy: Revisiting the Italian Case». TheOIY and Society 33: 135-166.

La Republica. 15.10.2000. «Lodi, la lega aHa guara santa."

Latinobarametro. Informe de Prensa 2007: 79-81. .

Lawless, J. 2004. «Politics of Presence? Congresswomen and Symbolic Representation». Political Research Quarterly 57: 81-99.

Lee, Hock Guan. 2000. «Ethnic Relations in Peninsular Malaysia». Social and Cultural Issues (Singapore Institute of Southeast Asian Studies), No.1, August. Lenin, V.I. 1939 (1916,1917). Imperialism, the Highest Stage of Capitalism. New York: International Publishers.

Levitsky, Steven, and Lucan Way. 2002. «The Rise of Competitive Authoritarian_ ism». Journal of Democracy 13: 51-65.

Levy, Jack S., and Lily Vakili. 1992. «Diversionary Action by 'Authoritarian Regimes». In Manus Midlarsky, ed., The Internationalization of Communal Strife˜ London: Routledge.

Lewis-Beck, Michael, and Ross E. Burkhart. 1994. «Comparative Democracy: The Economic Development Thesis». American Political Science Review 88: 903-910. Lijphart, Arend. 1977. Democracy in Plural Societies. New Haven, CT: Yale University Press.

Lijphart, Arend. 1991. «Constitutional Choices for New Democracies». Journal of Democracy 2: 72-84.

Lijphart, Arend. 1994. Electoral Systems and Party Systems. Oxford: Oxford University Press.

Lijphart, Arend. 2002. «The Wave of Power-Sharing Democracy». In Andrew Reynolds, ed., The Architecture of Democracy: Constitutional Design, Conflict Management, and Democracy. New York: Oxford University Press.

Lijphart, Arend. 2004. «Constitutional Choices for Divided Societies». Journal of Democracy 15: 96-109.

Lin, Jill-wen. 2002. «Transition through Transaction: Taiwan's Constitutional Reforms in the Lee Teng-Hui Era». American Asian Review 20: 123-155.

Lincoln, Abraham. 1953-55. The Collected Works of Abraham Lincoln. 9 vols. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Linz, Juan J. 1978. The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibrium. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Linz, Juan J., and Alfred Stepan. 1996. Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Lipset, Seymour Martin. 1959. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy». American Political Science Review 53: 65-105. Lowenthal, Abraham F. 1991. Exporting Democracy: The United States and Latin America. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Lowenthal, Abraham F. 1991. Exporting Democracy: the United States and Latin America: Themes and Issues. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Lowenthal, Abraham F. 1991. Exporting Democracy: The United States and Latin America: Case Studies. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Lublin, David. 1997. The Paradox of Representation: Racial Gerrymandering and Minority Interests in Congress. Princeton: Princeton University Press.

Luce, Edward. 2007. In Spite of the Gods: The Strange Rise of Modern India. New York: Doubleday.

Lyttelton, Adrian. 2000. «Liberalism and Civil Society in Italy». In Nancy Bermeo and Philip Nord, eds., Civil Society Before Democracy. New York: Rowan and Littlefield.

MacFarquhar, Neil. 2001. «To U.S. a Terrorist Group; to Lebanese, a Social Agency». New York Times, 28 December .

Machiavelli, Niccolo. 1964 (15J9-1520). The Art of War. Trans. Neal Wood. Cambridge, MA: Da Capo Press.

Machiavelli, Niccolo. 1995 (1513/1532). The Prince. Trans. David Wootton. David Wootton, ed. Indianapolis: Hackett.

Maddy-Weitzman, Bruce. 1996. «The Islamic Challenge in North Africa». Terrorism and Political Violence 8: 171-188.

Madison, James, Alexander Hamilton, and John Jay, eds. 1788 (1961). The Federalist Papers. New York: Mentor.

Madrid, Raul. 2005. «Ethnic Cleavages and Electoral Volatility in Latin America». Comparative Politics 38: 1-20.

Mainwaring, Scott. 1999. Rethinking Party Systems in the Third Wave of Democratization: The Case of Brazil. Stanford: Stanford University Press.

Mainwaring, Scott, and Matthew S. Shugart. 1997. «Juan Linz, Presidentialism, and Democracy: A Critical Appraisal». Comparative Politics 29: 449-471.

Mainwaring, Scott, and Edurne Zoco. 2007. «Political Sequences and the Stabilization of Interparty .Competition: Electoral Volatility in Old and New Dernocracies». Par!yPolitics 13: 155-178.

Malley, Robert. 1996. The Call from Algeria. Berkeley, CA: University of California Press.

Manent, Pierre. 2006. La raison des nations: réflexions sur la démocratie en Europe. Paris: Gallimard.

Mannheim, Karl. 1980. Man and Society in an Age of Reconstrudion. New York: Routledge & Kegan Paul.

Manning, Carrie. 2004. «Elections and Political Change in Post-War Bosnia and . Herzegovina». Democratization 11: 60-86.

Mansbridge, Jane. 1999. «Should Blacks Represent Blacks and Women Represent Women? A Contingent 'Yes.'" Journal of Politics 61: 628-657.

Mansfield, Edward D., Helen V. Milner, and B. Peter Rosendorff. 2000. «Free to Trade: Autocracies, Democracies, and International Trade."American Political Science Review 94: 305-321.

Mansfield, Edward D., Helen V. Milner, and B. Peter Rosendorff. 2002. «Why Democracies Cooperate More: Electoral Control and International Trade Agreements». International Organization 56: 477-513.

Mansfield, Edward D., and Jack Snyder. 1995. «Democratization and the Danger of War». International Security 20: 5-38.

Mansfield, Edward D., and Jack Snyder. 2002. «Incomplete Democratization and the Outbreak of Military Disputes». International Studies Quarterly 46: 529-549.

Mansfield, Edward D., and Jack Snyder. 2005. Eleding to Fight: Why Emerging Democracies Go to War. Cambridge, MA: MIT Press.

Mansfield, Edward D., and Jack Snyder. 2007. «Democratization and Civil War». Ts. University of Pennsylvania and Columbia University.

Mansfield, Edward D., and Jack Snyder. Forthcoming. «Does War Influence Democratization?» In Elizabeth Kier and Ronald R. Krebs, eds., In War's Wake: International Conflict and the Fate of Liberal Democracy.

Maravall, Jose Marfa. 1994. «The Myth of the Authoritarian

Advantage». Journal ofDemocracy 5: 17-31.

Mardin, Serif. 1997. «The Ottoman Empire». In Karen Barkey and Mark von Hagen, After Empire: Multiethnic Societies and Nation-Building. Boulder, CO: Westview Press.

Mares, David R. 2001. Violent Peace: Militarized Interstate Bargaining in Latin America. New York: Columbia University Press.

Marshall, Monty G., and Keith Jaggers. 2005. «Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2004». Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland.

Marshall, Monty G., and Keith Jaggers. 2007. Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2004. George Mason University, Arlington, VA: Center for Global Policy .

Martinez, Luis. 2000. Trans. and Pref. Jonathan Derrick. The Algerian Civil War. New York: Columbia University Press. Marx, Anthony W. 1998. Making Race and Nation. Cambridge, UK: Cambridge University Press. Marx, Anthony V.l. 2003. Faith in Nation: Exclusionary Origins.of Nationalism. New York: Oxford University Press.

Matland, Richard E. 1993. «Institutional Variables Affecting Female Representation in National Legislatures: The Case of Norway». Journal of Politics 55: 737-755.

Matland, Richard E. 1998. «Women's Legislative Representation in National Legislatures: A Comparison of Democracies in Developed and Developing Countries». Legislative Studies Quarterly 28: 1 09-12 5. Matland, Richard E., and Donald Studlar. 1996.

«The Contagion of Women Candidates in Single Member and Multi-Member Districts». Journal of Politics 58: 707-733.

McDowall, David. 1997. A Modern History ofthe Kurds. London: I. B. Tauris.

McFaul, Michael. 2001. «Explaining Party Formation and Non-formation in RussiaActors, Institutions, and Chance». Comparative Political Studies 34: 1159-1187.

McFaul, MichaeL 2004-05. «Democracy Promotion as a World Value». Washington Quarterly 28: 147-163.

McFaul, Michael 2005. «Transitions from Postcommunism». Journal of Democracy

16: 5-19.

McFaul, Michael. 2007. «Are New Democracies War-Prone?» Journal of Democracy

18: 160-167.

McFaul, Michael. 2007. «Ukraine Imports Democracy: External Influences on the Orange Revolution». International Security 32: 45-83.

McGarry, John, and Brendan O'Leary. 1995. Explaining Northern Ireland. Oxford, UK: Blackwell.

Meernik, James. 1996. «United States Military Intervention and the Promotion of Democracy». Journal of Peace Research 33: 391-402.

Meiggs, Russell. 1972. The Athenian Empire. Oxford: Oxford University Press.

Mendelson, Sarah, and John Glenn. 2002. The Power and Limits of NGOs. New York: Columbia University Press.

Mendelson Forman, Joanna. 2006. «Striking Out in Baghdad: How Postconflict Reconstruction Went Awry». In Frances Fukuyama, ed., Nation-Building: Beyond Afghanistan and Iraq. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Merritt, Richard L. 1995. Democracy Imposed: U.S. Occupation Policy and the German Public, 1945-1949. New Haven: Yale University Press.

Mill, John Stuart. 1965-81. The Collected Works of John Stuart Mill 33 vols. J. Robson et al., eds. Toronto: University of Toronto Press.

Milner, Helen V., with Keiko Kubota. 2005. «Why the Move to Free Trade? Democracy and Trade Liberalization in the Developing Countries». International Organization 59: 107-143.

Moon, Katharine H. S. 2003. «Korean Nationalism, Anti-Americanism, and Democratic Consolidation». In Samuel S. Kim, ed., Korea's Democratization. New York: Cambridge University Press.

Moore, John Norton. 2004. Solving the War Puzzle: Beyond the Democratic Peace: Durham. NC: Carolina Academic Press.

Moraski, Bryon, and Gerhard Loewenberg. 1999. «The Effect of Legal Thresholds on the Revival of Former Communist Parties in East-Central Europe». Journal of Politics 61: 151-170.

Morgenthau, Hans Joachim. 1982. In Defense of the National Interest: A Critical Examination of American Foreign Policy. Washington, DC: University Press of America. Morgenthau, Hans Joachim, and Kenneth W. Thompson. 1993. Politics Among

Nations: The Struggle for Power and Peace. Brief ed. New York:

McGraw-Hill. Moser, Robert G. 2001. «The Effects of Electoral Systems on Women's Representation in Post-Communist States». Electoral Studies 20; 253-269.

Moser, Robert G. 2001. Unexpected Outcomes: Electoral Systems, Political Parties, and Representation in Russia. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press. Moser, Robert G. 2008. «Electoral Systems and the Representation of Ethnic Minorities: Evidence from Russia». Comparative Politics 40; 273-292.

Moser, Robert G., and Stephanie Holmsten. 2008. «Do Ethnic Parties Discriminate against Women?» Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Boston, MA, August 30.

Moser, Robert G., and Stephanie Holmsten. 2008. «The Paradox of Descriptive Representation: Can PR Simultaneously Elect Women and Ethnic Minorities?» Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, IL, April 3-6.

Moser, Robert G., and Ethan Scheiner. 2007. «Electoral Systems and the Representation of Ethnic Minorities: Evidence from Four Mixed Electoral Systems». Paper presented at the University of Texas, February 5.

Moser, Robert G., and Frank Thames. 2001. «The Origins of Russia's Mixed. Member Electoral System». In Matthew Shugart and Martin Wattenberg, cds., Mixed-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds? Oxford: Oxford sity Press.

Moskos, Charles C., and John Sibley Butler. 1996. All that We Can Be: Black Leade ership and Racial Integration the Army Way. New York: Basic Books. Muller, Edward N. 1997. «Economic Determinants of Democracy». In Manus I. Midlarsky, ed.,

Inequality, Democracy, and Economic Development. Cambridge: Cambridge University Press.

Munoz, Oscar. 1994. «Toward Trade Opening». In Joan Nelson, ed., Intricate Links; Democratization and Market Reforms in Latin America and Eastern Europe. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

Naimark, Norman M. 2001. Fires of Hatred: Ethnic Cleansing in Twentieth Century Europe. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Nakash, Yitzhak. 2003. The Shi'is of Iraq. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Namy, Sophie. 2006. «Investigating Tamil Ethnonationalism: Indian Democracy and Sri Lankan Violence». Unpublished paper, Seattle: University of Washington, Henry M. Jackson School of International Studies.

Nasr, Vali. 2006. The Shia Revival. New York: W.W. Norton.
Negash, Tekeste, and Kjetil Tronvoll. 2000. Brothers at War: Making Sense of the Eritrean-Ethiopian War. Oxford: James Currey.

Nelson, Daniel N., ed. 1995. After Authoritarianism: Democracy or Disorder? Greenwood, CT: Praeger.

Nelson, Joan. 1993. «The Politics of Economic Transfonnation: Is the Third World Experience Relevant in Eastern Europe». World Politics 45: 433-463.

Neumann, Sigmund. 1942. Permanent Revolution. New York: Harper.

Newberg, Paula R., and Thomas Carothers. 199'6. «Aiding ———and Defining' Democracy». World Policy Journal 13: 97.

Newton, Kenneth. 2001. «Trust, Social Capital, Civil Society and Democracy». International Political Science Review 22: 201-214.

Nichols, Thomas M. 1993. The Sacred Cause: Civil-Military Conflict over Soviet National Security, 1917-1992. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Nipperdey, Thomas. 1976. «Verein als soziale Struktur in Deutschland im sp?ten 18. und frühen 19. Jahrhundert: Eine Fallstudie zur Modernisierung."

In Thomas Nipperdey, ed., Gesellschaft, Kultur, Theorie: Gesammelte Aufs?tze zur neueren Geschichte. G?ttingen: Vandenhoeck & Ruprecht.

Nirenberg, David. 1996. Communities of Violence: Persecution of Minorities in the Middle . Ages. Princeton: Princeton University Press.

Nohlen, Dieter, ed. 2005. Elections in the Americas: A Data Handbook. Oxford: Oxford University Press.

Nohlen, Dieter, Florian Grotz, and Christof Hartmann, eds. 2001. Elections in Asia and the Pacific: A Data Handbook. Oxford: Oxford University Press.

Nohlen, Dieter, Michael Krennerich, and Bernhard Thibaut, eds. 1999. Elections in Africa; A Data Handbook. Oxford: Oxford University Press.

Norris, Pippa. 2004. Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior. Cambridge: Cambridge University Press.

Norris, Pippa, and Ronald Inglehart. 2002. «Islamic Culture and Democracy: Testing the 'Clash of Civilizations' Thesis». Comparative Sociology 1: 235-263. North, Douglass C. 1990.

Institutions, Institutional Change, and Economic Performance. New York: Cambridge University Press.

North, Douglass C., William Summerhill, and Barry Weingast. 2000. «Order, Disorder, and Economic Change: Latin America vs. North America». In Bruce Bueno de Mesquita and Hilton 1. Root, eds., Governing for Prosperity. New Haven, CT: Yale University Press.

Norton, Augustus Richard, Roger Owen, Diane Singerman, and James Gelvin.

n.d. The Civil Society Debate in Middle Eastern Studies. Los Angeles: UCLA Near East Center Colloquium Series. O'Donnell, Guillermo. 1986. «Modernization and Military Coups: Theory, Comparisons, and the Argentine Case». In Abraham F. Lowenthal and J. Samuel Fitch, eds., Armies and Politics in Latin America. New York: Holmes and Meier. O'Donnell, Guillermo. 1994. «Delegative Democracy». Journal of Democracy 5 : 55 69

O'Donnell, Guillermo. 1998. «Horizontal Accountability in New Democracies». Journal of Democracy 9: 112-126.

O'Donnell, Guillermo. 2007. «The Perpetual Crises of Democracy». Journal of

Democracy 18: 5-11.

Okin, Sarah M. 1999. Is Multiculturalism Bad for Women? Princeton: PrincetonUniversity Press.

O'Leary, Brendan. 2001. «Nationalism and Ethnicity». In Daniel Chirot and Martin Seligman, eds., Ethnopoliticai Warfare. Washington, DC: American Psychological Association Press.

Ottaway, Marina, and Thomas Carothers. 2000. Funding Virtue:

Civil Society Aid and Democracy Promotion. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Ottaway, Marina, and Thomas Carothers. 2004. «Think Again: Middle East Democracy». Foreign Policy 145: 22-28.

Ottemoeller, Dan. 1998. «Popular Perceptions of Democracy: Elections and Attitudes in Uganda». Comparative Political Studies 31: 98-124.

Owen, John M. 1997. «Perceptions and the Limits of Liberal Peace: The MexicanAmerican and Spanish Amerkan Wars». In Miriam Fendius Elman, ed., Pa,ths .' to Peace: Is Democracy the Answer? Cambridge, MA: MIT Press.

Pappas, Takis S. 2005. «Shared culture, individual strategy, and collective action:.explaining Slobodan Milosevic's charismatic rise to power». Southeast European and Black Sea Studies 5: 191-211.

Patrucco, Armand. 1973. The Critics of the Italian Parliamentary System, 1860-1915. Dusseldorf: Bertelsmann Universit?tsverlag.

Paxton, Pamela, and Rumi Morishima. 2005. «Does Democracy Aid Promote Democracy?» The John Glenn Institute for Public Service and Public Policy, Ohio State University.

Perry, Charles M., and Dimitris Keridis. 2004. Defense Reform, Modernization, and Military Cooperation in Southeastern Europe. Dulles, VA: Brassey's. Pew Foundation. 2007. «Global Unease with Major World Powers». Pew Global Attitudes Project, released June 27. .

Pew Global Attitudes Survey 17. 2005. Andrew Kohut, Director. Islamic Extremism Common Concern for Muslim and Western Publics.

Phillips, David 1. 2005. Losing Iraq: Inside the Postwar Reconstruction Fiasco. New York: Basic Books.

Pierson, Paul. 1993. «When Effect Becomes Cause». World Politics 45: 595-628.

Plumb, J. H. 1973. The Growth of Political Stability in England 1675-1725. Harmondsworth, UK:.Penguin.

Pocock, J. G. A. 1975. The Machievellian Moment. Princeton: Princeton University Press.

Poggi, Gianfranco. 1978. The Development of the Modern State. Stanford, CA: Stanford University Press.

Potter, David M., and Don E. Fehrenbacher. 1976. The Impending Crisis. New York: Harper Collins.

Przeworski, Adam. 1991. Democracy and the Market. Cambridge: Cambridge University Press.

Przeworski, Adam. 2007. «Is the Science of Comparative Polities Possible?» In Carles Boix and Susan C. Stokes, eds., Oxford Handbook of Comparative Politics. New York: Oxford University Press.

Przeworski, Adam, Michael E. Alvarez, Jose Antonio Cheibub, and Fernando Limongi. 2000. Democracy and Development: Political Institutions and Well-being in the World, 1950-1990. Cambridge: Cambridge University Press.

Puddington, Arch. 2007. «The 2006 Freedom House Survey». Journal of Democracy

18: 125-137.

Putnam, Robert D. 1993. Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern ItalY: Princeton, NJ: Princeton University Press.

Putnam, Robert D. 1994. Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Pycroft, Christopher. 1994. «Angola ———'the Forgotten Tragedy.'» Journal of Southern African Studies 20: 241-262.

Rabello de Castro, Paulo, and Mardo Rond. 1991. «Sixty Years of Populism in Brazil». In Rudiger Dornbusch and Sebastian Edwards, eds., The Macroeconomics of Populism in Latin America. Chicago: University of Chieago Press.

Ramos, A. J., R. C. Oates, and T. L. McMahon. 1992. «The U.S. Southern Command: A Strategy for the Future». Military Review, November: 32-39.

Rasch, Bjorn Erik, and Roger D. Congleton. 2006. «Amendment Procedures and Constitutional Stability». In Roger D. Congleton and Brigitta Swedenborg, eds., Democratic Constitutional Design and Public Policy. Cambridge, MA: MIT Press.

Rasler, Karen A., and William R. Thompson. 2005. Puzzles of the Democratic Peace: Theory, Geopolitics, and the Transformation of World Politics. 1st ed. New York: Palgrave Macmillan, 2005.

Reed, John S. 1983. Southerners. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press. Reilly, Ben. 2002. «Electoral Systems for Divided Societies». Journal of Democracy

13: 156-170.

Reilly, Benjamin. 2004. «Elections in Post-Conflict Societies». In Edward Newman and Roland Rich, eds., The UN Role in Promoting Democracy: Between Ideals and Reality Tokyo: United Nations University Press.

Reilly, Ben, and Andrew Reynolds. 1999. Electoral Systems and

Conflict in Divided Societies. Washington, DC: National Academy Press.

Remington, Thomas, and Steven Smith. 1996. «Political Goals, Institutional Context, and the Choice of an Electoral System: The Russian Parliamentary Election Law». American Journal of Political Science 40: 1253-1279.

Reynolds, Andrew. 1999. «Women in the Legislatures and Executives of the World: Knocking at the Highest Glass Ceiling». World Politics 51: 547- 572.

Reynolds, Andrew. 2005. «Constitutional Medicine». Journal of Democracy 16: 54-68. Reynolds, Andrew. 2006. «The Curious Case of Afghanistan». Journal of Democracy 17: 104-117.

Riker, William H. 1982. Liberalism against Populism. Prospect Heights, IL: Waveland Press.

Riker, William. 1982. «The TWO-Party System and Duverger's Law: An Essay on the History of Political Science». The American Political Science Review 76: 753-766.

Riley, Dylan. 2005. «Civic Associations and Authoritarian Regimes in Interwar Europe: Italy and Spain in Comparative Perspective». American Sociological Review 70: 288-310.

Rizvi, Hasan-Askari. 2000. Military, State and Society in Pakistan. New York: St. Martin's.

Robespierre, Maximilien. 1967. Oeuvres de Maximilien Robespierre. 10 vols. M. Bouloisou et aI., eds. Paris: Presses Universitaires de France.

Rodman, Kenneth A. 1994. «Public and Private Sanctions against South Africa». Political Science Quarterly 109: 313-334.

Rose, Richard. 2007. «Learning to Support New Regimes in Europe». Journal of Democracy 18: 111-125.

Rose, Richard, Neil Munro, and Stephen White. 2001. «Voting in a Floating Party System: The 1999 Duma Election». Europe-Asia Studies 53: 419-443.

Rotberg, Robert 1., ed. 2004. Crafting the New Nigeria. Boulder, CO; Lynne Rienner.

Rousseau, Jean Jacques. 1959-95. Oeuvres completes. 5 vols. Gagnebin and Raymond, eds. Paris: Pléiade.

Rudolph, Susan H., and Lloyd 1. Rudolph.. 2002. HNew Dimensions of Indian Democracy». Journal of Democracy 13: 52-66.

Rummel, R. J. 1994. Death by Government. New Brunswick: Transaction Press.

Russett, Bruce M. 1993. Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War

World. Princeton, NJ: Princeton University Press

Russett, Bruce, and John Oneal 2001. Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations. New York: W.W. Norton.

Samuels, David. 2004. «Presidentialism and Accountability for the Economy in Comparative Perspective,» American Political Science Review 98: 425-436.

Samuels, Kristi. 2006. «Post-Conflict Peace-Building and Constitution-Making."

Chicago Journal of International Law 2:663-682.

Sartori, Giovanni. 1968. «Political Development and Political Engineering». In John Montgomery and Alfred O. Hirschmann, eds., Public Policy 17. Cambridge: Harvard University Press.

Sartori, Giovanni. 1986. «The Influence of Electoral Systems: Faulty

Laws. or Faulty Method?» In Bernard Grofman and Arend Lijphart, eds., Electoral Laws and Their Political Consequences. New York: Agathon.

Schedler, Andreas. 2002. «The Menu of Manipulation». Journal of Democracy 13: 36-50. Schmitter, Philippe. 2004. «The Ambiguous Virtues of Accountability». Journal of . Democracy 15: 47-60.

Schmitter, Philippe C. 2006. «A Balance Sheet of the Vices and Virtues of Populism». Paper presented at the «The Challenge of the New Populism» conference, Sofia, Bulgaria, May 10-11.

Schmitter, Philippe, and Terry Lynn Karl 1991. «What Democracy Is ... and Is Not». Journal of Democracy 2: 75-88.

Schoultz, Lars. 1981. Human Rights and United States Policy toward Latin America. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Schoultz, Lars. 1987. National Security and United States Policy toward Latin America.. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Schoultz, Lars. 1998. Beneath the United States: A History of u.s. Policy Toward Latin America. Cambridge; MA: Harvard University Press.

Schuller, Wolfgang. 1995. «Zur Entstehung der griechischen Demokratie ausser» halb Athens». In Konrad Kinz!' ed., Demokratia: Der Weg zur Demokratie bei den Griechen. Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft.

Schumpeter, Joseph. 1976. Capitalism, Socialism, and Democracy. New York: Harper and Row.

Schwindt-Bayer, 1. 2006. «Still Supermadres? Gender and the Policy Priorities of Latin American Legislators». American Journal of

Political Science 50: 570-585.

Scott, James M., and Carie A. Steele. 2005. «Assisting Democrats or Resisting Dictators? The Nature and Impact of Democracy Support by the United States National Endowment for Democracy, 1990-99». Democratization 12: 439-460.

Seligman, Adam. 1992. The Idea of Civil Society. New York: The Free Press.

Seligman, Adam. 1995. The Idea of Civil Society. Princeton: Princeton University Press. Seligman, Adam 2004. Modest Claims. Notre Dame: Notre Dame University Press. Seton-Watson, Christopher. 1967. Italy from Liberalism to Fascism. London:

Methuen.

Sheehan, James. 1995. German Liberalism in the Nineteenth Century. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.

Shepherd, Robin. 2005. «Russia's Misplaced Pride Holds Back Its Democracy». Financial Times, 25 November.

Shils, Edward. 1963. «The Theory of Mass Society». In Philip G. Olson, ed., America as a Mass Society: Changing Community and Identity. New York: Free Press.

Shils, Edward. 1975. Centre and Periphery: Essays in MacroSociology. Chicago: University of Chicago Press.

Shugart, Matthew S. 1995. «The Electoral Cycle and Institutional Sources of Divided Government». American Political Science Review 89: 327-343.

Simon, Jeffrey. 2003. Hungary and NATO: Problems in Civil-Military Relations. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Sisson, Richard, and Leo Rose. 1990. War and Secession: Pakistan, India, and th˜ Creation of Bangladesh. Berkeley, CA: University of California Press.

Skach, Cindy. 2005. Borrowing Constitutional Designs: Constitutional Law in Weimar Genvany and the French Fifth Republic. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Skinner, Quinten. 1990. «The Republican Ideal of Political Liberty». In G. Bock,

Q. Skinner, and M. Viroli, eds. Machiavelli and Republicanism. Cambridge: Cam

bridge University Press.

Smith, Anthony D. 1986. The Ethnic Origin of Nations. Oxford, UK: Blackwell

Smith, Anthony D. 2001. Nationalism. Cambridge, UK: Polity Press.

Smith, William C. 1989. Authoritarianism and the Crisis of the Argentine Political Economy. Stanford: Stanford University Press.

Snyder, Jack. 2000. From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Conflict. New York: W. W. Norton.

Sogge, David. 2002. Give and Take: What's the Matter with Foreign Aid? London: Zed Books.

Sola, Lourdes. 1994. «The State, Structural Reform, and Democratization in Brazil». In William C. Smith, Carlos H. Acuna, and Edwardo A Gamarra, eds. Democracy, Markets, and Structural Reform in Latin America. Miami: North-South Center.

Soyinka, Wole. 1996. The Open Sore of a Continent: A Personal Narrative ofthe Nigerian Crisis. New York: Oxford University Press. Stedman, Stephen John. 1997. «Spoiler Problems in Peace

Processes». International Security 22: 5-53.

Steinberg, Jonathan. 1996. Why Switzerland? Cambridge, mStepan, Alfred. 1988. Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Stepan, Alfred. 2004. «Religion, Democracy, and the 'Twin Tolerations.'» Journal of Democracy 11: 37-57.

Stone, Suzanne. 1991.. "Sinaitic and Noahide Law: Legal Pluralism in Jewish Law». Cardozo Law Review 12: 1157-1214.

Strategie gouvernance de la cooperation française. 2007. Paris: Ministére des Affaires étrangéres.

Sturzenegger, Federico A. 1991. «Description of a Populist Experience: Argentina, 1973-1976». In Rudiger Dornbusch and Sebastian Edwards, eds., The Macroeconomics of Populism in Latin America. Chicago: University of Chicago Press.

Svensson, J. 1999. «And, Growth and Democracy». Economics and Politics II: 275-298. Swayd, Samy. 2006. Historical Dictionary of the Druzes. Lanham, MD: Scarecrow Press. Taagepera, Rein, and Matthew Shugart. 1989. Seats and Votes. New Haven: Yale

University Press.

Talbot, Ian. 2000. India and Pakistan. London: Arnold.

Tambiah, Stanley J. 1992. Buddhism Betrayed? Religion, Politics and Violence in Sri Lanka. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Tannenbaum, Edward. 1972. The Fascist Experience: Italian Society and Culture, 19221945. New York: Basic Books.

Tarrow, Sidney. 1996. «Making Social Science Work across Space and Time: A Critical Reflection on Robert Putnam's Making Democracy Work». American Political Science Review 90: 389-

397.

Tate, Katherine. 2003. Black Faces in the Mirror: African Americans and Their Representatives in the U.S. Congress. Princeton: Princeton University Press.

Tavits, Margit, and Taavi Annus. 2006. «Learning to Make Votes Count: The Role of Democratic Experience». Electoral Studies 25: 72-90.

Taylor, Brian D. 2003. Politics and the Russian Army: Civil-Military Relations, 1689-2000. New York: Cambridge University Press.

Taylor, Charles. 1985. «What is Human Agency». Human Agency and Language: Philosophical Paper. Vol. 1. Cambridge: Cambridge University Press.

Taylor, Charles. 1992. Multiculturalism and the Politics of Recognition. .Princeton: Princeton University Press.

Tessler, Mark, and Eleanor Gao. 2005. «Gauging Arab Support for Democracy». Journal of Democracy 16:83-97.

Thayer, John. 1964. Italy and the Great War: Politics and Culture. 1870-1915. Madison, WI: University of Wisconsin Press.

Tilly, Charles, ed. 1974. The Formation of the National States in Western Europe. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Tilly, Charles. 2004. Contention and Democracy in Europe 1650-2000. New York: Cambridge University Press.

Tolbert, C., and G. Steuernagel 2001. «Women Lawmakers, State Mandates and. Women's Health». Women& Politics 22: 1-39.

Traub, James. 2007. «Persuading Them». New York Times Magazine, November 25. Trinkunas, Harold A. 2005. Crafting Civilian Control of the Military in Venezuela: A Comparative Perspective. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Trofimov, Yaroslav. 2001. Complex Foe: Brandishing Weapons and Aid, Hezbollah Tests U.S. Resolve. Wall Street Journal, 17 December, 1,6.

Trounstine, Jessica. 2006. «Dominant Regimes and the Demise of Urban Democracy». Journal of Politics 68: 879-893.

Tsebelis, George. 1995. «Decision-Making in Political Systems: Veto Players in Presidentialism, Parliamentarism, Multicameralism and Multipartyism."British Journal of Poltical Science 25: 289-325.

Tsebelis, George. 1999. «Veto Players and Law Production in Parliamentary Democracies: An Empirical Analysis». American Political Science Review 93: 591

608.

Tsebelis, George, and Jeannette Money. 1997. Bicameralism. New York: Cambridge University Press.

Tufte, Edward R. 1997. Visual Explanations: Images and Quantities, Evidence and Narrative. Cheshire, CT: Graphics Press.

Uddin, Sufia. 2006. Constructing Bangladesh. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press.

U.K. Ministry of Defence. 1997. «Review of Parliamentary Oversight of the Romanian Ministry of National Defence and the Democratic Control of Its Armed Forces». London: U.K Ministry of Defence, February.

Ullman, Richard. 1999. «The U.S. and the World: An Interview with George Kennan». New York Review of Books 46: 4, 6.

UNDP (United Nations Development Programme). 2003. Human Development Report 2002. New York: UNDP.

U.S. Government. 2001. U.S. Assistance to Partnership for Peace ———Report to Congressional Committees, GAO 01-734. Washington, DC: U.S ..Government Accounting Office, July.

Varshney, Ashutosh. 2001. «Ethnic Conflict and Civil Society —India and Beyond». World Politics 53: 362-398.

Varshney, Ashutosh. 2003. Ethnic Conflict and Civic Life: Hindus and Muslims in India. New Haven: Yale University Press.

Veremis, Thanos. 1997. The Military in Greek Politics: From Independence to Democracy. Montreal: Black Rose Books.

Wall Street Journal, September 20,2006.

Walter, E. V. 1964. «'Mass Society:' The Late Stages of an Idea». Social Research 31: 391-410.

Wang, Zhengxu. 2007. «Public Support for Democracy in China». Journal of Contemporary China 16: 561-579.

Way, Lucan A. 2005. «Authoritarian State Building and the Sources of Regime Competitiveness in the Fourth Wave: The Cases of Belarus, Moldova, Russia, and Ukraine». World Politics 57: 231-261.

Weber, Eugen. 1976. Peasants into Frenchmen. Stanford, CA: Stanford University Press.

Wehler, Hans-Ulrich. 1974. «Der Aufstieg des Organisierten Kapitalismus und Interventionsstaates in Deutschland». In Heinrich August Winkler, ed., Organizierter Kapitalismus: Voraussetzungen und Anf?nge. G?ttingen: Vandenhoeck und Ruprecht.

Weiner, Myron. 1987. «Empirical Democratic Theory». In Myron Weiner and Ergun Ozbudun, eds., Competitive Elections in Developing Countries. Durham, NC: Duke University Press.

Weiner, Myron, and Ergun ?zbudun. 1987. Competitive Elections in Developing Countries. Durham, NC: Duke University Press.

Weingast, Barry, 1997. «The Political Foundations of Democracy and the Rule of Law». American Political Science Review 91: 245-263.

Welch, Claude E., Jr. 1976. «Civilian Control of the Military: Myth and Reality». In Claude E. Welch, ed., Civilian Control of the Military: Theory and Cases from Developing Countries. Albany: State University of New York Press.

Weldon, Steven A. 2006. «The Institutional Context of Tolerance for Ethnic Minorities: A Comparative, Multilevel Analysis of Western Europe». American Journal of Political Science 50: 331-349.

Welsh, Jennifer. 1995. Edmund Burke and International Relations: The Commonwealth of Europe and the Crusade against the French Revolution. New York: St. Martins. Whittington, Keith. 1998. «Revisiting Tocqueville's America. Society, Politics and Associations in the Nineteenth Century». American Behaviorial Scientist 42: 21-32.

Wickham, Carrie Rosefsky. 2002. Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change in Egypt. New York: Columbia University Press.

Widner, Jennifer. 2007. Constitution Writing and Conflict Resolution Project. Princeton, NJ: Princeton University .

Widner, Jennifer. 2007. «The Effects of Constitution Writing Procedures on Choice of Terms and Patterns of Violence: Some Data, Some Observations, and Many Reasons for Modesty». Working Paper for Stanford Workshop in Comparative Politics.

Wilkinson, Steven. 2004. Votes and Violence: Electoral Competition and Ethnic Riots in India. New York: Cambridge University Press.

Williams, Bernard. 1996. «Toleration: An Impossible Virtue». In M. Heyd, ed., Toleration: An Elusive Virtue. Princeton: Princeton University Press.

Wilson, Jeyaratnam A. 2000. Sri Lankan Tamil Nationalism. Vancouver, Canada: University of British Columbia Press.

Windsor, Jennifer. 2003. «Promoting Democratization Can Combat Terrorism». Washington Quarterly 26: 43-58.

Winkler, Heinrich August. 1972. Mittelstand, Demokratie und Nationalsozialismus: Die politische Entwicklung von Handwerk und Kleinhandel in der Weimarer Republik.

Cologne: Kiepenheuer & Witsch.

Wolin, Sheldon. 1996. «Transgression, Equality, and Voice.n In Josiah Ober and Charles Hedrick, eds., Demokratia: A Conversation on Democracies, Ancient and Modern. Princeton: Princeton University Press.

Woodward, E. 1. 1938. The Age of Reform. Oxford, UK: Clarendon Press.

Woodward, Susan .. 1995. Balkan Tragedy. Washington, DC: Brookings Institution.

World Bank. 2000. New Paths to Social Development: Community and Global Networks in Action. Working Paper 22339, May 31."

World Values Survey .

Yang, Dali. 2007. «China's Long March to Freedom». Journal of Democracy 18:58-64.

Young, Thomas-Durrell. 2006. «Military Professionalism in a Democracy». In Thomas C. Bruneau and Scott D. Tollefson, eds., Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations. Austin: University of Texas Press.

Zakaria, Fareed. 1997. «The Rise of Illiberal Democracy:' Foreign Affairs 76: 22-43. Zaki, Moheb. 1995. Civil Society and Democratization in Egypt. Cairo: Konrad Ade

nauer Stiftung.

Zijderveld, Anton C. 1998, «Civil Society, Pillarization, and the Welfare State». In

Robert Hefner, ed» Democratic Civility. New Brunswick NJ: Transaction Publishers,

Zimmern, Alfred. 1961. The Greek Commonwealth: Politics and Economics in Fifth Century Athens, 5th ed. Oxford: Oxford University Press.

Zubaida, Sami. 1992. «Islam, the State, and Democracy: Contrasting Conceptions of Society in Egypt». Middle East Report 179: 2-10.

| الكتاب |

الديمقراطية تحولت إلى عنوان رئيسٍ للربيع العربي في شوارع العالم العربي وباتت تهيمن على ساحة الرأي والنقاش العربي، تثير الكثير من الجدل بين النخبة ووسط العامة، ومع أنها من أكثر المصطلحات استخدامًا إلّا أن الديمقراطية بقيت مفهومًا يتجادل الناس حوله، معانيها ومقاصدها.

هذا الكتاب يُقرأ بالفعل من عنوانه. فالديمقراطية المعاصرة منتج غربي، وليس مصادفة أنه رافق التطور الصناعي، استوردناها مع السيارة والمصباح والبنسلين والشامبو والكمبيوتر وألعاب الفيديو، مع ما هو ضروري وما هو رفاهي. وحول المستورد الديمقراطي انشقّ المنظرون العرب بين راغب وكاره، بين مدعٍ أنه بضاعة عربية إسلامية قديمة، وآخر يعتبره بضاعة مسمومة.

وأنا أقرأ هذا الكتاب كنت أسمع صدى ما في شارعنا العربي المشوش بسبب الاشتباك المستمر حول الحكم، آلياته وفلسفاته. وفصول هذا الكتاب تناقش تقريبًا معظم القضايا المطروحة عربيًا. ما الذي يهم الإنسان العربي؟ الاستقرار والاستمرار، أعني الديمومة لنظام يحقق للجميع الحد الضروري لطموحاته، أو حق الفرد في المشاركة، في القرار.

عبدالرحمن الراشد


ISBN 978-614-418-135-5

Jadawel جداول
www.jadawel.net